

# استعادة

# الزعيم

حوارات وآراء عراقية  
من الزعيم عبد الكريم قاسم  
وثورة ١٤ تموز  
مع الباحثة عقيل الناصري

إعداد وتقديم نوري صبيح



دار الفكر للطباعة والنشر

هذا الكتاب مقتبس من مكتبة وارثية  
الرئيس مالك التايغور  
<https://t.me/abdulkarimbooks>

الأخوة  
@abdulkarimbooks



إعداد وتقديم نوري صبيح

---

# استعادة الزعيم

.....

حوارات وآراء عراقية

عن

الزعيم عبد الكريم قاسم

وثورة ١٤ تموز

---

مع الباحث عقيل الناصري

---

## المقدمة

{الزعيم عبد الكريم قاسم أكثر حكام العراق شعبية<sup>(١)</sup>}.

باتريك كوبيرون

كان وسيبقى الحديث سجّالاً عن ثورة ١٤ تموز وعبد الكريم قاسم .. نظراً لما لعبته {الثورة}، كصيرورة تغييرية جذرية حرّثت تربة العراق المعاصر لأجل السير والتكيف مع مقتضيات العصر وروحه.. وينظر الدكتور الناصري ( مثل هذا التغيير الخطوة الأُرسية في عملية التحديث؛ وفي تغيير بنية الأنماط الاقتصادية؛ وصعود الطبقات الحديثة إلى سدة الحكم وتسئمتها ليس صياغة القرار المركزي للسلطة فحسب بل إقراره وتنفيذه. كما ان هذا التغيير ساهم في تغيير ماهية البنية الطبقيّة للمجتمع العراقي وتغيير المواقع في سلم الأولويات.. حيث طُردت طبقات اجتماعية برمتها من التأثير على التطور وصيروراته ومن التحكم في ماهيات السلطة و الانساق التنظيمية الإدارية؛ ليفسح المجال أمام الطبقة الوسطى إدارة الصراع الاجتماعي بكل أبعاد.. وما حملته هذه الطبقة من قيم ومعايير وبنية ثقافية سرعت من تحطيم البنى التقليدية سواءً ما يخص العلاقات الاقتصادية وطبقاتها المتناظرة أو/و العلاقات الاجتماعية وما كان ينتابها من ركود وتخلف وتحكم قوى الماضي في شؤون الحاضر وتحجيم المستقبل).

كذلك الحال بالنسبة لقاسم كزعامة سياسية التي يشير إليها الناصري دوماً كونها انبثقت من الوسط الشعبي كما دلت على ذلك في ثلاثيته: { من ماهيات السيرة الذاتية لعبد الكريم قاسم ١٩١٤ - ١٩٥٨ - } . وكذلك في كتابه (قراءة أولية في سيرة عبد الكريم قاسم ) وخاصة عندما يحدد مكانة قاسم باعتبار أن زعامته قد اشتقت مما : ( لعبه من دور مهم كوسيط في المجال الحيوي للعلاقات المتبادلة

<sup>١</sup> - جريدة أندلندنت أون صاندي في ٢٦.٦.٩٧.

بين الطبقات غير المتبلورة. وكذلك ما شرعه من شرعية سياسية/ اقتصادية/ اجتماعية انبثقت من مطلية الحركة الوطنية العراقية ومن سعة تأييد الأغلبية الشعبية واختيارها الواعي، ومن غائية التغيير المستهدف للطبقات والفئات الاجتماعية الفقيرة - مادة التاريخ الانساني ) .. طالما ان الثورة وهويتها لا تأتي من قادتها بل من مطالبها ومن الوفاء بها، وهي مطالب عامة الناس لا فئة محدودة من أهل العقائد، كما أشار إلى ذلك الراحل هادي العلوي<sup>(١)</sup>.

وأعتقد أن الرجل يمكن أن يصنف من الرجال الذين صنعوا التاريخ وثبتوا مكانتهم بمقدار ما أثارت أعمالهم ومناهجهم في تغيير مصائر شعوبهم وبمقدار ما غيرت مثلهم في مفاهيم الحياة الاجتماعية بكل أبعادها. هؤلاء الرجال لا يمكن قياس عظمتهم بمقدار ما نجحوا في تحقيقه وما أخفقوا فيه.. لأن الحكم على النتائج النهائية بمنطق التطور الايجابي المتصاعد دوماً، دون انقطاع أو توقف بصورة حتمية أو عفوية، هو منهج خاطئ.. ( لأن التاريخ ليس ظاهرة جمالية، بل واقع ثقيل وموّد، لأنه لا يقف دون التماذي على الغايات المتظرة منه أو الرغبات المسقطة عليها التي تحاول إنهاء القصة قبل الأوان .. )<sup>(٢)</sup>.

إنني أشارك الناصري من كون قاسم من الزعامة السياسية التي اتسعت بجملة من السمات مقارنة بالكثير من الزعامات العراقية آنذاك وخاصة أولئك الذين كانوا يطرحون أنفسهم كبذائل له من ضباط المؤسسة العسكرية والذين انشقوا عنه ولكنهم عندما تسنموا مقاليد السلطة طيلة الجمهورية الثانية ( شباط ١٩٦٣ - نيسان ٢٠٠٤ ) لم يصلوا إلى ما وصلت إليه زعامة قاسم وشعبية إذ كان يختلف عنهم بعمق.. من حيث: (الولاء والانتماء؛ الخلفيات الفكرية والمعرفية؛ من حيث الغائية المستهدفة وسعتها المستوعبة للتلاوين الاجتماعية المتعددة؛ من حيث الجامع

---

<sup>١</sup> - هادي العلوي، المرئي والامرئي في الادب والسياسة، ص. ٨٩، دار الكنوز الادبية، ط. ١ بيروت ١٩٩٨.

<sup>٢</sup> - كامل شياح، عن التاريخ والتأويل وحقيقة ١٤ تموز، مجلة الثقافة الجديدة، ص. ٣١، العدد ٢٧٨، بغداد.



الوطني دون الولاءات الضيقة الدنيا من طائفية وأثنية ورابطة الدم؛ من حيث درجة الثقافة والتثوير؛ من أولوية عراق العراق دون التخندق فيه، من مسارات التصور اللاحق له وملكاته ولعلاقته العضوية العربية؛ من المضامين السياسية الاجتماعية الاقتصادية؛ من أجل المجتمع المدني المنشود والتأسيس له؛ ومن حيث دلالة صيرورة التغيير التاريخي الذي حققه...<sup>(١)</sup>.

لقد قمت بتجميع الكثير من المواد والمقابلات الصحفية التي أجريت مع الدكتور الناصري منذ فعل التغيير الثاني (الجمهورية الثالثة نيسان ٢٠٠٣ - ) والتي نشرت معظمها في الصحافة العراقية، للفترة ٢٠٠٣ - ٢٠١٠ وأعيد نشر بعضها في مواقع الانترنت، وتم تجميعها في هذا الكتاب المعد من قبلي، بعد إضافة الدكتور الناصري لبعض هذه السجلات التي لم أعثر عليها. كما أضاف بعضاً من آرائه الخاصة بقاسم أو/و الجمهورية الأولى.

لقد وقفت كما سيلاحظ القارئ اللبيب أن هناك تكرار لبعض الفقرات والإجابات أو تشابهات تتكرر، لكنني لم أتدخل فيها حفاظاً على مضمونها حين نشرت.. من جهة، ومن جهة ثانية للحفاظ على زمنيها التاريخية. لقد ساعدني الدكتور الناصري على ترتيب المادة ذاتها وفق منطقية تسلسلها التاريخي. لقد كان هذا العمل أحد ثمرات جهودنا المشتركة أمل أن يحظى بالقبول وأن يقدم نفسه للقارئ والباحث عن حقيقة قاسم وتموز وماهية الجمهورية الأولى (تموز ٥٨ - شباط ١٩٦٣) وكيف ينظر صديقنا الناصري إلى قاسم وتموز وأهميتهما لعراق المستقبل وهو بحق أحد مؤرخيهما، كما يوصف عادة.. إذ أنه تطرق إليهما وربطهما جذلياً بظروفهما المادية كما كانت، رابطاً أيهما بتاريخ العراق المعاصر وعبر تحليل للواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

---

<sup>١</sup> - عقيل الناصري، قراءة أولية في سيرة عبد الكريم قاسم / ص. ٧٢، دار الحصاد

٢٠٠٣، دمشق.

ومن المعروف في الوسط الثقافي والعلمي أن الباحث الناصري قد التزم الجانب الموضوعي إلى حد كبير وذلك بإبعاد ذاتية حبه لموضوعه والمحيازه الواهي له. ومع هذا وجه نقداً لقاسم في أدائه وأدواته لإدارة السلطة. اني اعتبر هذه الموضوعات كما لو أنها إعادة اعتبار لقاسم وعرضه على حقيقته لينفض غبار النسيان واللا موضوعية التي راكمها حكام الجمهورية الثانية على مختلف أطرافهم السياسية ذات البعد القومي، وكذلك الذين تضرروا من الصيرورة المادية لما حققه قاسم وفعل التغيير ذاته، كما نرى أن البعض لا يزال متمسكاً بتلك الرؤى رغم الكشف عن الكثير من الوثائق التي تصب في تبيان حقيقة قاسم وأهمية ثورة ١٤ تموز.

كما يمكن اعتبار هذه الرؤى التي يطرحها الدكتور الناصري وهذه الآراء المطروحة ربما تعتبر تكثيف لتصوراته الفكرية عن الجمهورية الأولى وزعامتها السياسية التي انعكست في ثلاثيته عن عبد الكريم قاسم وسيرته :

- الكتاب الأول عبد الكريم قاسم من ماهيات السيرة ١٩١٤ - ١٩٥٨ ، دار الحصاد ٢٠٠٦ دمشق ؛

- الكتاب الثاني، الجزء الأول، ١٤ تموز - الثورة الثرية، دار الحصاد ٢٠٠٩ دمشق ؛

- الكتاب الثالث، عبد الكريم قاسم في يومه الأخير، الانقلاب التاسع والثلاثون، بيروت ٢٠٠٣، توزيع دار الحصاد.

ختاماً لا بد لي من شكر الصديق الدكتور عقيل الناصري على ما بذل من جهد وصبر في مساعدتي على أعداد هذا الكتاب .

نوري صييح

بغداد ٢٠١١

## أولاً: موضوعات عن قاسم وتموز:

### الزعيم قاسم والجواهري ولقاؤهما الأول<sup>١</sup>

#### عقيل الناصري

رُفِعَ عبد الكريم قاسم في ١٢/٤/١٩٤٧ إلى رتبة مقدم ركن، ونقل إلى لواء المشاة التاسع. وفي هذه السنة يسافر إلى خارج العراق لأول مرة، وكانت وجهته لندن. كانت السفارة لأجل التطبيب الناجم عن عمله، وكذلك قيل لمعالجة الشق في شفته العليا، الذي ورثه منذ الصغر، وهذا ما أشار إليه بعض مدرسيه. يمكث قاسم في لندن ويستغل الفرص الزمنية المتاحة له من أجل الاطلاع ودراسة التطور الاقتصادي الذي شهنته بريطانيا وديناميكيته، ومستويات المعيشة ونموها مقارنةً بواقع العراق. ويركز الانتباه على كيفية حل مشكلة السكن. لأن هذه المشكلة كانت ولا تزال واحدة من المشاكل الاجتماعية/الصحية المستعصية في أغلب بلدان عالم الأطراف ومنها العراق، لأن الأمر الفقيرة والفئات الوسطى المتوسطة وما دونها، كانت تعاني من عمق هذه الأزمة منذ ذلك الوقت. وهو بالذات عاش هذه الظروف وتحسس معاناتها على نطاقه الذاتي والاجتماعي.

من هذا المنطلق نستطيع أن نفهم مبررات توجهه إلى التركيز على هذه الناحية بعد الثورة، كمحاولة لاجتثاث الصرائف وأكواخ الطين والقصدير التي كانت

---

<sup>١</sup> - مستل من الكتاب الأول من ماهيات السيرة لعبد الكريم قاسم (١٩١٤ - ١٩٥٨)، دار الحصاد دمشق ٢٠١٦. وقد نشر في الحوار المتعدن في ٢٣/٥/٢٠١٦ [www.ahewar.org](http://www.ahewar.org) والموضوع منقح ومزيد.



بمثابة أحزمة بؤس تطوق المدن العراقية الكبرى خاصة . لذا لم تخل مدينة عراقية في فترة حكمه ( ١٤ تموز ١٩٥٨ - ٩ شباط ١٩٦٣ ) من مشروع سكني حكومي ، أو على الأقل توزيع الأراضي السكنية على الجمعيات التعاونية للموظفين وأصحاب الدخول المحدودة من كسبة وحرفيين ، للعمال ومراتب القوات المسلحة ، بل حتى ضباطهم . " كان قاسم مصراً ومصمماً على توفير السكن لكل عراقي لا يملك سكناً خلال فترة قصيرة ، وإلغاء كل التشريعات التي تعرقل تنفيذ خطته هذه واستبدالها بغيرها " كما يعترف بذلك حتى من ناهضوه . إذ يشير الصحفي ، القومي التوجه ، شامل عبد القادر إلى هذا المنجز لقاسم في مقاله الموسومة  $٣٧+٥+٣٥=٤$  بالقول : ( .. كانت (٤) سنوات من حكم عبد الكريم قاسم على صعيد البناء والتشييد السكني وتوزيع الدور وبناء المصانع والمعامل في عموم العراق هي الأفضل والاحسن والاقوى من (٧٧) سنة مضت من عمر العراقيين . أربع سنوات قضاه (الأسطى) كريم في تشييد أكثر من ربع مليون دار سكنية وزعت بالعدل على العراقيين ، المؤيدين والمحبين لقاسم أو المناوئين والمعارضين والمناهضين له ، بل ووزع عبد الكريم قاسم بيوتا سكنية مريحة في اليرموك والضباط على عدد من ضباط الجيش الذين تأمروا فيما بعد على حياته وقتلوه في ٩ شباط ١٩٦٣ . لا النظام الملكي ولا عبد السلام عارف وعبد الرحمن عارف ولا حكم البعث لـ ٣٥ سنة نجحوا في كسر (ارقام) عبد الكريم قاسم على صعيد البناء والسكن !! لقد برزت احياء ومدن جديدة في بغداد والمحافظات العراقية في عهد عبد الكريم قاسم : الثورة وجميلة والحرية والشعلة واليرموك وزبونة والضباط والقضاة والمحامين والتجار ونواب الضباط والمعلمين وتوزيع آلاف الدونمات من الأراضي ومسندات التمليك على الفلاحين والكسبة والفقراء ، ناهيك عن عشرات المصانع والمعامل ابتداءً من معامل الإسكندرية لصناعة السيارات إلى معامل الأحذية في الكوفة... )

<sup>١</sup> - خليل ابراهيم حسين ، موسوعة ١٤ تموز في ٧ اجزاء ، الجزء ١ ، ص . ١٩٩ ، مكتبة بشار بغداد ١٩٩٠

<sup>٢</sup> - راجع حول هذا الموضوع جريدة المشرق في ٧، ١١، ٢٠٠٩ ، بغداد

و حسب قول الجواهري الكبير: " أصبح هذا الفقير المعدم ذو الثياب المهلهلة حاكماً مطلقاً، ليزحف زحف الذين كفروا على الأكواخ والصرائف وعلى كل ما فيها من تعساء وليحيلها شقاً وعمارات وبيوت ترى لأول مرة النور والكهرباء والحدائق والشوارع، منتعماً من فقره وماضيه، ثائراً على مرارة واقع البؤساء...<sup>١</sup> "

لقد حفزت هذه الزيارة ذهن قاسم وروحه المتمردة على التفكير بضرورة الإسراع لتهيئة الظروف الذاتية لحركة الضباط الأحرار لأجل إنجاز التغيير الكبير المرتقب عندما يحين ظرفه الموضوعي، بغية التماثل النسبي مع الأبعاد الحضارية التي تنعم بها أوروبا. ويتعرف قاسم في أثناء الزيارة عن قرب بالجواهري الكبير، الذي كان أحد أعضاء وفد نظمته السفارة البريطانية في بغداد لمجموعة من الصحفيين العراقيين لزيارة لندن والاطلاع على معالمها وتعمير، ما خربته الحرب العالمية الثانية بفترة زمنية قصيرة.<sup>٢</sup>

مثل هذا اللقاء بين الجواهري وقاسم بداية العلاقة المتميزة والقلقة بينهما. وبصفاء لغته واعتزازه الكبير بذاته المتمردة يصف الجواهري هذا اللقاء بالقول:

" في الملحقة العسكرية بلندن... كانت بعثة عسكرية خاصة تضم ملحقين وموفدين من ضباط يتسابقون عليّ ويجرني الواحد بعد الآخر من أرادني ؟ وكان بينهم ضابط شاب، كان من دونهم، أشد إلحاحاً عليّ بأخذ حصّة أكبر، أو الحصّة الكبرى من الجلسات واللقاءات، من جملة ذلك أن اصطحبني إلى بيته وهو شقة متواضعة بملحقيتها. هذه ( الدائرة ) شهدت ثلاثة لقطات، تصح

---

<sup>١</sup> - محمد مهدي الجواهري، المذكرات، ج. ٢، ص. ١٧٦، دار الراقدين دمشق ١٩٩٠.

<sup>٢</sup> - حول هذه الزيارة راجع سليم طه التكريتي، محمد مهدي الجواهري، دار الرئيس لندن ١٩٨٦.

أن تكون على بساطتها ذات كلمة ومغزى، لما سيكون لهذا الرجل من دورٍ خطير في تاريخ العراق... لم يكن هذا الرجل سوى عبد الكريم قاسم...<sup>١</sup>."

اصطحب الزعيم قاسم، الجواهري إلى مختلف مناطق لندن ليطلعه على معالمها، بعدما نفر من البرنامج الموضوع لهم ومن صحة بعض الصحفيين الذين كانوا معه ضمن الوفد. كما كان قاسم بمثابة مترجم له عند مراجعة الأطباء وزبارة المعالم الثقافية. كان قاسم معجباً أياً إعجاب بالجواهري الكبير، في كثير من مواقفه السياسية المناهضة لسياسة لحبة الحكم وارتباطها ببريطانيا وفي دفاعه عن المقراء والمحرومين، وفي قصائده الشعرية موضوعة وهدفها، المتميزة بالصورة الجمالية وصفاء اللغة، وسلمها الموسيقي المنفرد في انسيابته.

في ذات العترة يسافر الوصي عبد الإله إلى لندن، حيث كان يقضي إجازته فيها، وقد أرسل في طلب الجواهري، وتحدث معه طويلاً حول ترشيحه إلى الانتخابات النيابية، وطلب إليه تمديد إقامته في لندن ليعود معه في وقت واحد إلى بغداد. لكن الجواهري اعتذر له لعدم امكانية بقاءه لمدة أطول في لندن، إذ كان متضيقاً من اقامته فيها. خرج الجواهري من اجتماعه بعيد الإله متوجهاً إلى الموعد مع صاحبه (الضابط برقة رائد)، حيث حجز له موعداً مع طبيب الأسنان وفي الطريق تحدث إليه عن الانتخابات النيابية المزورة، وخلو مجلس النواب من أصوات وطنية محترمة، لكن الضابط انتقل بالحديث، إلى حفلة المساء الماضي وأبدى دهشته وارتياح الجواهري على كرنواليس. وأخذ يترجم له الخبر المنشور تحت الصورة في الحريدة وخبر رويتر قائلاً ببراءة أن الشعراء

---

<sup>١</sup> - محمد مهدي الجواهري، المذكرات، ص ٤٧٣، مصدر سابق. وقد فُمن الجواهري موقف قاسم من الأدباء بالقول: "يمكن أن تسعج إذا قلت لك أن الزعيم كان كثير التهيب في علاقاته مع الأدباء وكان أول بيت زاره في العراق بعد الثورة، هو بيتي وقد تكررت الزيارات...". راجع د. عبد الحسي شعبان، الجواهري جدل الشعر والحياة، ص. ١٥٤، الكنوز الأدبية بيروت ١٩٩٧



مسموح لهم كل شيء، وهم يشكون من عدم وجود الحرية. أما نحن العسكريين، فلا نتمتع بأية حرية ولا نشكو من انعدامها".

بعد ذلك، كان قاسم ( يتابع مواقفي الوطنية والاجتماعية، وبخاصة الشعرية منها. وكنت الوحيد الذي يناديني بـ "الأستاذ" أمام أتباعه وغيرهم وفي أكثر من موقف...". كما كان قاسم منذ بدء علاقته "... صادقاً معي كل الصديق وأميناً كل الأمانة ونظيف كل النظافة في حفاظه على تلك العلاقة، وصحيح كذلك أنه لم يصل مدني واحد في العراق هذه الدرجة من الثقة والوطادة والعلاقة... حتى وصل الحد به إلى أنه أعلن وهو يفعل ما يقول: أنني لا أريد طلباً للجواهري...".

وفي الوقت ذاته أشار قاسم في خطاب له أمام وفد الأدباء العراقيين بتاريخ ١٣/٩/١٩٥٨ إلى علاقته بالجواهري الكبير بالقول: ... تربطني بالجواهري صداقة ومودة قديمة مبعثها شخص الجواهري كصديق، وحبّي للأدباء والأدب وحملة الرأي الثاقب ورسّل الثقافة الذين يوجهون أبناء الشعب باتجاه مستقيم ويخلقون في الشعب روح النبل والشهامة التي ترفع من معنوياته واندفاعه، إن حملة الأقلام وأصحاب الرأي والفكر من الأدباء والكتاب منهم والشعراء المحلّصين، لهم فضل في توجيه الرأي العام توجيهاً سليماً. لقد أخبرت الجواهري قبل هذا بأن الحركة التي قمنا بها كانت نتيجة لاندماج قوى الجيش

---

١ - حسن العلوي، الجواهري ديوان العصر، ص. ١٩٥ - ١٩٦، وراية الثقافة دمشق ١٩٨٦، وبشير العلوي في الصفحة ذاتها إلى أن (صحفي بريطاني قد التقط في تلك اللحظة صورة للجواهري، وهو يمد يده وأصابه قريبة من عيني "كربوايس" وشرت هذه الصورة النادرة على الصفحة الأولى لإحدى الصحف البريطانية)

٢ - محمد مهدي الجواهري، المذكرات، ص ١٧١ - ١٧٢، ج ٢، مصدر سابق.

والشعب معاً حيث أصبحنا قوة حطمت نظام الحكم البائد وما ثورتنا إلا نتيجة الكفاح المشترك من الناس المخلصين في هذا البلد وفي طبيعتهم الأدياء .. ."

بعد عودتهما من لندن أخذ الوهن يتسرب إلى هذه العلاقة كما أخذت اللقاءات تتباعد، بسبب طبيعة عمل الزعيم قاسم العسكري ونضاله السري لأجل تغيير الحكم حسب طريقته الخاصة وفي الوقت نفسه نضال الجواهري السياسي السلمي بالكلمة والنضال السلمي التحريضي لتهيئة بعض من ظروف محاض التغيير المرتقب ومستلزماته، ضمن دائرة رؤيته لذاته التي تعتمل داخلياً وبصورة عفوية قوية على سجيته: "لعل الجواهري يُجسّ في قرارة نفسه بأنه لا أحد يصلح لقيادة العراق سواء" و "يشعر في قرارة نفسه أنه أكبر من أي رئيس، وأرفع قدراً من أي ملك...".

بمعنى آخر "عاد الجواهري إلى بغداد ولم يعد يذكر صاحبه الضابط في لندن ولا الضابط كانت تسمح له التزاماته العسكرية وطبيعته الشخصية ومشروعه الخاص، بتوسيع دائرة علاقاته في بغداد، والاتصال بشاعر سياسي كالجواهري"<sup>١</sup> وغيره من السياسيين العاملين ضمن خارطة التغيير المرتقب في عراق تلك المرحلة. خاصة والجواهري كان أشهر من نار على علم، حيث "... عرف عن هذا الملك غير المتوج الذي اسمه الجواهري أن توحد في مرحلة الأربعينيات بالناس توحداً يكاد يكون تاماً، واشتهر بينهم بصفته شاعراً سياسياً فريداً ... " في كل عصور الشعر العربي". .. أما سبب فرادته فهو أنه نقل الشعر السياسي من موضوع إلى ذات ... إن ما تحدث به الشاعر عن هموم الجماهير لم

---

<sup>١</sup> - خطب الزعيم عبد الكريم قاسم لعام ١٩٥٨ - ١٩٥٩، أعداد ماجد شبر، دار الوراق لندن ٢٠٠٧. وكان الجواهري قد ترأس الوفد لتقديم التهنئة بالعهد الجمهوري الجديد.

<sup>٢</sup> - د. محمد حسين الأعرجي، الجواهري - دراسة ووثائق، ص ص. ١٦٦، ١٦٨، المدى دمشق ٢٠٠٢.

<sup>٣</sup> حسن العلوي، الجواهري، ص. ١٩٦، مصدر سابق.

يكن من همومها هي وحدها، وإنما كان من هموم الشاعر نفسه، ولكن لهذا الشاعر من الموهبة الأصيلة ما يجعله يلتقط من همومه ما هو إنساني، لا ما هو خاص به...<sup>١</sup>.

استمر هذا الفراق المؤجل لغاية ثورة ١٤ تموز حيث تجددت العلاقة بينهما ثانية بعيداً جديداً ذا علاقة خاصة ومصامين بنائية مستهدفة.. وقد "تقاسم الصديقان الزعامة!! عبد الكريم قاسم زعيم السلطة السياسية. والجواهري زعيم السلطة الثقافية ورعيم الصحافة" وكان عبد الكريم قاسم "... يتعامل مع الجواهري صديقاً وسياسياً، كما هو شاعر كبير، فيشاوره في الأوضاع السياسية، وبجانبه طويلاً في الإِسبوع أكثر من مرة...".<sup>٢</sup>

وهذا ما لم يحظ به الجواهري من أي زعيم عراقي أو غير عراقي حيث كانت علاقته بهم ذات صفة نفعية إن لم نقل زبائنية، إذ يطرقون بابه بغية حصولهم على مكانة لهم في شعر الجواهري. وبالعكس من قاسم الذي كان ينظر إليه كدات إبداعية كبيرة ووعي سياسي وأديب مكافح.. وهنا يسوق د. الأعرجي إلى واقعة ذات دلالة فيقول: "فقد كان يحز في نفسه أن هذه الأحزاب العراقية يوم تقسم المناصب السياسية، أو يوم يُخيّل لها أنها ستقسم لا ترى فيه أكثر من شاعر، ومن هنا كان يروي بمرارة أنه زار الزعيم عبد الكريم قاسم ذات مرة في مقرة بورارة الدفاع، فوجد الفقيد الأستاذ عامر عبد الله عنده، فكان في جلسة عامر ما يوحي أنه أعطى ظهره للجواهري، وتنبه الزعيم إلى ذلك فقال لعامر بشيء من العصبية:

عامر، هذا الأستاذ الجواهري!

---

<sup>١</sup> - د محمد حسين الأعرجي، الجواهري، ص ١٦٣، مصدر سابق

<sup>٢</sup> - المصدر السابق، ص. ١٩٨، ويشير ذات المصدر في الصفحة ذاتها، كيف كان قاسم يعود الجواهري إذا مرض، وكان قاسم يصوغ خبر زيارته للجواهري بنفسه لوكالة الأنباء العراقية. وقد نشرت الصحف البغدادية آنذاك صورة عبد الكريم قاسم جالساً على كرسي إلى جانب سرير الجواهري، وقد أمتدت يمه تلمس جبهة الشاعر.



هذه الصفة التي تمتع بها الجواهري في دفاعه وتبنيه مطالب الجماهير الفقيرة وتوحيده مع معاناتهم، هي التي دفعت قاسم أكثر فأكثر إلى لقياء، كمشروع مشترك ومعلماً أدبياً رفيعاً، والذي كان آنذاك في خضم التهيئة لانضاج البعد الذاتي لحركة الضباط الأحرار. وفي الوقت نفسه إعجاب الشاعر العميق في لاوعيه يومها بشخصية عبد الكريم قاسم وهو يبحث الخطى في غشباع جزء من الحاجات المادية للجماهير الواسعة من العثات والطبقات الكادحة التي دافع الجواهري عنها وتوحد معها ومع تطلعاتها.

ثم انتكست هذه العلاقة ضمن الخارطة الجديدة للقوى السياسية وموقف كل منهما إزاء ما كانت الحياة تطرحه من ضرورات والتزامات، من مهام وأعمال، وما رافقها من صراع سياسي/فكري طال المجتمع العراقي بكل مكوناته عمودياً وافقياً، وبالتالي أوجد ما أوجد من تفسيرات مختلفة ومتباينة لحل مثل هذه الإشكاليات وحدث الافتراق بينهما والذي كان للبعد الذاتي فيه دوراً كبيراً لكلا الطرفين.. وإن كان للجواهري الكبير وروحه المتعددة وندرجسيته العالية القدر المعلى في ذلك وعدم تحقيق "أحلام الجواهري التي كانت قد لازمته أربعين عاماً في أن يصبح وزيراً.. ومن شعوره العميق بأنه هو الزعيم الحقيقي الذي عليه أن يوجه وليس سواء سواء أكان هؤلاء الزعماء رعماء سياسيين، أم جمهوراً، أو أجرباً". وقد عبر عنها بعد ثلاثة عقود من الزمن في مذكراته، بصورة غير متسقة مع ماهية ذاته، ولا مع واقع صيرورتها الموضوعية، وغير مقنعة لا لنفسه ولا للآخرين.

يقول الجواهري: "غير أنني أستطيع التأكيد ثانية أن عبد الكريم قاسم كان يملك ضميراً حياً ونزاهة نادرة، وبساطة في اللباس والحياة والمأكل، مما جعله

<sup>١</sup> - المصدر السابق، ص. ٢١٧.

<sup>٢</sup> - المصدر السابق، ص. ١٧٦.

يضاف إلى قائمة المترفعين عن المظاهر والمكاسب وجاء الثورة وهو ما أغفله الكثيرون من الكتاب والصحفيين والمؤرخين .. وأراها مناسبة للقول إن الكثيرين من هؤلاء لم يتعاملوا بتزاهة مع التاريخ ولا بل أمانة مع واقع حال هذا الرجل وكثيرون منهم كتبوا إما بدوافع سياسية أو بدوافع شخصية أو بدوافع مصلحية.. الأسباب التي جعلت أكثرهم يشعد عن الحقيقة.. وبذلك لم أعتمد أحداً منهم وأنا أكتب تاريخ هذا الرجل إلا القلة النادرة والموثقة.<sup>١</sup> وحتى بعض من هذه القلة التي اعتمدها الجواهري الكبير، لم تكن موضوعية لا مع ذاتها ولا مع الزعيم قاسم.<sup>٢</sup>

لقد حلط الجواهري هنا الذاتية العالية بشيء من الموضوعية، فيها كثير من التناقض وفي الوقت نفسه الكثير من لحظات الاستجمام الصافية مع الذات.. ولم تخلو من الثأرية والانتقام.. وفيها التضخيم، المبرر وغير المبرر، للذات وتدنيس لسمعة قاسم [الكثير السيئات]، حسب تعبيره، والمقترنة بالشتمة والخط ليس من قاسم فحسب، بل حتى من ثورة ١٤ تموز، كما يوصف كل ذلك في المذكرات وفي اللقاءات الصحفية والتلفزيونية،<sup>٣</sup> التي كانت كلها تفصح عن لا شعوره، لأنه "هذا هو الجواهري: الخوف من الإتيان بالحقيقة كاملة، شعراً أو تصريحاً.. إن الجواهري ساكت عن الحق والساكت عن الحق شيطان أخرس ولا قيمة للشاعر بدون دوره التاريخي في أن يقول الحق حتى لو قطعت شفتاه وأسملت عيناه.."<sup>٤</sup>

<sup>١</sup> - محمد مهدي الجواهري، ذكرياتي، ج ٢، ص. ١٧٩، مصدر سابق.

<sup>٢</sup> - للمزيد حول ذلك راجع، د. محمد حسين الأعرجي، الجواهري / مصدر سابق ١ و د. عبد الخالق حسين، ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وعبد الكريم قاسم، ص ١٩١، وما بعدها، دار الحصاد دمشق ٢٠٠٣.

<sup>٣</sup> - للمزيد عن هذه الموضوعية، راجع د. عبد الخالق حسين، المصدر السابق.

<sup>٤</sup> - خلدون جاويد، لماذا هجوت الجواهري (وورثته) ص. ١٠٦، دار الأنواء بيروت ٢٠٠٣.

لقد " طرح الجواهري آراء خطيرة في ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ وفي عبد الكريم قاسم. وقد ترددت في الإشارة إليها حفاظاً على وحدة الموضوع الفكرية. لكنه يصبر على موقفه هذا كلما تجاذبنا الحديث عن الثورة بما حدثني لالنفاط جوانب من تلك الآراء... لقد استغربت أن الجواهري لم يحتفظ بكره وحقد وغضب، على شخصية سياسية في تاريخ العراق مثل كرهه لعبد الكريم قاسم... " لأنه كان يعتقد، حين وفاته، أن الزعيم قاسم كان يقف وراء حملة التشهير التي تعرض إليها الجواهري من قبل اليمينيين الأعداء السافرين " لعبد الكريم قاسم وحكومته، وللجواهري واتحاده " وكان الجواهري يطلق على قاسم أستهراء لقب (الافندي) كما نعتته بكونه قد " اختل توازنه ولم يكن تفكيره سوياً أو

<sup>١</sup> حسن العلوي، الجواهري، ص ٢٠٤ - ٢٠٥، مصدر سابق.

<sup>٢</sup> - المصدر السابق، ص ٢٠٦. ومن الجدير بالذكر أن هذا اليمين قد اشاع بأن الزعيم قاسم قد اطلق سراح الجواهري بكفالة بمقدار خمسين لساً وهذا مايتنافى وموقف قاسم الاخلاقي ناهيك عن موقفه من الجواهري بذاته. لذا فقد كانت هذه الواقعة بالشكل التالي كما يرويها الصحفي حسين محمد علي الشرع : " الزعيم عبد الكريم قاسم وكفالة الجواهري يخطئ من يقول أن الزعيم يتدخل في أمر القضاء ولكنه كان يؤخذ رأيه كرئيس دولة بتعيين القضاة والمصادقة على الأحكام أما قصيدة الشاعر الكبير محمد مهدي الجواهري فإن الزعيم قد رجأنا ونحن في قاعة الشعب لأخذ انتخابات الدورة الثانية للانتخابات في قاعة الشعب بأن نتخب نقيبا للصحفيين غير الجواهري لأنه يريد في مكان آخر هذا ما قاله الزعيم أمامنا في اجتماع الهيئة العامة للصحفيين فامتعض الجواهري وخرج مع الزعيم وكتب عدة مقالات في جريدته وكان الرجل مطلوباً بمبلغ لأصحاب المطابع وقد كثرت عليه الدعاوى ومنها دعوى اعتقاله لدى قاضي تحقيق الرصافة في محلة لمربعة سيد سلطان علي وقد ذهب الاستاذان محمود شوكت صاحب جريدة الثبات والامتاز حسن الصوري صاحب جريدة الحصار وقدموا طلباً للقاضي ووصفا على الطلب طابعا من فئة خمسين فلساً وهذا عرف في كل الطلبات وهو سار حتى الآن وبهذا تم اخلاء سبيله حالاً وفي اليوم التالي كتبت بعض الصحف خبراً مفرحاً بأن الجواهري خرج بكفالة خمسين فلساً فلا الزعيم أوقفه ولا له علم بذلك مع العلم أن الجواهري عاش ومات وهو فقير الحال وهو الذي ملأ الدنيا بأنتاجه الثقافي " جريدة المشرق ٢٥ آب ٢٠٠٩ بغداد



مستقيماً، بل كان مريضاً وازداد مرضه عندما أمسك بناصية الحكم واعتلى شهوة الانفراد...<sup>١</sup> رغم أنه يعزو بعض من أسباب الفجوة بينهما إلى طبيعة مزاجه النفسي حيث يقول: "أنا بطبعي حاد ومتأزم ومتوتر كما أخبرتك، وكما تعرفني وهو ما يتعكس على حالتي لرد الفعل...".<sup>٢</sup> ويؤكد ذلك ويعترف في مذكراته بالقول: "وإذا بي أقول مالا يصح أن يقال... كلمة كبيرة حقاً - بل ونائية أيضاً- لكنها اندفاع الشاعر المكبوت. جعلتني كانت على صعر حجمها وعلى بناية أرتجالها فظيعة جداً...".<sup>٣</sup> لكن التساؤل يتصب هنا على ما رد فعل قاسم على مثل هذه الكلمة النابية من جهة، وهل مارس ما يمثّلها مع غير قاسم من الرعماء وبهذه الفسوة؟ ولم يصبه سوء فهم؟؟؟.

كانت العلاقة متشابكة بينهما ومعقدة ومستتطة من ذات المناخ السياسي ومن ترجسية وذاتية المبدعين الكبار والقادة العظام من ذاتوية المبدع والسياسي الكاريزمي ذي الطموح العالي الذي يتجاوز في بعض الأحيان قدراته الحقيقية وهذا ما سعود إليه في الكتاب الثاني الجزء الثاني من هذه الثلاثية، لاحقاً وبالكثير من الإسهاب.

---

<sup>١</sup> - د. عبد الحسین شعبان، الجواهري، ص. ١٥٠، مصدر سابق.

<sup>٢</sup> - المصدر السابق، الصفحة ذاتها.

<sup>٣</sup> - الجواهري، مذكراتي، ص. ٢٦١، مصدر سابق.

## محطات أساسية من حياة قاسم<sup>١</sup>

عقيل الناصري

لقد نهل قاسم في مختلف مراحل عمره منذ نشأته في سن الشاب ومن ثم الطالب. فالمعلم والضابط، واغترف بحس سياق ودقة اختيار من تلك الثقافات الجديدة ذات الطابع الحداثي القادمة إلى المجتمع العراقي بعد تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١، وخاصة تلك الأفكار والقيم والرؤى العلمية التي بشر بها رواد المساواتية ذات الارهاصات الاشتراكية {جماعة حسين الرحال}.. كما اهتم في رصد ومعايشة الظواهر الاجتماعية، السلبية والايجابية، التي كانت تفرزها المحلة البغدادية وعلاقاتها في صراعها اليومي مع الحياة والتقاط ما كان جديراً بالتأثير به، إذ ولد قاسم في المحلة البغدادية و مارس طفولته فيها، وتبلور شبابه هناك حيث التجارب الحياتية الأولى وتجلدت شخصيته في هموم محيطها وتعلم الحيلة منه. كما استلهم أحزانها وأفراحها، أحلامها وأساطيرها، وفهم تعدد أعراقها وثقافتها.. مما ولدت لديه منظومة أفكار وقيم سلوكية ذات منطق بناء انفتاحي أو قل إن شئت، انبساطي وليس انطوائي، حسب فكر سلامة موسى، كان منها فكرة التسامح والرفقة، بعض النظر عن انتماءاتهم لأنهم جميعاً [نظراء في الخلق].

---

<sup>١</sup> - نشرت هذه القراءة بشكلها الأولي في أحد أعداد ملاحق المدى، ذاكرة عراقية، في ١٧ أبريل ٢٠٠٩

## الأولى:

لقد عاش صباه وفتوته بشقاء وحرمان حيث لارمت الحاجة بيته وحياته وقد مسحته هذه الحالة درساً عملياً بليغاً أثر بإيجابية كما أرى، في تشكيل مضامين سلوكه الاجتماعي ومنطلقه الفكري وتركيبته النفسية.. فكانت العدالة واجتثاث الفقر عوانها والمساوات عاوين رأسية لها. لقد افولذته المحلة البغدادية ضمن ظروفها الزمكانية وأجواء علاقاتها وصراعاتها، الطبقية والدينية، الإثنية والمذهبية، لذا تعمق منطلقه المتمحور في أولوية عراقيته مع عدم التحندق فيها والتي انعكست في تراتبية أولوياته السياسية من قبيل: أولوية الانتماء الوطني على الولاءات الدنيا؛ نبذ التعصب؛ اجتثاث مقومات القهر والاستلاب والتسلط، حتى تشبع بميزة المساواة بين جميع قطاعات الشعب "فلم يكن لأي من عناصر النسب والعشيرة والمذهب وجهة العيش والعرق القومي أي تأثير على قرارات قاسم السياسية التي كانت تستهدف تطوير المجتمع العراقي كله بالتساوي وغلاخاء بين تعددياته المختلفة..<sup>١</sup>، وعليه يمكن اعتبار بيته العائلية ذات الاختلاف المذهبي أولاً والمحلة البغدادية الخاصة اللطيف الاجتماعي المتعدد ثانياً تمثل المحطة الأولى في صياغة مطلقاته الفكرية بشكلها العام حيث تفاعلت جدلياً مع روحه وعقله وتطلعه إلى صيرورة التعبير التي بدأت تنمو في رحم المجتمع العراقي فكانت مساهمته الأولى المعبرة عن تلك المرحلة مشاركته (المحتملة) مع بقية طلبة الإعدادية المركزية في قضية النصولي عام ١٩٢٧ وكذلك التظاهرة ضد ريادة الداعية الصهيوني الفريد موند عام ١٩٢٨، خاصة إذا علمنا أن قادة حركة الاحتجاج الطلابية كانوا من المتأثرين بأفكار الرواد الأوائل للفكر التقدمي، بل ان بعضهم يمكن اعتباره من قادة الحيل الثاني للحركة الديمقراطية من أمثال عبد القادر اسماعيل وحسين جميل وزكي بخيري ومحمد سلمان حسن وعزيز شريف ورشيد مطلق وغيرهم.

<sup>١</sup> ممثل من عبد اللطيف الشواف، عبد الكريم قاسم وعراقيون آخرون، ذكريات وانطباعات، ص. ٣٥، دار الوراق، لندن - بيروت ٢٠١٤.



وتأسيساً على ذلك فقد أثرت الماهيات الإيجابية للتسامح الاجتماعي في المحلة البغدادية ومحيطها على نفسية قاسم حيث كانت من أولى اهتماماته في سياسته إذ تراجعت أهمية العشيرة والقبيلة والعراق القومي والمذهبي والمنطقة الجهورية (الجغرافية) .. ولم يكن لهذه الصعاب أن تؤثر على قراراته وهو في أعلى قمة السلطة، إذ كان يستهدف تطوير المجتمع العراقي بكلية بالتساوي والإخاء بين مكوناته المتعددة حتى أن قاسم قد تعلم شيئاً من التركية وإيضاً الكردية

## الثانية:

لقد تكاثفت في مطلع العشرينات من القرن المنصرم جملة من الروافد الفكرية والفلسفية، كما أثرت عدد من المؤثرات الاقتصادية/ السياسية، محلية وإقليمية ودولية هزت المجتمع بصورة كبيرة ولزلت التوازنات الاجتماعية التقليدية وأحدثت بهوضاً فكرياً وبلورت وعياً اجتماعياً متامياً في تجلياته الحمالية والسياسية والفلسفية والحقوقية وغيرت من ماهيات الأنماط الاقتصادية.. تمحورت طيلة العهد الملكي حول: الاستقلال السياسي والاقتصادي، الهوية الوطنية العراقية، النهوض الاقتصادي وكسر حلقات التخلف واجتثاث الفقر المدقع لأغلبية السكان، وثم التحرر الاجتماعي وخاصة ما له علاقة بالمرأة وظروفها الحياتية.

أخذ الشاب عبد الكريم قاسم، ضمن هذه التحولات ومن خلال المعايضة الاجتماعية وجماعة الصحة والبيئة المدنية (الحضرية) يتقصى أثر مجموعة (حسين الرحال)، الذين كان يراهم يجتمعون في مقهى النقيب في محلة قنبر علي بالقرب من محل سكناه في أواخر العشرينيات من القرن المنصرم، أو في نادي التضامن ببغداد الذي أسسته هذه المجموعة، بغية جمع الشباب وحشهم على تنظيم أنفسهم ونشر العلم والمعرفة بينهم. وكان صديقه المقرب ورسوله، فيما بعد، إلى الأحزاب الوطنية (وتحديداً للحزب الوطني الديمقراطي والشيوعي العراقي) رشيد مطلق من بين مرادي هذه المجموعة، ومن خلاله تعرف علي بعض أعضائها وتلامذتهم الذين في عمره، من سكنة المحلة ذاتها أو كانوا طلاباً في الثانوية المركزية حيث كانوا يدرسون وقد تقرب روحياً ونفسياً أكثر فأكثر مع

هذه المجموعة حتى بدأت تملئ معالم روحه نحو الإصلاح وتوسع حيالات فكره وتشجذ من هممه ، وبالتالي تبلور نشأته السياسية وفكره الاجتماعي ببعده الإنساني. فكانت هذه محطة قاسم الثاية في منطلقاته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية. حيث كان الاحتكاك بشباب المحلة من المتأثرين بفكرة التغيير الاجتماعي التي أخذت تشق طريقها بصورة غير معلنة إلى عقول الشباب التي عمقها الصراع الاجتماعي الذي تلور بعد تأسيس الدولة العراقية بين الجيل الجديد وقيمه المتحررة والقوى التقليدية ومؤسساتها التي أقل ما يمكن القول فيها أنها لا تحت بصلة للواقع الجديد فما بالك بمستقبله.

كانت مركزية الدولة الناشئة تمثل العتلة الرأسية لرفد هذا التغيير وفي الوقت نفسه فإن الظروف الجديدة الاقتصادية / الاجتماعية وماهياتهما تمثل التضاد لصرخ مع البية الزراعية القبلية التي سادت في عراق ما قبل الحرب العالمية الأولى. ضمن هذه الظروف وصراعاتها وتشابكها عاش قاسم وبدأت افكاره تتلمس طريق الواقع

### المحطة الثالثة:

أزعم بأن هذه المحطة. الأكثر تأثيراً، حسب قراءتي لسيرته والمشتقة من المحطة السابقة، فقد كانت تتمثل بتأثره الروحي والمعنوي، الفكري والسياسي بأحد الرواد الأوائل للفكر المساواتي والتقدمي (الاشتراكي) الذي أصبح بمثابة، كما أرى (معلمه الروحي)، وهو الأديب مصطفى علي (١٩٠٠ - ١٩٨٠)، الذي كانت تربطه علاقة صداقة قوية جداً بعائلة قاسم. إذ كان والد عبد الكريم قد عمل في الورشة ذاتها التي يعمل فيها والد مصطفى، الحاج علي محمد القيسي، إضافة إلى ذلك كانت لمصطفى علي علاقة صداقة حميمة بأبن بنت عمه عبد الكريم قاسم، الضابط الطير محمد علي جواد، أول قائد قوة جوية عراقية والمشارك الرئيسي لبكر صدقي في انقلابه عام ١٩٣٦. إذ بعد عودة أسرة عبد الكريم من الصورة لبغداد عام ١٩٢٤، كما يقول مصطفى علي: «انتقلت إلى جوارهم في محلة قنبر علي وعبد الكريم صبي في عهد تكوينه النفسي وكان الفتى يأتي يومياً إلى دارهم ويجلس عند قدمي مصطفى علي الذي يكبره نحواً

من ١٤ عاماً ليستمع إلى أحاديثه وآرائه. وظل عبد الكريم ملازماً لصاحبه معجباً به، أخذاً عنه حتى أصبح معلماً، الكثير مما كان يشر به مصطفى علي ومجموعته الفكرية ويدعون إليه من قبيل: الفكر المتحرر واستقلال الرأي والصراحة في القول والظهر بالعقيدة، وما تفقه به من علوم اللغة والأدب والممارسة السياسية النظيفة.. الخ<sup>١</sup>.

وقد تطورت هذه العلاقة بأستاذة مع مرور الزمن، وتعمقت أكثر عندما عمل كليهما في مدينة البصرة في مطلع أربعينيات القرن المصمر كل في مجال تخصصه حيث مصطفى علي كان يعمل في مجال القضاء وقاسم في مجاله العسكري.. إذ كانا يتناقشان بالمستجدات الحياتية على الساحتين الفكرية والسياسية، إذ ولع قاسم بالرصافي وأدبه وهذا بتشجيع وتأثير من (أستاذه)، وازدادت الثقة بينهما ضمن ظرفها الحسي حتى بلغت مرحلة كان يستشير في كثير من الأمور، حتى تم إشراكه في الحلقات الاجتماعية التي كان يعقدها مصطفى علي مع جملة من مبدعي العراق التقدميين في الخمسينيات والذين كانوا غالباً ما يجتمعون في مطعم شريف وحناد الذي يملكه صديق طفولته رشيد مطلق، والذي كان يقع في ساحة الوثبة عند مدخل جسر الأحرار.. ومن ثم تم تعيين مصطفى علي كأول وزير للعدل في الوزارة الأولى للثورة.

هذه المحطة العسكرية في سياق تحقق صيرورتها في نعية قاسم، قد أنضجت الجوانب المعرفية لديه والانتقال به من عسكري إلى سياسي بلباس عسكري، من جانب، ومن جانب آخر اختيار توجهه السياسي وتبني النظرة الاجتماعية للحياة وفلسفة الوجود.. حتى أصبحت تشكل الهاجس الأراس لعبد الكريم قاسم وسياسته وموقعه الشخصي على رأس السلطة الجديدة، في تركيبها ومضامينها، وفي توجهاتها وأبعادها المستقبلية.. وكانت هذه المحطة، كما أرى، بمثابة الصيرورة الدرامية لفكر قاسم العملي. إذ «اهتم المرحوم عبد الكريم

---

<sup>١</sup> - للعزید راجع میر بصري، أعلام السياسة في العراق الحديث، ص ٢٤١- ٢٥٣ دار  
الريس، لندن ١٩٨٧



قاسم.. . بشعارات الحركة الوطنية كما هدتهم إليها ثقافتهم وأيديولوجيتهم وأوضاعهم الطبقية وموقعهم في السلطة وكان عملهم في تحقيق هذه الشعارات والمطالب وقيامهم بالنضال في سبيل تنفيذها وأسلوبهم الذي اختاروه ذلك مما ميز الثورة في العراق وصيغها بلونها الخاص.. .<sup>١</sup>.

### المحطة الرابعة:

تمثل هذه المحطة تنمة للمحطات السابقة، إذ تعمقت هذه النظرة وذلك الأسلوب من خلال مدى تأثيره بجماعة الأهالي، في البدء ومن ثم بالوطني الديمقراطي منذ منتصف الأربعينيات التي مثلت المحطة الرابعة في منطلقات قاسم المكرية<sup>٢</sup>. إذ تدلل الوقائع التاريخية أن قاسم قد تأثر بدرجة كبيرة بهذه المدرسة المكرية منذ ظهورها في الثلاثينيات (جماعة الأهالي)، وبالأطروحات الفلسفية التي كانت تدعو إليها حتى قيل أنه كان يشجع للحزب الوطني الديمقراطي من خلال رشيد مطلق الذي كان عضواً في الحزب في الخمسينيات. اشتدت نزعة قاسم بالتأثر بالأهالي بعد تكوين الحزب الوطني الديمقراطي عام ١٩٤٦ وكان مواطناً على تنوع أفكار الحرب وتوجهاته العامة الأقرب إليه وإلى عراقيته وإلى أفكاره الطبقية، منها: الموقف من الاستعمار؛ التحرر الاجتماعي؛ ماهيات العقد الاجتماعي؛ ديمقراطية الثقافة؛ الموقف من الطبقات المنتجة للقيم المادية؛ وغيرها من المعالجات المكرية والسياسية وتجلياتها العملية، ولهذا السبب كان

<sup>١</sup> - عبد اللطيف الشواف، عبد الكريم، ص. ٣٣، مصدر سابق.

<sup>٢</sup> - هالك رأي سبق أن أشار إليه حنا بطاطو في موسوعته العلمية عن الطبقات الاجتماعية في العراق، بأن عبد الكريم قاسم سبق له أن ارتبط بجماعة داود الصائغ في الأربعينيات من خلال بعض الضباط منهم سليم الفخري، الذي طرد من الخدمة وعاد إليها بعد الثورة، وسعيد مطر وغيرهم. وأن من جهتي لا أميل لهذا الرأي، ربما كانت الزمالة المهنية هي التي أوحى لبطاطو أو المصدر الذي استقى منه المعلومة أن قاسم مرتبط بهم تنظيمياً وربما كان يسانداهم معنوياً كما يعمل مع القوى السياسية العراقية الأخرى لكن من المؤكد أنه كان شديد الميل إلى الوطني الديمقراطي

قاسم يتصل بالحزب الوطني من خلال (رسول الثورة) رشيد مطلق، ويحبره بموعد الثورة بل يكلف أهم عضوين في قيادة الحزب للاتصال بعبد الناصر والقوى التقدمية في سورية.. وهذا ما مستطرق إليه لاحقاً كما أن برنامج الثورة كاد يتطابق وما يدعو إليه الحزب، في المجالات الاقتصادية والسياسية، لهذا يمكنني القول أن ثورة ١٤ تموز كانت في ماهياتها تمثل ثورة البرجوارية الوطنية والحزب الوطني الديمقراطي على وجه التحديد. ولهذا السبب انشق الحزب نتيجة الموقف من قاسم بالذات حيث لعبت العوامل الذاتية لرئيس الحزب ( كامل الجادرجي) دوراً كبيراً في ذلك.

### المحطة الخامسة:

أما المحطة الخامسة في المنطلقات الفكرية لقاسم فقد تمثلت في تجرته الحياتية السياسية ونظراته الاجتماعية المتأثرة بجماعة الصحبة (المهيون منهم والمثقفون) ومن خلال دراسته النظرية العليا (الأركان) في بغداد، ودورة القادة الأقدمين في لندن (١٩٥٠/١٠/٤ - ١٩٥٠/١٢/٢٢) ومن نتائجها تعمق فهم أليات مهنته العسكرية مما أهله إلى أن يلعب دوراً مهماً في قيادة المؤسسة ذاتها.. التي قرنها بالممارسة العملية لتطبيق هذه الأبعاد النظرية.. فقد كانت ممارساته في الحرب البررائية الثانية، والعلسطية الأولى وما شابهها من مواقف وعلاقات، حقل تجريب لهذه المعارف، والتي خرج منها كمعلم في المؤسسة العسكرية العراقية. ومن الملاحظ في حياة قاسم العسكرية أنه كان لا يود الخدمة في المدن الكبيرة.. مما وسع من مداركه الخاصة للتفاعلات الاجتماعية وخاصة ما يتعلق بالريف بصورة خاصة، حتى أمست هذه تمثل نقاط ارتكاز في خطابه السياسي بعد الثورة كما أن سفراته إلى خارج العراق.. كانت محل دراسة له ولواقع تطور تلك البلدان التي سافر إليها.. ولمعرفة كيفية حل إشكاليات الخروج من التخلف المزمن والقضاء على الفقر.

ومما زاد في هذا التعمق هو تلك الغائيات التي بدأ يعمل ضمن إطارها العام والمتمثلة في تحقيق فعل التغيير للنظام الاجتماعي بعد أن استشهد مبررات وجوده

السياسية والأخلاقية والاجتماعية.. والعمل على إنشاء حركة الضباط الأحرار منذ نهاية الأربعينيات والتي تبلورت في مطلع الخمسينيات، لا سيما أن العمل ضمن هذا الحراك الحديدي كان يتسم بالسرية الشديدة والتبصر والحكمة، خاصة بعد تسلم قيادته للهيئة العليا للضباط الأحرار وفق جملة معايير مهنية وسياسية. ويكاد أن يتفرد قاسم عن زملائه في الهيئة العليا، أنه نسج علاقات مع الأحزاب السياسية التقدمية والعراقية المنطلق.. وتأثره بشعارات هذه الأحزاب إذ اهتم قاسم وبعض ضباط تموز عام ١٩٥٨ بشعارات الحركة الوطنية.. وهذا ما ميز الثورة في العراق وصيغها بلونها الخاص. (أما الأثر الثاني لسيطرة شعارات الحركة الوطنية التقليدية في العراق على ثورة ١٤ تمور وقادتها فهو أثر شخصي وقد نجلى باهتمام الزعيم عبد الكريم قاسم وتقييم نزوعه وآماله وطبيعة أفكاره وأعماله مدى تمسكه بتلك الشعارات والمسافة التي تقربه إلى تحقيقها أكثر من اهتمامه بكثير من المقولات الأخرى الأقرب إلى البيئة العراقية التي درج المرحوم قاسم على الشؤ فيها والتطور ضمن أجوائها..).

إن هذه القراءة المكثفة للمحطات الرأسية التي لعبت دوراً في تكوين نفسية قاسم، تتطلب معالجة أكثر تفصيلاً.. كما تتطلب إعادة قراءتها من زوايا التقارب المتعددة لسلط الأضواء على تلك التي حجمت من حركة قاسم في تحقيق هذه الأفكار الأقرب إلى الواقع العراقي آنذاك. وهذا ما سنقوم به عند تقييم قاسم مستقبلاً.

---

<sup>١</sup> - عبد اللطيف الشواف، عبد الكريم قاسم؛ ص ٣٥، مصدر سابق.

## القاعدة الاجتماعية لثورة ١٤ تموز<sup>١</sup>

عقيل الناصري

إن التحليل الجدي " للطبقات مهمة في غاية الصعوبة إذ أنه يستلزم، من ناحية، فهم الاتجاهات والمعيقات الموضوعية للبتية أو البنى الاجتماعية التي تشكل الطبقات جزءاً لا يتجزأ منها ويستلزم من ناحية أخرى الضلوع في معرفة كمية هائلة من التفاصيل وخصوصاً تلك المتعلقة بالأفراد والعائلات الذين لهم تأثير اقتصادي وسياسي فعلي وبالعلاقات المتبادلة فيما بينهم " . وبما يزيد من صعوبة التحليل هو الظروف المادية الملموسة لماهية منطلق التحديث، الذي يحدده السيمولوجي د. فالخ عبد الجبار، في البلاد العربية مقارنة بما كان عليه في أوروبا والتي انطلق فيها " التحديث من الوجود الاجتماعي أولاً، من وسائل التعامل مع الطبيعة وتحديد أدق عبر الانتقال من الحرفة البدوية القروسطية البلدة إلى المانفكتورة الحديثة، إنه انتقال مخوف بأنبياء إيسمولوجي (معري) علمي تطبيقي (الفيزياء، الرياضيات.. الخ) سرعان ما شق طريقه إلى الفلسفة (أي مجال الفكر الاجتماعي) الخاصة الشاملة لكل العلوم الطبيعية والاجتماعية عهد ذلك كان بطل التحديث الفعلي المنتج البرجوازي وكان حليمه الفكري رجل العلوم الطبيعية والفيلسوف اللذين كانا في أحيان كثيرة شخصاً واحداً. انطلق التحديث في بلداننا من ميدان الفكر الاجتماعي ولم يشق طريقه إلى الوجود الاجتماعي وكان بطله التاجر القروسطي، محدوديته التاريخية والفكرية والمقيدة بدولة مركزية مالكة لكل شيء وممانعة بالتالي لظهور المنتج

---

- مستل من الكتاب الثاني للمهيات السيرة لعبد الكريم قاسم والموسوم {الثورة الثرية} دار الحصاد دمشق ٢٠٠٩ وتشر بصيغته الأولى في الحوار المتعدن في ٢٠/٩/٢٠٠٧

<sup>١</sup> - بطاطو، ج. الأول، ص. ٢١، مختصر سابق.



البرجوازي المستقل. . وفي مجرى التطور انبثقت شروط نشوء المنتج البرجوازي، لكنها ظلت كسيحة وانتقلت مهمات المنتج إلى الدولة، التي تبرر اليوم في بلداننا كمالك ومنتج وراع اجتماعي. وهذا الدور محضها حقاً شاملاً جعلها سيدة المجتمع المدني الذي أنجته، وليس نتاج هذا المجتمع الذي خلقها في أوروبا<sup>١</sup>. " وهذا ما ميز العهد الملكي منذ تأسيسه حيث غرست بعض بذوره في العشرينيات ومن ثم ظهور نواتات النمط الرأسمالي منذ نهاية الأربعينيات وتأسيس عرفة التجارة والصناعة وسريان فكرة التعامل الاقتصادي بين المؤسسات رغم ما يكتنف ذلك من كونها " حدالة تقليدية، أو بتعبير هشام الشرايبي هي (مجتمع بطريكي حديث)، أما بديلها الديني المطروح فهو تقليد محدث. ويطوي الإنسان، بقدر ما يتعلق الأمر بالبنیان السياسي، على بكرة نقيهما الخاص و تجاوزهما الذاتي من داخلهما، طالما أن البنية السياسية الواحدة ليست نتاج منظومة فكرية، بل نتاج علاقة محدودة وخاصة جداً بين المجتمع المدني والدولة...<sup>٢</sup> "

لقد احتاجت أوروبا أكثر من قريب حتى تنتقل إلى ما هي عليه من حيث استتباب التبلور الطبقي في بعده الرأسمالي، واحتاجت سنوات أضعاف ما ذكر، حتى انتقلت من العبودية إلى الاقطاعية. كما كانت منظومة العلاقات الاجتماعية والثقافية والروحية والنظم السياسية، في تغير مستمر وصراع حاد طال كل المكونات الاجتماعية ويعمق أكثر مما نحن عليه في العراق الجمهوري من حيث المدة الزمنية والكلفة الاجتماعية، إذ كان من تكاليف التطور الأوروبي، الصراع الطبقي الحاد بالمفهوم العام، كلفها حروباً داخلية وخارجية وانتهاكات فظلة للفرد وحقوقه الطبيعية والمكتسبة وتسلطت دكتاتوريات قمعية استبدادية المظهر والجوهر. وقد كان هذا التطور نتاج نضال الطبقات والعشائر المستغلة لأجيال عديدة. وعليه فإذا كانت الأفكار الدينية

<sup>١</sup> - د. فالح عبد الجبار، معالم العقلانية والحرالة، صص. ٣٣ - ٣٤، مصدر سابق.

<sup>٢</sup> - المصدر السابق، ص. ٣٥.

ملائمة للتحول إلى المجتمع الاقطاعي. فقد كانت الأفكار العلمانية (ليست تقيضة للفكر الديني بالضرورة) تمثل الإلهام الروحي لمرحلة الانتقال من الاقطاعية إلى الرأسمالية.

سيلاحظ المرء عند تحليل التاريخ السياسي لأوروبا الرأسمالية في اتجاهه العام، تلك الأزمة السيوية التي رافقته، والمتمثلة في طبيعة تركيب السلطة السياسية وعلاقاتها بالطبقات الاجتماعية المتناقضة في المصالح والرؤى، وفي كيفية حل هذه التناقضات ذات الطابع التناحري. من جانب آخر توضح صيرورة التطور التاريخي البشري أن مجتمع العبيد كان ذا وعي ميثولوجي أسطوري، في حين كان المجتمع الاقطاعي في علاقته بالعالم دينياً، أما الوعي السائد في المجتمع الرأسمالي فهو ذو طبيعة صمية. تؤكد تجليات الوعي هذه على أن العام أكثر من الخاص، وجميعها تصنع وعياً مريضاً لا يختلف في بنته إلا بالمظهر الخارجي حسب. وسيكون هذا الوعي أكثر تشوهاً في المجتمعات المتخلفة ذات الأنماط الاقتصادية المتعددة، حيث يقترون الوعي الميثولوجي بالديني وكلاهما بالصنمي، مما يولد حالة من الانغلاق العكري الذي يكرر أفكار ثابتة ويتج لغة تديم الانفصال بين الدال والمدلول أو إقامة صلات وهمية بينهما<sup>١</sup>. إن هذا التمازج بين هاتين الظاهرتين، أي وجود جماعة معلقة وإمكانية انفصال منتجات الفكر عن العالم هو أحد منابع السكون والثبات لما نجده جلياً في البنى السياسية وفي طرق صياغتنا للبنى الفكرية. وإد تتعدى الواحدة من الأخرى، فإننا نجد أنفسنا في حومة الدوران حول النفس، في خشية دائمة مما نصنع.. - وننسب إلى السكون والثبات قدسية خالصة، نضع التعبير في مرتبة البدع المدنسة..<sup>٢</sup> مما يؤدي إلى كبح دور الوعي الاجتماعي باعتباره قوة دافعة للتطور نتيجة هذا التداخل المتعدد الأبعاد، الذي سينعكس في الرؤى غير الواقعية وتلك الميتافيزيقية التي ستكبحان التطور، طالما أن الاقتصاد وأواليه صيرورته لم تصل بعد إلى [الكائن بذاته] في مثل هذه المجتمعات. أي أن التطور الاقتصادي المشوه

<sup>١</sup> - فالخ عبد الجار، في الدينامكية والسكون، جريدة المدى، ط. الالكترونية في ٢٠٠٧/١٠/٨.

وتسعيته للمراكز الرأسمالية أفرز قوى طبقية متشابكة المصالح مع هذه المراكز وتتناغم مع مصالحها " الأمر الذي أضفى على سلوكها السياسي طابعاً عديمياً إزاء مصالح البلاد الوطنية.. "١.

أدت الظروف الموضوعية للعراق الملكي وتشكله، إضافة لعوامل اجتماعاتاريخية/اقتصادية و تبعية اقتصاده لدول المتروبول، إلى تخلف القوى المنتجة وبالتالي عدم تطور الطبقات الحديثة وتخلف المؤسسات الاجتماعية وهشاشة مكوناتها وقدرتها على إعادة إنتاج ذاتها وتطويرها وفق قانونيات التطور وسنته. وعليه توضح تاريخية النظام السياسي للعراق الحديث لغاية الجمهورية الثانية (شباط ١٩٦٣ - مايس ٢٠٠٣ )، أنه لم يكن محكوماً من قوى دينية صرفة ولا علمانية صرفة، بل من خليط مشترك من هذه القوى بل وحتى من تلك ذات الطبيعة القديمة جداً المتميزة بالسكوبية القسرية المريبة، لذا لم يُخلق وعيٌ اجتماعيٌ نقي يتواءم مع طبيعة السلطة وفلسفتها ولا العصر ومتطلباته. تجلّى ذلك في بعض أوجهه على سبيل المثال في مسألة الهوية الوطنية كتعبير عن الوعي السياسي " حيث كان الاجتهاد السياسي يتحو باتجاه مراعاة الهوية الصغرى (الجماعة المحلية - ع.ن) لدى المجتمع العراقي لأنها ما تزال تكون شخصية العرد وتفرص ملاحظها عليه وأي انتقال معاجي. من الدائرة الصغرى إلى الكبرى (الهوية الوطنية - ع.ن) قد يسبب نوعاً من الاضطراب المجتمعي "٢ في الوقت نفسه كان واقع العراق بعد ١٤ تموز " شديد التعقيد والتشابك من جهة، ومن جهة ثانية هنالك عناصر قوة وضعف كامنة في تركيبته الاجتماعية وكأنها وحدة النقيصين. ومن جهة ثالثة فالظاهرة العراقية الحديثة يكتنفها، كما أكدنا سابقاً، تعزيز دور العامل الخارجي على العامل الداخلي،

---

١- لطفي حاتم، العولمة الرأسمالية وهوية اليسار الفكرية، الحوار المتمدن [www.rezgar.com](http://www.rezgar.com) ٢٠٠٧/٢/٢٥

٢- دسعاد ملويد، سيبيولوجيا أزمة الهويات في العراق، جريدة الصباح، ط. الالكترونية في ٢٠/٩/٢٠٠٧

وفي أسوأ الأحوال يلعب هذان العاملان دورين متساويين من حيث التأثير على جوهر وماهية الظاهرة العراقية<sup>١</sup>.

لقد عاصدت ثورة ١٤ تموز، التي هي بمثابة انقطاع تاريخي ناجم عن عوامل داخلية بحته، مركزية الدولة التي رنت إلى وحدة السوق وتبسي الإنتاج المادي وخاصة الصناعي منه، اللدان يمثلان قوة العضد المادي لها وقد اقترن ذلك بتأسيس المطلقات العلمانية. تمثل هذه الصيرورة السياق العام للشرق الأوسط حيث كان ينزع منذ التاريخ السحيق نحو الدولة المركزية القوية والمدعومة من مؤسساتها العنقية المادية والروحية، والدينية على وجه الخصوص. في الوقت نفسه فإن ثورة تموز بهدمها للبنى والمؤسسات شبه الاقطاعية القائمة على الاقتصاد الزراعي/الحرفي والكمبرادوري والريعي، نحت عملياً نحو تعددية الأنماط الاقتصادية ذات (التوجه الرأسمالي الموجه)، وتحديثها وفق ماهية الاقتصاد العراقي ودرجة تطور قواه المنتجة، وبناء القاعدة المادية لاقتصاد السوق الموحد من خلال الربط الاقتصادي بين الريف والمدينة، مما أفسح المجال موضوعياً لإزالة قوى التلاحم القديمة أو على الأقل التغير من وظائفها وتستدعي إلى الوجود قوى اجتماعية جديدة وهذا ما تحقق في الواقع بعد ثورة ١٤ تموز، إذ أفسح المجال أكثر فاكثر للمتجدين البرجوازيين (منطلق التحديث الجديد) وتوسعت قاعدتهم العددية في المدينة من خلال التسهيلات والمحفزات الاقتصادية وفي الريف حيث ضمن قانون الإصلاح الزراعي توسيع قاعدة المنتجين الصغار.

لم تكن هذه الصيرورة التحديثية بدرجة كبيرة (مقارنة بما كان مطلوباً ومرغوباً) نظراً للطروف التي تسود عالم الأطراف وتبعيتها للدول الرأسمالية المتطورة والضعف البيوي لقوى التحديث فيه، الذي انعكس في أحد أوجهه في طبيعة السلطة السياسية وصراع القوى الاجتماعية الفاعلة. هذه الطروف وغيرها،

<sup>١</sup> - للمؤلف، الكتلة التاريخية، جريدة القاسم المشترك، العدد ٤٠ في ٢٢/٢/٢٠٠٤، بغداد.



أناطت بالدولة الدور الأراس في عملية التحديث، وهذا في بعض نواحيه مرتبط بكون أن " الأشكال التكنولوجية الحديثة للإنتاج، تطلبت أن تقوم الدولة مقام ماللك ومنتج جماعي يضفي عليها سلطاناً أشد من سلطان الدولة المركزية الغابرة في العصور الخوالي أو سلطان الدولة المركزية الخراجية في القرن التاسع عشر<sup>١</sup> ". وقيل تحليل ماهية القاعدة الاجتماعية لمرحلة الجمهورية الأولى، على وجه الخصوص، لابد من ذكر ناحيتين:

**- الأولى:** أن الأخذات الحكومية وتوجهها الاقتصادي/السياسي سيحدد سعة القاعدة الاجتماعية للحكم، التي تتخذها السلطة مرتكزاً لها. إذ إن رضى القاعدة الاجتماعية الواسعة سيوطد مؤسسات الحكم ويقلل من حاجتها إلى استخدام وسائل القهر والإرهاب والاعتراب، كما يكسبها سعة شرعية البقاء، الأخلاقي على الأقل.

**- الثانية:** أن القاعدة الاجتماعية للنظام الملكي قد انبثقت من خلال تكون الدولة في صيغتها المركزية والتي كانت على أنقاض المجتمع الرعاعي المنظمي. وقد دلت الدراسات على أن العراقيين قبيل التأسيس لم يكونوا "... شعباً واحداً أو جماعة سياسية واحدة وهذا لا يعني الإشارة فقط إلى وجود الكثير من الأقليات العرقية والدينية في العراق، كالأكراد و التركمان والعرب والآشوريين والأرمن والكلدان واليهود واليزيديين والصابئة وآخرين. فالعرب أنفسهم الذين يؤلفون أكثرية سكان العراق كانوا يتشكلون إلى حد بعيد من جملة من المجتمعات المتمايزة والمتعلقة في ما بينها والمتعلقة على الذات، على الرغم من تمتعهم بسمات مشتركة وبدأ، كانت هناك هوة واسعة تفصل المدن عن المناطق العشائرية. وكان العرب الحضريون وعرب العشائر يتمون إلى عالمين يكادان يكونان منفصلين...<sup>٢</sup> "

<sup>١</sup> - د. فالح عبد الجبار، معالم العقلانية والخرافة، ص. ٤٨، مصدر سابق.

<sup>٢</sup> - بطاطو، الجزء الأول، ص. ٣٩، مصدر سابق.

وعليه فإن القاعدة الاجتماعية للحكم الملكي قد أصابها بعض التعيرات في سياق صيرورة تطور الدولة ومؤسساتها ونسق نظامها وبالتالي الأنماط الاقتصادية وارتباطاتها الخارجية... نتيجة لعدد من العوامل، فقد كانت هناك حركات سريعة نسبياً للدخول إلى الطبقات المذكورة والخروج منها، ومن بين هذه العوامل: التشكل السريع لمؤسسات الدولة الملكية، والكساد الاقتصادي العالمي عام ١٩٢٩، وسياسات تسوية الأراضي بين العامين ١٩٣٢ - ١٩٣٨، وحالات النقص الشديد في التزويد السلمي والتضخم اللولبي خلال الحرب العالمية الثانية و السنوات التي تلتها مباشرة، والهجرة الجماعية لليهود في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينات، والتدفق المفاجيء لأموال النفط بعد العام ١٩٥٢... وكذلك فقد كانت هنالك تحولات مفاجئة جرت داخل هذه الطبقات صعوداً وانحداراً... وفي الوقت نفسه فإن بعض العناصر الطبقية كانت تتقدم من ناحية وتراجع في أخرى<sup>١</sup>.

كما وقد جرى تبدل في أولوية دور كل عنصر من هذه العناصر. إذ اندثر دور قوى الاحتلال كمكون رئيسي في تأسيس الدولة وقاعدتها، وازدادت مكانة مؤسسة العرش، كقوة معنوية مؤثرة وخاصة بعد التعديل الدستوري عام ١٩٤٣، وتعازز دور النخبة العسكرية وخاصة بعد تلورها منذ النصف الثاني من الثلاثينيات حتى أمست ذا دور أكبر في التأثير على القرار المركزي للدولة وإعادة مكانة دورها وفق المسلك الطبيعي التاريخي لدور أخصائي العنف (الضباط) كما بلورت العلاقات شبه الاقطاعية مكانتها الاجتماعية والسياسية عبر توطيد علاقاتها بالعنف المادي والمعنوي وعبر قوانين التسوية وسريان مفعول قانون دعوى العشائر الجزائية إذ أن "إثراء الكثير من شيوخ العشائر أصحاب الأراضي على حساب رجال عشائرتهم الذي أدى إلى إضعاف الروابط العشائرية وبالتالي إضعاف مواقعهم الاجتماعية. ويكلمات أخرى فإن هؤلاء المشايخ كانوا في طريقهم إلى البروز كطبقة وإلى التحلل كمجموعة

<sup>١</sup> - بطايط، الجزء الأول، ص. ٢٢، مصدر سابق.

اجتماعية ذات منزلة تقليدية<sup>١</sup> . كما توطد السط الكمبرادوري منذ مطلع الخمسينيات بعد تعديل اتفاقية النقط ، وحلول فئة اجتماعية محل التجار اليهود بعد التهجير القسري لأغلبهم.

هذا الحراك في الأولويات والمكونات للقاعدة الاجتماعية لم تتجدد في الجوهر. إذ بقيت في حالة أقرب إلى السكون منها إلى التغيير المنتظر الدؤوب والمتوأم مع المهام الجديدة التي تطرحها الحياة وازدياد الموارد التعطية، رغم تطورها السبي مقارنة بما كانت عليه الحالة الاجتماعية في المرحلة العثمانية. إذ " في العقدين الأخيرين من العهد الملكي في الأربعينات والخمسينات، رصت هذه العناصر صفوفها مينة مصالحها المشتركة في المواضيع الهامة، أي في أمور مثل إعفاء طقتهم من الضرائب والاستعداد الفعلي عن المناصب المهمة في الدولة، ثم وقبل أي شيء آخر، في الدفاع عن النظام الاجتماعي الذي يجنون الفائدة منه جميعاً<sup>٢</sup> ". لكن لم تكن القاعدة الاجتماعية للحكم الملكي غمك أكثر من مظهر السلطة المدعم بقوى العنف، لأن مكوني هذه القاعدة " قد فقدوا منذ مدة كل شروط وجودها الحقيقي، أي ثقة وإحلاص القطاعات الأوسع من العاصر الواعية سياسياً في الجيش وبين المواطنين عموماً وبكلمات أخرى فإن الانقلاب (يقصد به ثورة ١٤ غور - ع.ن) نجح بهذه السرعة وهذا الحسم لأنه كان يعبر عن توجه عام في المجتمع...<sup>٣</sup> .

إن غور الدولة الملكية وقوتها المادية المضطربة لم يساعدها في نهاية المطاف في إعادة إنتاج مقومات ذاتها، نظراً لكون " طلاقها الوجداني من جماهير الشريحة الواعية سياسياً من الشعب كان قانلاً، ولم يعد باستطاعتها ضمان ولاء العاصر التي من خلالها فرضت إرادتها على البلاد، كالضباط والجيش وحتى الشرطة والأمر الذي يدعو إلى السخرية هو أن الملكية استمرت في إضافة أعداد

<sup>١</sup> - المصدر السابق، ذات الصفحة..

<sup>٢</sup> - المصدر السابق، ص. ٣٠.

<sup>٣</sup> - المصدر السابق، ص. ١١٥.

جديدة إلى صفوف الشريحة التي أصبحت أكثر عداءً لوجودها، أي صفوف الطبقة التي تصم المتعلمين وأشباه المتعلمين...". علماً أن هذا التوسع والتقدم لم يكن "بهذه الإثارة نفسها على كل المستويات، وأكثر من ذلك ففي العام ١٩٥٨ كان أكثر من ستة أسابيع السكان لا يزال أمياً. وهناك عاملاً آخر لا بد من التشديد عليه، إلا وهو أن الملكية، بتمييزها عدداً أكبر فأكثر من العراقيين عن الكتلة غير المتعلمة، كانت تمنح هؤلاء منزلة الطبقة الوسطى من دون أن تضمن لهم - على العموم - دخل الطبقة نفسها. وهنا يكمن أحد مصادر الاضطرابات التي كانت من المظاهر المتكررة في المدن والبلدات خلال العقد الأخير من العهد الملكي. ومن الواضح أن التوسع المستمر للطبقة المتعلمة أدى إلى تآكل الولاءات التقليدية وإنتاج روابط جديدة.. ألا وهي التضم السريع للحياة الحضرية... من كل ما سبق يتضح أن الملكية أعاققت جزئياً في الفترة ١٩٢١ - ١٩٥٨ التحام العراقيين بعضهم البعض الآخر ولكنها فعلت الكثير في الوقت نفسه لتحضيرهم لحمل الصفة القومية (الوطنية) سواء جاء ذلك اختياراً أم للضرورة بصورة مباشرة أم غير مباشرة، عبر عمليات بذاتها هي أم عبر عمليات وقعت في شركها...<sup>١</sup>. (التوكيد منا - ع.د.).

وتأسيساً على ذلك ترعرع المجتمع العراقي في خضم صيرورات اقتصادية/ سياسية مأزومة وفي ظل ارتعاشات الانتعاشات الجماهيرية الغاضبة والطامحة للتغيير، فجاءت ثورة تموز لتحث انقلاباً جذرياً في طبيعة السلطة وتوجهاتها وبنيتها ومهامها المستقبلية وفي جوهر الأنماط الاقتصادية وبنيتها.. وكان من عاقبة ذلك خلق نظام اقتصادي جديد تناظره علاقات اجتماعية جديدة، على كافة الأصعدة، تجسدت بالأخص في انبثاق الأنظمة وأساق اقتصادية حديثة كتلاحم السوق الوطنية، كحالة تقريرية، وفي ريادة طبيعة الأنماط الملائمة لواقع تطور العراق الحديث آنذاك والتي تمثلت في:

- رأسمالية الدولة الوطنية<sup>٢</sup>

<sup>١</sup> - المصدر السابق، ص. ٥٢



- الإنتاج السلعي الرأسمالي ؛
  - الإنتاج السلعي الصغير والحرفي ؛
  - النمط التعاوني ؛
  - وكذلك النمط الخاص (الكوئالي) في القطاع النقطي ذي الطبيعة الربعية.
- لقد تفاعلت جدلياً هذه الأنماط ، ضمن ما يمكن أن نطلق عليه الرأسمالية الموجهة والتي هي أقرب إلى واقع العراق وتطور قواه المنتجة آنذاك ، ووجدت ذاتها التطورية واطلاقتها التحديثية مع هذا التغير الجذري. كما أنها ، مثل التقيض التآخري لعلاقات الإنتاج شبه الاقطاعية التي طردها التغير من مسرح الحياة الاقتصادية على وجه الخصوص ، بعد ان استنفذت مقومات إعادة إنتاج ذاتها بما يلائم الواقع وأصبحت معيقة للتطور بمفهومه العام.
- ولهذا كانت الثورة بحق قد جاءت بأكثر من مجرد تغيير في الحكم ، بل شمل النظام السياسي وفلسفته برمته ، كما أثرت بعمق في مصائر الطبقات الاجتماعية ، إذ دمرت إلى حد كبير من السلطة الاجتماعية للمؤسسات التقليدية وكبار الاقطاعيين وأصحاب الأراضي الكبار في المدن .. في وقت تعزز فيه نوعياً دور الفئات الوسطى والعمال وتغير نمط حياة الفلاحين نتيجة لتملك وسيلة الإنتاج (الأراضي) ولإلغاء مُنظم واقعهم - قانون دعاوى العشائر.

في الوقت نفسه لابد من التركيز على " الحقيقة الأساسية جداً وهي أن الثورة ، بنسبها بنية السلطة القديمة والتركيبية الطبقيّة القديمة ، أدخلت بالتوازن الدقيق القائم بين المجتمعات العرقية والطائفية المختلفة في العراق ، وإساساً بين العرب والأكرد وبين الشيعة والسنة والناجم عن عدم التساوي في التطور الاجتماعي

لهذه المجتمعات أساساً<sup>١</sup>. وهذا يفسر في بعض جوانبه حالات العنف التي سادت بعد الثورة.

وعليه وبالتناظر مع هذه الأنماط الاقتصادية التي شرعت السلطة الجديدة بتبنيها عملياً، ومع النظرة الموضوعية الأعمق في إطارها التاريخي الطبيعي، ضمن ظروف مجتمع لم تتبلور كلياً طبقاته الاجتماعية في مرحلة التحرر الوطني (السياسي والاقتصادي).. نقول أن القاعدة الاجتماعية للحكم الجديد، التي يمكن أن نطلق عليها مفهوم للكتلة التاريخية، تمثل النافي الطبيعي لقاعدة نظام الحكم الملكي، قد بدأت ملامح تشكلها قبيل الثورة، وكانت تجمعها مصالح عليا مشتركة ورؤى فلسفية مقاربة في عمومياتها، وإن كانت متعارضة ومتقاطعة في جريئاتها وتفصيلاتها نسبياً، تمحورت في التصدي للعلاقات الما قبل رأسمالية وكذلك في إنجاز المهام التاريخية لمرحلة التحرر الوطني بشقيه السياسي والاقتصادي عبر استكمال مقومات بناء الأسس المادية للتنمية العامة والخروج من الحلقة المفرغة للتخلف والتبعية الاقتصادية/ السياسية للمراكز الرأسمالية، وتطوير قوى الإنتاج بما يلائم صيرورة التنمية وتكييف مؤسسات الدولة، التنفيذية والتشريعية، وفق هذه العائبة الطويلة المدى، بغية التأسيس لعقد اجتماعي جديد يعكس مصالح كل المكونات الاجتماعية والقوى الطبقية، وخاصة الفقيرة والكادحة، ويضمن المبادئ العامة للتطور وإقرار انتقال السلطة ديمقراطياً عبر القوات البرلمانية السلمية وضمان حقوق المواطن، الفردية والجمعية<sup>٢</sup>.

---

<sup>١</sup> - بباطو، الجزء الأول، ص ١١٧، مصدر سابق.

<sup>٢</sup> - حول الجبهة الوطنية راجع باقر إبراهيم، دراسات في الجبهة الوطنية، ط ١، العدد ٤ تموز ١٩٦٩، كذلك محمد حديد، حوار حول جبهة الاتحاد الوطني لسنة ١٩٥٧، ذات المصدر. كذلك محمد ملا عبد الكريم، لماذا انهارت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ الثقافة الجديدة العدد ٣٢٥ تموز ٢٠٠٨.

بمعنى آخر من الناحية النظرية البحتة علينا الإشارة إلى جانبين مهمين مستتبطين من الاقتصاد السياسي لواقع العراق في النصف الأول من القرن المنصرم لنقول، بصدد الجانب الأول أن القاعدة الاجتماعية لثورة ١٤ تموز قد بدأت بالتكوين في رحم المجتمع الملكي الذي كانت سمته الأرأسية شبه اقطاعية/كومبرادورية يعتمد على الناتج الريعي بالأساس. وقد اقترن هذا التشكل بالصراعات الحادة مع السلطة آنذاك، وعلى كافة المستويات الاجتماعية والجغرافية. وأخذت مكوبات هذه القاعدة بالتطور والنمو التدريجي وفي خضم مطالباتها بإقرار ذاتها وتحقيق رؤيتها لواقع مستقل العراق.. وتنوعت هذه المطالبة من حيث الشكل والمضمون، من حيث النوعية والحذرية، ومن حيث العلنية والسرية.. نظرا لتعدد الرؤى الفلسفية لهذه القاعدة.

أما الجانب الثاني فيفترض موضوعيا أن ترتبط عناصر هذه القاعدة الاجتماعية بتحالف استراتيجي تاريخي ضمن الحدود الزمنية لمرحلة التحرر الوطني. طالما يتعذر واقعيًا وموضوعيًا وجود طبقة اجتماعية قادرة لوحدها على إدارة الدولة والصراع الاجتماعي وتطویرهما ضمن السياق الديمقراطي وتحقيق المهام التي تطرحها ظروف المرحلة. ولهذا تعبر الكتلة التاريخية عن ذاتها وتوجهها ومصالحها الاجتماعية من خلال إئتلافها السياسي ضمن جبهة سياسية موحدة تتجاوز واقع التشرذم والتشطبي الاجتماعي/السياسي.

أعتقد، وهذا افتراض مستنتج من دراستي لواقع العراق آنذاك، أن جبهة الاتحاد الوطني، المتشكلة في آذار ١٩٥٧ كقوى طبقية ورؤى سياسية، كانت المعبر عن هذا الإئتلاف العريض لتلك المرحلة، من خلال صياغة سياسة ذات تشخيص مشترك (سبياً) يتواءم ومهام تلك المرحلة وطبيعتها. رغم التفاوت النسبي في القوة التأثيرية على الواقع الاجتماعي بين هذه الأحزاب من جهة؛ واستبعادها، نتيجة مواقف متشجعة لبعض أطرافها، لشريحة اجتماعية واسعة والمتمثلة بالأحزاب الكردية من جهة ثانية؛ وأنها مختلفة في رؤيتها الفلسفية للواقع ومستقبله من جهة ثالثة؛ ويتاب بعضها المنزع الاستعجالي لبسط رؤيتها وسبل تحقيقها من جهة رابعة. إن هذا الخلل كان أحد العوامل التي فتت هذه الجبهة بعد

انتصار ثورة ١٤ تموز. لقد مثل هذا التحالف المعبر عن نضج العامل الذاتي للتغيير، أهمية بالغة نظراً لكون أن العلاقات بين هذه الأحزاب الممثلة لقوى اجتماعية متعددة، كانت في حالات من المد (الود والتعاون) والجزر ( صراع سياسي وإعلامي) حاد وصراع فكري، بعضها كان عنيفاً إلى حد ما، كما حدث في وثبة كانون ١٩٤٨. لقد ضمت هذه الجبهة أحزاب كل من:

- الوطني الديمقراطي؛

- الشيوعي العراقي؛

- البعث العربي الاشتراكي؛

- الاستقلال؛

- مجموعة من السياسيين المستقلين و بعض المنظمات المهنية والشعبية.

في الوقت نفسه عقد الحزب الديمقراطي الكردستاني تحالفاً ثنائياً مع الحزب الشيوعي بعد أن وضع فيتو على قبوله ضمن قوائم الجبهة، من قبل حزبي الاستقلال والبعث. ومع هذا كانت الجبهة، تعبيراً عن نضج الطرف الذاتي للتغيير الجذري المقبل سواء تحقق بصيغته السلمية، وهذا صعب جداً في تلك الظروف، أو بصيغته الانقلابية العسكرية. وقد كشف تاريخ الحركة الوطنية المعارضة المكونة [ للكتلة التاريخية] من أنها عبرت عن تطلعات سياسية ورؤى فلسفية ومصالح فئات اجتماعية واسعة ولها دور مهم في عملية الإنتاج الاجتماعي، وبالتالي حق لها أن تكون النواة المركزية للجبهة. إن دراسة عناصر هذه [الكتلة التاريخية] وما يناظرها من تكوينات، توصلنا إلى أنها كانت :

---

١ - يقول د عزيز الحاج أن حزب البعث وحده عارض دخول الديمقراطي الكردستاني، لأنه " كان يعاني من فقر دم حقيقي في المشكل الكردي ويعتبر القيادة الكردية عملية ومشوهة..". القضية الكردية في العراق، التاريخ والأفاق، ص. ٤٠، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت ١٩٩٤.

تمثل الشرائح الاجتماعية الأكبر من الناحية الكمية.

" نجحت الجبهة لا في توحيد سلوك الأحزاب فحسب، بل أيضاً في الإيحاء بعملية مماثلة ضمن صفوف عناصر الجيش المتعارضة وفي إقامة رابط بينهما وبين نواها المدبرة لها...<sup>١</sup>."

- تحتل القاعدة الاجتماعية لهذه الكتلة موقعا عضوياً هاماً في عملية الإنتاج الاجتماعي وجزءاً مركزياً فيه.

عبرت برامجها عن مطالب كتلة بشرية تضم فئات اجتماعية مختلفة وواسعة لها مصلحة حقيقية في تبني أهداف اقتصادية / سياسية / حقوقية جديدة تتواءم مع تطلعاتها ومصالحها من جهة ومع درجة التطور في القوى المنتجة من جهة أخرى. أنها تمثل أغلب أطياف التكوين الاجتماعي العراقي سواء أكانت أثنى أم دينية، اجتماعية أم لغوية.

كانت رؤية هذه القوى المطروحة آنذاك، ذات صبغة واقعية متبقة من ذات الوضع العراقي وتشابكه، إذ لم تكن مثالية الأبعاد ولا تطمح إلى تغيير أسس النظام السياسي قدر كونها كانت تصب في إصلاحه. نقلت الجبهة رؤيتها الفلسفية / الفكرية / السياسية إلى قوة مادية دافعة للتغيير المرتقب

التمت أغلب قواها على ضرورة تغيير الأسس التي قامت عليها الدولة العراقية من خلال تبني عقد اجتماعي جديد يعكس واقع هذه التعددية وبالتالي إفصاح المجال لمشاركتها في رسم القرار المركزي للدولة، بعد أن أبعدت قسراً عنها.

عكس مطلب تبني الديمقراطية السياسية والاجتماعية والتداول السلمي للسلطة بين مختلف المكونات، هذا الموقف، الذي لم تستوعبه النخبة الحاكمة في العهد الملكي، ركز في الوقت ذاته على تبني فكرة دولة القانون.

---

<sup>١</sup> - بطاطو، ج. ٣، ص. ٧٢، مصدر سابق.



- شكلت جبهة الاتحاد الوطني تغييراً نوعياً في الوضع السياسي من خلال استقطابها للنخب الوطنية المعارضة و(الحالمة) بالتغيير الجذري، مما أهلها أن تمثل تهديداً مباشراً وواقعياً للنظام.

لكن هذه الرؤية النظرية المجردة للقوى الاجتماعية للنظام الجمهوري، قد اصطدمت فيما بينها في الممارسة العملية بعد نجاح الثورة، لا بل تحاربت وتخندق في أسوار حزبيتها الضيقة وتمثيلها الطبقي، عندما أخذ كل عنصر منها يمنح الأولوية لرؤيته، التي هي بالضرورة، مهما كانت، تبقى ضيقة اتجاه سعة الحياة الاجتماعية التي كانت موضوعاً تستوعبهم جميعاً. وكان من أسباب ذلك عدم اتفاقهم على أجندة مشتركة، تمثل الصيانة العملية والشرط الأساسي لتحقيق مهامها التاريخية التي أوجتها ظروف العراق وظروفها بالذات. لأن فعل الثورة تجاوز مسافة كبيرة ما انفق عليه قبل الثورة والأكثر من ذلك أن أغلب هذه المكونات تناست مطلبها الأساسي الذي كان يتمثل بتبني الممارسة الديمقراطية الحقيقية وليس الشكلية.. بل تناست هذه العملية برمتها.. حتى أن بعضها تبني فعل العنف المادي، الفردي والانقلابي، ضد حلفاء الأمل.

لقد كان الصراع بين العناصر الرئيسية للكتلة التاريخية، يتمحور ليس من أجل المبادئ و البرامج قدر كونه من أجل السلطة لذات السلطة والرؤية الأحادية للحياة. لقد عبّر هذا الموقف عن مدى تخلف أسس البنية الفكرية المتعددة الأبعاد لهذه القوى وضيق أفقها الأيديولوجي. وبالتالي فقد ساهمت بوعي أو بدونه، في وأد الثورة بل وفي إجهاض المشروع الهضوي لفكرها وحلمها المستقبلي.. وهو يعني وأد ذاتها وزمنية تحقيقها الموضوعي وضباع تجربتها الأولى ككتلة في إدارة السلطة. هذه المساهمة في وأد الثورة (العام) والذات الحزبية (الخاص) هي القاسم المشترك لكل هذه القوى وإن اختلفت نسبتها بينهم لقد اتسمت سمات [الكتلة التاريخية] بجملة من الظواهر العامة منها:

- لم يكن تعاملها وتفاعلها مع الأحداث بصورة متساوية في مجتمع غير متبلور طبقياً؛

- بروز الرؤية الأنوية والنظرة الأحادية للواقع المعقد، وبذ العمل الجماعي وشيوع النرجسية في مفهوم وحدانية التمثيل ذي البنية الشمولية بـ أفقها دورها الجوهرية كوسيط بين الرأي العام والسلطة؛
- تبينت قراءاتها للواقع المتحرك، إن لم تكن تناقضت فيها وفي نتائجها؛
- لم تكن مسؤوليتها واحدة في فقدان الثورة وشلل الذات الاجتماعية لكل عنصر؛
- تغيب فهم أليات الصراع الاجتماعي بين عناصر الكتلة التاريخية للمرحلة الانتقالية؛
- تشظت الكتلة إلى مجاميع متحاربة فيما بينها، وفيما يسها وبين السلطة كما أن أعليها تشظى ذاتياً كتنظيم أو رؤية واقعية للحراك الاجتماعي؛
- إصرار القوى القومية على استبعاد الأحزاب الكردية من الانضمام لهذه الكتلة؛
- انقسمت قوى الكتلة من حيث رؤيتها لمهام ما بعد الثورة إلى: رديكالي وآخر محافظ.. متوازن وآخر مغامر. طوباوي وثاني واقعي.. وتوسعت الرؤيا الرمادية؛
- بعضها نبذت فكرة التداول السلمي للسلطة التي كانت تناضل من أجله ولنحات إلى الانتقالية العسكرية كوسيلة للوثوب إلى السلطة للتعبير عن داتها الصغيرة؛
- سيطرت على القوى الصغيرة عدداً فكرة تحقيق برامجها ونظرتها من خلال الأدوات القديمة كالعشيرة والقبيلة، أو/و من خلال الإيقاع البطيء، بل وحتى ضد الصيرورة الموضوعية لقوانين التطور والارتقاء؛
- أثبتت أغلب قواها بـ (المنزع الاستعجالي) لتحقيق برامجها خارج سس التطور؛

- عوض بعضهم عن ذاته غير المؤثرة من خلال الإستجارة بقوى غير عراقية وتحالف مع قوى (داخلية وخارجية) متناقضة مع برامجها الآنية والمستقبلية ؛

- تلاشت بعض العناصر من الساحة الفعلية بفعل كون الحراك الاجتماعي كان أكبر من قدرتها بل وحتى من تصورهما، وبعضها الآخر عمل على الهامش السلبي للحركة الاجتماعية التي كانت تؤسس له سابقاً ؛

- عكست هذه الوقائع مدى تدني التجليات السياسية والفلسفية للوعي الاجتماعي لأغلب القيادات السياسية للقوى المكونة للكتلة التاريخية، وتخلّفها عن فهم قنويات الحركة الاجتماعية للتطور وسنن الإرتقاء ؛

- فداحة الخلل الوظيفي لدى الأحزاب السياسية، سواءً في خطابها السياسي أو/و في بنيتها العقائدية أو في هيكليتها التنظيمية الخالية من البعد الديمقراطي الحقيقي، مما أوقعها في المركزية المفرطة التي تمثلت في الطاعة المطلقة للقادة الذين يختصرون الحزب وركائزه في شخص السكرتير(شكل متطور من العلاقة البطريكية) وبالتالي غمجة مثالية للسلوك العام للمعضو الحزبي ؛

- تشكلت على ضوء هذا التشطّي تحالفات سياسية جديدة بين بعض عناصر الكتلة التاريخية رغم أن الطرف الموضوعي كان يتطلب تحالفها ببعده الاستراتيجي<sup>١</sup>.

---

<sup>١</sup> - لقد انعكست ظروف الصراع داخل قمة السلطة، وبسبب وبين كتل الصباط الأحرار، في تفكيك وتشتت عرى قوى الكتلة التاريخية والتي فجرها عوامل عديدة داخلية وخارجية أعمها تمحور حول الموقف من ماهية الصيغة التي يمكن تبنيها من مسألة الاتحاد بين العراق والعربية المتحدة، وحدة فورية أم الاتحاد الفدرالي، بحكم التباين في الآراء حول هذا الموضوع والرؤى الذاتية له، التي في بعض جوانبها كانت انعكاساً لموقف قوى خارجية. ومع ذلك ألحزت اللقاءات بين أطراف هذه الكتلة على تبني ميثاقاً جديداً للعمل الجبهوي حل محل الميثاق السابق المبرم في العهد الملكي ويتلخص في النقاط التالية :

" ١ - الإقرار بأن العرب أمة واحدة وأن العراق جزء منها، وأن يتم بوجه خاص تحديد أفضل شكل للارتباط بين الجمهوريتين العراقية والعربية المتحدة ؛

ورغم هذا الواقع الملموس فقد مثلت هذه الكتلة موضوعياً القاعدة الاجتماعية لحكم الجمهورية الأولى والتي ضمت طبقات وشرائح اجتماعية عديدة كان دورها العضوي، متبايناً نسبياً، في تحقيق هذه المهام وفي إعادة إنتاج ذاتها المستقبلية وقد جمعتها مبادئ رئيسية عامة مستوحاة من ماهية الثورة باعتبارها " . ثورة تحرر وطني في جزء من أمة مجزأة، فهي إذن ثورة وطنية موجهة ضد الاستعمار، وديمقراطية موجهة ضد الإقطاع والاستغلال، وقومية باعتبارها جزء من الثورة العربية العامة ملزمة بالاتجاه في سيرها التاريخي الحتمي نحو تحقيق الوحدة السياسية للأمة العربية<sup>١</sup> "

ويتوصل عبد الفتاح إبراهيم إلى السمات ذاتها عندما اعتبر ثورة ١٤ تموز " ثورة وطنية تحررية ضد الاستعمار، وأنها ثورة تقدمية ضد الإقطاع والرجعية، وثورة شعبية تعتمد الديمقراطية والقومية المتحررة. وهذه المبادئ تنطوي إجمالاً على المخطط العام لنظرية الثورة وخطتها<sup>٢</sup> ". وديمقراطيتها مستقاة من منحائها نحو المساواة السسية بين عناصر الطيف العراقي في المدينة والريف وبين المكونات الاجتماعية والعشبية، وفق رأي عالم الاجتماع الفرنسي (الكسي دي توكفيل)

---

٢ - التعاون بين المواطنين كافة لاحترام حقوقهم وصيانة حرياتهم والإقرار بالحقوق انقومية للعرب والأكراد ضمن إطار الوحدة العراقية ؛

٣ - صيانة استقلال العراق وتبني سياسة عربية تحررية وانتهاج سياسة الحياد الإيجابي وتوسيع علاقات التعاون الدولي المتكافئة طبقاً لمبادئ باندونغ والتعايش السلمي على أساس المصالح المتبادلة ؛

٤ - دعم الثورة وتحقيق أهدافها لبلوغ حياة ديمقراطية سليمة ؛ ٥ - توجيه الاقتصاد الوطني نحو إعمار البلاد وتصنيعها بإقامة الصاعات الكبيرة وتشجيع الصاعات الوطنية الأهلية والعمل على تطبيق الإصلاح الزراعي ونشر الرخاء العام " إبراهيم الحويدي، سنوات من تاريخ، ص. ٣٨٩، مصدر سابق.

١ - إبراهيم كبة، هذا هو طريق ١٤ تموز، ص. ١٤، مصدر سابق.

٢ - عبد الفتاح إبراهيم، معنى الثورة، ص. ٤٦، مصدر سابق.

الذي فهم أن " الديمقراطية بوصفها نظاماً سياسياً للمساواة في شروط الوجود بين الأفراد ووحدة الاحساس ووحدة السلوك البشري... "١.

كما تجلّى المضمون الاجتماعي لثورة ١٤ تموز بالأساس من تغيير طبيعة علاقات الإنتاج في الريف أسوةً بجميع الثورات الوطنية الديمقراطية التي تعتبر الثورة الزراعية جوهرها الرأس والتي تستهدف " القضاء على علاقات الإنتاج شبه الإقطاعية القائمة على الملكية الكبيرة للأرض واستغلال ملايين الملاحين بطريقة المحاصصة وما يرافقها من علاقات اجتماعية و تقاليد ومفاهيم متخلفة. وثورة ١٤ تموز ثورة وطنية ديمقراطية قوضت دعائم الاستعمار و الاقطاع... فالثورة الزراعية. كانت أهم مضامين ثورة ١٤ تموز. وكان المجاز الثورة الزراعية الفلاحية يعني المجاز الثورة الوطنية الديمقراطية وليس من هدف كبير يضاهيه في الأهمية سوى تأمين الرأسمال الاجبي "٢

لقد غير الإصلاح الزراعي من أوضاع علاقات الإنتاج نتيجة التغيير في الملكية الحقوقية للأرض إذ " ازداد عدد الملاحين الذين يملكون قطع صغيرة إلى ٣١٠.٠٠٠ وازدادت نسبتهم المئوية إلى مجموع الملاحين إلى ٤٣ بعد أن كانوا يشكلون ١٥٪. أما التعبير الثاني في التركيب الاجتماعي في الريف فقد طرأ على وزر وأوضاع أغنياء الفلاحين والملاكين والذين تتراوح ملكياتهم بين الحد الأعلى للتوزيع والحد الأعلى للملكية التي سمح بها القانون. فيما كانت هذه الفئة تضم ٢٠١١٦ شخصاً أي ١١٩٪ من مجموع المالكين وكانت ملكياتهم تشكل ٢١٥٪ من مجموع الأراضي المروعة، أصبحوا يعد تنفيذ

---

١- د. عماد مؤيد، سيسيولوجيا أزمة الهويات في العراق، مصدر سابق

٢- د. سعاد خيرى، ثورة ١٤ تموز، ص. ١٤٣، مصدر سابق. علماً بأن القانون قد اصطلح بمقاومة ضارية، بما فيها استخدام العنف المادي ضد النشطاء من الملاحين من قبل كبار الملاك وخاصة الاقطاعيين العشائريين وبعض أجنحة المؤسسة التقليدية والدينية منها على وجه الخصوص



القانون ٢٣.٥٤٤ شخصاً وأصبحوا يسيطرون على قرابة ٦٢٪ من مجموع الأراضي المزروعة ويشكلون القاعدة الاجتماعية للبرجوازية الريفية<sup>١</sup>

كان النظام الجمهوري؛ الاستقلال الوطني (السياسي والاقتصادي)؛ الوحدة الوطنية العراقية؛ الانتماء إلى الأمة العربية، بمثابة عناوين أساسية للأهداف الوطنية المشتركة لهذه القوى الاجتماعية وقد عبر عنها قاسم بذاته ويمكن أن نضيف لها تبنيه لمبدأ الحياد الإيجابي في السياسة الدولية. إن سعة هذه الأهداف بمفرداتها المتشعبة والمركبة وما يستتبط منها، لا يمكن أن تنجزها طبقة أو فئة اجتماعية واحدة مهما كانت. لذا كان لا بد من قيام جبهة عريضة من القوى السياسية ذات التشخيص المشترك للمهام الاقتصادية والسياسية المطروحة آنذاك بمعنى آخر أن أهداف الثورة وأسلوب عملها مترابط بعضها ببعض.

أما من الناحية الطبقية فيمكن إعادة هذه القوى إلى:

- الطبقات الوسطى بكل فئاتها، المدنية منها والعسكرية؛
- البرجوازية الوطنية والصناعيين<sup>٢</sup>؛
- البرجوازية الصغيرة المدنية على وجه الخصوص؛
- العمال والفئات الفقيرة والكادحة في الريف والمدينة؛

---

- المصدر السابق، ص. ١٥٩.

<sup>١</sup> - لم يكن، في عراق النصف الأول من القرن المتصرم، "كبار رجال المال والصناعة في العراق في يوم من الأيام رأسمالين بالمعنى المعروف، وإنما ظروف الصناعة أجبرتهم أن يكونوا ملاكين وتجاراً وراعياً في الوقت عيه، وليس فيهم من وظف رأسماله بمحله في الصناعة، وليس فيهم على الأرجح من ربط مصالحه بالرأسمالية الدولية، إلا بصحة أفراد مرجع كياناتهم وراثتهم يعود يرمته إلى الاستعمار. رجال المال والصناعة ليس لهم مصلحة اقتصادية إيجابية تنطلم بالاستعمار. ولذلك فإن هذه الفئة مثل بقية عناصر الطبقة المتوسطة لا يصح اعتبارها من حيث الأصل غير وطنية، طالما مصلحتها مناقضة لمصلحة الاستعمار" عبد الفتاح إبراهيم، المصدر السابق، ص. ٦٦

هذه الطبقات والفئات في عمومياتها مثلت القاعدة الواسعة لسلطة ١٤ تموز بما أكسبها صفة الشعبية باعتبار أن خطوط الالتقاء، من الناحية النظرية المجردة، بين مصالح عناصر هذه القاعدة تغلب على ما بين هذه العناصر من تناقض للمصالح.<sup>١</sup> وباعتبار أن هذه الحقيقة يعينها تجعل في الامكان تحقيق حكومة شعبية تخدم مجموع الشعب وتقوم على أساس تحالف الطبقات التي تؤيد الثورة وتعاونها ومن ثم اشتراكها في الحكم على أساس الديمقراطية والقومية المتحررة، وباعتبار أن الديمقراطية والقومية المتحررة هما السبيل التي تستطيع به ثورة الرابع عشر من تموز أن تضمن وحدة الصف الوطني بين طبقات الشعب وقومياته في معركتها الصادقة والحاسمة ضد الاستعمار والرجعية..<sup>٢</sup>

كما تميزت سلطة تموز/ قاسم بميزة استثنائية مقارنة بكل حكومات القرن المنصرم في العراق، بكونها حاولت قدر الإمكان أن ترسي الأسس المادية للدولة التعاقدية، حيث حاولت ومخطى وثيقة إبرام عقد اجتماعي بينها وبين كافة المكونات الاجتماعية، ليس مقتصرأ على مكون واحد دون غيره، وإن يستوعب هذا العقد الخصائص المتباينة لكل مكون اجتماعي والانتقال به من هويته المغلفة (الطائفة، العشيرة، الإثنية، المنطقة.. الخ) إلى الهوية الوطنية الموحدة التي تتجاوز هذه الأطر ذات الولاءات الدنيا. أي حاولت سلطة تموز احترام اللات لكل مكون اجتماعي والاعتراف به وتوجيهاته العقائدية والسياسية والدينية والثقافية لأجل تكوين مؤسسات الدولة التعاقدية بالطرق الديمقراطية بغية بناء الهوية الكلية.

لكن أن بناء مقومات الولاء الجديد على أساس الوطنية العراقية، والذي تعامل مع شروط وظروف جديدة مستمرة، فإنه كان ولا يزال ضبابياً ويفتقر إلى "أخلاقيات معيارية، وإلى حميمية دافئة، وإلى الدعم العاطفي القوي والثابت الذي كان ذات يوم ملازماً للولاءات القديمة..".<sup>٣</sup> إذ لا يزال العراقيون في

<sup>١</sup> - عبد الفتاح إبراهيم، المصدر السابق، ص. ٧١.

<sup>٢</sup> - بطاطو، ج. الأول، ص. ٥٥، مصدر سابق.

الجمهورية الثالثة (مايس ٢٠٠٣ - ) مختلفين في ماهية العلاقة بين المكونات الاجتماعية المتعددة والمتنافرة في بعض المفاصل، ليس في منطلق الرؤية بين أولوية عراقية العراق أم عروية العراق، بل حتى بين مقومات العقد الاجتماعي بين كل هذه المكونات الإثنية و الدينية والمذهبية والمناطقية. والتي ستبقى مفتوحة إلى زمن منظور نظراً لدخول عناصر جديدة في مرحلة ما بعد الاحتلال.

وكما قلنا سابقاً فإن الطبقة الوسطى، بأغلب فئاتها، قد لعبت بعد ثورة تموز الدور الأكثر تأثيراً في صياغة القرار المركزي وإقراره ومن ثم تنفيذه، لكنها منطقياً وضمن ظروف عدم وحدتها وتعددية فئاتها وبالتالي تنافر مصالحها وتذبذب مواقفها، لا يمكنها أن تحقق أهداف الثورة بصورة منفردة كطبقة نظراً للتباين الواسع والمتناقض في المصالح والرؤى بين هذه المكونات. وهذه سمة موضوعية تتصف بها كل ثورات الطبقات الوسطى، وخاصة في عالم الأطراف. فالشرائح العليا، وخاصة العسكريين منهم وتلك الأخرى ذات نهج محافظ، كانت تتصادم مصالحهما مع الفئات الأدنى منها وخاصة ذات الطبيعة الراديكالية.

في الوقت نفسه لعبت الفئات الوسطى الدنيا والفئات البينية (الكسبة والموظفين اصغار وكذلك العمال والفلاحون وبعض من شرائح الرجوارية الصغيرة وسيرها) دور الضاغطة من الأسفل نحو تعميق وتجدير مسيرة الثورة ذاتها وحدتها، رغم أن ثورة ١٤ تموز كانت تحاول قدر الإمكان التعبير عن مطالب هذه الطبقات ومعها الفئات الفقيرة والكادحة الذين حكمت لهم الثورة في

---

هذا الموقف الاخلاقي عبره قاسم في الكثير من خطبه، إذ أظهر اهتماماً كبيراً جداً بالخمائر الواسعة من العمال والفقراء وقد خاطبهم في إحدى خطبه بالقول: "إني واحد معكم . اتم عائلتي وقبيلتي... عندما أنظر في وجوهكم نصيبي قوة ما وأتقدم إلى مساعدة الكادحين في كل مكان". "مستل من بطاطو، ج. ١، ص. ١٥٠، ويشير أوريل دان أن قاسم لم يفقد أبداً إيمان الفقراء به، لقد تقلوا عطفه المفرط عليهم وعلى مصائرهم بوصفه عطفاً حقيقياً لا شائبة فيه، وهذا هو الواقع، وإذا ما جيء بقائمة الموارد فإن هذا البند يجب أن يثبت فيها..". العراق في عهد قاسم، ص. ٤٧٢، مصدر سابق.

الكثير من المفاصل الحياتية. ويعبر هذا الموقف عن عدم تجلر الثورة بما يكفي لإشباع طموح هذه الفئات الواسعة، وهذا بدوره نابع من ظرف موضوعي ذي بعد تاريخي تمثل في:

- طبيعة السلطة السياسية التي لعبت الطبقة الوسطى فيها دوراً تقريرياً تقريباً؛

- ومن تطور القوى المنتجة آنذاك؛

- ومن ماهية الوجود الاجتماعي وتناقضاته؛

- التكوينات السيمولوجية/ الثقافية السائدة ومدى تحكم الماضي في الحاضر؛

- هشاشة البنية الطبقية وعدم تبلورها؛

- ومن دور العامل الخارجي المعرقل لكل العملية السياسية.

في الوقت نفسه خالفت القوى السياسية الراديكالية/ اليسارية (وخاصة الحزب الشيوعي) هذا الموقف المتبنى من قبل السلطة السياسية، وكانت تعبر عن مصالح هذه الفئات، لأنها قد "انطلقت دوماً من تعالٍ معرفي وتاريخي، مفترضة أن الأشياء كفيفة بأن تتغير نحو الأفضل بعد فترة وجيزة، وذلك بفضل الشايط السياسي الذكي والبارع، لكن اتضح أن السياسة ليست هي الأساس في إحداث التغيير في حياة البشر. وسبب الاعتقاد بأن السياسة، لا الأسس المادية الاجتماعية هي التي تعبر الواقع، تمزقت بنية الأمل السياسي<sup>١</sup> مما ساهم هذا الظرف في تشتت وتشظي القاعدة الاجتماعية للثورة.

كما تشتت القوى والنخب السياسية لهذه القاعدة الاجتماعية في المرحلة الجمهورية، بما يمكن أن نطلق عليه حسب مفهوم فرويد لـ"ترجسية الفروق

---

<sup>١</sup> - رضا الظاهر، موضوعات تقنية في الماركسية والثقافة، ط ٢، ص ١١، الرواد المدهرة، بغداد ٢٠٠٧

الصغيرة وليس التثبيت في الكليات المشتركة، مما دفعها إلى المريد من التثبيت والتمسك في الجزئيات لأهميتها الرمزية والمعنوية وبالتالي دفعها إلى التوقع على النفس والرؤية المستقلية الخاصة واتباع سياسة الاستئصال والتشويه للآخر وتجفيف منابع المشترك فيما بينها، ولم تفهم أن هذه السياسة فاشلة على ذاتها وعلى الآخرين. مع أن " في العراق قوى مدنية متعلمة ذات تجارب تنظيمية، وأدمنة تعكس آراء ومصالح متنوعة. إلا أن الرجال الذين من هذه القوى لم يَنُمُوا في أنفسهم القابلية على التعايش جنباً إلى جنب وممارسة تلك اللعبة وفقاً لقواعد متفق عليها. ولم يفقهوا عملية تسوية الخلافات فيما بينهم على قاعدة قاسم مشترك أعظم مسلم به من الجميع. زد على هذا أن من المشكوك فيه أن تجد جانباً كبيراً من الجمهور يمكن جره إلى نشاط سياسي ذي منهج ثابت موطن بدلاً من شعارات ديماغوجية لا تغني. وأخيراً وهو أهم ما في الأمر أن القوى المدنية ظلت تفتقر إلى الفعالية والمهابة لإقناع الجيش بقبول مهمة الحارس غير السياسي للنظام العام في أثناء الاضطرابات فضلاً عن الأحوال العادية...<sup>١</sup>

كما تميزت هذه القاعدة الاجتماعية بالتداخل المتصارع بين متطلبات تكريس ذاتها وفق طبيعة علاقاتها الاقتصادية الجديدة (روابط اقتصادية مع السوق الوطنية والعالمية، رفع مكانة الفرد والملكية الخاصة، روافد فكرية جديدة، صلات وولاءات حديثة.. الخ) وبين منظومة القيم الاجتماعية القديمة التي تربطبيعة الإنسان بالسب وعراقته وتمسكه بالدين ومتطلباته. كما أنها أخذت تنحارب بصورة غير متبصرة، في بعض أوجهه على الأقل، ولم يبق مدى لم يذهب إليه الصراع، حتى أمسى حقيقة مركزية في التاريخ العراقي المعاصر وسي لا تزال ذبوله إلى الوقت الحالي. وهذه الحقيقة تفسر هي الأخرى بعضاً من ماهية العنف الذي اجتاحت المجتمع بعد الثورة. طالما أنها أخرجت المجتمع من

---

<sup>١</sup> أوريل دان، العراق في عهد قاسم، ص. ٤٧٣، مصدر سابق. ومأساوية الجمهورية الأولى أن أغلب أحزاب السياسية الفعالة آنذاك كانت تبني الفكرة الانقلاية من خلال المؤسسة العسكرية وليس ضدها.

حالة السكون والركود إلى عالم الحركة والارتقاء.. والعنف يمثل بعضاً من تكاليفه الاجتماعية والنفسية للفرد والجماعة.

كما أن عدم وجود الكليات المشتركة بين مكونات القاعدة الاجتماعية، كان مأساوياً وحاسماً إلى حد كبير في بعض جوانبه.. مما ساهم في تدمير الذات الحزبية لهذه القوى وذات الثورة وضياعها وقد بيع هذا الصراع بين العراقيين والقوميين ( بالمفهوم التفاضلي وليس التصفيري) بشقيهم الناصري والبعثي، من تضارب الرؤى لواقع مستقبل العراق ومن الظروف السائدة آنذاك، ليس في داخل العراق حسب بل في عموم المشرق العربي، وخاصة مع الناصرية التي دفعتها أبويتها إلى تسي فكرة الاندماج الفوري معها و "أملت دفع البعثيين للعراق باتجاه وحدة لم يكن العراق مستعداً لها لا موضوعياً ولا نفسياً"<sup>١</sup>. وتزامن ذلك بالتطابق مع الانقسامات الطبقية والعرقية والدينية، وتعمد اللوحة الاجتماعية ومكانة العراق في الخريطة الجيوسياسية، وصراع المعسكرين المتناقضين في الساحة الدولية آنذاك.

---

<sup>١</sup> - بطاطو، الجزء الأول، ص. ١٧٧.



## الانتفاضات الشعبية.. إرهابيات مهدت للثورة الثرية<sup>١</sup>

عقيل الناصري

{ثورة ١٤ تموز هي الثورة الوحيد في العالم العربي}

المستشرق مكسيم

{والواقع أن إلقاء نظرة سريعة على الآثار اللاحقة يكفي لجعلنا

نعرف أننا أمام ثورة أصيلة}

الأكاديمي حنا بطاطو

{ الثورة جاءت تعبيراً عن الآراء التي تبلورت ونضجت قبل

وقوعها، وإن كل ما حدث كان أمراً متوقعا}

الحبير البريطاني كاراكناكوس

{ إن هذا الاستيلاء على السلطة كان أول حدث من نوعه في تاريخ

العراق الذي يقدر أن يسجل به: ثورة }

الأكاديميان أديث و آي أف بنزود

محل ثورة ١٤ تموز مكانة مهمة في تاريخية النظام السياسي العراقي المعاصر،  
يغض النظر النظر عن مدى تطابق ذلك مع نظرتنا الفلسفية والفكرية. إذ كانت

---

<sup>١</sup> - نشر في مجلة الثقافة الجديدة العدد ٣٥٢ في تموز ٢٠٠٨ واعيد نشره في الحوار  
المسعد بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٦، [www.ahewar.org](http://www.ahewar.org)

تمثل أحد أهم معلمين من معالم عراق القرن العشرين.. فإذا كان المعلم الأول متمثلاً بتأسيس الدولة العراقية قد نقل العراق من المجتمع الزراعي المتشظي إلى المركزية الحديثة، فإن المعلم الثاني متمحور حول تأسيس النظام الجمهوري في ١٤ تموز حيث تمثل أسسها العضوي في إرساء الأسس المادية لهضبة حصارية ومشروع حدائوي وضع العراق على مسكتها بما يتلاءم وواقع تطور قواه المنتجة آنذاك، لذا فماهيته قد أحدثت تحولاً جذرياً في ماهية الوجود العراقي وأولوية أنماطه الاقتصادية وما ترتب عليهما من تجديد للوعي الاجتماعي في تجلياته الجمالية، الفلسفية، الحقوقية، السياسية والدينية، لأجل إعادة إنتاج الظاهرة العراقية ضمن أطر مشروع ثلاثي الأبعاد: وصعي؛ عقلاي؛ علماني، وذلك ضمن تفاعل الأهداف التنويرية المنطلقة من ثلاثية: الفرد - العقل - الطبيعة.

لقد اتضحت هذه الأبعاد في الماهيات الأساسية للثورة (التغيير الجذري إن شئت) متمثلة في كونها كانت "... استجابة أو تنويع لتطور عاصف فتح عهداً جديداً هو عهد الانتقال من مجتمع زراعي تقليدي، إلى مجتمع حديث يتجاوز التفاوتات المستحكمة التي طبعت التطور السابق: تجاوزات عوائق التطور الحضاري، تعديل النظام السياسي (ياقصاء الطبقات التقليدية) وتجاوز الثوية الاجتماعية الزراعية (الطابع اقطاعي للريف وتضاد المدن والارياف - حقوقاً واجتماعياً) ودفع التطور الصناعي رفعة العهد الحديدي ومواصلة بناء الأمة". واستناداً لذلك كانت الثورة بمثابة انقطاعاً تاريخياً اقتضته الضرورة الموضوعية لسيورة التطور الارتقائي للمجتمع العراقي وضرورة مساراته، نتيجة ما أحدثته من تغيرات عميقة في بنية وأولويات الأنماط الاقتصادية وتركيباتها الاجتماعية المأطرة، وبما آلت إليه ضرورة التطور النسبي السريع، رغم بدئه منذ تكوين الدولة العراقية الحديثة، إلى توسيع اقتصاد السوق وتهديم الأسس المادية للاقتصاد الزراعي، ذي العلاقات شبه الاقطاعية المميز للحقبة السابقة لها،

---

- د. فالح عبد الجبار، أرمعون عاماً من ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، رسالة العراق العدد ٤٣ تموز ١٩٩٨.

كذلك القفزة الكبيرة في العقول والرؤى الفكرية العامة واستشفافاتها التي انعكست في الوعي الاجتماعي بتجلياته المتعددة.

كان التعبير الحثري (الثورة) وليد قوى اجتماعية داخلية متأصلة في صلب كيان المجتمع العراقي وفي صلب نظام الحكم، إذ لا يمكن أن تقوم في أي بلد حركات ثورية بوحى من الخارج ما لم يكن في البلاد استعداد لتقبل الأفكار الثورية.<sup>١</sup> ومن هذا المنطلق، وعيره، مركز هذا التغير أهميته الإقليمية والدولية بالنسبة للعراق (ككيان اجتماعي/جيوسياسي) وللمنطقة، إذ بقدر كونه يمثل حدثاً داخلياً (الخاص) لجوهر الطاهرة العراقية، ونتيجة منطقية لواقع صراع علاقاتها وتفاعلاتها الكامنة في مضمونها، فالتغير الحثري بهذا القدر، تفاعل جدلياً مع وعبر عن الجوهر (العام) لظاهرة إقليمية، لحركة ثورية أعم وأشمل، تناولت أقطار المنطقة وخاصة العربية منها، بعد الحرب العالمية الثانية وعليه فهو غير مدين لتحقيق ذاته لأية قوة خارجية عربية كانت أم غير عربية إذ كان مفاجأة كاملة، سواء في زمنيته وتوقيته أو في مديات تفاصيله، لكل الدول وخاصة المراكز الرأسمالية منها التي كانت مطمئنة (للعاية؟) إلى سلامة الحكم الملكي، نظراً لكون الجيش هادئاً هنا، كما جاء في أحد التقارير البريطانية، ولم تكن على علم بحركة الضباط الأحرار ومكوناتها وأهدافها، وهذا ما ميز ثورة تموز عن مثيلاتها في دول المنطقة بلا استثناء.<sup>٢</sup>

<sup>١</sup> للمريد رجع د مجيد خدوري، العراق الجمهوري، المتحدة للشر، بيروت ١٩٧٤

<sup>٢</sup> - يقول لأكاديمي برعناكوف والعامل في الحقلين الدبلوماسي والاستخباراتي، أن قادة ثورة المصرية أبلغوا "بريطانيا قبل يومين من الانقلاب بأمر من عبد الناصر. وأحيط علماء بالانقلاب أيضاً عن طريق علي صبري، أحد الضباط الأحرار، مساعد الملحق العسكري الأمريكي ديفيد أيمانز الذي كان رده: إذا لم تكونوا شيوعيين، هيا افعلوا. وقال إيمانز إن الولايات المتحدة تسعى إلى التحالف مع الشرق الأوسط لمنع تغلغل الاتحاد السوفيتي في هذه المنطقة ووقف نمو الأحزاب الشيوعية المحلية. (وكان الرد الأمريكي الذي تلقوه عن طريق علي صبري قد ألهم الضباط الشباب وبعث الأمل في إقامة علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة". الشرق الأوسط المعلوم والمحمي، ت. علي العرب، عيد السلام شهاز، ص ٨٧، دار اسكندرونة دمشق ٢٠٠٦. وهذا ما أكده هيكل في كتابه ملفات -

وعند النظر لهذا التغيير الجذري من خلال النظرة الأوسع أفقاً وضمن وضعه في إطاره التاريخي الطبيعي يمكن القول أنه قد دشن "سياقا تاريخيا مختلفا جذريا عما سبقه من:

- نواحي القضايا التي تبنتها الثورة؛

- القوى المحركة لها؛

- والأفق التاريخي لمشروعها التحرري.

لتصف أولا، بمخطوط عريضة تلك المحددات الثلاث للثورة فالقضايا الأبرز تمثلت في إنهاء الحكم الملكي ومعه التبعية للاستعمار البريطاني، استكمال عناصر السيادة والاستقلال وتقليص العلاقات الاقطاعية وتحرير الثروة النفطية وبناء نظام سياسي تشيلي يشي الديمقراطية وحل القضية الكردية. أما قوى الثورة فضمت أحزابا علمانية، من برجوازية وطنية وشيوعية وقومية وكان الجيش ذراعها الضارب فيما يخص أفقها التاريخي فقد توفر على خلطة من أهداف بدت مترابطة في وقتها حيث اقترن اتباع سياسة الحياد الإيجابي بتقارب مع الدول الاشتراكية، وإقامة حكومة وطنية مع تهديد لوحدة عربية وتدشين تعددية سياسية مع مفهوم تقليدي (كاريزماتي) للرياسة<sup>١</sup>

توضح تاريخية تطور ومنطقية عالم الأطراف وطبيعة السني الاقتصادية السائدة فيها، أن فيها قوتين حاسمتين هما: مؤسسة العنف المنظم (المؤسسة العسكرية والأمنية)؛ الجماهير الشعبية وإن الترجيح السبي بينهما في التأثير تتوقف على

---

١- السويس، ص. ١٦٤، كذلك مايلز كويلاند، في كتابه لعبة الأمم، ت. مروان خير، ص. ٩٥، أنترنشال سنتر، بيروت ١٩٧٠. والمؤلف كان مسؤول محطة C.I.A في الشرق الأوسط

١ - كامل شبايع، هل طوت ثورة ١٤ ثور ١٩٥٨ فصلها الأخير، (ث.ج) العدد، ٣١٠، ص. ٥٥، بغداد ٢٠٠٣

جملة من المعطيات الحسية في هذا البلد أو ذاك.. تأتي في مقدمتها من الناحتين:

- لذاتية المؤسسة العسكرية: التحكم بوسائل التغيير المادي (السلاح) والاضطاط والتنظيم والتنفيذ غير المشروط؛

- والموضوعية للبلد: درجة تطور القوى المنتجة؛ ماهية الأنماط الاقتصادية؛ مدى تطور الطبقات الاجتماعية الحديثة والعلاقات الاجتماعية المناظرة؛ مصاعين الموروث الثقافي/السياسيولوجي السائد؛ مدى تطور مؤسسات الدولة ورسومها؛ نضج وعمق مؤسسات المجتمع المدني.. هذه العوامل وغيرها وما يستتبط منها سوف تؤثر بدرجة كبيرة على تغيير موازين القوى بين هاتين القوتين<sup>١</sup>.

توصلت من دراستي لواقع العراق السياسي المعاصر إلى فرضية، أزعمتها على درجة عالية من الموضوعية، تمحور في أن صيرورات التغيير الحزبية (الارتقائية أو الارتدادية) المعقدة والمؤلمة قد حققتها بصورة أساسية قوى العنف النظم منها: تثبيت أركان الدولة العراقية وسريان معول فرارها المركزي؛ التطبيق القسري للتحويلات في الريف وانتقال الملكية الحقوقية للأراضي إلى ملكية خاصة لشيخ العشيرة في الثلاثينيات؛ الانقلاب الأول ذو النزعة العراقية ١٩٣٦؛ حركة مائيس العروبية وما تمحض عنها ١٩٤١؛ ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨؛ الانقلاب الارتدادي في شباط ١٩٦٣؛ الانقلاب (الدولي) تموز ١٩٦٨.

هذه الفرضية مشتقة بدورها من وفائع مادية دلت أن قوى الاحتلال الأول (١٩١٧-١٩٣٢) أسست للدولة العراقية وسلمت مفاتيحها المركزية للضباط. بمعنى أن ضباط الجيش مكوا الدولة، وإن الجيش هو السلطة الحقيقية فيها. ويبدو أن هذه الحانة (تكاد) أن تكون إحدى سنن الواقع

---

<sup>١</sup> للمزيد حول هذه الموضوعة راجع كتابا: الجيش والسلطة في العراق الملكي ١٩٢١-١٩٥٨، دفاعاً عن ثورة ١٤ تموز، ط ٢، الشؤون الثقافية، بغداد ٢٠٠٥

السياسي في عالم الأطراف، حيث تمارس السلطة في أغلبها، إن لم تكن من قبل صباط مؤسسة العنف المنظم مباشرة، فهي لا بد أن تناغم أنساق عملها وإيقاع أداؤها مع تصوراتهم وتحظى بقبولهم، وهو ما يمنح المؤسسة العسكرية في ظرف تاريخي معين أن تصبح قوة اجتماعية/ سياسية مستقلة نسبياً تتوخى مصالحها. خاصة إذا علمنا أن سلطة الدولة في المجتمع الانتقالي تكون ذات طابع يصل إلى الانفصال عن المجتمع الذي خلقها.. مما يوفر للنخب الحاكمة (المدنية والعسكرية) إمكانية السيطرة على جهاز الدولة والهيمنة على المجتمع المفكك البنية، وستكسب قوة الدولة وبالتالي التحكم بها عوضاً عن تسييرها، ومن ثم توجيهها في الوجهة التي تخدم مصالحها ومصالح الفئات الاجتماعية المرتبطة بها. سيخلق هذا الظرف الموضوعي للمؤسسة العسكرية والمطلقة من مهامها المنطة بها، مواصفات خاصة تجعلها تشعر بالتفوق وتضخيم الذات ويخلق لديها ميلاً طبقياً للسيطرة على المجتمع لذا لا تقف مؤسسة العنف المنظم فوق الطبقات ولا خارج الصراع القوى الاجتماعية، كما يذهب إليه البعض عن ينظرون إلى الظاهرة في شكليتها وسكونيتها وليس إلى مضمونها في حراكها وتفاعلاتها الجدلية مع ذاتها ومحيطها.

أما الانتفاصات الشعبية، كما توضح تاريخية الصراع الاجتماعي المعاصر فهي بمثابة إرهابات مهددة لتربة التغيير وانصاج معالم ضرورته والتي تتم، بصورة عامة، عن حالة القلق الاجتماعي وعن حراكه المستديم في عدم التوافق مع الاستراتيجية الاقتصادية/السياسية لنخبة الحكم وقاعدته الاجتماعية. كما أنها تكشف عن ماهية المشكلة الاجتماعية/سياسية وضرورة معالجتها موضوعياً، وهي بالتالي تعبر عن الإحساس الجمعي بضرورة التغيير الجذري و اجتثاث العلل الاجتماعية، بوسائل قد تكون عنيفة أو لا عنيفة. وتدلل أيضاً على تنامي الوعيين الوطني والطبقي وتصاعدهما باعتبارهما تمثل الأكثرية العامة ليس ككم رقمي، بل كدور عضوي في عملية الإنتاج الاجتماعي.



يمكننا تصنيف هذه الانتفاضات ، في العراق الملكي ، رغم تداخلهما الزمني وفق معيار مطالبيها ؛ والقوى القائدة لها ؛ ومن حيث كثرتها ؛ ومكان فعاليتها وزمنيتها ، إلى صنفين هما :

**١- الأولى:** هي التي سادت منذ تأسيس الدولة المركزية ولغاية نهاية الثلاثينيات وكان جوهر الصراع فيها وموقعه الجغرافي ، يكمن في حدود العلاقة بين الدولة المركزية الوليدة وبين سلطة القبيلة وتفرعاتها (العشيرة ، الأفخاذ ، الحمولات واليويات). والقبيلة هي بمثابة (دولة مصغرة متحركة) لديها تطييعاتها الاجتماعية والسياسية والعسكرية ، ولها زعامتها وثقافتها ، الشفوية غالباً ، وقوانينها المستمد من أعرافها الواجب الخضوع لها. كما أنها تخضع للعلاقات التراتبية المتتمة إلى رابطة الدم الواحد (الجد الأكبر). لقد تميزت المرحلة الملكية وخاصة في عقديها الأولين ، بالصراع الدائم بين هذين العنصرين. إذ كلما ازدادت قوة وهوية الدولة وخاصة ذراعها العنفي بما يملك من أسلحة حديثة ، كلما ضعفت شكيمة القبيلة إزاءها ، إلى الحد الذي أجبرها على الاندماج في القاعدة الاجتماعية للحكم ، بعد التحول الكبير في علاقاتها الداخلية الذي هيأته الدولة ذاتها ، عبر العنف المادي وجملة من التشريعات (عنف لا مادي) ، وذلك بتغيير واقع الملكية الحقوقية للأرض المشتركة للعشيرة والاستحواذ عليها ، وتحويلها إلى ملكية خاصة لشيخها مما أدى إلى تغيير ماهية العلاقات الاجتماعية بين أطرافها وخلق بؤر مستديمة ومتجددة للصراع والتوتر سواء داخل مؤسسة العشيرة ذاتها أو بين العلاحين المطرودين من الأرض (بائع قوة العمل في المدن لاحقاً) وسلطة الدولة. تمت هذه الصيرورة منذ ثلاثينيات القرن المصرم واستمرت لغاية تموز ١٩٥٨ ، التي اجشت الأساس المادي لعلاقات إنتاج النمط شبه الاقطاعي. كانت هذه الانتفاضات وشموليتها وتعدد مسبباتها ، من السعة بمكان بحيث غطت كامل العقدين الأولين من عمر الدولة العراقية. " وبما له

دلائله هو أن السلطة قامت خلال المدة ١٩٢١ - ١٩٣٢ وبمساندة القوة الجوية البريطانية بإخماد حركات العشائر في ١٣٠ مرة ومناسبة مختلفة ..<sup>١</sup>

**الثنائية:** هي تلك الانتفاضات التي سادت منذ مطلع الثلاثينيات وتعمقت في الأربعينيات وتبلورت منذ الخمسينيات، وتركز عنصرها الرأس في المدن وخاصة الكبيرة منها، وقادتها الطبقات والفئات الاجتماعية الحديثة الولادة، التي تطورت ببطء مع توطد العلاقات السلعة/التقنية الرأسمالية في الورش والمصانع والسكك الحديدية والموانئ وشركات النفط، ومع تطور الفئات الوسطى التي لممت في حاصتها الطبيعية - الدولة (التي هي أكبر رب عمل في العراق المعاصر). كانت المطالب الرئيسية لهذه الانتفاضات تعبر عن مطالب ومصالح فئات وطبقات اجتماعية واسعة جداً من حيث الكم والموقع في الإنتاج الاجتماعي والتأثير الفكري، وقد أثمرت إحدى الحركات الرأسمالية لثورة ١٤ تموز ذاتها، كمطالب وقوى اجتماعية في الوقت نفسه ساهم الريف في هذه المرحلة بدوره في هذه الانتفاضات وخاصة منذ مطلع الخمسينيات، لكن بعقلية ومطلية ومضامين وتنظيم لا تمت بصلة لتلك التي كانت في السابق. وبالتالي يمكن اعتبارها امتداداً للحراك السياسي المدني (نسبة للمدينة) بشقيه العسكري والمدني وهذا ما يرصد في انتفاضات آل أزيج، وقلعة دزه نبي ومنطقة الفرات الأوسط (في الشامية والرمثة والحمة والدغارة)<sup>٢</sup> وغيرها.

وتأسيساً على ذلك فقد مكلّ الحراك الاجتماعي للجماهير الواسعة، الحزبية منها أو العامة، وخاصة للفئات الفقيرة في المدينة أو الريف، منذ تأسيس الدولة ولغاية ١٤ تموز، وتلك الحركات الفكرية والسياسية المساندة عبر تنظيماتها السرية والعلنية، مثلت جميعها إرهابات التغيير المطلوب وإنضاجه ذاتياً. كما عبرت هذه السيرورة عن رفضها لسكونية العلاقات الاقتصادية والسياسية

<sup>١</sup> - د. عقيل الناصري، الجيش والسلطة، مصدر سابق، ص. ١٦٥.

<sup>٢</sup> - للمزيد راجع، عزيز ساهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي، ج. ٢، الفصل ٥، منشورات الثقافة الجديدة، دمشق ٢٠٠٣.

والعسكرية السائدة، أو تلك المثبتة والتي كانت ذات أبعاد متخلفة، مطلقة ونسبية، في المرحلة الملكية، وفي تعارضها مع روح العصر ومضمونه، ومع الحداثة وقيمتها.

وعليه يمكن اعتبار الانتفاضات الشعبية، التي أُمست إحدى عتلات التغيير في تاريخ العراق المعاصر، إنها " تنمة للثورة العسكرية لأن الطبقات الاجتماعية الدنيا كانت منذ زمن وهي في حالة من التملل الاجتماعي المستمر المعرض للانفجار في أية لحظة. وكثيراً ما كان المراقبون الأجانب يصرحون بأن جماهير الشعب في العراق قد أصبحت سلبية في مواقفها وأنها بالتالي لم تعد تستجيب لزعماء المعارضة. ولكن مظهر هذه السلبية لم يكن يعني أن الجماهير كانت راضية عن أوضاع الفقر والتفشي والانحطاط. كما أن تجاوب الجماهير مع تحريض الشباب في أوقات الانتفاضات والاضطرابات لا يعني غير إبداء التذمر والنقمة المكونة في صدور الطبقات الدنيا، وليس تجاوباً مع العقائدية التي لم يكن مفهومها لدى الجماهير الشعبية واضحاً. كان شباب الجيل الجديد ولا سيما العقائديون منهم، يوفرون للناس القيادات والشعارات، بينما كانت الجماهير توفر القوة البشرية والعواطف الملتزمة التي كانت شوارع العاصمة تفيض بها كلما وقعت انتفاضة شعبية. ومع أن الانتفاضات الشعبية في الماضي كانت تسفر عن إزهاق الأرواح وتدمير الممتلكات إلا أنها نادراً ما أسفرت عن قلب الحكومة. كانت هذه الانتفاضات في طبيعتها أشبه بفيضانات دجلة المدمرة، إلا أنها كانت قصيرة الأجل سريعة التلاشي. وكانت القلة الحاكمة تدرك حق الإدراك طبيعة هذه الانفجارات الشعبية وتعرف كيف تعالجها.. إلا أن ثورة تموز كانت تجمع هذه المرة بين ثورتين، ثورة الجيش و ثورة الجماهير الفاصلة..".

بمعنى آخر كانت ثورة ١٤ تموز في العراق " ثورة الشعب عامة لا مجرد انقلاب عسكري ومع أن الشعب كان مع الجيش في ثورته إلا أن الطريقة التي يلجأ إليها

١ - د. مجيد خدوري، العراق الجمهوري، ص ٧٤، مصدر سابق.

الجيش غير الطرق التي يتبعها الشعب، إنهما يحملان فكرة واحدة، ولكن لكل منهما دوره في الأحداث، وعلى الرغم من أن الشعب كله قد قام بالثورة إلا أن الجيش هو الذي حركها. ومعنى آخر قد وقعت الثورة قبل الرابع عشر من تموز، ولكنها كانت تنتظر نقطة الانطلاق (فقط) وهذه الكلمة (فقط) عت الشيء الكثير وكان ممكن أن لا تحدث ولكنها وقد حدثت عن طريق ثورة الجيش...<sup>١</sup>.

قد مثلت الانتفاضات في بعض جوانبها الرد العملي الذي عكس التناقض البيوي للنخبة الحاكمة والذي كان في إحدى مظاهره المتمحورة في " التركيز الشديد للثروة و خصوصاً خلال العقدين الأخيرين من العهد الملكي..". وكان التفاوت الحاد في حيازة الأملاك وغياب أي تدرج معتدل بين ثراء قمة المجتمع وفقر الجماهير، واحداً من الأسباب غير قليلة الأهمية الكامنة وراء راديكالية لهجة سياسة المعارضة وعدم الاستقرار المزمّن للنظام الملكي<sup>٢</sup>. كما عكست الانتفاضات الإرادة الشعبية في صيغتها الجمعية.. وقد تحسّس الضباط الأحرار هذه الإرادة التي لولاها لكانت حركتهم انقلاباً عسكرياً وأدى إلى حالة من الفوضى وصراع النخب السياسية. وقد "عرف قاسم أنه سيحظى بتأييد

---

<sup>١</sup> - كاراتاكوس، ١٤ تموز ثورة العراق، تد. خيرى حمادة ص ١١١ و ١٢٧، المكتب العالمي للتأليف والترجمة بيروت التاريخ بلا.

<sup>٢</sup> - حنا بطاطو، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، ترجمة عفيف الرزار، ج ٣، ص ٤٢٩ ط. الثانية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ١٩٩٩.. ويستطرد المؤلف في ذات الصفحة بالقول: " إن ١١ من ٢٣ من أكبر العائلات الرأسمالية، و ٤١ من ٤٩ من أكبر عائلات ملاك الأراضي، بما فيها البيت الملكي، كانت ترتبط رسمياً، بطريقة أو بأخرى، أو في لحظة معينة أو أخرى، بالدولة مقدمة لها رؤساء الوزارات أو الوزراء أو الأعيان أو النواب. وفي الوقت نفسه، فإن رؤساء ٢٨ من هذه العائلات وعائلات المشايخ القبليين و(السادة) القبليين كانوا من كل النواحي، حكماً حقيقيين في عقاراتهم أو على قبائلهم". ويبدو أن هذه السمة ميزت النخبة الحاكمة في العراق، كما لو أنها إحدى سمات الأنظمة في عالم الأطراف ومنها العالم العربي.

الشعب، إذ رأي هذا التأييد في إحساسهم وقرأء في عيونهم، وكان دور الشعب في الترحيب بالثورة والحماس لها...<sup>١</sup>

كما كانت هذه الانتماضات، في بعض جوانبها، تعبر عن الماهضة الواعية الرافضة للعقد الاجتماعي المبرم بين الدولة العراقية والمجتمع ولأسسه وتوازناته ومصامينه التي أقيم عليها بناء الدولة في مجتمع متعدد الثقافات والإثنيات والأديان، في حين كانت الدولة، في الكثير من المفاصل، أحادية الدين والمذهب والقومية. ونا توجه أحادي وهذا ما لا يمكن الاستمرار فيه أو الاعتماد عليه كما أنه لا يمكن من إعادة إنتاج المقومات المادية للدولة ذاتها وتطورها اللاحق ولا في تفتين الهوية العراقية ولا في اعتماد التداول السلمي للسلطة وتجديد التركيبة الاجتماعية في سياق تطورها. لهذا انصببت العثات العضوية الواعية والقائدة لهذه الانتماضات في الدعوة إلى عقد اجتماعي جديد يعكس واقع البنية الاجتماعية للعراق ومؤسس على أسس حضارية جديدة تتراكم وتلك التغيرات في التركيبة الاقتصادية وما يناظرها من طبقات وفئات، تتمحور أبعادها حول: العلاقة بين الفرد والدولة؛ وبين الجماعة والدولة، وبين الجماعات المتعددة.. من حيث القومية والإثنية، الدين والمذهب، الطبقة والفئة.

لقد تجلّى هذا الموقف في إفصاح مطالب الحركة الشعبية عن الأمية التطورية وعن ضرورة التغيير نحو الغد الأفضل لفئات اجتماعية واسعة لها موقع مهم في عمية الإنتاج الاجتماعي لكنها مهمشة سياسياً وقلقة اقتصادياً لواقعها المرير واتعلق أبواب تطورها المستقلي. كما انصببت في بعض جوانبها على ضرورة الإسراع، حسب الإمكان، في تعجيل وتائر التسمية الاقتصادية والتخلص من الفقر والإملاق وكسر حلقات التخلف معهومة العام، الذي كان في بعض جوانبه واسعاً في ماهيته المادية وقيمه الروحية، الاقتصادية والاجتماعية، الفكرية والفلسفية والموقف من الحياة، بمعنى آخر أن هذه الانتماضات كانت تعبر، عن فكرة ضرورة إعادة بناء الدولة والمجتمع والعلاقة بينهما على أسس

---

<sup>١</sup> - كاركناكوس، ١٤ تموز ثورة العراق، ص. ١١٤، مصدر سابق.

أكثر موضوعية وإنسجاماً منطقياً مع واقع تركية العراق الاقتصادية، وهذا ما قامت ثورة ١٤ تموز بالإنجاز الكثير منه، وإن لم يكتمل بتشريعه دستوريا لأسباب عديدة يقف على رأسها انقلاب شباط ١٩٦٣ المدعوم والمخطط له من المراكز الرأسمالية، والذي كان في رأس تجلياته، ضد التصورات النظرية والعملية لإعادة بناء الدولة وفق متطلبات العصر والحاجات الموضوعية لعراق تلك المرحلة وتركيبته الاجتماعية/الإثنية/الدينية. ومنذ الانقلاب المذكور اتخذت هذه الانفاضات أشكال متعددة تتناسب وعنف السلطة. تمثل بعضها في الاحتجاج الصامت أو المشاركة السلبية وبعضها الآخر في الانتفاضة المسلحة كما حدثت في ٣ تموز ١٩٦٣.

أفصححت هذه انتفاضات الشعبية في صيغتها الإيجابية عبر المد الجماهيري المؤيد لثورة ١٤ تموز منذ ساعاتها الأولى الذي ضم مؤيدي وماصري القوى العضوية الفعالة من الطبقات الاجتماعية الحديثة وبالأخص الوسطى منها والعامة. هذا التحرك الجماهيري عبر عن ذاته في تلك اللحظة التاريخية الحاسمة من خلال نزول زخم بشري كبيراً جداً بلغ على حد تعبير بطاطو أكثر من مئة ألف في بغداد وحدها، وتنامى حجمه وكثافته في الأيام التالية للثورة، وكان عاملاً أساسياً مهماً في نجاحها وأغلق منافذ التدخل الخارجي المحتمل كما كيح نزوات الفعل المضاد الذي حاول القيام به بعض قادة المؤسسة العسكرية وعرقل " أية أعمال مضادة معادية ممكنة بسدها الشوارع والحسور لا في بغداد فحسب، بل في مدن أخرى أيضاً. والأهم من هذا هو أنه كان للجماهير بفضل عنفها تأثير نفسي هائل، إذ أنها زرعت الرعب في قلوب مؤيدي الملكية وأسهمت في شلّ أراذلتهم، وأعطت الانقلاب طابع العمل الذي لا سبيل إلى مقاومته، وهو ما شكل الحصن الحصين له.. ". في الوقت نفسه لم يساور قادة الثورة " أدنى شك مطلقاً في أن الشعب سيؤيد العمل الذي قام به الجيش فضباط الجيش يمثلون الطبقات التي نشأوا منها وهي الطبقات الوسطى والوسطى القريبة من الدنيا..

<sup>١</sup> - بطاطو/ الكتاب الثالث، ص. ١١٥.



١٠. وهذا يسري أيضاً على القوى والفئات الاجتماعية ( الوطنية والقومية) ذات النهج الديمقراطي والليبرالي واليساري وقد اقتنع به رائد الديمقراطية العراقية كامل الجادرجي عند تبنيه استخدام القوة عندما أشار أن النضال الذي: " يستهدف تحقيق الاشتراكية بالوسائل الديمقراطية فقط. وذلك عندما تكون تلك الوسائل ميسرة، أما إذا سدت بوجه الشعب جميع السبل الديمقراطية فلا بد آنذاك من اللجوء إلى استعمال القوة.. " غير أنه يرى أن " مفعول القوة يجب أن يقف عند حده عندما تحقق الديمقراطية، أي حينما يمتد الشعب حقوقه الدستورية "٢.

وتأسيساً على ذلك نقول: أن ثورة ١٤ تموز تبدو ضمن ظرفها التاريخي الطبيعي كعلاقة جدلية بين القوى الاجتماعية الحية العضوية الفعالة و " كأنها ذروة نضال جيل كامل من الطبقات الوسطى والوسطى الدنيا والعاملة، وأوج ميل ثوري كامل ومتشرب في الأعماق كانت له تعبيراته التي تمثلت بأنقلاب ١٩٣٦ والحركة العسكرية ١٩٤١ والوثبة ١٩٤٨ والانتفاضة ١٩٥٢ ثم انتفاضة ١٩٥٦.. "٣. وغيرها من الانتفاضات المحلية الأصغر التي عمت البلد منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة وخاصة منذ الخمسينيات. وكان من نتائج هذه الانتفاضات أنها عجلت في تهيئة الظروف الذاتية لقوى المعارضة الوطنية: العسكرية ضمن التنظيم الغائي لظاهرة الضباط الأحرار وكتلة الأراسية- اللجنة العليا؛ والمندنية التي للممت وحدة صفوفها ونظمت تعاونها وحددت أهدافها النضالية في (جبهة الاتحاد الوطني ١٩٥٧) ويمكن اعتبار انتفاضات النصف الثاني من الخمسينيات بمثابة (التمرين) الأخير لتهيئة تربة التغيير لثورة ١٤ تموز.

---

١ - كاراكناكوس، ١٤ تموز ثورة العراق، ص ١١٨، مصدر سابق.

٢ - محمد حليدي، مذكراتي ص. ٢٠٩، مصدر سابق.

٣ - حنا بطاطور، الطبقات، ص ١١٦، المصدر السابق.

## الحكومات التي شكلها الزعيم عبد الكريم قاسم

نوري صبيح

إن قيام ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨ لم يكن حدثاً آنياً على الإطلاق، بل كان في الحقيقة نتيجة تراكم كمي هائل من التناقضات بين الحاكمين والمحكومين عبر أربعة عقود من الزمن امتدت منذ الاحتلال البريطاني للعراق إبان الحرب العالمية الأولى حتى قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

لقد خاض شعب العراق خلال هذه الحقبة الزمنية الطويلة صراعاً مريراً ضد الاحتلال البريطاني في بادئ الأمر، وتجلّى ذلك الصراع في دروته بثورة العشرين، عندما حمل الشعب العراقي السلاح بوجه المحتلين، وامتد لهيب الثورة ليشمل العراق كله، من أقصاه إلى أقصاه، وكلفت تلك الثورة المحتلين خسائر جسيمة في الأرواح والمعدات أثقلت كاهل الاقتصاد البريطاني المتعب أصلاً بسبب التكاليف الباهظة للحرب العالمية الأولى، والتي كان لبريطانيا الدور الأساسي فيها.

**الزعيم عبد الكريم قاسم قائد الثورة** - ولد عبد الكريم قاسم في ٢١ كانون الأول ١٩١٤، من عائلة فقيرة تسكن محلة المهديّة، وهو حيّ فقير يقع في الجانب الأيسر من مدينة بغداد/ الرصافة بأبوه قاسم محمد النكر الزبيدي وأمه كفيفة حسن اليقوي، وله شقيقان هما، حامد قاسم، شقيقه الأكبر ويعمل كاسباً في بيع الحبوب والأغنام، وشقيقه الأصغر، لطيف قاسم، الذي كان نائب ضابط في الجيش العراقي، وبقي بتلك الرتبة طيلة مدة حكم أخيه عبد الكريم قاسم،

أما والده فكان يعمل نجاراً، كما كان يردد عبد الكريم دائماً في خطبه، ويفخر  
بكونه ابن ذلك النجار الفقير.

انتقلت عائلته إلى بلدة الصويرة، وهي بلدة صغيرة في جنوب العراق، وكان  
عمره ٦ سنوات، ولكن العائلة ما لبثت أن عادت إلى بغداد العام ١٩٢٦، حيث  
أكمل عبد الكريم دراسته الإعدادية. وتخرج فيها العام ١٩٣١، واختار بعد  
تخرجه أن يعمل معلماً، لمساعدة عائلته، وتعيّن بالفعل في إحدى قرى الشامية،  
وهي بلدة صغيرة تقع في جنوب العراق وقضى في التعليم سنة كاملة، غير أن  
مهنة التعليم لم ترض طموحه فقد كان وهو ابن العائلة الفقيرة يتطلع إلى طموح  
بعيد المدى يحقق حلمه في إحداث تغيير عميق في حياة الشعب العراقي، وفي  
تحرير العراق من رقة الاستعمار من جهة، وفي معالجة مشكلة الفقر من جهة  
أخرى وفكر عبد الكريم قاسم في ترك مهنة التعليم، والتحول نحو الجيش الذي  
كان يرى فيه أمل الشعب في أخذ لتغيير الحقيقي والحذري المشود بعد أن  
عجزت انتفاضات الشعب المتتالية عن تحقيق ذلك الهدف.

كان لابن بست عمته العقيد الطيار {محمد علي جواد} قائد القوة الجوية سابقاً،  
دوراً في دخول عبد الكريم قاسم الكلية العسكرية عام ١٩٣٢، حيث تخرج فيها  
بشرف في ١٥ نيسان من العام ١٩٣٤ صابطاً برتبة ملازم ثانٍ في الجيش، وتدرج  
في رتبته العسكرية حتى وصل إلى رتبة رئيس {نقيب} حيث دخل كلية  
الأركان في ٢٤ كانون الثاني ١٩٤١ وتخرج منها بشرف عام ١٩٤٣. وفي ٤ تشرين  
الأول ١٩٥٠ أرسل عبد الكريم إلى لندن للمشاركة في دورة عسكرية للضباط  
الأركان أنهارها بشرف، وعاد إلى العراق، وتدرج في رتبته العسكرية حتى بلغ  
رتبة زعيم ركن {عميد ركن} وكان آخر مركز شغله في المؤسسة العسكرية في  
العهد الملكي، هو آمر اللواء التاسع عشر الذي كان له شرف قيادة ثورة ١٤ تموز  
العام ١٩٥٨.

شارك عبد الكريم قاسم خلال خدمته العسكرية في حرب فلسطين أمراً لأحد  
الأفواج وأبدى بطولة نادرة خاصة في معركة {كهر قاسم}، غير أنه عاد من  
تلك الحرب نافعاً على السلطة الحاكمة في بغداد، التي خدلت الجيش ومعتة

من تنفيذ مهامه ، وتحقيق آمال الأمة العربية في الحفاظ على عروبة فلسطين ، وقد عرف اللعبة السياسية التي قيدت حركة الجيش ، ومنعته من القيام بمهامه بسبب التواطؤ المعروف بين بريطانيا والحاكمين بأمرهم في البلدان العربية المشاركة في هذه اللعبة ، فلم تكن حرب فلسطين سوى مسرحية نفذها الحكام العرب آنذاك ، بإخراج أنكلو - أمريكي ، من أجل تحقيق وعد بلفور ، وزير خارجية بريطانيا ، الذي وعد اليهود بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين منذ عام ١٩١٧ .

ويتذكر الذين عاصروا تلك الأحداث فضيحة الأسلحة الماسدة التي جهزت بها بريطانيا الجيش المصري ، أيام الملك فاروق ، لاستخدامها في تلك الحرب ، مسببة وقوع خسائر جسيمة في صفوف الجيش المصري ، وتدمير معنوياته وحذلانه ، من أجل تحقيق أهداف بريطانيا والحركة الصهيونية في سلب قلب الأمة العربية وصلة الوصل بين المشرق العربي ومغربه ، وكان لاختيار فلسطين لإقامة هذا الكيان ، اللاشرعي أهداف بعيدة المدى للإمبريالية الأنكلو - أمريكية .

ولدت تلك الحرب وسلوك الحكام العرب لدى عبد الكريم قاسم ، وغيره من بعض ضباط الجيوش العربية ، سخطاً مشروعاً على النظام العراقي وحياته لمصالح الوطن ومصالح الأمة العربية ، وجعلت فكرة الثورة تختمر في تفكيره ، فكرس جهده لتنفيذ هذه الفكرة حتى تحقق له ذلك صبيحة ١٤ تموز ١٩٥٨ . كما أن الأحداث التي تلت حرب فلسطين في العراق ، والتي كانت على رأسها وثبة كانون المجيدة في ذلك العام نفسه ، ووثبة تشرين المجيدة العام ١٩٥٢ ، وعقد حلف بغداد العام ١٩٥٤ ، وانتفاضة العام ٥٦ ، إبان العدوان الثلاثي على مصر ، والتي قمعها الحاكمون بالحديد والنار وغيرها من العوامل ، جعلت الشعب العراقي وقواه الوطنية ، والعناصر الوطنية الثورية في الجيش وفي المقدمة منهم عبد الكريم قاسم ، يفتقدون أي أمل في إصلاح أوضاع البلاد سلمياً ، ووجدوا أن العمل الثوري هو السبيل الوحيد لإراحة الفئة الحاكمة من الحكم ، وأن السبيل لذلك لا يمكن أن يتم إلا بتدخل الجيش .

وهكذا جاءت ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، والتي قادها بنجاح الزعيم {عبد الكريم قاسم} مدعوماً بكل فئات الشعب من قوميين وديمقراطيين وشيوعيين خرجوا جميعاً صبيحة ذلك اليوم لإسناد الثورة ودعمها ومستعدين للتضحية والفداء من أجل نجاحها وديمومتها، ومن أجل تحقيق آمال وطموحات الشعب العراقي في الحياة الحرة الكريمة. واستطاعت حكومة الثورة التي شكلها عبد الكريم قاسم أن تحقق الكثير من الإنجازات في عامها الأول كان في مقدمتها قانون الإصلاح الزراعي، الذي كان يحد ذاته، ثورة اجتماعية كبرى حيث حررت الملاحين الذين يمثلون آنذاك ٧٥٪ من الشعب العراقي من نير الإقطاعيين وخلقت علاقات إنتاجية جديدة، وألغت قانون دعاوي العشائر، حيث أصبح سكان الريف شأنهم شأن سكان المدن جميعاً خاضعين للقانون المدني بعيداً عن سطوة الشيخ.

ولأول مرة في تاريخ العراق، نصرَ الدستور المؤقت الذي أصدرته حكومة الثورة، على أن العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن (المادة الثالثة منه)، وفي ذلك حير تأكيد على حقوق الشعب الكردي القومية، وقد تم استقبال الزعيم الكردي {الملا مصطفى البارزاني} ورفاقه العائدين من الاتحاد السوفيتي السابق استقبالا رسمياً وشعبياً كبيراً، وتم منح العائدين رواتب شهرية وجرى إسكانهم في بيوت بنيت لهم حديثاً، وتم إسكان القائد الكردي مصطفى البارزاني في قصر بوري السعيد، وجرى تأمين جميع احتياجاته بما يليق به كزعيم كبير للشعب الكردي.

ومن ثم جاء قانون الأحوال المدنية {رقم ١٨٨} لسنة ١٩٥٩ ليحرر المرأة ويصنفها ويجعلها على قدم المساواة مع الرجل، فكان بحق ثورة اجتماعية أخرى، وفي المجال السياسي أقدمت حكومة عبد الكريم قاسم على إخراج العراق من الاتحاد الهاشمي وحلف بغداد، فكان ذلك نقلة نوعية كبرى في طريق التحرر من الهيمنة الإمبريالية، وعودة العراق إلى الصف العربي وتقديمه جميع المساعدات لحركة التحرر العربية، وخاصة لفلسطين والجزائر، واستطاعت حكومة عبد الكريم قاسم أن تقيم علاقات متوازنة مع جميع

البلدان الأجنبية، ومنها دول المعسكر الاشتراكي وفق مبدأ المصالح المشتركة بعد أن كانت حكومة نوري السعيد قد قطعتها فيما مضى.

أما في المجال الاقتصادي، فقد كان أول تشريع مهم هو تحرير الديار العراقي وذلك بالخروج من المنطقة الإستراتيجية، ومن ثم تشريع قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١، الذي يعتبر أخطر ضربة وجهها الزعيم عبد الكريم قاسم لشركات النفط، حيث تم تموجب القانون استعادة ٩٩.٩٪ من الأراضي الداخلة ضمن امتياز شركات النفط العاملة في العراق، والحماية على احتياطات نفطية هائلة، وبعدها إصدار قانون شركة النفط الوطنية<sup>١</sup>، بغية استغلال مكامن النفط وطنياً. ولست هنا في مجال استعراض جميع منجزات حكومة الثورة، ولكنني أردت فقط استعراض بعض تلك الإنجازات التي تحققت على يد حكومة الثورة بقيادة عبد الكريم قاسم.

لقد كان من المؤمل من الثورة أن يتجذر عمقها بالسير إلى الأمام من أجل تحقيق ما يصبو إليه شعبنا، لكن الانشقاق الذي قاده عبد السلام عارف، الشخصية الثانية في قيادة الثورة والذي دعمه جانب كبير من القوى القومية والبعثيين، ومحاولة تلك القوى فرض الوحدة القورية مع الجمهورية العربية المتحدة بالقوة، عن طريق الدجوة إلى التآمر المسلح، أعاق تجذر الثورة وتطورها، فقد جرت ثلاث محاولات انقلابية والثورة ما تزال في عامها الأول، وأدى سلوك عبد السلام عارف إلى شق وحدة الشعب وجهة الاتحاد الوطني، وتحول ذلك التعاون، والتآلف بين القوى الوطنية إلى حالة من الاحتراب العيف.

إن عبد الكريم قاسم، رغم كل أخطائه، يبقى شامخاً كقائد وطني، معادٍ للاستعمار، حارب الفقر بكل ما وسعه ذلك، وحرر ملايين العلاحين من تبر وعبودية الإقطاع، وحرر المرأة، وساواها بالرجل، وحطم حلف بغداد، وحرر

---

<sup>١</sup> - تم موافقة مجلس الوزراء على هذا القانون يوم ٦ شباط ١٩٦٣ ووقعه عبد الكريم قاسم ليلة ٩/٨ شباط، عندما حاصره الانقلابيون في مقر الوزارة ليصرح .. إن هذا الانقلاب بسبب هذا القانون.

اقتصاد البلاد من هيمنة الإمبريالية، وبقي طوال مدة حكمه عميف النفس،  
أمياً على ثروات الشعب، ولم يسع أبداً إلى أي مكاسب مادية له أو لعائلته،  
ورضي بحياته الاعتيادية البسيطة من دون تغيير

لقد شكل قاسم خلال مدة حكمه التي دامت ١٦٦٦ يوماً عدة وزارات تمثل  
الوزارة الأولى الرقم استون خلال حقبة العراق المعاصر، وقد تألفت بالشكل  
التالي:

### الحكومة الأولى:

تشكلت في ١٤/تموز/١٩٥٨م وعدلت على نحو واسع في ٣٠/أيلول/١٩٥٩م

عبد الكريم قاسم، رئيساً، الدفاع وكالة.

عبد السلام عارف، نائب الرئيس ووزير الداخلية.

محمد حديد، المالية.

ناجي طالب، العمل والشؤون الاجتماعية.

بابا علي، المواصلات والأشغال.

عبد الجبار الجومرد، الخارجية.

فؤاد الركابي، الإعمار.

إبراهيم كبة، الاقتصاد.

مصطفى علي، العدل.

محمد صالح محمود، الصحة.

هديب الحاج حمود، الزراعة.

صديق ششل، الإرشاد.

جابر عمر، التربية والتعليم.



• أعفي العقيد الركن عبد السلام عارف من منصبه في ٣٠/أيلول/١٩٥٨م .

• في ٢/شباط استقال كل من : عبد الجبار الجومرد وبابا علي وعبد صالح محمود وصديق شنشل وفؤاد الركابي ، ثم استقال بعدهم ناجي طالب . وقد قبلت استقالاتهم جميعاً في ٧/شباط .

• أعفي فؤاد الركابي من منصبه وعين وزيراً للدولة

• تمت الموافقة على استيزار كل من التالية أسمائهم للمناصب الوزارية ويعتبر هذا التعديل الوزاري الثاني ، وهم :

اللواء الطيب محمد عبد الملك الشواف - للصحة ؛ السيد هاشم جواد - للخارجية ؛ الزعيم الركن محي الدين عبد الحميد - للتربية والتعليم ؛ حسين جميل - للإرشاد ؛ الزعيم الركن عبد الوهاب الأمين للعمل والشؤون الاجتماعية ؛ طلعت الشيباني - للإعمار ؛ حسن الطالبياني - للمواصلات والاشغال ؛ الزعيم فؤاد عارف - للدولة .

### الحكومة الثانية:

(الوزارة الواحد والستون)

تشكلت في ١٢/تموز/١٩٥٩م واستقالت في ١٣/أيار/١٩٦٠م وكانت بالشكل التالي.

عبد الكريم قاسم ، رئيساً ، الدفاع .

مصطفى علي ، العدل .

محمد حنيد ، المالية .

إبراهيم كبة ، الإصلاح الزراعي ، ووكيل وزير النفط .

هذيب الحاج حمود ، الزراعة .

أحمد محمد يحيى ، الداخلية .

طلعت الشيباني، التخطيط.

نزهة الدليمي، البلديات.

عوني يوسف، الأشغال والإسكان.

فيصل السامر، الإرشاد.

عبد اللطيف الشواف، التجارة.

محمد عبد المالك الشواف، الصحة.

محيي الدين عبد الحميد، المعارف.

عبد الوهاب أمين، الشؤون الاجتماعية.

حسن الطالباني، الاتصالات.

فؤاد عارف، وزير دولة.

• تم في ٦ كانون الثاني لسنة ١٩٦٠ إعفاء هادي الحاج حمود، من منصب وزارة الزراعة بناءً على استقالته.

• تم التعديل الثالث للوزارة في ١٦ شباط ١٩٦٠ بإعفاء إبراهيم كبة من منصبه كوزير للأصلاح الزراعي والنفط.

• قدم محمد حديد وزير المالية استقالته إلى الزعيم قاسم في ٢٣ نيسان ١٩٦٠ وقبِلت في ٣ أيار من ذات العام.

• تم التعديل الرابع للوزارة في ذات اليوم الذي قبلت فيه استقالة محمد حديد حيث تم نقل محي الدين عبد الحميد من وزارة المعارف ليعين وزيراً للصناعة؛ وعُيّن الزعيم الركن اسماعيل إبراهيم العارف وزيراً للمعارف؛ وعين عباس البلداوي وزيراً للبلديات ونقل نزهة الدليمي إلى وزارة دولة.

• في ٢١ تشرين الأول ١٩٦٠ تم إعفاء عبد الوهاب أمين من منصب وزير العمل والشؤون الاجتماعية بناءً على طلبه.

## الحكومة الثالثة:

(الوزارة الثالثة والستون)

تشكلت في ١٥/ تشرين الثاني / ١٩٦٠ وانحلت في ٨ شباط / ١٩٦٣ م .

عبد الكريم قاسم ، رئيساً ، الدفاع .

رشيد محمود ، العدل .

مظفر حسين جميل ، المالية .

محمد سلمان ، وزير النفط وكالة .

أحمد محمد يحيى ، الداخلية .

طلعت الشيباني ، التخطيط .

عباس البلداوي ، البلديات .

حسن رفعت ، الأشغال والإسكان .

فيصل السامر ، الإرشاد .

ناظم الزهاوي ، التجارة .

محمد عبد المالك الشواف ، الصحة .

هاشم جواد ، الخارجية .

محيي الدين عبد الحميد ، الصناعة .

إسماعيل إبراهيم العارف ، المعارف .

حسن الطالбاني ، المواصلات .

• تم بموجب هذا التعديل إعفاء كل من : عبد اللطيف الشواف ، وتعيينه محافظاً للسك المركزي ؛ عوني يوسف و نزيهة الدليمي .

• في ١٥ مائس ١٩٦١ عين باقر الدجيلي وزيراً للبلديات بدلاً من عباس البلداوي .

- وفي ١٤ مايس عين رشيد محمود رئيس ديوان التدوين القانوني ووزارة العدل بدلاً من مصطفى علي.
- كما أسد في ذات التاريخ منصب وزير الزراعة إلى عادل جلال بعد أن كان يشغلها وكالة فؤاد عارف، الذي قدم استقالته من منصب وزير دولة في عام ١٩٦١ حسب مذكراته المنشورة .

## ثانياً: الحوارات:

- ٦ -

### عبد الكريم قاسم... رؤية ما بعد الثامنة والأربعين

<sup>١</sup> حوار مع مؤرخ ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨

مازن لطيف

■ ثمان واربعون عاماً على تأسيس أول جمهورية في العراق ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ تلك الثورة التي أحدثت زلزالاً في المنطقة أظهرت أنها الثورة الوحيدة في العالم العربي كما يقول المستشرق الفرنسي مكسيم رودنسون . تفتح ملف وإنجازات وإصلاحات ثورة تموز والدروس والعبر للواقع العراقي في المرحلة الراهنة مع مؤرخ ثورة تموز وقائدها ورموزها الدكتور عقيل الناصري الذي يبحث منذ أكثر من عقدين من الزمن في كتبه ومقالاته ودراساته المتميزة عن ثورة ١٤ تموز

---

<sup>١</sup> - نشر في الصحافة العراقية وأعيد نشره في الحوار المتمدن بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٨

♦ نلاحظ من خلال الكتابات الحديثة والمنوع في السابق ظهور تقييم أو

ربما تصحيح الصورة المشوهة لثورة تموز وقائلها قاسم؟

نعم.. لقد تم رصد هذه الظاهرة منذ ما ينيف على عقدين من الزمن، وقد تركزت خارج العراق في البدء لأسباب معروفة لكل عراقي واعٍ، وكان ظهور كتاب ( عبد الكريم قاسم رؤية بعد العشرين للكاتب حسن العلوي عام ١٩٨٣ في لندن). تاريخاً فعلياً للكتابات الحديثة عن حقيقة وماهية الزعيم عبد الكريم قاسم. كانت هذه الحركة العقلية تشق طريقها بثبات لكن بصورة بطيئة محترسة.. وقد أشرتُ إليها في مقالة لي نشرت قبل ١٥ سنة، قلت فيها.. إن هذه الحركة كانت بالأمس مغموعة واليوم مهموسة وستكون غداً مدوية.. هذا الحدس والتوقع يمكن ملاحظته من خلال كمية الكتب والدراسات والمقالات التي صدرت بشكل علني وموضوعية أكثر حول دور قاسم وتموز، في داخل العراق وخارجه على حد سواء.. والأغلبية من هذه الإصدارات تدور حول البحث عن حقيقة قاسم وماهياته السياسية والتنظيمية وقيادته لحركة الضباط الأحرار. وقد كانت هذه الموضوعية، كما هو معروف، مجموعة من كل الحكومات ( القومية) التي أعقبت حكمه وهكذا أخذت حركة التأليف هذه تنمو باضطراد مستمر ووجدت لها صدى في الوعي الثقافي للفرد العراقي الذي وجد فيها معلومات كانت مخفية عنه وأنتجت وعياً مريفاً ليس عن قاسم وحده بل عن تاريخ العراق المعاصر برمته.. وهذا المنع ينصب كذلك على جملة واسعة من المفكرين والكتاب والسياسيين الذين لهم منطلقات فلسفية تتصادم والتوجهات (القومية وليس القومية) للحكومات المتعاقبة منذ انقلاب شباط ١٩٦٣.. لهذا غاب عن الساحة المعرفية أدباء ومفكرين عظام وساسة حاذقون وطمست أدوار شخصيات عسكرية مهمة لعبت دوراً في التكتل العائلي للضباط الأحرار. المقام لا يتسع هنا للذكر هؤلاء الذين أسسوا لعراق المستقبل وحددوا الأهداف الاقتصادية ( الاجتماعية / الاقتصادية) له.

وتأسيساً على ذلك، كنا نقرأ عن ثورة ١٤ تموز من منظور واحد على الأغلب، وضمن منطق واحد أوحد، خالي من الترابط الجدلي بين مقومات الثورة وقواها

الاجتماعية، وبحاجتي التيار (القوماني)، بحيث غيب التوجه الوطني (العراقي) حتى وصلت إلى انتهاج منطق بحثي معرفي لا يستوعب الحالة العراقية بتعدد أطيافها لقد تعرضت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى تشويهات كثيرة ليس من المتضررين منها وحدهم، بل حتى نقد غير موضوعي من بعض القوى والشخصيات الاجتماعية التي كانت قريبة من الثورة. وذلك حينما أرجعوا كل أسباب التردّي الذي عاشه العراق منذ الانقلاب الأمريكي عام ١٩٦٣ ولحد الآن، إلى ثورة تموز / قاسم، ولم يجهدوا أنفسهم في التمعّن في تاريخية الظاهرة العراقية وتعقدها وسيرورات تكونها وتصارع قواها، في الوقت الذي تدلّ الأبعاد الموضوعية والعلمية إلى أن الثورة نقلت العراق المعاصر من مرحلة إلى أخرى أكثر تطوراً، أي أحدثت تغييراً عميقاً في مساراته الاقتصادية والسياسة والثقافية والأهم في تركيبته الطبقية... أهلها أن تكون (الثورة الوحيدة في العالم العربي) كما شخصها المستشرق مكسيم رودنسون.

♦ ما هي الدروس والعبر لثورة تموز للواقع العراقي خاصة ونحن الآن نعيش ظرفاً استثنائياً؟

✽ بالفعل يعيش العراق ظرفاً استثنائياً صعباً يهدد ليس العراق كدات مستقلة بل سيغير من واقع التركيبة الجيو سياسية في عموم بلدان المنطقة. التي هي من أكثر مناطق العالم حساسية وخطورة، لما فيها من ثروات طبيعية بالإضافة إلى موقعها في قلب العالم القديم. إن نظرة موضوعية علمية إلى تلك المرحلة وعقدها السياسية الصعبة والمتشابكة، تجبرنا على ضرورة دراسة ثورة ١٤ تموز واستنباط الدروس والعبر للاستفادة منها في الوقت الحالي. ومن أهم هذه الدروس: ضرورة نزع العنف بين القوى السياسية والمكونات الاجتماعية كوسيلة لبلوغ الحكم أو الحصول على الحزب الأكبر من (الكعكة العراقية). إذ إن الاحتراب السياسي الذي نشب آنذاك، والآن أكثر ضراوة وقسوة، أدى إلى فقدان واحدة من أهم وأصدق التجارب النهضة في العالم الثالث عامة ومنطقتنا العربية بخاصة. كما أدت إلى تهديم مقومات الهوية الوطنية، وأضعفت القوى الاجتماعية جميعها مما أحضرها لمنطق الولاءات الدنيا والحرية الصيقة

جداً. لذا علينا الحفاظ على الكيان العراقي ومكوناته الجمعية التي تمتد إلى عمق التاريخ وكذلك على ذاتنا الفردية.

أوضحت التجربة التاريخية المنصرمة عدم قدرة طرف سياسي واحد أو قوة اجتماعية واحدة على الأفراد بالسلطة مهما كان وأياً كان، وبغض النظر عن مسرراته الفكرية ووحداية تمثيله لهذه الطبقة أو تلك الإثنية أو ذاك التوجه السياسي أو/و الديني. إن حكم القوة الاجتماعية الواحدة أو/و الحزب الواحد سيعبد الطريق لا محال نحو الاستبداد وما يستتبط منه، كوسائل للحكم وعلاقاته المتبادلة في مجتمع صعب في إدارته ومعقد في تركيبته وغني بتكويناته.

إن ظروف البلد السياسية ذات الصوت الواحد السابقة للاحتلال، وما أحدثه هذا الأخير من تغيير في التوازنات الاجتماعية، وكذلك طبيعة التطور في القوى المنتجة وتعدد الأنماط الاقتصادية وبالتناظر طبقاته غير المتبلورة، وعدم نضج الوعي الاجتماعي العام وتحليلاته الفلسفية والجمالية والدينية والسياسية والحقوقية.. كلها عوامل موضوعية تفرض صياغة برامج وطنية عامة تتواءم وطبيعة الظروف المادية الملموسة وتحترم خيارات التكوينات الاجتماعية (الجمعية والفردية) بنية استعادة العراق لعافيته وبلوغ دولة القانون والمجتمع الحضري الذي أرسى لبناته المادية بقوة ثورة ١٤ تموز.

لعبت الولايات الحزبية الضيقة في المؤسسة العسكرية دوراً كبيراً في تهيئة المناخ للانقلابية العسكرية وعرقلة رسوخ الحياة الدستورية.. وعليه تقتضي الضرورة الملحة أبعاد قوى الأمن والحيش والمليشيات المسلحة عن التناحرات والصراعات الحزبية والطائفية، وبالتالي تطبيق الفكرة الجميلة التي أرساها الرعيم قاسم والداعية إلى إبقاء الجيش ( فوق الميول والاتجاهات). لقد زكت الحياة والتجربة المعاشة الآن، ماهية هذه المعركة وصحتها، باعتبارها تمثل أحد أسس ترسيخ المجتمع المدني المرغوب بلوغه.

لعب العامل الخارجي دوراً كبيراً في صيرورة الظاهرة العراقية وفي التأثير على مساراتها المستقبلية.. إذ لعب هذا العامل دوراً كبيراً في وأد ثورة تموز بصورة



عنفية دموية عام ١٩٦٣. وقد تجدد هذا الدور في الظرف الراهن.. ولذا ولأجل ضمان عدم تفتيت الصيرورة السياسية لعراق المستقبل لابد من أخذ هذا العامل بنظر الاعتبار دون المساس بالثوابت الوطنية، وفي حق اختيار الطريق القادم وصيغ الحكم وأساليبه وارتباطاته الداخلية (الفيدرالية) وإنهاء الاحتلال الأجنبي.

ضرورة أن تنطلق سياسة الحكم من مفهوم العدالة الاجتماعية النسيية لمختلف الطبقات ومن حقها في العيش الكريم، والحفاظ على حق المكونات الاجتماعية والدينية في الحفاظ على تراثها والتعاطي معه بالشكل الذي يحفظ ديمومة هذا الحق الطبيعي وكذلك الاهتمام بالطبقات الاجتماعية الفقيرة والكادحة والذين يمثلون مادة التاريخ الإنساني. إذ أن أهم أهداف قاسم كانت تصب على هذه الطبقة.. مما أتاح لي التأكيد فكرة: أن قاسم حكم للفقراء وإن لم يحكم بهم. وكانت هذه الموضوعات أحد أسباب الانتفاض عليه من قبل القوى المتضررة من هذه المعركة.

هذه الدروس وغيرها مما يمكن استنباطه، ينبغي أخذها بصورة كلية وبترباطها الجدلي.. ولأجل تحقيقها: على القوى الاجتماعية والسياسية أن تمارس الحياة ضمن نظرة متفتحة وتمارس مراجعة نقدية علمية صارمة لخطواتها وخططها وممارساتها السابقة بغية معرفة موقع القدم القادم.. وفي تحديد أهداف عملية ملموسة تنطلق من الحياة الواقعية وتعود إليها وأن يكون الإنسان في مركزية عقلها من أنه ذو قيمة مطلقة، وترتفع عن الولاءات الضيقة التي لا تستوعب العراق ككيان اقتصادي / سياسي.

هذه الدروس البالغة الدلالة مستنبطة من الواقع الحي لعراق الجمهورية الأولى (١٩٥٨-١٩٦٣) حيث مارس قاسم، وكان صائناً في ذلك، الحد من تطرف القوى السياسية والمنظمات العقائدية، وتعصبها ضد الرأي الآخر، ولجؤته إلى نوع من الموازنة بينها.. نحن بحاجة ماسة جداً لمثل هذه العقلية الواقعية التي فهمت الإنسان العراقي وطموحه الحقيقي.

♦ هناك مفارقة وهي أن من حاول وساعد انقلابي شباط الأسود هم أنفسهم من قصوا عليهم وكذلك ما رأيك بمحاكمة صدام أمام الجماهير في حين لم تستمر محاكمة الزعيم سوى دقائق وبدون أي قضاء ؟

§ بالنسبة إلى الشق الأول.. هذا لا يمثل مفارقة.. بل هو نتاج طبيعي مستخلص من طبيعة قوى الانقلاب والتناقض فيما بينها من حيث الماهيات الأساسية لعراق ما بعد المرحلة التيمورية / القاسمية النيرة لقد تجمعوا تحت هدف مشترك مضمونه القضاء على الزعيم قاسم ولتجهه الوطني العراقي بارتباطه الجدلي مع الانتماء للأمة العربية، وكذلك محاولة اجتثاث قوى اليسار، وعلى وجه التحديد (الحزب الشيوعي)، لقد تحقق الهدف الأول، ومرحليا فقط وبصورة جرتية تحقق شيء من الثاني.. لكن بدأت طاحونة الاختلاف بين قوى الانقلاب تطحن بعضها البعض الآخر.. فكانت البداية مع الحركة التحررية الكردية التي ساموها أقطع وأبشع الدمار.. ثم جاء دور القوميين العرب الذين شاركوا في عملية الانقلاب والقمع، حتى أنهم اعتبروا بيان رقم ١٣ السيئ الصيت أنه (ثورة) كما يشير إلى ذلك استنادا إلى المصادر المنشورة محمد جمال باروت في كتابه (حركة القوميين العرب).. لتصل حلقة العنف بعد ذلك إلى (البعثيين) أنفسهم بلغت حد القتل المادي والروحي.. بعدها تشرذموا وانقسموا إلى كتل صغيرة تحارب بعضها البعض الآخر، وجرت تصفيات (مادية ومعنوية) فيما بينهم.. وهذا ما يمكن الاستدلال عليه من تتبع مصائر المساهمين في الانقلاب من أمثال: إبراهيم فيصل الأنصاري وأحمد حسن البكر وأحمد العزاوي وباسل الكيسي وبدن فاضل واللواء بشير الطالب وتركي الخديشي وجاسم مخلص التكريتي والعميد جابر حسن الحداد والمقدم داود الجنائي واللواء الركن حامد الورد واللواء الطيار حردان التكريتي واللواء رشيد مصلح والعميد طارق الحمد الله وسعدون غيدان والعقيد المظلي عبد الكريم مصطفى نصرت واللواء الركن عدنان خير الله طلفاح وعبد الكريم الشبيخلي ومدحت الحاج سري

وهناك العدد الوفير ممن رصدتهم د. علي كريم سعيد، الذين بلغ عددهم ١١٦ شخصاً أعدموا من قبل (رفاقهم). كذلك ما يشير، حسن العلوي، إلى (ديمقراطية الموت) وما حصلت من أرواح من قبل بعثي السلطة كما جاء في كتابه (دولة الاستعارة القومية، ص ١٧٣). وقد اكتسبت عمليات القتل زحمها بعد انقلاب ١٩٦٨ حيث قام جاح البكر - صدام ليس بقتل رفاقهم الذين انشقوا عنهم عام ١٩٦٣، بل حتى رفاقهم من ذات الكتلة. وبكل موضوعية يمكنني أن أطلق على هذه الظاهرة اسم (لعنة قاسم)، التي ظلت تلاحقهم لحد هذه الساعة وما المطالبة بمحاكمة صدام عن قتله لرفاقه عام ١٩٧٩، إلا دليل على استمرارية هذه (اللعة) المباركة والتي ستلاحقهم على مدى التاريخ.

أما بصد الشق الثاني من السؤال والمتعلق بما يسمى زوراً ( محاكمة قاسم) مقارنة بما يجري الآن لصدام وزمرته.. فهي مقارنة غير واقعية ولا حقيقية.. إذ لم تتم محاكمة قاسم ولا رفاقه .. وخير شاهد على ذلك ما قاله أحد قتلة قاسم ذاته وأعني به طالب شبيب الذي ذكر خلال مناقشته مع الدكتور الراحل الصديق علي كريم سعيد، حيث يقول في الصفحة ( ١٠٢) من مذكراته: ( دار بيننا حديث غير منظم، سادته حالة من التوتر، ولم يكن هناك أي شيء يمكن تسميته بمحاكمة، وكل كلام قيل أو يقال عن إنشاء هيئة حاكمتهم إنما هو نوع من التسييط والتحيل (الخيال).. ا. . . ولقد بحثت هذا الموضوع بصورة تفصيلية في كتابي ١ عبد الكريم قاسم في يومه الأخير - الانقلاب التاسع والثلاثون: ولذا لا يمكننا المقارنة بين ما تم لقاسم من النية المسبقة لقتله وما بين المحاكمة الحالية التي تجري وفق القواعد القانونية حيث يمكن تطبيق نبوءة الجواهري الكبير عندما قال في قصيدة يوم الشهيد:

سُيْحَامِبُونَ، فَإِنْ عَرَّتْهُمْ سَكَّةٌ مِنْ خِيفَةٍ فَسَتَقُ الْأَثَامُ

وهذا ما نراه في هذه المحاكمة حيث قوة الأدلة أدت إلى صمت المتهمين وحرف الموضوع الجنائي والتكلم عن أمور أخرى لا تمت لموضوع المحاكمة.. في حين كان قاسم يصرخ بوجوههم : نريد محاكمة ! فكانوا يتخفون من ذلك. لكنه

صرخ بوجوههم صرخته الأزلية : [ ومع انهيار ذخيرة الموت انطلق صوت قاسم هائفا بحياة الشعب ] كما ذكر الفكيكي

♦ كثيرون من الشخصيات والأحزاب في داخل العراق وخارجه حاربوا ثورة تموز وقائلها قاسم هودنا أن نعرف ونعرف القراء من هي تلك الشخصيات والقوى وبالتحديد؟

§ في البدء يجب التأكيد على أن موقف العداء لم يكن مطلقاً ولم يكن على طول الخط لكل القوى التي حاربت قاسم وتموز:

فمنهم من حارب قاسم وتموز منذ انطلاقيهما لأنهم تصرروا من فعل الثورة وصيرورتها وجردتهم من عناصر القوة والسلطة، كما أن هناك قوى سارت في الشوط الأول مع الثورة ولكنها تناكبت مع القوى الماضوية وتلك المتضررة، على العداء للثورة ولنهجها وكذلك لقاسم ومنطلقاته الفكرية والسياسية ولإدارته للصراع الاجتماعي وابتعدت أكثر فأكثر عن الثورة وهم الذين دخول التاريخ باعتبارهم قوى تقدمية واشتراكية عبر خطاب سياسي مقنع بالأمية والشعاراتية. وعندما بدأت الثورة تطبق وتنجز أحداثاً أعلى بكثير من سقفهم المطروح حزياً.. أخذتهم العزة بالتخلف فراحوا يطرحون برامج غير واقعية ولا تمت لطبيعة واقع العراق وبالتضاد من الظروف الموضوعية وحتى الداتية ويحاولون تسفيه كل خطوة تخطوها حكومة قاسم.. فأخذت هذه القوى تبتعد وتعادى قاسم وتتهمه بشتى النعوت بحيث بات التناقض واضحاً بين موقفها العملي وخطابها السياسي / الحزبي..

وهناك أحزاب كانت مع الثورة وقاسم لكنها خضعت لضغوط قوى إقليمية والتي هي بالحقيقة ضد المصالح الإستراتيجية لهذه الأحزاب في أفقها البعيد وتعاونت هذه الأحزاب مع الشيطان لتبرير موقفها غير السليم. وقد تميزت هذه القوى بصيغ ومفاهيم عطلت فيها واقع صيرورة التغيير التي كان يقودها قاسم.. وهناك بعض القوى والأحزاب وقفت من قاسم وتموز الموقف الوسط.. هي مع تموز لكن بالضد من سياسة قاسم.

كما أن القوى الدينية (الإسلامية على وجه الخصوص) وقفت بشدة ضد توجهات الحكم وخاصة ما يتعلق بالإصلاح الزراعي وتلك القوانين المنظمة للأحوال الشخصية والإرث وما إلى غير ذلك ناهيك عن القوى الإقليمية والمراكز الرأسمالية التي حاولت استيعاب تموز وقاسم وعندما لم تغلح عملت بكل قواها ويشتى الأساليب على قتل قاسم وإيقاف مسيرة الثورة.. وهالك حالة نادرة تتمثل في أن كافة دول الجوار العراقي كانت مضادة لقاسم رغم اختلافاتها في الموقف والمصالح والإيديولوجية.

ومن الملفت للنظر أن منظومة القوى التي عادت قاسم، الداخلية والخارجية، كانت من الضخامة بمكان لم يصادفها العراق في كل تاريخه المعاصر، ولا أي نظام حكم، حيث اجتمعت الأضداد المتناقضة واتحدت على هدف إسقاط حكمه والقضاء المادي والمعنوي عليه، نظراً لكليته وسعة موضوعه وعدم مهادنته وممارسته العضوية الفعالة لتغيير واقع العراق والمتسمة بالصدق العلمي والأخلاقي والصراحة والاستقامة. في الوقت نفسه عكست الزمر المتولفة صده، واقعاً سياسياً وفكرياً غاية في التعقيد والاستيعاب.. إذ كانت تتكون من عناصر متناقضة ولم تكن لها أهداف بعيدة عن العراق إلا مسألة قتل قاسم، شخصها حسن العلوي في كتابه (الشيعة والدولة القومية ص ٢٠٩) منهم على سبيل المثال: جمال عبد الناصر؛ كامل الجادرجي؛ محمد الخالصي؛ ساطع الحصري؛ ميشيل عفلق؛ كميل شمعون؛ محمد محمود الصواف؛ فائق السامرائي؛ بيار الجميل؛ الشيخ عبد الله السالم الصباح؛ الملك سعود؛ الملك حسين؛ أكرم الحوراني؛ عبد الرحمن البزازي؛ وساهمت في الهجوم عليه مؤسسات صحفية وإذاعية عربية وأجنبية، فقد اشتركت اثنتان وخمسون جريدة يومية، وعشر مجلات عربية في نشر وتبني حملة دعائية موجهة ضد حكومة ١٤ تموز وخصصت ساعات بث إذاعي يومياً ضد ثورة تموز وسياسة عبد الكريم قاسم في إذاعات القاهرة؛ صوت العرب؛ الكويت؛ دمشق؛ بيروت؛ صوت أنقرة؛ صوت أمريكا؛ لندن؛ باريس؛ كراجي؛ طهران؛ عمان؛ الرياض؛ إسرائيل.

واشتركت أحزاب دينية وقومية، وحركات سياسية عربية وكردية في نشاط متعدد الجوانب ضد حكومة عبد الكريم قاسم منها: حزب البعث، القوميون العرب، الأخوان المسلمون، الاتحاد الاشتراكي، الحزب الديمقراطي الكردستاني، الكتائب اللبنانية، الوطنيون الأحرار اللبنانيون، حزب النجادة، المقاصد الإسلامية، الحركة الدينية في العراق. وخرجت الجامعة العربية لأول مرة عن تقاليد موقفها طرفاً ضد حكومة الثورة. ( ويمكن للقائمة أن تطول لتضيف إليها من واقع عملية الصراع آنذاك، بعض رموز الحركة التركمانية ومشايخ العشائر العربية والكردية، وخاصة الكبرى منها، وحتى بعض أجنحة اليسار العراقي والعربي. ويمكن أن يطلق على هذه القوى عنوان ( وحدة الأضداد). إنها، بالحساب البسيط، نقطة مضيئة لصالح عبد الكريم قاسم ونهجه ودلالة على أهميته ومشروعه ونجاحه في جمع شمل هذه المتناقضات!! التي (خلطت شعارات متناقضة، أحياناً لا يجمع بينها شيء سوى كونها شعارات بلا تعريف يشتك فيها الحابل بالنابل بسبب مصادرها السقيمة والبائسة هي ذاتها..).

♦ ما هي الأسباب والدوافع التي جعلتك تهتم بل تختص بثورة غوز وقائلها ؟

علينا الإقرار في البدء على أن العظماء في التاريخ لا يظهرون عفواً، بل طبقاً للمضرورة التاريخية ذاتها، وذلك عندما تنضج الظروف الموضوعية والذاتية في فترة التعبير الثوري الجذري، أي في مراحل الانعطاف والحقبات المهمة. علماً بأن هذا العرد/ القائد الموهوب لا يبرز إلا إذا كانت موهبته ضرورية للتاريخ، وكانت قدراته وطبعه وذكاؤه مطلوبة وضرورية للمجتمع ولمرحلة محددة.. والقائد هو المساهم بعمق في تغيير المجتمع ويساعد على إرساء أسس النظام الاجتماعي الأكثر تقدماً وتطوراً وتستنبط شخصيته من قوة الحركة الاجتماعية التغييرية التي يعبر عنها ويتولى قيادتها.

وقد دلت الوقائع التاريخية والمستقاة من مختلف الشعوب، أن هناك نوعين من القادة:

- منهم من يمثلون القوى الاجتماعية ويعبرون عن مطالبها؛
  - ومنهم من يساعدون في خلق هذه القوى وتهيئة مستلزمات تطورها
- ومن هذين النموذجين يمكننا القول أن القائد هو من كان نتاجاً للعملية التاريخية. وتأسيساً على ذلك واستقراء لعراق القرن العشرين (المعاصر) وتغييراته الجذرية وللعوامل الذاتية والموهوبة التي تمتع بها قاسم والمتوائمة مع الضرورة التاريخية لواقع العراق آنذاك، تسمح لنا بالإقرار بما لا جدال فيه بأن:
- عبد الكريم قاسم كان أحد أهم قادة عراق القرن العشرين، كما كان من أهم الشخصيات السياسية المؤثرة في مسارات العراق بغض النظر عن مدى اقترابنا منه أو ابتعادنا عنه، اتفقنا معه أو لم نتفق. وتتجلى هذه الميزة عندما نقارنه كذات سلوكية/ سياسية بالقيادات التي حكمت العراق (المعاصر، ومقارنته بمعيار فعل التأسيس للجمهورية وأهميته، والذي لم يكن مجرد تعبير فوقي، بل غير من مواقع الطبقات الاجتماعية. بمعنى آخر خلق قاسم تاريخاً جديداً للعراق، إذا نظرنا للتاريخ (عملية تغيير الإنسان لبيئته، وأنه حيشماً لا يوجد تغيير فليس ثمة تاريخ) كما قال هيجل إن التماثل بين هذه المقولة الهيجلية والماهيات الحقيقة لثموز/قاسم مستنبطة من التداخل والتفاعل الجدلي لعدة عناصر أساسية هي:
- عمق مضمون عملية التغيير الجدلي ذاتها؛
  - مكونات ومفردات برنامج العمل والأهداف المتفاعة؛
  - طبيعة إدارته للحكم وكيفية حله للصراع الاجتماعي وتناقضاته الداخلية والخارجية؛
  - موقفه كوسيط في المجال الحيوي للعلاقات المتبادلة بين الطبقات؛
  - شرعيته السياسية المنبثقة من سعة التأييد للفئات الشعبية؛

- من غائية التغيير المستهدف للطبقات والفئات الفقيرة ؛
- المطلق الفكري المرتكر على قاعدة الحداثة ؛
- منطلقه السياسي من أولوية عراقية العراق دون التخندق فيه ؛
- من ممارسته العضوية المتخفية للواقع القائم والمتنافرة معه ؛
- من طبيعة التوافق والتطابق في مضمون خطابه السياسي وممارسته العضوية الفعالة

هذه هي حقيقة تموز / قاسم وهي حقيقة تاريخية نسيية ، لأنني مدرك أن الحدث التاريخي يخضع للمصالح ، الفردية والجمعية ، وللجذور الفكرية والفلسفية ، الاجتماعية / الطبقية للفرد المتلقي أو المعكر. رغم ما تتمتع به الواقعة التاريخية من كونها ظاهرة مطلقة ، لأنها موضوعية أي لها وجود مستقل مكاني وزماني. وهذا يصب في جوهر ماهية السؤال الأخير.

ومما له صلة بواقع العراق الحالي وتربطاً بالصراع الاجتماعي القائم نقول أن قاسم انطلق من معيارين أساسيين هما :

ـ فكرة الوحدة الوطنية العراقية وضرورتها ؛

- فكرة المساواتية الاجتماعية السببية ودلالاتها

وتدور بعض أوجه الصراع الحالي ، في بعض جوانبها ، من هاتين الفكرتين وما يتفرع منهما ويستتبط. وكان هذان المعياران يمثلان الهاجس المركزي الذي يحرك قاسم في إدارته للسلطة السياسية وفي مختلف حقول نشاطه ومساراته العملية كما كان منطوق قاسم منطق بناء يفصل الرئيسي عن الثانوي وذات استدلالات استثنائية تتيح استخلاص نتائج حقيقية ، واتسمت أفكاره كأعماله بالصدق والكثير من الموضوعية وي يناسب واقع العراق آنذاك. رغم شدة الصراع الاجتماعي ( الذي كان بعضه مصطنعاً ومبوصلاً ) آنذاك وقد حاول قدر الإمكان السيطرة على أوالية ( ميكانيزم ) فعاليات الظواهر والحراك السياسي



وكبح جماح اندفاعها بغية استكمال ما بدأه ضمن الرؤى الرمنية المنظورة دون الاعتماد على الإيديولوجيات الكبيرة.

ومن مميزات تخصصي بقاسم هي الخواص الإنسانية والأخلاقية التي اتسم بها عند إدارته للسلطة، من قبيل: عفة اليد واللسان؛ حلاص النية؛ السريرة الصادقة؛ حسن الطوية؛ الرأفة؛ النزاهة؛ الزهد في الحكم؛ التسامح؛ ما استرخص الكلمة والوعد؛ كان حليماً ولم يدع للانتقام مكاناً في ذاته ( وهو الضابط - الأخصائي في العنف)؛ وأكثر من ذلك س عرفاً جديداً وهو ( عفا الله عما سلف) طوره لاحقاً إلى قاعدة قانونية وهي ( الرحمة فوق القانون).. وهي حجر الزاوية لكل دولة قانون، ويمكن فيهما بعداً إنسانياً تحتاج إليه الذات الفردية والجمعية لتطهير ذاتها.. كما نحتاج إليه اليوم أكثر من أمس.

## خطأ القيادة السياسية لثورة تموز

### في فهم آلية الصراع وأبعاده<sup>١</sup>

حوار أجراه: سعدون هليل

■ يحتفل الشعب العراقي بذكرى ثورة ١٤ تموز المجيدة ستة بعد أخرى، مجسداً في ذاكرته صورة صبيحة يومها الأول الأغر لقد جاءت ثورة تموز عبر نضال مرير، قدم الشعب فيه بسخاء وينكران ذات التصحيات الجسام، إن الثورة كانت - حقاً - انتصاراً تاريخياً كبيراً للشعب العراقي بعربه وكرده، انتظمت معها الجماهير العفيرة ومظلماتها الديمقراطية عشية الثورة التي كان حربنا الشيوعي العراقي مع سائر حلفائه في "جبهة الاتحاد الوطني" قد أعلن حالة الإنذار في صفوف مظماته ورفاقه، فعممت قيادته في ١٢ تموز بياناً اختتمته سرياً.. . بالقول "أنا نحن الشيوعيين العراقيين الدين صعد قادتنا بأقدام ثابتة على سلالم مشانق المستعمرين وخر صريعاً برصاص البقي والجلادين مئات من خيرة أعضاء حربنا وقضى آلاف منهم زهرة شبابهم وبيع أعمارهم في سجون الاستعمار ومافيه.. . أنا نحن الشيوعيين كان لنا شرف الدعوة إلى الجمهورية وشرف النضال مع سائر القوى الوطنية وعلى رأسها الجماهير الشعبية بتصميم ونكران ذات من أجل الأهداف التي قامت من أجل تحقيقها جمهوريتنا العراقية ومن أجل اجتناب بقايا الاستعمار وتطهير أرض الوطن الحبيب من عملائه وفي

<sup>١</sup> - نشر في الحوار المتمدن بعنوان ١٤ تموز عطاء دائم وأعيد نشره في مجلة فكر حر التي يصدرها التجمع الثقافي في شارع المتنبي بالعنوان أعلاه في ١/٤/٢٠٠٧..

سبيل حياة حرة وديمقراطية كريمة لجماهير العراق. " ولقد شهد ضابط وطني من حركة الضباط الأحرار بذلك إذ قال: "على الشيوعيين أن يكونوا في المقدمة لحماية الثورة". وفي هذه الذكرى الجليلة.. ذكرى ثورة الرابع عشر من تموز الحالدة. حاورنا الباحث الدكتور عقيل الناصري.

♦ ظهرت الكثير من الكتب عن ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وهذه حالة صحية تصب في صالح الكتابة التاريخية في العراق، ولكن القارئ في العراق لم يزل يحس إلى دراسة متكاملة محايدة لما جرى من أحداث الثورة، ماهر رأبي الأستاذ الناصري في تقييم ذلك؟

✽ في البدء شكراً لكم لإتاحكم الفرصة لي للتكلم عن أهم حدث حضاري شهده عراق القرن العشرين.. وهو ثورة فرنسية كبرى في المنطقة بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية.. إن حدثاً بهذا الحجم ويتلك السعة من التأثير سواء كان داخلياً أو خارجياً (إقليمياً ودولياً) سوف يثير الكثير من الإشكاليات الفكرية وستختلف إراءه الرؤى الفلسفية خاصة اذا علمنا أنه لا يوجد تاريخ واحد.. بل تواريخ متعددة وهذا يتوقف على الفلسفة الحياتية لتلك الروى وتقاربيها من مصالحها (المادية وغير المادية).. ومدى التداخل بين العام والخاص الموضوعي بالذاتي، الواقعي باللاواقعي.. الخ، وتأسيساً على ذلك سنرى الرؤيا مختلفة والآراء عن ثورة ١٤ تموز متناقضة إلى درجة بعيدة.. لذا سيطرح كل كاتب رؤيته من خلال التفاعل الجدي بين هذه المخارج الفكرية ووفقاً لمنهج في البحث.. بصورة أكيدة سوف لا تتطابق رؤية الفلاح المستضع من الثورة مع رؤية الإقطاعي المتضرر منها.. وعلى هذا المنوال يمكن قياس الآراء الأخرى لمختلف العثات والطبقات الاجتماعية. التكامل والحيادية صفات مثالية لا يمكن توافرها في البحث العلمي وخاصة في القضايا الاجتماعية.. لأنه مهما كان الفرد الباحث متجرداً لا بد لذاته المعرفية من أن تعرض نفسها وإن اختلفت نسبة تحققها.. كما أن أدوات البحث المنهجي ومقولاته تختلف من باحث إلى آخر.. ومن ثم سنصل إلى رؤى مختلفة وهذا جانب إيجابي في حد ذاته يستخدم كشف الحقائق أكثر فأكثر.

● إن أوسع الكتب ولكن ليس أهمها عن ثورة تموز وعهدها، كان كتاب المرحوم خليل إبراهيم حسين الموسوم (موسوعة ١٤ تموز) في أجزائها السبعة، ولكن الكثير من النقد وجه لهذا الكتاب، كيف تقيمون هذا الكتاب اليوم؟

✽ استكمالاً للسؤال السابق أود القول ان هنالك دراسات وكتابات عديدة عن ثورة ١٤ تموز وكذلك فقد نشرت العديد من المذكرات للضباط الأحرار.. كما رفع الحظر عن الكثير من الوثائق الرسمية وشبه الرسمية التي تناول الثورة نفسها وقيادتها في تلك الحقبة الزمنية الثيرة.. كما بدأت في الستين الأخيرين تظهر آراء تكشف عن موقف الجماهير من الأحداث ومكونات حركتها وقبل تقييم (الموسوعة) يجب الأخذ بنظر الاعتبار جملة من النقاط العامة منها: -

١ - الموقف اللاموضوعي للمؤلف من الزعيم قاسم نفسه وبعض القوى السياسية اليسارية عامة والحزب الشيوعي خاصة. مما أفقد هذه الموسوعة الكثير من عدم الصدق في الطرح.

٢ - إن الموسوعة وماتصمته من معلومات واسعة كانت تموزها الدقة من جانب والتسلسل المنطقي من جانب آخر.

٣ - كانت تستهدف بلورة رأي محجم المضمون غير متكامل الأبعاد لأهم حدث سياسي وحصري في عراق القرن العشرين ومن ثم فرض رؤية سياسية للتيار القومي، بل والأكثر تفصيل من هذه الفصائل دون غيرها.

٤ - كتبت (الموسوعة) وهي متأثرة بجغرافية القمع الفكري ذي اللون الواحد والوتر الواحد، مما أفقدها صدق الوقائع التي لم تعكس موقف الألوان الاجتماعية التي أسهمت بالحديث من مختلف أطرافها الفلسفية والطبقية والإثنية.

٥ - يجب التمريق في (الموسوعة) بين مضامين الأحداث وأشكال عرضها وبين تحليل المؤلف للحدث.. كما انها غالباً ماتكون مقطوعة عن سياقها الرمزي

أو الحديثي ناهيك عن المصادر وغيابها وإن وجدت فهي قليلة جداً، فاستخدامها كان ناقصاً من حيث الشكل.

٦- ينقص هذه (الموسوعة) تطابق الشكل والمضمون.. وهذا مايتضح في عنوان كل جزء، كما ان بعضها كتب ظرفياً حيث لاتناسق في تسلسل مواضيع الكثير منها.

وبرغم كل هذه الاعتراضات ذات الطابع الاكاديمي / المعرفي.. فإن (الموسوعة) تحمل في طياتها معطيات كثيرة جداً ومعلومات كشفت عن جوانب مهمة لثورة ١٤ تموز وقيادتها.. رغم عدائيتها لشخص قاسم . كما انها، وبدون أن تعي، أسدت خدمة كبيرة لشخص قاسم وذلك عندما كانت تطرح وجهات نظر متناقضة عن الظاهرة القاسمية دور أن تشرح هذه الالتباسات.

♦لاريب أن عهد قاسم كان عهداً مشرقاً مقارنة بما حدث بعده، ولكن يشعر القارئ بأن أخطاء جسيمة وقع فيها قاسم وعهده أدت إلى الكارثة في ١٩٦٣ هل لنا أن نعرف أهم هذه الأخطاء؟

✽ يجب الإقرار بأهمية دور الفرد القائد في التاريخ من دون عبادته، بقدر كونه نتاجاً للضرورة التاريخية. وأهميتها - فكرة- (الفرد/القائد) مستسطة من قدرتها على فهم هذه الضرورات وتجسيدها مادياً ومن خلال هذا التجسيد المادي وصعوبة التحقيق، تبرز بالضرورة الحتمية جملة من الصعوبات والإشكاليات وحتى الأخطاء يصل بعضها حد "الجريمة"، وهذا يتوقف على طبيعة الصراع الاجتماعي وقواه ودرجة المرونة في فهم تشابكاته المتعددة الأوجه ومدى شموليته.

لو عدنا إلى جوهر السؤال لنقيم الحقبة النيرة- الجمهورية الأولى (تموز ١٩٥٨- شباط ١٩٦٣) لرأينا أن القوى السياسية، على تعدد مسمياتها، والقيادة السياسية للثورة نفسها، قد أخطأت في فهم آلية الصراع وأبعاده، وفي فهم قوى الصراع وتقارباتها الفكرية/ الفلسفية، كما أسهمت بوعي أو بدونه في صراع مادي/ سياسي ذي طابع عنفي، لم يكن أغلبه مبرراً علمياً وعملياً،

في الوقت نفسه لم يكن الزعيم قاسم ملاكاً أو قديساً وهو يتحمل ، كغيره من القوى السياسية ، جزءاً من المسؤولية في ضياع الثورة ، التي يمكن ان نرجعها حسب اجتهادنا إلى الظروف والعوامل الالية :

١- بعضها له علاقة بمنظومة مكوناته الفكرية التي استمدت مضامينها من الثقافة التقليدية وثقافة المؤسسة العسكرية.

٢- ومن قلة تجاربه السياسية وكذلك حياته المبكرة وافتقاده للرؤية النظرية لفلسفة الحياة وصراعاتها الاجتماعية وتناقضاتها.

٣- ومن ردود أفعال صراع القوى الاجتماعية ومواقفها السياسية إزاء كيفية حل التناقضات وتقنيها عملياً وسها تشريعياً بما يتواءم مع تصوراته.

٤- من طبيعة نظراته الوسطية التي تتصف بها الفئات الوسطى (الانتلجنسيا).

٥- مما أجبرته الظروف الواقعية لإدارة البلد الصعب في الزمن الأصعب رغم تعارضها مع منظومة ماهية أفكاره.

٦- من واقع العراق السيسولوجي والموروث الثقافي المتمحور حول (الزعامة الملهمة) و(عبادة الأبطال) و (الزعيم المنقذ)

٧- من عمق المهمات التي أخذت الثورة على عاتقها حلها.

هذه الأخطاء التي أشرت إليها والنواقص التي اقترفها الزعيم الراحل يجب النظر إليها على ضوء الاهتمام الكبير في الصراع السياسي الداخلي والخارجي ، فالمؤامرات مستمرة (٣٩ مؤامرة) وسيل الدعاية المعادية من الإداعات الخارجية تعكس تيارات عقائدية متصادمة ومن جهات مختلفة وتحقق جوا من عدم الثقة وعدم الاطمئنان.

كان الزعيم قاسم يسلك طرقاً ويتبنى حلولاً عجراً عليها في زمن لا تكون فيها الظروف قد أفرزت عللها ومسبباتها أو قد يدخل معارك لم يسمح له الوقت

بمواجهتها.. كما كانت تخلق له مشاكل مصطنعة ومبوصلة بغية كبح جماح مسيرة الثورة وعقر مستلزمات صيرورتها.

من الأخطاء التي اقترفها الزعيم قاسم:

- (١) انه كان يرى في ذاته تمثيل الكل.. وهذه إحدى دعائم طوباوية الثورة. إن (الأنثى) الذاتية هي سمة الكثير من الزعماء السياسيين لكنها كانت كبيرة لدى قاسم وهذا بسبب كبر المهام التي أخذ على عاتقه مواجهتها.
  - (٢) اعتمد قاسم في تحقيق أهدافه على الكثير من أدوات السلطة القديمة.
  - (٣) لم يستوعب قاسم شمولية وعمق التعبير الاجتماعي وعواقبه داخلياً وإقليمياً ودولياً.
  - (٤) أبطأ الزعيم في استكمال إعادة بناء مؤسسات المجتمع المدني التي تتلاءم وطبيعة المرحلة ومضامينها الفكرية.
  - (٥) لم يكمل المشروع القاسمي مشواره بصدد حل المشكلة القومية للأكراد.. رغم تحمل قادة حركة التحرر الكردي مسؤولية كبرى في ذلك.
  - (٦) مثل المقراء والجماهير الكادحة، العصب المركزي في مشروعه، إلا انه لم يحكم بهؤلاء وإنما حكم لهؤلاء.
  - (٧) لقد أبطأت ظروف الصراع الاجتماعي من عملية التحول البرلماني، رغم قصر التجربة والمرحلة الانتقالية ورغم ان المعطيات المادية كانت توضح توجهه لها وهذا ما دلل عليه في آخر مقابلة صحفية له عندما قال: (في كل الأحوال إنني اتعهد علناً أمام الشعب بأن يكون عام ١٩٦٣ هذا، عام ولادة الجمعية الوطنية العراقية).
- مع كل ذلك فإنني هنا لا أتكلم عن حدث / شخصية جرت في الماضي، بل عنهما بما لهما من حضور دائم فزمنهما مائل أبداً ولايتحول إلى ماضي.. انهما التجدد المحسوس في حياة المجتمع العراقي المعاصر.

◆ نشرت الكثير من وثائق عن انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ الكارثية،  
وصلتها بالجهات الأجنبية وأصبح الأمر معروفا للجميع، هل من جديد  
في هذا الأمر؟

✎ في الحقيقة لم تنشر الكثير من وثائق خفايا الانقلاب والقوى التي كانت  
تخطط له وتلك التي كانت تسانده على جميع المستويات بصورة مباشرة أو غير  
مباشرة داخليا وخارجيا وحتى تباطؤ الزعيم في عزل الصباط المتأمرين وخصوص  
مثل هذه العملية الخطرة للأحداث الروتينية وليس الأخذ الاستثنائي. والجديد في  
الأمر يتمثل باعترافات بعض أقطاب النظام بشأن ما أطلقوا عليه التدخلات  
التي انصبت على العلاقات الدولية في الانقلاب، وأعني بهم طالب شيب  
وهاني الفكيكي وكذلك الخط الثاني من قادة الانقلاب وكتابه.. في الوقت نفسه  
اعترافات الكثيرين من مسؤولي المخابرات المركزية الاميركية وتبيينهم للانقلاب  
واعترافهم بالتخطيط له وقد نشرت هذه الاعترافات وترجمت إلى اللغة  
العربية، ومنها ما ترجمه (د. حامد الياني) عن الانقلاب في الوثائق البريطانية..  
وقد سبق لقوى المعارضة إعادة نشر مثل هذه الوثائق في الخارج، وبرهنت فيما  
حوته على صلة الانقلاب بالقوى الدولية، وبدوري نشرت فصلا كاملا عن  
هذا الموضوع في كتابي الموسوم (عبدالكريم قاسم في يومه الأخير.. والانقلاب  
التاسع والثلاثون) المنشور في بيروت عام ٢٠٠٣، قيل سقوط النظام السابق،  
كما يمكن الإشارة إلى كتاب حسن السعيد (نواطير الغرب). وما تطرق إليه  
حسن العلوي بشأن هذا الموضوع.. هذه الكتب وغيرها أكدت على هذا  
الارتباط بالقوى الخارجية حتى أمست، وفق مؤشراتنا، حقيقة معترفا بها.

◆ أسماء كانت ملء العين والسمع في العهد القاسمي.. وهي.. كامل  
الجانرجي- سلام عادل- الجواهري- حسين جميل- ناجي  
طالب- .. ما الذي يمكن ان نقوله عنها بعد ان تجردت الأحداث من  
حساسيات السياسة ونحو ذلك؟



✽ الجادرجي : واحد من أهم الشخصيات السياسية في عراق القرن العشرين ومن أكثرهم مطالة بالديمقراطية البرلمانية والدعوة للإصلاح الاجتماعي التدريجي وقد مهد للتغيرات الجذرية من واقع فلسفته الحياتية، أظهر موقفاً سليماً من الثورة وقيادتها. من منطلقات أنوية ذاتوية، أكثر من كونها ذات أبعاد فكرية.. وما أشيع عنه من عدم تعاونه مع الضباط الأحرار تدحضه وقائع عديدة حيث ساند حركة الضباط الأحرار في أثناء مرحلة الملكية وأيد (الثورة) المصرية ووافق على استيزار بعض من زعماء الحرب الوطني الديمقراطي وغيرها من الأدلة.. كلها شواهد تدحض هذه الفكرة وقد تناولت هذا الموقف في دراسة نشرت في جريدة الوفاق في لندن قبل نحو ١٠ سنوات. ويقدر ماهو ديمقراطي، داعية للإصلاح لكنه مهد السبيل لوأد الثورة قبل استكمال مهماتها.

سلام عادل : شخصية سياسية ناضجة، برزت في عنفوان النضال السياسي الذي خاصته الحركة الوطنية العراقية.. ومنها الحزب الشيوعي.. وقد لعب دوراً إيجابياً في وحدة الحزب ورسم سياسته بعيداً عن المغامرة السياسية المتطرفة كما كان منظماً ذا أهمية بحيث استطاع استقطاب المتنافسين وتجميد صراعاتهم الذاتية. وعلى النطاق الحزبي لعب دوراً مهماً في تحشيد قطاعات واسعة من الجماهير الشعبية.. لكنه لم يتمكن من التغلب على كبح اندفاعاتها العفوية اللامسؤولة.. كما انه لم يستطع رسم وتحديد العلاقة الواضحة بينه وبين قائد الثورة، ولا مع القوى القريبة منه. امتاز بالشجاعة واستشهد مدافعاً عن مبادئه وعن قناعاته الشيوعية

ناجي طالب : واحد من أعضاء الهيئة العليا للضباط الأحرار ذو اتجاه قومي مشوب بالنزعة الدينية المحافظة لم يترك أثراً واضحاً على الحركة السياسية وحركة الضباط الأحرار ولم يكن منافساً لقطبيها الكبيرين قاسم ورفعت الحاج سري.. كما انه لم تشهد له مواقف، خاصة في العهد الجمهوري الأول. وكان شخصية غير مؤثرة.. كما انه لم يكن له لون حزبي معين.

محمد مهدي الجواهري : شاعر العرب الأكبر.. كان محتدماً بنفسه إلى درجة النرجسية الجميلة العالية، يتصادم شعراً مع الأكابر.. عفواً في ردود أفعاله..

يتبنى التناقضات ويتناهر مع تشعباتها.. دافع عن المضطهدين ومدح بعض المضطهدين.. رحل وفي نفسه غضاضة من الرعيم قاسم وهو غير محق حسب قراءتي لمواقفه وكانت مذكراته تطفح باللامنطقي واللامعقول. لقد حقد على الزعيم حقداً يثير التساؤلات.. حتى انه ذم الثورة وانصم إلى الحقوة المعادية لها.. من منطلقات ذاتوية مجتة. انه أسطورة العراق الحديث ويجب التمييز بين الجوانب الأدبية والسياسية، الواقعية والمثالية.

حسين جميل: أحد المناضلين السياسيين في عراق القرن العشرين، وأحد رجالات القانون الذين ناضلوا من أجل تغيير المجتمع العراقي. وهو أحد أبرز قادة الحرب الوطني الديمقراطي الذين لعبوا دوراً سياسياً في الخمسينيات ومطلع الستينيات.. كان رجلاً اصلاحياً في خط تفكيره وغالباً ما كان يصطدم بمؤسس حزبه. صمت قبل رحيله.

♦ في خصم غياب مدرسة لكتابة تأريخنا المعاصر، هل يود الباحث الناصري بيان للنهج الذي اختطه في كتابته لتأريخنا الحديث، الذين يرون فيه ابتعاداً عن الحيادية في تقييم قاسم وعهده ما هو رأيك في ذلك؟

✽ ان هذا الرأي صحيح جداً وأؤيده ومنطقي في ذلك ان الباحث مهما كان حيادياً لا بد ان تفرض ذاته البحثية على المواضيع التي يتناولها بالدراسة، مؤيداً ومعارضاً، لأنه لا يوجد باحث مجرد وموضوعي بالتعام.. فإن وجد مثل هذا الباحث فهو بالتأكيد ليس منا نحن معشر البشر. لكن الاختلاف يكمن في نسبة أو محدودية فرض الذات (الذاتية) على موضوع البحث من جهة وآراء الباحث الفلسفية من جهة ثانية..

ففي تناولي حدث مهم مثل ثورة ١٤ تموز.. لم أتناولها بذاتها فحسب، بل بالمواضيع الاجتماعية/ السياسية/ الفكرية.. التي أنتجتها ودرجة قربها من مصالح المردية والجمعية. من ثم فأنا منحاز لها مسبقاً.. لكن هذا الانحياز يجب ان لا يفقد بوصلة البحث ومعرفة السليات وهذا ينطبق على ما قمت به عند دراسة شخصية قاسم.. وغيرها من المواضيع ذات الأبعاد الاسابية. انا بطبعي

محاز لها ومنهجي مستقى من أهداف هذه الأبعاد، مستخدماً ما أمكن من أدوات البحث ومقولاته وقوانينه مستهدفة ليس تغيير هذه الظواهر، بل العمل على تغييرها ما أمكن كل من موقعه في عملية الإنتاج الاجتماعي والمعرفي. كما أن منطلقي في الدراسة هو الدراسة التاريخية والمنطقية في آن واحد. إذ انطلق من العلاقة الجدلية لدراسة الظواهر في سياق صيرورتها التاريخية المقترنة بالمنظومة المنطقية وهناك أدوات مساعدة في فهم هذه الصيرورات. في إطار علاقاتها الجدلية بين: العام والخاص، الموضوعي والذاتي، التاريخي واللاتاريخي، الضرورة والصدفة، المطلق والنسبي وغيرها. أنطلق من هذه المنظومة من المقولات الفلسفية وقوانينها العامة ضمن الرؤيا الطبقية وعلاقاتها المشابكة والمعقدة في حراكها العام المطلق أو النسبي لبعض مكوناتها. في الوقت نفسه اني استعين بالمناهج الأخرى من البحث باعتبارها أدوات تساعد في تفهم ماهيات الظواهر. من هذه المناهج المهج الاحصائي، والوصفي، التحليلي وغيرها.

♦ بعد زوال الحكم الشمولي واتفاق عهد الحرية، هل ان كتابة التاريخ في العراق مقبلة على تطورات كبيرة تناسب التطورات السياسية الجديدة بعد انهيار الخطوط الحمر التي وضعها النظام للقبور على كتابة التاريخ الحديث، وماهي المشاريع الجديدة التي يقوم بها الاستاذ الباصري بعد النجاح الذي شهدته مؤلفاته السابقة؟

✽ في كل مرحلة أو حقبة من الزمن ستبقى بالضرورة قوى اجتماعية تختلف عن سابقتها إذ لها تصوراتها ورؤيتها وكذلك أهدافها المستنبطة من ماهيات هذه المرحلة أو الحقبة.. خاصة اذا اقترن هذا التحول بالحرية النسبية للباحث في التعبير عن قراءته للواقع الجديد. من هذا المنطلق فإن المرحلة الحالية وماتضمنه من مهام جديدة ومن صراعات بين قوى اجتماعية مختلفة، ومافرضه الاحتلال من اجندات ومصالح وغيرها من الظروف، ستتيح للباحث التفكير بحرية نسبية وهذا لايشمل الكتابات التاريخية وحدها بل جميع مجالات المعرفة خاصة

الاجتماعية منها.. وسينقسم الباحثون فيما بينهم في قراءاتهم ودراساتهم بعيداً عن المنهج الشمولي الواحد.. وهذه حالة صحية جداً فإن لم تبرز بحدة فيجب إشعال جذوتها حتى تتكامل الرؤى في نسيبتها. أما بصدد المشاريع الجديدة، فهي سوف تتمحور في الاتجاه نفسه الذي أحاول التخصص فيه.. وهو ثورة ١٤ تموز وعبدالكريم قاسم.. ودراستهما ضمن تكاملهما الخدلي باعتبارهما صيرورة حضارية تعبر عن مرحلة نوعية سواء في العلاقات الاجتماعية وتطورها أو القيادة السياسية وواقعيتها.

لقد شوه عبدالكريم قاسم بوضعه قائداً للثورة وغيب دوره، وحتى أنصاره لم يفهموه إلا كونه عنصراً وطياً نظيفاً وهذا لا يكفي ولم يستوعبوا الأبعاد الحقيقية لقاسم وتأسيساً على ذلك فاني بصدد إنجاز دراسة موسعة لحزبين عن ماهيات سيرة قاسم أتناوله ضمن صيرورات التطور التي حدثت في العراق سواء من خلال الأفكار المساواتية التي تأثر بها أو من خلال المؤسسات العسكرية ودورها أو من خلال حركة الضباط الأحرار.. في الوقت نفسه سيكون هنالك فصل عن (دور الفرد في التاريخ - قاسم نموذجاً).. ضمن هذه التفاعلات حاولت أن تتبع المسارات (الرئيسية) في حياته حتى نستطيع فهم التاريخ العراقي، لأنه لا يمكن فهم التاريخ إلا من خلال أفراد أو لاهية الأساسيين.

♦ كما هو معلوم، ان نظرة المؤرخ لما يحدث في عراق اليوم، هي - بلاشك - خير نظرة السياسة التقليدية لها، فما هو استشرافك لعراق المستقبل بعد التدهايات الخطيرة التي ألمت بعراقنا الحبيب؟

✽ أرجو منك ايها العزيز أن تصحيح هذه النظرة الخاطئة.. فأنا لست مؤرخاً بل باحثاً وكما لا يخفى عليك فالفرق بينهما كبير. المنطقة برمتها.. والعراق قلبها، مقبلة على تغييرات جذرية جديدة، ستهاجر ضلعها مفاهيم وأساطير، قوى اجتماعية ورؤى فلسفية.. في تصوري ان البلد سيمر بمرحلة صراعات، أمل أن

لا تكون عتفية، بين أكثر من تيار، وستكون هنالك تحالفات تتغير باستمرار وهذا ناجم عن عدم التبلور الطبقي. وفي كوننا نمر بمرحلة انتقالية غير مستتبة أبعادها الاقتصادية وطبيعة توجهات السياسة في ظروف صراع المصالح الدولية ضمن اطر القطب الواحد وتتناقضاته اللا استقرار الأمني ستخف حدته لكن العضلات الاقتصادية والاجتماعية وتحديدًا العلاقات بين المركز والأطراف ستزداد قوة.. حلها مرهون (بالوثام الطبقي) بين القوى الاجتماعية لفترة زمنية معينة، لحين الخروج من الأزمة الراهنة..

## شخصية عبد الكريم قاسم

### تمثل شموخ الثقافة الشعبية<sup>١</sup>

حوار: كاظم خيلان

لعل الباحث د/ عقيل الناصري هو الأبرز في شأن تموز وسيرة الزعيم الوطني الشهيد عبد الكريم قاسم وتحليل العديد من المعاهيم والإشكالات التي رافقت تجربة ثورة الرابع عشر من تموز، سواء كان ذلك في إصداراته، أو في الحوارات والندوات التي أجريت معه، وفي هذا الحوار يجيب الناصري عن العديد من الالتباسات، التي من أبرزها مفهوم تموز ثورة كانت أم انقلاباً عسكرياً وحقيقة دوافع مقتل العائلة الملكية، فضلاً عن العديد من المحاور التي أجاب عليها بصراحته المعهودة، الغور في الأعماق

♦ هناك التباس في تسمية ثورة الرابع عشر من تموز فالبعض يمجدها انقلاباً عسكرياً لطبيعة القائمين بها وأعني حركة الضباط الأحرار. فما وجهة نظركم بهذا الصدد؟

✽ في الحقيقة إن هذا الالتباس يمكن أن يصادفه في كل ظاهرة اجتماعية عميقة. طالما أن فهم الظهور والاعتراف بها، كحقائق نسبية، ينطلق من مدى تقارب ماهياتها مع أبعاد مصالحنا الخاصة والعامة وثمقتها، بغض النظر عن شكل

<sup>١</sup> - نشر في جريدة الصباح في ٣/٣/٢٠٠٨ وأعيد نشره في الحوار المتمدن في ١٩/٣/٢٠٠٨.

تجسدها، سواء أكانت اقتصادية أم سياسية، فكرية أم اجتماعية، روحية أم مادية ومن هذا المنطلق يرى البعض ثورة تموز من خلال النظر إلى وسيلة تحقيقها، فيرى أنها انقلاب عسكري بحت.. متناسين أو ناسين مضامين أبعادها الاقتصادية السياسية والعسكرية التي أعقبت (هذا الانقلاب!) وما تمخض عنه من تغيرات في البنية الاقتصادية وأنماط الإنتاج الاجتماعي وكذلك الحراك الاجتماعي الذي حققته أغلب الطبقات والفئات وبالأخص الطبقة الوسطى، بأغلب فئاتها، وتبوئها المركز الأرفع في السلطة لأول مرة في تاريخ العراق المعاصر، إذ أمسكت بزمام القرار المركزي للدولة.

كما ان ناعتي التغيير الجذري (ثورة ١٤ تموز) بكونها انقلاباً عسكرياً، فإنهم لم يغوروا في عمق الظاهرة العراقية ولا في مسيبتها الاقتصادية والسياسية، في سياق تحقيقها التاريخي في العصر الحديث وخاصة منذ تأسيس الدولة العراقية. إذ من السهولة بمكان إصدار حكم عن ثورة تموز ولكن الأصعب هو التعمق في حراكها المنجز وفهم ماهياتها وغاياتها ومدى تتع الماهيات الأراسية المتجسدة على أرض الواقع. يمكننا التأكيد على ان ثورة تموز كانت حبلً بكم كبير من الصيرورات والأفكار والأهداف المنصبة على تطوير الانسان كقيمة مطلقة بذاته كما ان للثورة ( كمعهوم وظاهرة اجتماعية) معاني عديدة عكس الانقلاب العسكري ذي المعنى الأحادي المتمركز حول التغيير الشكلي للسلطة، إذ يختلف معنى الثورة باختلاف المجال الذي تقع فيه من جهة وباختلاف الأسلوب الذي يمارس لتحقيقها من جهة أخرى. فمثلا الثورتان الصناعية والفكرية تقعان في حقل مشترك وتنشابهان في أوجههما العامة. لكن يختلف مضمون (الثورة السياسية) وأسبابها باختلاف حقل الرؤية لكل من:

..الأبعاد الفلسفية للحياة؛

..زاوية النظر الطبقيّة؛

..المنطلق في مدى مشروعيتها وشرعيتها التي تتجاوز القانون الوضعي، طالما أن حق الشعب في مقاومة الظلم مشروع واحترام إرادته واجبة. فلسفيا يص تدل

الثورة معناها العام على كونها { نقطة التحول في الحياة الاجتماعية التي تدل على الإطاحة بما عفا عليه الزمن وإقامة نظام اجتماعي جديد}. وفي سياق التأكيد على الاختلاف بين مفهومى الانقلاب والثورة أزعـم بكل موضوعية أن ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ مثلت انقطاعا حاسما تاريخياً في الأمور الرأسية مقارنة بالمرحلة الملكية، وقد كانت استجابة للضرورة الموضوعية لسيورة التطور الارتقائي وضرورة مساراته التاريخية، نتيجة لما أحدثته من تعبيرات عميقة في بنية وأوليات الأنماط الاقتصادية وتركيبها الاجتماعية المناظرة، حيث بدأ الاقتصاد التخلص من صفته الرعية الزراعية أو الهامشية (النقطية) ليحل محلها اقتصاد متعدد الأنماط الغلبة فيه {لنمط الإنتاج الرأسمالي الموجه} وكان من عاقبة ذلك تغير في ماهية علاقات الإنتاج السائدة بحيث ترتب عليها طرد الطبقات القديمة: الاقطاعية و الأرستقراطية التقليدية وفئة الكومبرادور من الموقع الرأس في السلطة السياسية والتأثير الاجتماعي.

ومن الناحية الشكلية (السطحية) فحسب يمكننا الاتفاق مع المبادئ بأن ١٤ تموز هو انقلاب، لكون أن الاستيلاء على السلطة قد قامت به إحدى اجنحة الطبقة الوسطى وهي (الانجليزيا العسكرية). أؤكد على أن هذه المقاربة تعكس المنهج الشكلي لقراءة الطواهر. لكن المنهج الجدلي يغور في عمق الظاهرة ويحلل ماهياتها ومدى التطبيق بين شكل الظاهرة وماهيتها وعملياً فقد حظي هذا التغيير (الثورة) بالترحاب والتأييد المطلق من مختلف القوى الاجتماعية المالكة لفلسفة المستقبل والحداثة ومن هنا المنطلق المفاهيمي المتطابق مع ما أبداه الأكاديميان (الزوجان أديث و أف بنزور) من أن: ١٤ تموز هو أول حدث من نوعه في تاريخ العراق الحديث الذي يقدر أن يسجل كثورة. وهذا ما أكدته الأكاديمي القدير حنا بطاطو والخير البريطاني في مجلس الإعمار كاراتاكوس والمستشرق الفرنسي مكسيم رودنسون الذي بعث ١٤ تموز بكونها الثورة الوحيدة في العالم العربي. ومن المعروف منهجياً أننا لا يمكن أن نكشف عن المضامين الحقيقية للثورة إلا بمعرفة درجة ترابطها وتجانسها مع ضرورات العلاقات الاجتماعية والأوضاع التاريخية المحسوسة التي ظهرت فيها، ليس



بصورة مجردة بل ضمن الضرورات الملحوسة التي افوزتها طبيعة الصراع الاجتماعي لتحقيق جملة مهام وعلى العديد من المستويات مثل:  
- الانسان والجماعة وحقوقهما الطبيعية والمكتسبة ؛

- البناء الاقتصادي / المادي وتطويرهما ؛

- البناء الاجتماعي وتحقيق ما أمكن من المساواة النسبية وعدالة توزيع الثروة المادية ؛

- البناء السياسي المطلق من واقعية تركيبته الاجتماعية/الإثنية ؛

- البناء الفوقي وتطوير وتحديث مكوناته وماهياتها وعصرتها.

إن الطبقات والفئات الاجتماعية التي تضررت من فعل الثورة أو من خلال تعمق التغيرات التي حققتها تطلق على هذا التغيير الجذري صفة انقلاب. في الوقت ذاته نلاحظ أن المستفيدين من هذا التغيير وهم طبقات وفئات اجتماعية واسعة من حيث الكم ومن حيث الموقع في عملية الإنتاج الاجتماعي ، أطلقت على هذا التغيير صفة ثورة لأنها رأت فيه المعبر عن أحلامها وتطلعاتها المستقبلية في الحياة الكريمة.. وهؤلاء يمثلون غاية التاريخ الانساني ومادته. وبصورة مكثفة يمكننا القول أن ثورة تموز لم تكن ظاهرة عابرة ولا انقلاباً فوقياً قدر كونها تغييراً اجتماعياً جذرياً ترتبت عليها تغيرات بنيوية في طبيعة وماهية كل من القاعدة المادية للتطور الاجتماعي - الاقتصادي والطبقات الاجتماعية ودور كل منها في قرار السلطة المركزي. وبالتالي فقد مهدت هذه الظروف وتلك التغيرات ليرتقي هذا التغيير بذاته ومضمونه إلى مفهوم الثورة وابتعد عن كونه مجرد انقلاب عسكري فوقي ، إذ:

- استلام السلطة من قبل طبقة اجتماعية جديدة- الطبقة الوسطى ؛  
- إحداث تغيرات في المواقع الاقتصادية السياسية للطبقات والفئات الاجتماعية ؛

- دشت سياقاً تاريخياً مختلف جذرياً عما سبقه من نواحي القضايا التي تبنتها القوى المحركة ؛

- تغيير الطبيعة المادية للقاعدة الاقتصادية وأولويات أنماطها وعلاقاتها وقضاياها المتبناة ؛

- تحديد الأفق التاريخي لمشروع الثورة النهضوي ؛

- تدشين تعددية سياسية مع مفهوم كاريزماتي للرئاسة.

دوافع متباينة

♦ مقتل العائلة المالكة على أيدي بعض الصباط سجل مؤخذة كبرى على الثورة، ألا نجدون أن خرقاً قد حصل لتشويهها؟

✽ نعم وبكل تأكيد فقد أمتت هذه الواقعة سلاحاً يستخدم ضد الثورة وفي كثير من الأحيان بصورة لا أخلاقية ولا مدنية وبعيدة جداً عن الموضوعية إذ يتناولونها من دون التمحيص في ماهيتها وفي تفاصيل حراكها الزمني، إذ توجد وراء ذلك دوافع متباينة ذات صبغة نفعية أكثر من كونها دراسة موضوعية.. قلبي هذا لا يعني التسويغ لهذا الفعل غير المبرر، بقدر ما انه يتوجب علينا وضعه في إطاره الزمني السيكلوجي وضمن مقومات الصراع الاجتماعي ومسيباته في المرحلة الملكية برمتها وأيضاً ضمن الإرث الثقافي / السيسولوجي للمجتمع العراقي ومظومة قيمه المتباينة وبعضها المتناقضة مع العصر والحداثة المرغوب بلوغهما. علماً بأن الزعيم قاسم قد أشار في خطاب له وبالنص قال: {إساقنا بثورة ولم نستهدف أشخاصاً بل كنا نريد أن نزيل نظاماً} من جهة، ومن جهة ثانية أود الإشارة إلى حقيقة مستقاة من التاريخ العراقي ومضمونها أنه لا توجد أية رابطة مباشرة تربط العائلة الهاشمية المالكة بالعراق قبيل تأسيس الدولة العراقية واستيراد ملك لها. إذ كانت الملكية تفتقر إلى جذور تنتمي إلى تاريخ العراق أو تقاليده نمدها بالتقليدية اللازمة أو تمسحها تلك القوة

غير الملموسة.. ولولا قوة الدعم من المحتل البريطاني لكان حط الملكية في التواجد ضئيلاً جداً. من جانب ثالث يُوسم العديد من الكتاب والسياسيين ثورة ١٤ تموز بالعنف والدموية ويعتبرونها بداية بروز الظاهرة السلطوية وفتح باب السلطة أمام (أخصائي العنف المنظم - الضباط) متخفين من واقعة قصر الرحاب مدحلاً. لكن من خلال تحليلي للواقعة كمطلق ومن الساحة الجمعية الاجتماعية فسيصعب من فلسفة هذا المنطلق وتاريخية الصراع الاجتماعي وحدوده وقواه، الجسم في حتمية ما جرى من عنف في واقعة قصر الرحاب صبيحة يوم الثورة، نرى:

- فهل هو امتداد لما سبقه من عنف اجتماعي؟

- أم كان نتاجاً لردود الأفعال الآتية لتلك الحشود المسلوقة الإرادة والمقنية عن واقعها؟

- أم هو نتاج لخطتها الزمنية المتوترة غير المحسوبة لعاطفة القوات المسلحة: المدافعة عن القصر أو المهاجمة عليه على وجه الخصوص؟

- أم أن هذا العنف والموقف منه هو نتاج سيمولوجي لواقع العراق ومخلفه وسيادة القيم القبلية والعشائرية؟

- ثم نتساءل أيستغرب أن تنبع {اللاإنسانية من الأوضاع اللا إنسانية} التي كانت تعيشها الطبقات الاجتماعية المسحوقة والهامشيون والبروليتاريا الرثة ومدقعو الريف وفقرائه؟

إن وسم ثورة ١٤ تموز بالعنف واتهامها بما يتنافى وطبيعتها وماهيتها وتحميلها وزر الآخرين هي نظرة مجترئة، إذ هي:

- بقدر ما هي جزئية تنظر إلى نصف الكأس الفارغ فقط؛

- بالقدر ذاته تعبر عن منهج الشكلي في رؤيته للظواهر؛

- تفصح عن جهالة بتاريخية النظام السياسي للعراق وعدم دراية بما لعبه العنف الدولة في تثبيت كيائها وسيطرتها وضمائم تنعيز قرارها ؛

- غير مدركة لأهمية العنف ودوره في التحولات الجذرية ؛

- تناسى منهجياً عدم إمكانية النظر في التاريخ من زاوية متجردة، طالما ان التاريخ هو حصيلة تداخل الداتي بالموضوعي ، المرغوب بالمعروض والخيالي بالواقعي ؛

- انها تنطلق من واقع السكون وقيمه وليس من واقع الحركة وديناميكيتها التي تستوجب التعامل والصراع وضرورتها للتطور.

تؤكد ثانية أن ما تقوله ليس تسويغاً لما حدث صبيحة يوم ١٤ تموز ولا استحصاناً للعنف قدر القول إلى كونه حالة اجتماعية ملموسة ومرصودة علمياً في تاريخ الشعوب قاطبةً لذا أرى ان سمة العنف التي ترمس الثورة بها غير موضوعية ومبالغ فيها. لقد نجم هذا التصور من خلال جملة من الميبيات التي رافقت الثورة في أثناء صيرورة تحقيق ذاتها وعائيتها.. أرعم أن أهمها هي :

- إن العنف قد طال أقطب الحكم الثلاثة : الملك وولي العهد وبوري السعيد ؛

- وقد عمقه القتل غير المقصود لبعض أعضاء العائلة المالكة ؛

- التمثيل بمجثمان عبد الإله والسعيد ؛

- صغر سن الملك المقتول ولا مسؤوليته عن أغلب موبقات نحية الحكم ؛

- ما لعبه الإعلام المناوئ للثورة من تهويل للجوابب اللا انسانية التي ارتكبت عملياً ؛

- تبني القوى الاجتماعية المهرومة للعنف (الثورة المصادة) لأجل احهاض أو/و عرقلة مسيرة الثورة ؛

- تبني العنف من قبل بعض القوى السياسية التي كانت مع الثورة في البدء  
وافترقت عنها بعد فترة وعمقته بعد استلابها للسلطة بالمعوية الخارجية في  
الجمهورية الثانية (شباط ١٩٦٣ - نيسان ٢٠٠٣)؛

- الضغط الاجتماعي السياسي الذي مارسته الطبقات والعتات الاجتماعية  
الدنيا والذي اقتربت بعض مفاصله بالعنف المادي؛

- التيه الذي ميز مسارات الثورة صعوداً وهبوطاً، نتيجة للصراع الاجتماعي  
وانقسام الطبقة الوسطى، وهو من قانونيات تطورها وتبلورها نتيجة تعدد  
وتضارب مصالح فئاتها؛

- الانشقاق ومن ثم الصراع بين الضباط الأحرار وخاصة المحوريين منهم وتبنيهم  
الانقلابية العسكرية مجدداً؛

- الممارسات العنيفة القاسية والحالية من المعايير الاسابية التي استخلمتها أنظمة  
الحكم التي اغتصبت سلطة تموز طيلة الجمهورية الثانية والتي كانت فاجعة  
رمضان محطتها الأولى؛

- ما لعبته القوى الخارجية ( الإقليمية عربية وغير عربية - والدولية) من  
تخريض ومن ثم التبني العملي للعنف بأشكاله المتعددة بغية إسقاط الثورة ؛  
- تكرار وتكاثر الحركات الانقلابية من قبل القوى المتضررة؛

- كما لعبت التركيبة النفسية للمجتمع وإرثه الثقافي السيسبولوجي والعلاقات  
البطريكية ومنظومة القيم العشائرية البالية، دورها في تصعيد ذلك التصور وان  
ما حدث، بلغة التحليل النفسي، هو أشبه بجريمة قتل الأب الروحي للنظام.  
وتأسيساً على ذلك فمن حقنا التساؤل، إذا ما انطلقنا من (عنفية الثورة) هل:  
- نجم عنها إنجازات حضارية أفادت المجتمع برمته وخاصة طبقاته الفقيرة  
والكادحة؟

- وهل أن هذا العنف، المبالغ في تصويره، كان من دون مسوغ مستساغ؟

- ولماذا مطلق من فكرة السكون لتقييم حراك اجتماعي جندي كثورة تموز؟  
- وهل هناك تطور وتغيير، مهما بلغت نسب جدرته في أي مجتمع بدون تكاليف اجتماعية ونفسية وعنفية؟

- وهل حدث تطور حقيقي في أي مجتمع كان بدون العنف وتكاليفه؟

- فهل كان انتشار الاسلام بدون تكاليف باهظة تكبدتها الأنفس البشرية؟

- أم كان نشوء النظام الرأسمالي من دون تكاليف باهظة تكبدتها الطبقة العاملة في مراكزها وشعوب عالم الأطراف في استغلالها؟

- وهل قامت الدولة العراقية المعاصرة بدون تكاليف عنيفة على مداها الزمني؟  
لذا علينا التركيز والظر موضوعية في ماهية العنف الذي تم استخدامه، وهل كان نتاجاً مقصوداً أم كان عرضياً اشتق دوره من غائية الثورة ذاتها ذات الأبعاد النبيلة أو انه كان رد فعل على الطبقات المغلوبة.

وتشير أكثر الرؤى موضوعية إلى حصول اتفاق شه موحد بين المحوريين من الضباط الأحرار على ضرورة التخلص من الثاني عبد الإله - السعيد ومحاكمتهما وتنفيذ الحكم بهما مباشرة، أما مصير الملك فقد تعددت الآراء فيه :

- فمنهم من اقترح إجباره على التنازل ومن ثم تسفيره ؛

- ومنهم من أراد التخلص منه فوراً كالثاني ؛

- واقترح آخرون إجبار الملك على تشكيل وزارة دستورية وأخذ انتخابات دستورية تقرر السلطة التشريعية نفي الملك وإعلان الجمهورية ؛

- أما كتلة المنتصورية بقيادة الزعيم الراحل ، فقد أرادت احتزال الحل الأخير من خلال إعلان الجمهورية مباشرة وليس على مرحلتين كما في الاقتراح السابق.  
وكان اقتراح قاسم أكثرها قبولا وماهية تكمن في احتجاز الملك ومن ثم إجباره على التنازل عن العرش وبعد استقرار الوضع يُسفر إلى الخارج. إذ أن قاسم، وهذا ما ميز إدارته للصراع الاجتماعي، كان يختار الوسائل النبيلة لتحقيق

العاية السيلة} عكس كل حكام العراق في القرن العشرين. فلم يكن من أهدافه أعدام حياة العائلة المالكة قدر ما كان يهدف إلى تغيير النظام. وهذا ما أشار إليه ممثل الملكية في الوقت الحاضر الشريف علي بن الحسين في أحد أحاديثه الحريدة المشرق البغدادية في الفترة القريبة الماضية. ومما يدل على ذلك أيضاً ما صرح به أحد المهاجمين على القصر الضابط حميد السراج حيث أشار إلى عدم ارتياح قادة الثورة لمقتل العائلة المالكة وأن قاسم وعارف قد رفضا استقباله بعد خروجه من المستشفي بعد إصابته بطلق ناري من ضابط الحرس الملكي ثابت يونس في أثناء عملية احتلال القصر. علماً بأن عدد القتلى في اليومين الأولين للثورة لم يتجاوز تسعة عشر شخصاً كما قال الزعيم لكني أحصيت عددهم فكانوا ٢٢ شخصاً (٤ من العائلة المالكة فحسب مع طفل متبنى و٢ من العاملين في القصر) وهو رقم يكاد لا يذكر مقارنة بالثورات التاريخية والتغيرات الجذرية في العالم ودول المنطقة.

أما حيثيات وقائع مقتل العائلة المالكة، خاصة بعد انغلاق أبواب حصول عبد الإله على المساندة من قبل القوات المسلحة بها حفظ بغداد؛ وانضمام كتيبة الهاشمي إلى الثورة؛ وتطويق القوة المهاجمة للقصر للحيلولة دون هروبه؛ وأخيراً الانضمام المعنوي لأمر الحرس الملكي وكالة للثورة، طه البامرني.. آنذاك قرر الوصي الاستسلام إلى القوة المهاجمة التي كانت تعتقد أن هذا الاستسلام هو لعبة يخوضها الوصي لكسب الوقت.. فكان الترقب والتوجس قد حكم الوضع بين الساعة السادسة صباحاً والسابعة والنصف بين الطرفين.. وبين المدافع عن القصر والمهاجم عليه.

لقد أثارت وقائع عملية مقتل العائلة بعضاً من الإشكاليات التي تكمن في الأساس في الجواب على تساؤل كبير: من بدأ أولاً في إطلاق النار ولماذا تم ذلك؟ لقد اختلفت الروايات وتناقضت الإجابات.. واختلط الواقع بالمنطازيا والمرغوب باللامرغوب والعام بالخاص عند تحليل هذه الواقعة والإجابة على التساؤلات والاستفهامات التي تطرحها الواقعة ومجرياتها.. لكن يمكن جمع هذه الرؤى في روايتين أساسيتين متناقضتين في الوقت نفسه في الطرح والسبب

- الرواية الأولى المتبناة من أنصار الملكية والتي رواها ضابط استخبارات الحرس الملكي آنذاك، الدكتور فالح حنظل وفحواها أن عبد الستار العبوسي هو الذي بدأ بإطلاق النار ومن ثم فتح مصطفى عبد الله نيرانه على العائلة وتم قتلهم جميعاً باستثناء السيدة هيام الحبيب زوجة عبد الإله.

- الرواية الثانية: التي أعتقد وأزعم أنها الأقرب إلى الواقع ويشير مضمونها إلى أن النقيب ثابت يونس، وكان من المتحمسين إلى العائلة المالكة، قد صعد إلى الطابق العلوي بغية التصدي للمهاجمين. رغم تحذير عبد الإله له والعسكريين الذين كانوا معه، بضرورة الاستسلام بدون قيد أو شرط، وبدون عنف. لقد بدأ هذا الضابط خلافاً لرغبة سيده رمي القوة المهاجمة (قيل برشاشة كان يحملها) فأصيب النقيب مصطفى عبد الله بطلق ناري في صدره وسقط أرضاً والدم ينزف منه كما نهاوى النقيب حميد السراج وقد أصابته طلقة نارية في كعبه وسقط ضابط صف برتبة رئيس عرفاء قتيلاً من بين المهاجمين، مما أعاد إثارة الشكوك والمخاوف والتوجس لدى القوة المهاجمة من مسألة الاستسلام وحفزهم، لا شعورياً، هذا الوضع الحيد الناجم عن هجوم ثابت يونس عليهم، على الرد، دفاعاً عن أنفسهم، بفتح النار بكثافة عالية على العائلة المالكة وقتلتهم جميعاً إضافة وكذلك الضابط ثابت يونس.

وعليه واستناداً إلى الكثير من الدراسات والوثائق يمكن القول بموضوعة: أولاً: أن الفعل غير المضط والتصرف غير المتزن من قبل النقيب ثابت يونس وقبله التفاوض غير الدقيق من قبله مع القوة المهاجمة من جهة، ومن جهة ثانية الإدارة السيئة للمعاوضات التي قادها عبد الإله عمر ثابت يونس ومن ثم طه البامرني قد أشعلت لهيب النفوس المتوجسة التي لم تستطع السيطرة على ذاتها.

ثانياً: وفي كل الأحوال يمكن القول بأن إطلاق النار سواءً من ثابت يونس أو القوة المهاجمة كان قراراً فردياً وانفعالياً وابن ظرفه الزمني والنفسي. لذا لا يجوز، علمياً وأخلاقياً، سبه إلى الثورة أو قيادتها بأي حال من الأحوال.



ثالثاً: إن ما قيل عن ان عبد السلام عارف كان وراء قتلهم عبر الإذاعة والطلب من الجماهير المؤيدة للثورة (دك القصور الملكية ومهاجمتها) فقد كان وصول هذه الجماهير بعد انتهاء الواقعة وجمع الجثث لإرسالها إلى الطب العدلي قبيل دفنها.

رابعاً: رمي جثة الوصي عبد الاله إلى الجماهير كان من قبل ضابط صغير من المرافقين لجثمان الملك والوصي وليس من قبل عبد الكريم قاسم كما أشار السياسي الراحل زكي خيري . وهكذا يوضح التحليل العلمي أن تشويهات كبيرة قد ألحقت بالثورة وواحد منها هذا المتعلق بمقتل العائلة المالكة. وعلى الرغم من إقرارنا وفق المنطق العقلاني أن هذا العمل كان لا اخلاقياً . لكن التساؤل المطروح هل كانت نخبة الحكم الملكي وعلى رأسها الثنائي الوصي والسعيد قد مارست الحكم وإدارة الصراع الاجتماعي بأخلاقية سياسية؟ أما كانا ينظران باستخفاف إلى القوى الاجتماعية الجديدة التي بدأت تظهر في المجتمع العراقي؟ حتى أنهما أغلقا تبادل السلطة وتداولها سلمياً بين مختلف القوى الاجتماعية. بل وحتى داخل نخبة الحكم.. كما أنهما ومعهما أغلبية بقية نخبة الحكم، لم يأخذوا بتطوير النظام نفسه وإعادة إنتاج مكوباته.. هذه الظروف وغيرها قد حطمت الأبواب أمام دخول الإنتلجسيا العسكرية لتغيير النظام بعد أن عجزت القوى الاجتماعية وأحزابها السياسية عن الدخول في اللعبة البرلمانية التي كان مثلث الحكم ( مؤسسة العرش ورئاسة الوزارة والسعارة البريطانية) يزورها باستمرار. أما مقتل العائلة المالكة فقد كان نتاجاً غير مقصود بالمطلق. وهذا ما دلل عليه قاسم عندما سمح لبقية أعضاء العائلة المالكة من السفر إلى خارج العراق بدون أية معوقات.

### غسل العقل الجمعي

♦ دعوة صدام لإعادة كتابة التاريخ استجاب لها نفر من المأجورين الذين عملوا إلى تشويه صورة الزعيم الوطني الشهيد عبد الكريم قاسم.. بماذا تفسرون دوافع هذه الدعوة؟

❧ في سؤالك هذا، قد لعبت اللعبة الفلسفية التي أطلقها الروائي الكبير غابرييل ماركيز عندما قال قوله الشهيرة: {للأشياء حياتها الخاصة .. علينا أن نوقظ روحها}. لذا تصب ماهية سؤالك في هذا التوجه. خاصة إذا علمنا أن التاريخ هو الخميرة الوحيدة التي لا تفسدها الحديقة المبتذلة للكتاب والسياسيين اللا موضوعيين. إذ حالما نعي مكونات التاريخ الخاصة بالزعيم قاسم فإننا سنكون وعياً غير عادي عنه، ربما بشكل أسطوري، ونخرجه خارج تخوم الزمان والمكان. إن هذه العملية الشائكة من تداخل حلقات الزمن الثلاث في عقولنا وأفعالنا ستكون متباينة بفعل اختلاف مصالحنا (العردية أو الجمعية)، وفي رؤانا لمواقع وأفاق تطوره. ومن هنا كانت محاولة النظم السابق في إلغاء ما أمكن من (الظاهرة القاسمية)، التي هي: ظاهرة عراقية ربطت هوية الإنسان ببيئته لمتعددة الانتماءات ومحيطه الاجتماعي دي الألوان المختلفة وإرثه الثقافي وانتمائه القومي، المنبثقة جميعها من جغرافية العراق وحقل زميته الطويل. في الوقت نفسه علمتنا الوقائع أن القادة العظام في التاريخ لا يظهرون عموياً بل طبقاً للضرورة التاريخية ذاتها عندما تنضج الظروف الموضوعية والداتية كون موهبتهم هي ضرورة للتاريخ وكلما كانت سجاياهم الشخصية تستجيب لمضرورة كان دورهم في التاريخ أكبر شأن وبرورا خاصة إذا كانوا مدركين لمجرى الموضوعي للتاريخ علماً أن قوة شخصية القائد تستنبط من قوة الحركة الاجتماعية التي يعبر عنها ويتولى تحقيقها. إذ من المتفق عليه بين جمهرة كبيرة من الكتاب والباحثين والسياسيين أنه ليست هنالك من شخصية كبرى في تاريخ لعراق المعاصر استطاعت أن تستثير خفايا الوعي والضمير الاجتماعيين وتثير لاستفهامات والتقييمات المتضاربة كشخصية عبد الكريم قاسم.. حيث كتب عنها مساوئه قبل صديقه، وقد اضفى الناس وبخاصة فقراؤهم، على سيرته بمعادص ميثولوجية ذات هالة أسطورية لما تنطوي عليه من فكرتين أخلاقية وروحية معاً، علمية وعملية. هذا الموقف الشعبي، كما أرى، قد استنط من حملة مرايا تميزت بها الجمهورية الأولى (١٤ تموز ١٩٥٨ - ٨ شباط ١٩٦٣)، أو لما سبق وإن أطلقت عليها اسم {المرحلة النيرة}، ومن هذه المزايا، كون أن رحلة قاسم / تموز قد انطلقت من فكرتين رأسييتين هما:

- فكرة الوحدة الوطنية العراقية ؛

- فكرة المساواة الاجتماعية ودلائلها ؛

وهناك فكرة ثالثة هي تأسيسه للنظام الجمهوري. فقد أحدث قاسم تاريخاً جديداً للعراق، إذا انطلقنا من أن التاريخ { هو عملية تغيير الإنسان لبيئته، وإنه حيثما لا يوجد تعبير فليس ثمة تاريخ } . كما قال هيجل. إذ هنالك تماثل كبير، كما أرى، بين هذه المقولة الهيجلية والماهيات الحقيقية لأعمال قاسم وما غيره من واقع العراق الاقتصادي السياسي الفكري . التي كانت نتيجة للتفاعل الجدلي لعدة عناصر كما أزعـم، منها :

- عمق مضمون عملية التغيير الحضري (١٤ ثور) ذاته ؛

- مكونات ومفردات برنامجه العملي والأهداف المبتغاة تحقيقها ؛

- طيعة إدارته للحكم وكيفية حله للصراع الاجتماعي وتناقضاته الداخلية والخارجية ؛

- موقفه كوسيط في المجال الحيوي للعلاقات المتبادلة بين الطبقات غير المتبلورة ؛  
- شرعيته السياسية المنشقة من سعة تأييد الأغلبية الشعبية واختياره الواعي والعفوي له ؛

- غائية التغيير المستهدف للطبقات الفقيرة مادة التاريخ الاساسي ؛

- المنطلق الفكري المرتكز على قاعدة الحداثة ؛

- من ممارسته الأخلاقية والمعايير الانسانية التي وسعت إدارته للملطة. وتأسيساً على ما ذكر يمكننا الحكم بالقول: إن قاسم كان من صنف القادة العظام وصانعي التاريخ لبلائهم ومن الذين ثبتت أعمالهم وعائيتها مكانتهم الاجتماعية. والسؤال الذي يثار هنا ذو شقين: الأول لماذا طلب صدام حسين إعادة كتابة التاريخ؟ وهل ان منطلقه لتبيان الحقيقة والكشف العلمي على ما هو

مستور منه؟ أم كان يريد إسقاط رؤيته الذاتية على واقع العراق ليبرر لذاته والآخرين اغتصابهم للسلطة؟ أم هو إجبار الباحثين على الخضوع لمنطق السلطة ورؤاها؟ أم كان يحاول قدر الإمكان (غسل العقل الجمعي) للناس بغية تهيئتهم لقبول الخضوع المذل للسلطة ومسيرتها في أخطائها المتخذة من دون نقاش؟ أم أنه كان لا إرادياً يقارن نفسه بما قام به قاسم؟ لأن قاسم كان يقض مضاجع كل الحكام من بعده. وإن العراقيين كما أشار الجاحظ، بما معناه، اعتادوا منذ الزمن القديم على المقارنة بين الحكام والبحث عن حساساتهم وسيئاتهم وبالتالي يكون الطعن والقدح والترجيح والتمييز بينهم وبالتالي إظهار عيوبهم وإخراجهم من الوعي الاجتماعي. إنني أميل إلى أن هذه الفكرة (إعادة كتابة التاريخ) كانت لعبة لعينة لأجل بسط نفوذ وسيادة اللون الواحد والتسوق الواحد والعكرة الواحدة والحزب الواحد.. ومن ثم إلغاء هذا التنوع الاجتماعي/الفكري الذي يورثه المجتمع العراقي فنظرية قاسم كانت زراعة تخيل مثلتها مثل جديدة منها عنى سبيل المثال - عفا الله عما سلف، والرحمة فوق القانون وأصبحت المساواة أمام القانون، الزهد في الحكم وعفة اليد، التشبع بروح التسامح، كره العنف، عفة اللسان، خلوص النية، التعاني في خدمة الشعب، إنصاف الضعفاء، المصلحة العامة فوق المصلحة الشخصية، النظر للعراقيين بعين متساوية، مناهضة العصبوية والطائفية والالتزام بمصالح العراق وجعلها محورا مركزيا في العمل، عدم التخندق في عراقيتنا والانطلاق منها نحو الأرحب.. وهو بذلك انطلق من الخاص إلى العام. مما جعله أكثر حكام العراق شعبية، حسب وصف باتريك كوييروون وحنا بطاطو.

## تدريس التاريخ

♦ ألا تنفق معي بضرورة إدراج ثورة تموز ضمن المناهج الأكاديمية بغية تدريسها للأجيال الحالية بعناية؟

✽ يذكرني سؤالك هذا بفكرة سبق أن طرحها الراحل الخالد المفكر هادي العلوي عندما رصد حالة بحثية في قوله: { إن التقييم الموضوعي للشخصيات التاريخية بما فيه الملتزمة بالدين، يبدأ في تاريخنا كنزعة إنصاف}. وهذا يصدق على ثورة ١٤ تموز وقاسم في الوقت الحاضر طالما لا نستطيع فصل الفعل عن الفاعل.. إن نزعة الإنصاف تبلورت في ذاتي منذ أكثر من ثلاثة عقود وأنا أدرس وأبحث في ثانيا الثورة وشخصياتها المحوريين ومنعظاتها الجذرية وأهميتها في تاريخ العراق الحديث وغائيتها الاقتصادية والاجتماعية. وقد وقفت كثيراً على حيثيات فعل التغيير ومسبباته وماهية الظروف الاجتماعية السياسية التي وفرت أرضية التغيير وحقول مساراته، إذ توصلت إلى قناعة مستبطة من موضوعية الرؤية إلى أن هذه الثورة جاءت تعبيراً عن الآراء التي تبلورت ونضجت قبل وقوعها وأن كل ما حدث كان أمراً متوقعاً. كما كانت الثورة نتاجاً عراقياً محتاً ولم تكن مدينة لأحد لا في التخطيط لها ولا في تنفيذها، على الرغم من أن بعض القوى الخارجية المساندة لها لعبت دوراً كبيراً في إيقاف الغزو الخارجي من قبل دول حلف بغداد وبعض المراكز الرأسمالية العالمية

لذا علينا أن نرفع الصوت العلمي والمعرفي لأجل تدريس تاريخ العراق المعاصر بروح موضوعية وعلمية.. والوقوف طويلاً أمام المتغيرات وتحليل مكوناتها وآفاقها ومدى تأثيراتها على واقع العراق وما أحدثته من تطور فيه.. ومن هذه المتغيرات ثورة ١٤ تموز.. بحيث يشمل البحث في ماهيات العراق المعاصر في كل من:

- الأنظمة السياسية التي تعاقبت على العراق والمقارنة بينها وتقسيمها إلى ثلاث مراحل: الأولى: تتعلق بتأسيس الدولة والمرحلة الملكية برمتها ما لها وما عليها

باعتبارها نقلة نوعية جرت حسب السيسولوجي القدير فالخ عبد الجبار من الإمبراطورية السبئية المقدسة (العثمانية) إلى عالم الدولة المركزية الحديثة ومن عالم التجمعات الزراعية إلى الدولة ؛ الثانية : ثورة ١٤ تموز (الجمهورية الأولى) وموقعها في النقل الحضاري للعراق ووضعه على سكة الحداثة ؛ الثالثة : تتعلق بالجمهورية الثانية وحققها المتعددة وما حملت للعراق من عوامل إيجابيتها وسلبياتها وحروبها الداخلية والخارجية. ويختتم الموضوع بدراسة المرحلة الحالية الممتدة من سقوط النظام السابق ولغاية الحاضر مع استشفاف المستقبل المنظور.

١. الأنظمة الاجتماعية وروابطها والولاءات وانتقال أنماطها وتطور كل من المدينة والريف والهجرات الواسعة الداخلية والخارجية وتغيير البنى الطبقية وغيرها من المواضيع الاجتماعية المترابطة ببعضها.

٢. النظام والتطور الاقتصادي وماهية ، لأنماط الاقتصادية التي سادت في المجتمع العراقي المعاصر ومن ثم تحديد الأولويات في كل مرحلة من مراحل التطور والبحث في سبل الإسراع به والتعجيل بإيقاعه.

٣. النظام الثقافي والصراع الفكري واتجاهاته وسبل زيادة ثقافة المدد على ثقافة الريف كمدخل لعصرنة الحياة..

هذه المواضيع العامة تتطلب من التخصص في مجالاتها المتعددة ..

وان الوقوف عليها بروح علمية متغير الكثير مما أطلق عليه سابقا (حقائق) أو مسلمات وهذا سيشمل ليس الأفعال فحسب بل حتى القيادات السياسية ومسؤولياتها في تطوير العراق أو تراجعها.. طالما أن هنالك علاقة جدلية بين الفعل والفاعل .

أضرم صوتي إلى فكرتك الحميلة ولعمارس حقما في الدفاع عن الثورة التي دفعت بنا إلى واجهة الحياة وزرعت الأمل الحميل .. لنعمل جميعا لاستكمال هذه المهمة الأخلاقية والعملية والعلمية في الوقت ذاته

## ثورة ١٤ تموز نقلت نوعية وأول مشروع حضاري<sup>١</sup>

حوار مازن لطيد

تبحث اليوم الدراسات والمقالات والمؤلفات عن ثورة ١٤ تموز من عام ١٩٥٨ في رد الاعتبار لها لأنها بمنجزاتها وضعفها أيضاً خضعت لعملية تشويه هائلة ويجب ان لا ننسى ان القوى التي عادتتها حكمت العراق منذ عام ١٩٦٣ إلى عام ٢٠٠٣ لم تكن ذات نفس ايجابي.. ورؤية موضوعية لثورة تموز والعكس هو الصحيح.. لقد تمت محاولة تشويه ثورة تموز والتقليل من مكانتها والمالعة في تشويه قادتها ورموزها.. وهذا شمل أيضاً ليس فقط الخطاب الايديولوجي للحكومات المتعاقبة عبر الأربعين سنة الأخيرة وإنما امتد إلى الجانب الأكاديمي وحتى في الدراسات الأكاديمية كانت أية محاولة لتقييم ثورة ١٤ تموز أو لتقييم القوى التي وقفت موقفاً سلبياً منها كان يمنع ويحجز.. أما اليوم فعلى ان نفهم بشكل أفضل دور القوى المحافظة الرجعية التي وضعت العصي في عجلة ثورة تموز حتى إسقاطها.. لحظتها ندرك ان دور هذه القوى المصادرة لثورة تموز ، يجب ان يكون إعادة الاعتبار للثورة التي تكمن أهميتها في أنها سعت

---

<sup>١</sup> - شرقي صحيفة الصباح في ١٥ تموز ٢٠٠٨ وأعيد نشره في الحوار المتملن بالعدد ٢٣٤٤ في ٢٠٠٨/٧/١٦

إلى نظام ديمقراطي وطني.. وميل إلى دور الدولة في عملية بناء المجتمع.. بعد جميع الكوارث التي مر بها العراق مارالوا يلقون اللوم على ثورة ١٤ تموز ويحملونها تسعات ما حصل في العراق من كوارث على أيدي الحكومات القومانية منذ انقلاب شباط الدموي في عام ١٩٦٣ وحتى الآن.. وبمناسبة الذكرى الخمسين للثورة كان لنا هذا الحوار مع الباحث عقيل الناصري:

❦ لماذا حققت ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ وما أهميتها في تاريخ العراق المعاصر؟ ولماذا ينظر إليها البعض على أنها سبب الكوارث في العراق؟ وكيف وُكِّلت بسرعة؟ وهل تُرست بموضوعية؟

❦ في الواقع السؤال يحمل أربعة مواضيع مترابطة ومتقاطعة منهجياً في الوقت نفسه ولاجل الإجابة عليّ تفكيكه إلى مناحيه والنظر بصورة مكثفة إلى كل جزء منه، وأبتدئ بالحزء الأخير من السؤال فأقول: ان موضوعه خطيرة وذات أهمية عميقة في البنية والوعي الاجتماعيين كثورة تموز لا بد ان تشمل بالدراسات، الفشة والثرية على السواء، أما مدى موضوعيتها فهذا مشتق من هدف كل دراسة والعائبة المستعاة منها وإجمالاً أقول ان الأغلب المطلق من الدراسات والقراءات التي تمت في جغرافية القمع القوماني منذ الرحيل القسري للثورة في انقلاب شباط ١٩٦٣ ولغاية الاحتلال الثالث نيسان ٢٠٠٣ كانت غير موضوعية ومُبوّصلة في اتجاه معين.. وهناك استثناءات قليلة، ان لم تكن قليلة جداً، درست الثورة بالكثير من الموضوعية وإحداها كانت دراسة الأستاذ ليث الزبيدي.. على الرغم من أنني أزعم ان فيها ما يتناقى والروح الموضوعية وما توصل إليه المؤلف وأستاذه المشرف وقد أمليت عليهما قبيل الشر من قبل قوى السلطة السابقة وهذا ما يتلمسه الباحث الأكاديمي عندما يسير مع هذا السفر الجميل وتنوع وتضارب الآراء بشأن الحدث الواحد انه يكشف غابة تموز المعرفية التي تستوعب جميع ألوان الأفكار السياسية للطيف العراقي. في الوقت نفسه هنالك دراسات موضوعية ذات صفة جرئية لبعض معاصر



الثورة كالأصلاح الزراعي او/و السياسة النفطية او/و في شؤون المرأة او/و في  
النسبة الاقتصادية وغيرها من المواضيع.. في حين كانت الدراسات الأجنبية  
وأخص بالذكر دراسات حنا بطاطو والروجين ماريون فاروق ويتر سلكيت  
والروجين ينروز و جاك بيرك ومكسيم رودنسن وكاراكوس واليعازر بعيري،  
والى حد معين أوريل دان وغيرهم من الكتاب في الدول الاشتراكية السابقة  
وكذلك بعض الساتحين العرب من خارج إطار الفكر القومي. كانت قراءاتهم  
موضوعية والى درجة كبيرة محايدة وقد تعقبوا الحدث وقرأوه من زوايا متعددة  
ومن مقاربات فكرية مختلفة .. لكنهم جميعهم توصلوا إلى ان ما حدث كان  
ثورة حقيقية نقلت العراق إلى مرحلة متقدمة قياساً لما سبق. وان حاولت قدر  
الإمكان ان أسير على هذا المنهج العلمي وادعي اني قد أفلحت فيه لكن كان  
فيه شيء من ذاتي المؤيدة للثورة.. وأترك للقارئ الحكم على موضوعيتي غير  
المغنطة في التوجه الاحادي.

اما بالنسبة لأهمية الثورة فأقول: في تاريخ العراق المعاصر ثلاثة مفاصل تاريخية  
غيرت من مساراته بعمق كبير وهي:

١. تأسيس الدولة العراقية بعد الاحتلال الأول؛

٢. ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية؛

٣. الاحتلال الثالث عام ٢٠٠٣ وإعادة تأسيس الدولة.

كانت ثورة ١٤ تموز الحدث الأبرز في القرن العشرين والأكثر أهمية حتى ان  
الاحتلال الثالث كان من عاقبة الثورة غير المقصودة في بعض جوانبه. وأهمية  
الثورة كمننت في قدرتها على إحداث تغيرات بنيوية في: فلسفة الحكم؛ القوى  
الطبقية القائمة للمجتمع؛ الأنماط الاقتصادية وأولوياتها؛ في السياسة  
الاقتصادية وعدالة التوزيع؛ والتغيرات الاجتماعية التي طالت جميع البنى  
والتكوينات؛ الثورة الثقافية ونشر التعليم؛ وتوسيع منظمات حقوق الانسان  
ومعاهيمه؛ والإصلاح الزراعي ونشر العلاقات السلعية النقدية في الريف؛  
وتحقيق التطور المتكافئ لقطاعات الإنتاج المادي؛ في عملية الحكم للقراء

واجتثاث العقر ؛ في الاطلاق من أولوية عراقية العراق ، دون التخديق فيها ، نحو الأمة العربية ؛ في الحياذ الايجابي والانتماء إلى معسكر التحرر العالمي ونصرة الشعوب المقهورة إن العواقب الاقتصادية / السياسية في بعديهما الاجتماعيا تاريخي وضمن رمكائيتها وما ترتب عنها من طرد طبقات وفئات اجتماعية من مسرح الحياة ومن ثم وضع العراق على سكة الحداثة.. وتأسيسا على ذلك يمكننا القول: كانت الثورة نقلة نوعية وأول مشروع حضاري جدي في القرن العشرين. أما بصدد تحميل الثورة عواقب الكوارث التي حلت بالوطن.. فإن أي باحث جدي وأي مبصر ثاقب النظر سوف لا يقتنع بمثل هذه القراءات (الميتة) التي تنطلق من حالة السكون وليس حركة الحياة ومن الموقف الرمادي المصحوب بالأمنية في جوهره وليس من احضار الحياة إن النظرة الجدلية للمتطور توضح لما ان عملية التطور لا تسير وفق رغائنا وهي أيضاً لا تتم بصورة مستقيمة. إن أية عملية تغيير، ولاسيما الجذرية، ستخلق تناقضاتها في أثناء نموها وتطورها وستدخل في حالة من الصراع على الأصعدة كافة، بين القوى المستفعدة من عملية التغيير وتلك المتضررة منه، ضمن نطاق محيطها الداخلي وفي تفاعلاتها مع العالم الخارجي في أخطر بقعة في عالم الأمم واليوم. بمعنى ان الجغرافية المكان وتاريخية علاقات دول المنطقة دوراً مهماً في اشتداد الصراع وفي مديات استخدام العنف.

وهذا ما حدث في عراق الجمهورية الأولى التي غيرت من التوازنات الاجتماعية الداخلية ومن صدق نواياها في تعميق الإصلاحات الداخلية، ومن واقع العلاقات الدولية في ظروف الحرب الباردة التي (سختها وألستها) الثورة حتى يبلوغ مراحل متقدمة من التوتر في الوضع الدولي، ومن السياسة النفطية المتحررة التي اتبعتها الثورة حتى بلغت تأثيراتها إلى ان تفقد الأوساط السياسية الانكليزية، الباردة لأعصابها، وتهدد بضرب العراق حتى ولو بالقابل الذرية المحدودة.. كما هنالك عوامل عديدة ساهمت في تصعيد العنف والانقلابية العسكرية، بأشكالها المتعددة، منها ما هو كامن : في علاقة الفرد بالجماعة ؛ علاقة الجماعة بالدولة ؛ والدولة بالدولة، كمعطيات لواقع موغل في القدم..

وهذا يشمل تاريخ العراق الحديث والقديم. في الوقت نفسه كان للعوامل الخارجية دور كبير في التأثير على الطاهرة العراقية، بعض النظر عن ماهية العوامل الداخلية. وهذا مشتق، كما قلنا، من موقع العراق الاستراتيجي وثرواته الطبيعية وغيرها من العوامل لهذا رأينا ان كل دول الجوار بلا استثناء قد اتفقت على معاداة الجمهورية الاولى (١٩٥٨ - شباط ١٩٦٣) وحاربتها ماديا او/و معويا رغم تناقضاتهم المتبادلة ذات الطبيعة التاحرية. اما بصدد التغييب القسري للثورة فقد تشابكت جملة من العوامل الداخلية والخارجية، الموضوعية والذاتية للبلد ولقيادتها السياسية، على تغييب الثورة وقتل قائدها ورفاقه بصورة بشعة. وقد لعب الصراع الاستنزائي بين القوى القومية واليسارية، بين قوة التحرر الكردي وزعامة قاسم، بين الضباط المعاصرين، وما لعبته قيادة ناصر ونظريته الانوية وتحالفاته الهشة مع أعدائه الاستراتيجيين من دور سلبي هيا نظرف الانقلاب الدموي والابعاد القسري للثورة.. ناهيك عن المراكز الرأسمالية ودورها في التخطيط (للدبح) الثورة بأيد عراقية كمنفذين لغيرهم بمعنى مكث ان الثورة لم تستمد ذاتها ولا مقوماتها ولا أفقها المستقبلي، قدر كونها نتاج للتناقص بين معسكرين متضعين ومتضررين ليس من فعل الثورة فحسب بل من مسيرتها وبرنامجها. لذا تحالف المتضررون للإسقاط الثورة ونجحوا في المرة التاسعة والثلاثين. ومع كل ما مر فلا تزال الثورة طرية في مديانها وفي نزاهة قيادتها وفي أفق مستقبلها وفي شعبية رعيمها.. وعلينا الآن ان نسترشد بها من أجل حل واقعنا ضمن إطار النظام الجمهوري الفيدرالي وبحقق الاستقلال الوطني ونجسد الهوية الوطنية، وبكامل ذاتنا في الانتماء العربي هذه الإجابة المكثمة هي الأخرى يراد لها تفكيك معرقي لكي تفصل في الماهية الموضوعية للثورة.

♦ثورة أم انقلاب هكذا يصفها المؤيد والمعارض للثورة.. ما سبب هذا الاختلاف في التسمية برأيك؟ ولماذا يعدها البعض بداية العنف وعسكرة المجتمع في العراق؟

§ في البدء لابد من ضرورة التفرقة بين عدة مفردات فيها شيء مشترك وتشابك مفاهيمي في آن واحد مع مقولة الثورة، منها: الانقلاب، الفتنة، العصيان والتمرد. إذ لكل مفردة معناها الخاص ومدلولها الاجتماعي. وكلها تختلف بل وتتناقض مع مقولة الثورة وإن كان يجمعها عامل الحراك الاجتماعي لكنها تختلف في المضمون. علينا الإقرار بأنه طيلة القرون المنصرم، لم تكن هناك كلمة أكثر جاذبية وبريقاً من كلمة الثورة، كما لم يكن هناك فضل يفوق فضل هؤلاء الثوريين والمناضلين، وقد بدا الأمر في أحيان كثيرة وكأن كلمة ثوري أو مناضل تشير إلى مهنة أو وظيفة، كما أنها تشير إلى احتراف للتمرد والرفض لا هوية زائلة أو نروة عابرة. وهذا أمرٌ طبيعي طالما: ان (الثورة) هي ظاهرة اجتماعية كثيرة الحدوث والتكرار في المجتمع الانساني؛

- كما أنها تعبر في الوقت نفسه عن طموح قطاعات اجتماعية واسعة كانت ترى في فعل الثورة وسيلة لاستئصال الأمراض الاجتماعية والتخلف المزمن؛  
- وترى هذه القطاعات الاجتماعية في هذه الثورات اعتدافاً طبيعياً للثورات الاجتماعية للقرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين التي لا يسعها أن تستعد شعاراتها من الماضي بل من الرؤية المستقبلية. لذا كان الكثير منها ذا طابع راديكالي طموح انصب على تغيير الواقع المتخلف.

- كما تتميز ثورات العالم الثالث بكونها ذات أبعاد ديمقراطية طبقية مشتركة تستمد مقومات أهدافها من طبيعة التطور في قواها المنتجة في مكانيتها الملموسة ومن الماهية الطبقية لقيادتها. والثورات برمتها بمثابة تكملة لعملية الارتقاء، أي التضيغ التدريجي لعناصر أو إرهاصات نظام اجتماعي جديد.

و للثورة (كلمة وظاهرة اجتماعية) معان عديدة. تختلف تلك المعاني باختلاف المجال الذي تقع فيه الثورة من جهة وباختلاف الأسلوب الذي يتخذ لتحقيقها من جهة أخرى.. وإذا نظر الباحث إلى الثورات أمكنه القول أن الثورتين الصناعية والفكرية تقعان في حقل مشترك وتشابهان في أوجههما العامة. أما

الثورات السياسية فتقع هي الأخرى في حقل مشترك وتشابه في أوجهها العامة. ويختلف مضمون مفهوم الثورة السياسية أسبابها باختلاف الرؤى الفلسفية، وزاوية النظر الطبقيّة اليها والمنطلق في مدى مشروعيتها وشرعيتها التي تجاوزت القانون الوضعي طالما أن حق الشعب في مقاومة الطغيان مشروع واحترام إرادته واجب. لقد شهد هذا المفهوم مراحل تطور عديدة ليصل إلى ما هو عليه اليوم. وذلك نتيجة للتحوّلات والتغيرات الاجتماعية والسياسية والفكرية الجذرية التي شهدتها العالم لا سيما بعد انهيار النظم الإقطاعية في أوروبا وما تلاه من تغيرات في البنية الاجتماعية والنظم الاقتصادية والرؤى الحماة والحقوقية. وقد تكون الثورة عسفية، وهو الغالب، أو لا عسفية. والثورة بمعناها الفلسفي العام: "نقطة التحول في الحياة الاجتماعية التي تدل على الإطاحة بما عفا عليه الزمن وإقامة نظام اجتماعي جديد، بمعنى أنها ليست فقط عبارة عن حركة الجماهير وتغيير النظام السياسي؛ لكنها تعني أيضاً التغيير السريع الجذري، الاجتماعي والاقتصادي والثقافي مع أو عقب الكفاح الشعبي من أجل السلطة.

وتأسيساً على ذلك تعني الثورة ببساطة شديدة عملية تحول تاريخية تستقل السلطة فيها من قوة اجتماعية أو مجموعة قوى قديمة أو مختلفة انتهى دورها التاريخي، لأن تمسكها بالسلطة كأقلية اجتماعية/سياسية، بات يتعارض مع مصالح الأغلبية التي بقيت خارج السلطة بقوة القمع، إلى قوى جديدة تمثل الأغلبية التي تحرم من المشاركة في السلطة ولا تستطيع تحقيق أهدافها أو مصالحها.

في حين أن الانقلاب العسكري هو تعبير شكلي فوقي من داخل التركيبة الاجتماعية والطبقية.. وعادة تتسم مثل هذه التغيرات (الانقلابات) بالظاهرة البونابرتية<sup>١</sup>.

---

<sup>١</sup> - مفهوم البونابرتية، مستنبط من دراسة كارل ماركس لما حدث في فرنسا على ضوء الانقلاب العسكري الذي قاده لويس بونابرت في كانون أول ١٨٥١، وهي دراسة موضوعية وفلسفية معمقة جداً للأحداث التي جرت في المرحلة ١٨٤٨ / ١٨٥١ وصدرت =

من هنا نلاحظ تعدد زوايا النظر إلى ثورة ١٤ تموز طالما أن هنالك تبايناً في مصالح وفلسفات الآراء التي يتدخل فيها بينها الخاص والعام، الموضوعي والذاتي، التاريخي واللاتاريخي إن النظر إلى الثورة بكونها بوابة العنف والعسكرة يدل على عدم معرفة بتاريخ العراق ومكوناته السيسولوجية وإرثه الثقافي بكل تجلياته وما لعبته المؤسسة العسكرية في تاريخ العراق المعاصر. وفي هذا الرأي كذلك عدم فهم لمسيات العنف سواء من حيث واقعه وضرورته، مسبباته وعلمه، في أطراف الاجتماع - تاريخية. كما أن العنف يلعب، في الكثير من الأحيان، أدواراً باعتبارها مولداً للتاريخ عندما تنضج ضرورات التعبير الاجتماعي في الوقت نفسه ينظر هذا الرأي إلى هذه الواقعة من المنطقة الرمادية والمنطلق من الرغبة الجامحة نحو التطور اللا عتبي علماً بأن مثل هذا الخيار ليس حالة رغوية قدر كونه مائلاً بمحملة من المعطيات الاجتماعية والثقافية والنفسية الجمعية والمستوى الاقتصادي وما هيأت تطور القوى المنتجة فيه وعمق تأصل الحركات الاجتماعية المدنية اللا عنفية وتلك الداعية لحقوق الإنسان وغيرها من العوامل المشتقة والمستتقة من واقع البلد الحضاري وتركيبته الاجتماعية

أما بصدد الشق الثاني من السؤال والمنصب على كون ثورة ١٤ تموز هي التي فتحت الباب أمام العسكرة. فهذا يدل على الجهل التام بتاريخية أخصائي مؤسسة العنف في تاريخ وادي الرافدين وخاصة في العراق المعاصر ودور الضباط في تأسيس الدولة العراقية إني أنطلق في ذلك من فرضية ذات شقين هما:

---

= بعنوان (الثامن عشر من بروميو، لويس بونايرت) حيث طور ماركس فيها أهم الموضوعات السياسية للمادة التاريخية. كذلك درس مسألة العلاحين والأحزاب السياسية. أما مضمون البونايرتية فهي تعد: إحدى مظاهر مرحلة الانتقال للدولة ومركزيتها المقترنة بالتوجه العنفي نحو النظام الرأسمالي وهذا يمثل المفهوم الواسع. ويعني المفهوم بمعناه الضيق، مناهضة الثورة ويعبر عن مصالح البرجوازية الكبيرة المستندة إلى الطغمة العسكرية. أما معناه المعاصر الأوسع فهو: الدولة الدكتاتورية المستندة إلى قوى العنف المنظم والمناهضة للديمقراطية قوى اجتماعية متعددة ذات مصالح متنافرة في الوقت نفسه.

- لاحتصاصي العنف المنظم دور تاريخي في تاريخ العراق وبلدان المنطقة منذ القدم.

- ان قوى الاحتلال الأول (١٩١٤ - ١٩٣٢) قد أنشأت الدولة العراقية الحديثة وسلمت مفاتيحها المركزية لاحتصاصي العنف المنظم ( الصباط). وعليه تفاعلت الظروف الموضوعية والذاتية وراء هؤلاء الأخصائيين ليحكموا سيطرتهم على العراق الملكي وهذا ما توضحه حالة تحليل بنية عناصر القوة لدى الزعماء السياسيين الذين تسنموا السلطة أو بعض مفاصلها، سواء في العهد الملكي أو الجمهوري وخاصة في الجمهورية الثانية (شباط ١٩٦٣ - نيسان ٢٠١٣) عكست تاريخية الحكم ارتفاع وتيرة عسكرية المجتمع بصورة مطردة من خلال معيار واحد سبق أن درسته، والاستثناء الوحيد هو فترة الجمهورية الأولى (تموز ١٩٥٨ - شباط ١٩٦٣) حيث يتضح ذلك من خلال تطور حجم المؤسسة العسكرية الكمي مقارنة بعدد السكان حيث كانت في اواخر العهد الملكي في حدود ٩/٠ انخفضت في الجمهورية الأولى إلى ٧/٠، لتزداد في الجمهورية الثانية وتصل إلى ٥٥/٠ عام ١٩٩٠. وقد سبق أن أوضحت ذلك في كتابي الصادر في بغداد ويعنوان {الجيش والسلطة في العراق الملكي - دفاعاً عن ثورة ١٤ تموز} والصادر عن وزارة الثقافة، وحتى في الجمهورية الثانية فإن الروح العسكرية هي التي كانت مسيطرة من خلال الدكتاتوري العسكري ذي الشياب المدنية.

◆ الثورة الثرية هذا هو عنوان كتابك الذي سوف يطبع قريباً  
جداً، ترى ما هو الجديد في هذا الكتاب؟ وهل هناك معلومات  
وأسرار ستكشف في هذا الكتاب؟

📖 الكتاب هو دراسة تحليلية عن الثورة الثرية وقراءة جديدة لها من خلال تحليل الكثير من قضاياها ومفاصلها وهو يمثل الجزء الأول من الكتاب الثاني من ماهيات سيرة الرعيم عبد الكريم قاسم اذ سبق أن أصدرت من هذه الثلاثية التي تدرس أرواسيات ماهيات سيرة عبد الكريم قاسم (٢١ / ١١ / ١٩١٤ - ٩ / ٢ / ١٩٦٣).

الكتاب الثالث. عبد الكريم قاسم في يومه الأخير- الانقلاب التاسع والثلاثون، بيروت ٢٠٠٣، توزيع دار الحصاد.

- الكتاب الأول. عبد الكريم قاسم من ماهيات السيرة الذاتية ١٩١٤- ١٩٥٨، دار الحصاد دمشق عام ٢٠٠٦.

دراستي لهذا الحدث وقادته لا تنطلق من الكشف عن أسرار قدر كونها قراءة جديدة لهذه الثورة ذاتها (كصيرورة تغيرية) في بعض الأحيان ومن خلال ذاتية قاسم في العصر الآخر منه. تناولت في الفصل الأول منه الكثير من المعاصر وكان باسم ١٠- مقاربة مع أهم المظاهر الاجتماعية/السياسية لعراق ما قبل ١٤ تموز؛

١ - تأسيس الدولة العراقية؛ التغيير الجذري في ١٤ تموز؛ المؤسسة العسكرية ودورها؛ الحراك الاجتماعي والانتفاضات الشعبية؛ المؤسسات السياسية الحديثة وتطورها؛ دور العامل الخارجي في الظاهرة العراقية.

٢ - ماهية ثورة ١٤ تموز؛ مفاصل التغيير وملازماتها؛ القاعدة الاجتماعية للحكم.

٣- ثورة ١٤ تموز والتحديات؛ قاسم وتموز والارتباطات الخارجية؛ التغييب القسري للثورة.

أما الفصل الثاني فقد تناول الصيرورة التاريخية لحركة التغيير الجذري في ١٤ تموز واشتمل على:

١- أفراد قاسم وكتلة المنصورية بالتنفيذ ومقدماته؛ مقدمات الانفراد. مبررات الانفراد يوم الحسم وإقرار موعد التنفيذ.

٢- سفر التكوين وفعل التحرك.

٣- صيرورة التحقيق - حركة اللواء العشرين؛ الياء الأولى للثورة في حين أنصب الفصل الثالث على تحليل واقعة قصر الرحاب ومقتل العائلة



المالكة، وهي قراءة أقرب إلى الموضوعية حيث حلت بعضاً من معاصر هذه الواقعة.

أما المصطلح الأخير فهو تحليل لردود الفعل الإقليبية والدولية الأولى والذي قسمتها إلى مجموعتين هما الدول المؤيدة للثورة وما قامت به من أخطاء مساندة لها؛ والدول المناوئة للثورة وصحافتها. وقد مهدت لذلك بدراسة تكتيكات الثورة التي تبنتها وساعدت على نجاحها.

وكما قلت هذه دراسة تأخذ بعدها من النظرة الشمولية للكتب الثلاثة الخاصة بقاسم وشاطه الحياتي وخاصة في الإعداد للثورة وقيادته لها.

## من تاريخية مناهضة الأحلاف العسكرية:

### حلف بغداد - في ذكرى انهياره

حوار مع الباحث الأكاديمي د. عقيل الناصري<sup>١</sup>.

أجراه / نوري صبيح

شكل تكوين الأحلاف العسكرية، العربية خاصة، ظاهرة في فترة الحرب الباردة التي بدأت بقوة منذ نهاية الأربعينيات من القرن المنصرم.. وقد شملت الشرق الأوسط وكان حلف بغداد الأكثر بروزاً وخطورةً بالنسبة للمصالح الوطنية لدول المنطقة ولقواها الديمقراطية الطامحة للتغيير. كانت لنا هذه الوقفة التاريخية مع الباحث بالشأن العراقي المعاصر د. عقيل الناصري:

♦ حلف بغداد .. لمن كان موجهاً وما هي أهدافه؟

✎ أفرزت الحرب العالمية ثنية جملة من الظواهر على المستوى الدولي تمحورت في بروز الكتلة (الاشتراكية) السابقة وانتشار الأفكار التحررية والديمقراطية التي استلهمت طموحاتها من هزيمة العاشية وانتصار فكر المساواتية والعدالة الاجتماعية وفكرة الحرية، بكل جمالياتها الرومانسية والواقعية، ليس على النطاق المحلي لكل بلد، خاصة في العالم الثالث، بل على عموم المعمورة واشتدت صيرورة القضاء على الاستعمار والتبعية للمراكز الرأسمالية، وخاصة

<sup>١</sup> - نشر في صحيفة بغدادية وأعيد نشره في الحوار المتعدد بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١٤

المتطورة منها في الوقت نفسه خلقت هذه الصيرورة نقيضها الموضوعي والمتمثل في اشتداد نزعتي المركزية والتمركز لقواها على المستويين الداخلي والعالمي وخبثها للجدار العازل بينها وبين هذا الوليد الجديد - المعسكر الاشتراكي. ومن هذا الظرف انطلقت المراكز الرأسمالية على ملحة أطرافها وتكوين أحلاف إقليمية ذات هدفين :

- داخلي .. يكمن في عرقلة صيرورات التغيير التي كان العالم الثالث على وجه الخصوص، مشحوناً بها وكبح كل من حراكية التقدم الاقتصادي/ السياسي، وتهيئة مستلزمات النهوض العام.

- خارجي .. تطويق المعسكر الاشتراكي، بصورة خاصة، وحصره ما أمكن ضمن حدوديته المرسومة له من جهة، واستئراف فائضه الاقتصادي من خلال التركيز على المجهود الحربي واستقطاع ما أمكن من هذا الفائض المخصص للتطوير المدني.

هذه الأهداف استوجبت في الوقت نفسه إرساء جزء من أعباء الدفاع عن الرأسمالية على عاتق بلدان العالم الثالث وتخصيص بعض من مواردها، على قلتها وندرتها، لهذه الغاية. كما أنها تعني في الوقت نفسه أن هذه الأحلاف قد أوكلت لحبوش هذه البلدان مهمة هي ليست من اختصاصها وليس لها علاقة بالمصالح الحقيقية لهذه البلدان، خاصة إذا علمنا أن بريطانيا في تلك الفترة كانت أعاء تكاليف الحفاظ على مستعمراتها ومصالحها، باهظة الثمن، ولذا أشركت هذه البلدان العاثلية في تحمل قسط منها من جهة، وطالت الولايات المتحدة بالحلول في هذه البلدان خوفاً من (الدب الروسي) حسب تعبيرات الحرب الباردة في حينها، فيما أطلق عليه "مسألة شرق السويس". إن استقراء تاريخ العراق السياسي المعاصر يوضح عمق هذه النظرة ومدى تطابقها.. مع حلف بغداد في مضامين توجهاته العامة، وكذلك في الدفاع عن مواقع المراكز الرأسمالية

◆ يشاع أن وثائق الحلف قد استولت عليها السفارة الأمريكية في بغداد ظهيرة يوم ١٤ تموز ١٩٥٨.. ما مدى دقة ذلك؟

تشير الكثير من الآراء إلى العكس من ذلك.. حيث حاولت حكومة الثورة الاستفادة من هذه الوثائق وتصويرها في مقر الحلف.. وأشيع آنذاك أنها طلبت من السكرتير الثقافي للحلف ( أمسي بعد تموز أحد أقطاب التوجه القومي المعادي لمصامير ثورة تموز) مسحها معاتيج خرائط الوثائق.. لكنه أبى ذلك، مما حدا بالحكومة إلى استقدام خبراء من مصر الناصرية، عندما كانت في قممها البيرة في محاربة الحلف، وتصوير هذه الوثائق التي استُفيدَ منها في سياقات الحرب الباردة وحرب المصالح. بعدها أعلنت حكومة الثورة في ٢٤ آذار ١٩٥٩، سحبها من الحلف مما ترتب عليه تسليم هذه الوثائق للحلف بعد نقل مركزه إلى خارج العراق وتغيير اسمه.

في الوقت نفسه حاولت الولايات المتحدة، العصور المراقب في الحلف، الضغط بكل قواها على حكومة الثورة وبكل السبل لمنع فصيح جوهر سياسة الحلف وتأثيره على الأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية من خلال وثائقه. لكنها لم تفلح في ذلك نتيجة المساندة الشعبية التي حظيت بها الثورة من أغلب القوى الاجتماعية وخاصة الحية منها.. وكذلك المساندة المادية والمعنوية من قبل مصر الناصرية، في قممها التحررية، والمعسكر الاشتراكي

بمعنى آخر لا أرى العقلانية في طلب الولايات المتحدة في الاستيلاء على الوثائق التي تمتلك هي نسخها، إلا في التصور أن فعل الاستيلاء يراد به هنا عدم استيلاء الآخرين من خارج الحلف على الوثائق. وهذا ما تم في الواقع، وخاب أمل الأمريكان وكان عيظهم شديداً جداً من قاسم، حيث انعكس ذلك في تهديد وزير خارجيتها آنذاك بالقول: "سنحطم رأس زعيمكم"، محاطاً وزير خارجية عراق قاسم هاشم جواد في دورة الأمم المتحدة

## ♦ هل هناك تأثيرات إقليمية ودولية مارسها الحلف على حكومات الدول المنضوية تحت لوائه وما شكل هذه التأثيرات؟

إن عملية الانضواء بمحد ذاتها لم تكن على قدر من المساواة بين الدول المتعنية للحلف.. حيث كان للكبار رؤيتهم الاستراتيجية وتأثيراتهم القوية وخططهم التي هي فوق المصالح الوطنية للصغار. فاقدي القدرة على التحكم بهذا القدر أو ذلك، بالقرار المركزي للحلف. كما أن هؤلاء الصغار لم يكن لهم القدرة على الرقض الكامل. إذ كانوا إلى حد معين مسلوبي القدرة في اتخاذ القرار المستقل.. وإن وجدت لديهم فهي مناعة بالمسائل الثانوية أكثر مما هي عليه بالرئيسية منها، فما بالك بالأرأسية من القرارات وغائية الحلف؟! كما أن أغلب الشركاء الصغار كانوا تابعين سياسياً واقتصادياً للشركاء الكبار مما أفقدهم قدرة المساومة في لعبة اتخاذ القرار. والصغار كانوا عدينيين للكبار في بقائهم بالسلطة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.. إذ أن تركية اقتصادهم وقاعدته المادية والاجتماعية وتعبية اقتصادهم لاقتصاديات الكبار هو قيد آخر في هذا المجال.

إن ظروف الصراع الدولي والانقسام الإقليمي والحرب الباردة وصراعات الزعامات بين الرؤساء المحوريين في المنطقة وخاصة بين السعيد وناصر.. كانت من العوامل التي سمرت هذا الصراع وتحديد مجالات وفعالية توجهاته. ناهيك عن الظروف الداخلية لكل قطر. فإذا أخذنا العراق كمثال.. لرأينا إن فعل عقد الحلف كان ذا تأثيرات سلبية عميقة في عملية التطور السياسي حيث أغلقت العشرات من الصحف والجمعيات وتعمقت الاعتقالات وأسقطت الجنسية عن عراقيين أصلاء لهم جذور، وطنية وانتماء للعراق، تفوق أولئك الذين أصدروا هذه القرارات وربطوا مصير العراق بعجلة مصالح رأس المال العالمي.

## ♦ هل أسهمت ثورة ١٤ تموز في تفكيك وإسقاط الحلف؟

🕯 كان العامل الرأس في تهديم الحلف هو ثورة ١٤ تموز. ليس كفعل تغيير قاداته الإنتلجنسيا العسكرية- الذراع المسلح للطبقات الوسطى، بل كمنظومة تدابير اقتصادية/ سياسية/ ثقافية أسهمت في تغيير واقع العراق السياسي وغيّرت من المهام المستقبلية له والتي كانت في مجملها المطلق بالتصادم التناحري مع توجهات وماهيات حلف بغداد. سواءً في مضمونه العسكري أو في توجهاته العسكرية أو فضاءات تحركه الاقتصادي أو تحالفاته الإقليمية والدولية والتي تصب في مجملها في مضمار مضاد لحركة التاربع في ارتقائها الخلزوني. إن موقع العراق وجغرافيته السياسية كن لها الدور الأمل في إسقاط الحلف وفي تبعثر وتشتت مركبة فكرته وفي بعث التناقضات الثانوية بين اعضاءه، وخاصة الكار منهم، إلى السطح لينهار الحلف بعد ترميمه وتغيير اسمه. لكن المسبب الرأس كان ثورة ١٤ تموز.

إن التأثيرات التي أحدثتها الثورة في مضامينها الاقتصادية كانت، كما قلت سابقاً في حديث مع جريدة طريق الشعب، بمثابة ثورة فرنسية جديدة في القرن العشرين. من حيث المصمون والتأثير النسبي لعموم دول المنطقة وكذلك من حيث التركيبة الطبقية للسلطة في أخطر بقعة في العالم، أو أنها أمنت الأخطر بالنسبة للمراكز الرأسمالية العالمية وعلى رأسها الدول المحورية في حلف بغداد وهذا يفسر لنا في الوقت نفسه، مدى تأثير ثورة تموز على العقل السياسي لمخططي السياسة في المراكز الرأسمالية، وعلى الانتقام منها سواء عن طريق التدخل المباشر أو/و غير المباشر ( من خلال سياسة الترهيب والترغيب) أو الإسقاط الدموي لها.. وهذا ما تم في الانقلاب التاسع والثلاثون حيث ذبحت الثورة وغيت قسراً قبل أن تحقق ذاتها وتستكمل مضامينها وتحقق أفق تاريخيتها

وينظرة جدلية نلاحظ أن ثورة تموز قد استكملت بعضاً من ذاتيتها المغيبة، من ليس من خلال إسقاطها لأسوأ حلف عسكري/ ثقافي في المنطقة آنذاك فحسب، بل من خلال ممارسة هذا الحلف (النسي) فكرة الإسقاط القسري

للثورة بأيدي عراقية، لكن يفكر مخطط عربي التكوين أمريكي الحنسية يصب فحواه في العودة غير العلمية لمهمات تلك المرحلة من الحرب الباردة لقد اعترف العديد من منفذي الانقلاب أو بعضهم على وجه الدقة، في ماهية جوهر انقلابهم وتلاقيه الفكري والعملي مع مضامين حلف بغداد في محاربه للفكر التقسيمي وفي مضامين مطلقه من أولوية عراقية العراق، وفي خدمة مصالح رأسمال العالمي.. وهذا ما تم في حينه وما أعقبه من نتائج لا تزال نعاني منها. إذن الرابطة بين ثورة تموز وإسقاطها القسري .. يمكن تفسيره في بعض أوجهه بين انهيار حلف بغداد وإمكانية ترميم جيشه الميته. وتأسيساً على ذلك يمكننا الإقرار بأن ثورة ١٤ تموز " أنزلت بالاستعمار في العراق بوجه خاص وفي الشرق الأوسط بوجه عام، ضربة ولزلت كيانه وشهت بسقوط الباستيل، وكادت أن تفقده صوابه حتى أو شك أن يزلق إلى التدخل المسلح لولا خوفه من اندلاع نار حرب عالمية لم يعد لها العدة وقد جاءت الضربة مهاجئة وحاسمة ...".

♦ ماذا كانت مواقف هذه الدول إزاء الثورة وما هي محاور هذه المواقف؟

👈 توضح تاريخية ثورة ١٤ تموز أن تحقق الثورة كان نتاج تفاعل العامل الخارجي المؤيد للثورة، مع العوامل الداخلية التي قامت بها السلطة الجديدة، وكونتا عوامل سببية موضوعية مشتركة أدت في نهاية المطاف إلى استقرار الوضع وكبح جماح التدخل الخارجي. كما يمكن النظر إلى هذه العوامل من حيث أهميتها ونسبة قوتها التأثيرية والقول إنها كانت نتيجة تفاعل عوامل أساسية وأخرى رئيسة ساهما كليهما، بالتكامل الجدلي، بصورة حاسمة في كبح فكرة التدخل الخارجي وواد الثورة، سواء عبر الغزو الخارجي، أو الثورة المضادة في الداخل، رغم التلويح باستخدام القوة وذلك عندما طلبوا تسهيل مغادرة الجنود والرعايا البريطانيين لأن خطوات كهذه غالباً ما تتخذ قبيل الإقدام على عمل عسكري.. وهذا ما فسرتة حكومة الثورة على الأقل. وهو تفسير يحمل

بذرة الواجهة فيه وعليه وحسب معيار الأهمية النسبية والقوة التأثيرية يمكن أن نوجع أسباب نجاح الثورة إلى جملة عوامل متداخلة هي:

#### العوامل الأساسية:

عمق وسعة التأييد الشعبي الذي غطى مساحة العراق: جغرافياً واجتماعياً وقومياً؛

- القضاء على أقطاب الحكم الثلاثة الكبار، الملك وولي العهد والسعيد ؛

- موقف الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية ؛

- موقف الجمهورية العربية المتحدة.

هذه العوامل مجتمعة أسقطت إمكانية تبرير التدخل وبيع جماح الغزو المزمع، بالتفاعل الجدلي المتزامن مع جملة من العوامل والأحداث الداخلية والخارجية، منها :

#### العوامل الرئيسية:

- الانقسام في المواقف بين دول حلف بغداد نتيجة تصارب المصالح ثم الرؤى؛

- الكفاءة والسرية في التحضير والإعداد للثورة؛

- السرعة الخاطفة في إنجازها؛

- السيطرة المبكرة على الفرقة الثالثة واعتقال قائدها المناط به حماية بغداد؛

- اعتقال رئيس أركان الجيش والسيطرة على معسكر الرشيد؛

- الإحباط والإجهاض الفوريين لحركة الثورة المضادة في معسكرات الديوانية والسبب والناصرية والسيطرة على مقر الفرقة الثانية في كركوك؛



- سرعة تجاوب كتل حركة الضباط الأحرار وسيطرتهم على وحداتهم وتأيدهم للثورة؛
- انعدام وجود شخصية بارزة من الحكم السابق، تقود حركة الثورة المضادة؛
- النشاط السياسي الواعي الذي عبر عنه البيان الأول والمقابلات مع الدبلوماسيين الأجانب وتهديدهم؛
- الإعلان عن تظاهرات الثورة للغرب حول تدفق النفط إلى الأسواق العالمية؛
- عدم وجود شخصية يسارية راديكالية في مجلس الوزراء (اقرأ شيوعية)؛
- كان للتعيينات العليا في ١٤ تموز أثرها المباشر على التطورات التي أعقبتها؛
- تأكيد الثورة على احترام ميثاق الأمم المتحدة ومؤتمر باندونغ والاتفاقيات الدولية المبرمة مع كافة الدول؛
- الخطاب السياسي الهادئ للثورة والمتسم بالحيلة والحذر، الخالي من العداء اللعظي للغرب ومصالحه؛
- عمق التأيد الشعبي الذي أحاطته شعوب البلدان العربية ودول الجوار للثورة، وتعاطف حركات التحرر والقوى التقدمية في العالم معها؛
- دعوة قيادة الثورة لبعض شيوخ العشائر والإقطاعيين الكبار إلى المجيء إلى بغداد، بغية إغلاق منافذ تحركهم المحتمل ضد الثورة؛
- حجز بعض الشخصيات المحورية السياسية الحاكمة وبعض كبار ضباط الجيش؛
- هيات الثورة الظرف لبروز عدم الرضا والسخط ضد النظام السابق ونخبته السياسية، مما كبح فرص المقاومة لمن كان ممكناً له أن يقاوم؛

- تخوف الحكومات الغربية من أن يؤدي عزو العراق إلى تقوية نفوذ القوى الراديكالية وخاصة اليسارية في عموم الشرق الأوسط والعراق على الأخص؛

- الاعترافات المبكرة والسريعة من بعض الدول بالنظام الجديد؛

- التحذير الذي أطلقه السفيران الأمريكي والبريطاني لحكومتهما، بضرورة القيام بإتزل كاسح وسريع ويقوة متفوقة كثيراً إن أرادنا التدخل، وإلا ستؤدي إلى حدوث خسائر كبيرة في الأرواح لرعايا الأمريكان والأوربيين.

هذه العوامل مجتمعة، وما أفرزته ردود الفعل الدولية، المؤيدة للثورة أو المعارضة لها أثرت في حل واحدة من أهم المعاضل التي كانت في مركز تمكير اللجنة العليا للضباط الأحرار.. ألا وهي كبح التدخل الخارجي المحتمل، والذي من أجله أرسلت صديق ششيل إلى جمال عبد الناصر للاستفسار منه عن مدى جدية التدخل الخارجي وإمكانية تنميذه. كما أرسل عبد الكريم قاسم بعبد الناصر، رسولان منه وباسمه الشخصي، من خلال الحزب الوطني الديمقراطي (محمد حديد وحسين جميل كل على انفراد). وكلف الحزب الشيوعي، الذي أوقف (في البدء عامر عبد الله ومن ثم بجمعية سلام عادل)، لمعرفة موقف الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية وللإستفسار منهما عن إمكانيات مساندة الثورة عند نجاحها من خلال كبح محاولات التدخل الخارجي المحتمل.

في الجانب الآخر كانت منظومة الدول الغربية وحلف بغداد ومن يدور في فلكه من دول المنطقة قد أصيب، كما قلنا، بصدمة كبيرة اخلعت نسبتها بين دولة وأخرى، مما أجبر أحد قادتها المشائمين الكبار، وفق منطقهم النعني، من القول: "سوف نفتح صندوق كل الشرور ولكن علينا أن نفتحها وإلا فإن الدليل مواجهة كارثة كاسمة..". طالما أن الثورة، أوصلتهم، حسب مذكرات كيرنهور، "إلى مفترق الطرق. منذ سنة ١٩٤٥ وسيامتا تقوم على ضرورة الوصول إلى مابغ الشرور وضمان سطرنتا عليها بدون أية عوائق من جانب أي طرف. وأن يتحقق ذلك سلمياً إذا أمكن والآن إن علينا أن نتاصل لكي

منع ناصر من السيطرة على هذا المورد، وإلا أعطيتاه المال والنفوذ والثروة التي  
يتمكن بها من تدمير العالم العربي. لقد كان علينا في نقطة ما على الطريق أن  
نواجه هذه المشكلة، وقد وصلنا إلى هذه النقطة الآن"، يعني يوم ١٤  
تموز ١٩٥٨.

كان لثورة ١٤ تموز عواقب وخيمة على هذا المعسكر، الذي أخذ يبحث عن  
كل السبل الممكنة لإجهاض صيرورة الثورة من خلال التدخل المباشر وإعادة  
عجلة التاريخ إلى ما كانت عليه في العراق وإعادة رسم الشرق الأوسط وفق  
رغبات المصالح الأمريكية التي تقوم خططها، حسب وليم قاننت، إستان إلى  
مقابلات خاصة أجراها مع كبار المسؤولين الأمريكيين: "على تدخل واسع  
عُهد فيه إلى تركيا عزو الأراضي السورية وإلى إسرائيل ضرب ج.ع.م. وضم  
الضفة الغربية. كما عهد إلى القوات البريطانية احتلال الأردن والعراق".

كما كان من نتائج الثورة على دول هذا المعسكر هو:

- ألوهن غير المعلن لفعالية دوله، نتيجة التناقضات الثابتة بينها وتعارض  
مصالحها، خاصة بين قطبيه الرئيسيين: بريطانيا والولايات المتحدة، التي رعت  
في الاستحواذ على عموم المنطقة، وتجلّى ذلك عندما رفض أيزنهاور مساعدة  
بريطانيا لاستعادة وضعها في العراق، مما أدى إلى تأثر البريطانيين بالقرارات  
المتخذة في واشنطن أكثر من تأثرهم من سياسة عبد الناصر أو السوفييت.

- كما انخفضت حدة تأثيرات حلف بغداد وضمور فعاليته ومن ثم تلاشي  
وجوده لاحقاً.

- أصبح (مبدأ أيزنهاور) في مهب النسيان والاضمحلال.

- والأهم هو ضمور مكانة ودور بريطانيا في الشرق الأوسط عامة،  
وخضوعها لإرادة واشنطن وسياستها بعد خروجها مهزومة من حرب السويس  
خاصة إذ كانت ثورة تموز المسماة الأخير في بعثها الذي أرخ لأفول  
إمبراطوريتها لهذا السبب رفضت، بدورها أن "تفرد تركيا في دخول الأراضي

المراقبة وتتولى إسقاط ثورة ١٤ تموز بمعونة أمريكية فذلك سيؤدي في نظر لندن، إلى تصفية النفوذ البريطاني في العراق وانتقاله كلياً ضمن الساحة الأمريكية- التركية. وقد كان الدور الموكل إلى تركيا في خطة التدخل الشامل التي اتفق عليها يتحصر في سوريا، لذلك رأت بريطانيا أن مع قوانينها من دخول العراق وإكمال هذه المهمة إلى القوات التركية بطوي على نوايا أمريكية مريبة بالنسبة للمصالح البريطانية".

◆ كيف سيكون وضع العراق، بصورة عامة، لو عاش هذا الحلف؟

🕯 قبل البدء بالإجابة على هذا السؤال لابد من الإشارة إلى أن فكرة الانقلابية العسكرية جلتها الولايات المتحدة من بندان أمريكا اللاتينية وطبقها في المنطقة وكانت في إحدى تجلياتها تعبيراً عن جواب الصراع التجاري الثانوي بين المركز الرأسمالي البريطاني والأمريكي.. حيث عمل هذا الأخير على طرد الأول من مناطق نفوذه في منطقة الشرق الأوسط وحاولت أمريكا القيام بأكثر من محاولة انقلابية في المنطقة (سوريا بهايه الأربعينيات) وكذلك في العراق في أثناء الحكم الملكي.. في تحقيق هذا الهدف.. إحدى هذه المحاولات أطاق النشام عنها صديق شنتل كما وردت في عمل المبدع، بيث الزبيدي، عن ثورة ١٤ تموز.

من جانب آخر السؤال يسم عن حالة سكووية لعملية الصراع الإقليمي والدولي.. ضمن عملية الاحتمال.. وإد سربا مع منطق السؤال سصل إلى احتمالية تشدد الصراع على المستوى الداخلي.. وأما الإشكالات المظهرية الدستورية والاتفاق مع الأردن وعلق أبواب التفاوض السلمي للسلطة وتعمق الاضطهاد للقوى الديمقراطية، فقد عملت كلها على تعميق عملية الصراع الداخلي من جانب ولعلها كانت تهدد النظام من جانب آخر وفي الوقت نفسه كان قد آن الأوان لقيادة السلطة العراقية، سواء المتمثلة في نوري السعيد أو عبد الإله، أن تترك

المعل السياسي ، وهذا ما شعرت به قوى حلف بغداد قبل غيرها بمعنى إن شيئاً ما سيطراً على واقع العراق المحتمل .

أما من حيث شكلية النظام . فأعتقد ضمن هذه الاحتمالية أنه لم يكن بمقدوره توليد حالة تستقطب قوى الطبقة الوسطى وتغير آلية الحكم كما لم يكن بمستطاعه تغيير معادلات التنمية المرغوبة التي تستجيب للقوى الاجتماعية العفيرة والمتجة في الوقت ذاته . وسيعمق هذا العجز واقع الصراع الاجتماعي . لأن نخبة الحكم تعتمد على قاعدة اجتماعية عفى عليها الزمن وليس بمقدوره نقل العراق إلى سكة الحداثة والتطور رغم ما ينتاب هذه المرحلة الانتقالية من صراع وتناقض ومن حراكية عمودية وأفقية ستقلب المفاهيم والقيم وستعق الصراع الخفي بين مفاهيم الحضارة المدنية المتحركة وقيم العشيرة والريف الساكنة . هذه الرؤية هي في جوهرها صمن الاستعارة الفكرية الاحتمالية وهي بالتضاد من اليقينية التي هي من أفكار المجتمع الساكنة .

كلمة أخيرة.. كانت ثورة تموز نقطة تحول في تاريخية العراق حيث هيأت سبل التغير المادي والروحي لعراق المستقبل ، والصراعات الاجتماعية التي أعقبها كانت دليلاً على حيويتها العضوية.. وكل الإجمارات التي تحققت بعدها مدية لتموز ولقواها الاجتماعية.

## ١٤ تموز.. الثورة الثرية وذكرها

### إجابات مكثفة لتساؤلات واسعة

#### حوار مكثف مع مازن لطيف<sup>١</sup>

● سؤال. راح الكثيرون بعد كل الكوارث التي مر بها العراق، يلقون اللوم على ثورة ١٤ تموز وبمحملونها تبعات ما حصل في العراق من كوارث على أيدي الحكومات القومانية منذ انقلاب شباط الدموي عام ١٩٦٣ ولحد الآن. سؤالنا ينصب على ماذا حققت الثورة وما أهميتها في تاريخ العراق المعاصر؟ وماذا ينظر إليها البعض على أنها سبب الكوارث في العراق؟ وكيف وُثِّنت بسرعة؟ وهل قُربت بموضوعية؟

▲ الجواب. في الواقع السؤال يحمل ٤ مواضيع مترابطة ومتقاطعة مهجياً في الوقت نفسه، ولأجل الإجابة علينا تفكيكه إلى مناحيه والظر بصورة مكثفة إلى كل جزء منه، وأبتدئ باخيرة الأخير من السؤال وأقول:

إن موضوعه خطيرة وذات أهمية عميقة في البنية والوعي الاجتماعي كثورة نور، لابد أن تحظى بالدراسات، الغنى والثروة على السواء، أما مدى موضوعية هذه الدراسات فهذا يعود إلى هدف كل دراسة والعائبة المبتغاة منها. وإجمالاً أقول أن أغلب المطلق من الدراسات والقرءات التي تمت في جغرافة

---

<sup>١</sup> - نشر في جريدة الصباح في أواسط تموز ٢٠٠٨

القمع القوماني ضد الرحيل انفسري للثورة في انقلاب شباط ١٩٦٣ ولغاية الاحتلال الثالث نيسان ٢٠٠٣ كانت غير موضوعية ومبوصلة في اتجاه معين . وهناك استثناءات قليلة ، إن لم تكن جداء ، درست الثورة بالكثير من الموضوعية وإحداها كانت دراسة الاسناد ليث الريدي . رغم أنني أرعم أن فيها ما يتنافى والروح الموضوعية وما يوصل إليه المؤلف وأستاذة المشرف وقد أملت عليها قبيل النشر من قبل قوى السلطة السابقة وهذا ما يتلمسه الباحث الاكاديمي عندما يسير مع هذا السعير الحميل وتنوع وتضارب الآراء حول الحدث الواحد أنه يكشف غبه تموز للمعرفة التي تستوعب كل ألوان الأفكار السياسية للطف العراقي.

في الوقت نفسه هنالك دراسات موضوعية ذات صفة حرة لبعض معاصر الثورة كالأصلاح الزراعي أو /و السياسة النقطية أو /و في شؤون المرأة أو /و في البسة الاقتصادية وغيرها من المواضيع . في حين كانت الدراسات الأجي و اخص بالذكر دراسات حنا بطاطو والزوجان ماريون فاروق ويتر سلكتيت والزوجان بينروز و جاك بيرك ومكسيم رودنسن وكاراكوس واليعازر يعري ، وإلى حد معين أوريل دان وغيرهم من الكتاب في الدول الاشتراكية السابقة وكذلك بعض الباحثين العرب من خارج إطار الفكر القومي . كانت قراءاتهم موضوعية وإلى درجة كبيرة محايدة وقد تعقبوا الحدث وقرأوه من زوايا متعددة ومن مقاربات فكرية مختلفة .. لكنهم جميعهم توصلوا إلى أن ما حدث كان ثورة حقيقية نقلت العراق إلى مرحلة متقدمة قياساً لما سبق ويدوري أيضاً حاولت قسر الإمكان أن أسير على هذا المسهج العلمي وأدعي أنني قد أفلحت فيه لكن كان فيه شيء من ذاتي المؤيدة للثورة.. وأترك للقارئ الحكم على موضوعيتي غير المعنطة في التوجه الأحادي.

أما بالنسبة لأهمية الثورة فأقول : في تاريخ العراق المعاصر ثلاثة مفاصل تاريخية أساسية غيرت من مساراته بعمق كبير وهي :

١ - تأسيس الدولة العراقية بعد الاحتلال الأول ؛

## ٢- ثورة ١٤ تموز وتأسيس الجمهورية؛

### ٣ الاحتلال الثالث عام ٢٠١٣ وإعادة تأسيس الدولة.

كانت ثورة ١٤ تموز لحداث الأراس في القرن العشرين والأكثر أهمية حتى أن الاحتلال الثالث كان من عاقبة الثورة غير المقصودة في بعض جوانبه وأهمية الثورة كمن في قدرتها على إحداث تغيرات بنوية في: الفلسفة الحكم، القوى الطبقية القائدة للمجتمع، الأنماط الاقتصادية وأولوياتها، في السياسة الاقتصادية وعدالة لتوزيع، التغيرات الاجتماعية التي طالت كل الس والتكوينات، الثورة الثقافية وتوسيع التعليم، في توسيع منظمات حقوق الإنسان ومفاهيمه، في الإصلاح الزراعي ونشر العلاقات السلعية النقدية في الريف، في تحقيق التطور المتكافئ لقطاعات الإنتاج المادي، في عملية الحكم للعنفاء وجثث العفر، في الانطلاق من أولوية عراقية العراق، دون التخندق فيها، نحو الأمة العربية، في الحياذ الإيجابي والانتفاء إلى معسكر التحرر العالمي وبصرة الشعوب المقهورة إن العواقب الاقتصادية/ السياسية في يعديهما الاجتماع تاريخي وضمن رمكائتها وما مربب عنها من طرد طبقات وفئات اجتماعية من مسرح الحياة وبالتالي وضع العراق على سكة الحداثة عليه كانت الثورة نقلة نوعية وأول مشروع حصاري جدي في القرن العشرين.

- أما بصدد تحميل الثورة عواقب الكوارث التي حلت بالوطن فإن أي باحث جدي وأي مبصر ثاقب النظر سوف لا يقتنع بمش هذه القراءات (بلية) التي تطلق من حالة السكون وليس حركة الحياة ومن الموقف الرمادي ذات اللوم مع الأمانة في جوهره وبيس من اخضرار الحياة. إن النظرة الجمالية للتطور توضح لنا أن عملية التطور لا تسير وفق رعاثنا وهي أيضاً لا تتم بصورة مستقيمة. إن أية عملية تغير، وخاصة الجذرية، ستخلق تناقضاتها في أثناء نموها وتطورها وستدخل في حالة من الصراع على كافة الأصعدة، بين القوى المستفزة من عملية التغير وتلك المتضررة منه، ضمن نطاق محيطها الداخلي وفي تفاعلها مع العالم الخارجي في أخطر بقعة في عالم الأمر واليوم بمعنى أن



الجغرافية المكان وتاريخية علاقات دول المنطقة دوراً مهماً في اشتداد الصراع على مبادئ استعمار العنف.

وهذا ما حدث في عراق الجمهورية الأولى التي غيرت من التوازنات الاجتماعية الداخلية ومن صدق نواياها في تعميق الإصلاحات الداخلية، ومن وقع العلاقات الدولية في ظروف الحرب الباردة التي (سختها وألبيتها) الثورة عند بلوغ مراحل متقدمة من التوتر في الوضع الدولي، ومن السياسة النفطية المتحررة التي اتبعتها الثورة حتى بلغت تأثيراتها حداً أفقد الأوساط السياسية الإنكليزية الباردة أعصابها فراححت تهدد بضرب العراق حتى ولو بالقبائل الذرية المحدودة. كما هنالك عوامل عديدة ساهمت في تصعيد العنف والاقلاية العسكرية، بأشكالها المتعددة، منها ما هو كامن في علاقة العرد بالجماعة وفي علاقة الجماعة بالدولة والدولة بالدولة كمنعطيات لواقع موغل في القدم.. وهذا يشمل تاريخ العراق الحديث والقديم في الوقت نفسه لعبت العوامل الخارجية دوراً كبير في التأثير على لظاهرة العراقية، بغض النظر عن ماهية العوامل الداخلية.. ويرجع هذا، كما قلنا، إلى موقع العراق الاستراتيجي وثرواته الطبيعية وغيرها من العوامل. لهذا رأينا أن كل دول الجوار بلا استثناء قد اتفقت على معاداة الجمهورية الأولى (نوز ١٩٥٨ - شباط ١٩٦٣) وحاربتها مانيا أو/و معنوياً رغم تناقضاتهم المتبادلة ذات الطبيعة التناحرية.

- أما بصدد التغيب القسري للثورة فقد تشابكت جملة من العوامل الدابة والخارجية، الموضوعية والذاتية للبلد ولقيادتها السياسية، على تغيب الثورة وقتل قائدها ورفاقه بصورة بشعة وقد لعب لصراع الاستنزافي بين القوى القومية واليسارية، بين قوة التحرر الكردي وزعامة قاسم، بين الوسط المعامرين، وما لعبته قيادة ناصر ونظرته لأنوية وتحالفاته الهشة مع أعدائه الاستراتيجيين من دور سلبي هياً لظرف الانقلاب الدموي والأبعاد القسري للثورة.. ناهيك عن المراكز الرأسمالية ودورها في التخطيط (الذبح) الثورة بيد عراقية كمنفذين لغيرهم. بمعنى مكلف أن الثورة لم تستفد ذاتها ولا مقوماتها ولا أفقها المستقبلي، قرر كونها نتاج للتناقض بين معسكرين متعين

ومتصرين ليس من فعل الثورة فحسب بل من مسيرتها وبرامجيتها لذا نطالب  
بالتصديق لإسقاط الثورة ومحسوا في المرة التاسعة والثلاثون ومع كل ما مر فلا  
ترال الثورة طرية في مدينتها وفي نزاهة قاداتها وفي أفق مستقبلها وفي شعبية  
رعيها. وعيننا الآن أن نسترشد بها لأجل حل لواقعنا ضمن إطار النظام  
الجمهوري الفيدرالي وتحقيق الاستقلال الوطني وتجسيد الهوية الوطنية،  
واستكمال ذاتنا في الانتماء العربي. هذه الإجابة المكثفة هي الأخرى يواد لها  
تمليك معرفي لكي تفصل في الماهية الموضوعية للثورة.

## حقائق وأسرار الصراع السياسي العراقي

### في حقبة الخمسينيات

حوار هادي لوضوح ساخن<sup>١</sup>

أجرى الحوار: نوري صبيح

د. عقيل الناصري .. باحث معروف في الوسط العلمي من خلال دراماته المتعددة عن ثورة ١٤ تموز وشخصية الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم.. ويكاد يعتبر حسب قول الناقد المبدع الراحل محمد مبارك { المؤرخ المصنف لقاسم وثورة ١٤ تموز } أجريت معه حواراً متعدد المباحي أوضح فيه رؤيته النقدية لواقع العراق السياسي في مرحلة تموز/ قاسم والتي يطلق عليها خلافاً لجمهرة واسعة من السياسيين والكتاب اسم { المرحلة النيرة } ، ترى لماذا هي نيرة؟ وهل تمثل حدثاً استثنائياً في تاريخ العراق المعاصر؟ وما أهمية الراحل الشهيد قاسم ودوره في عملية التغيير ذاتها ودوره، كما يقول د. الناصري، في التكلل العائلي لحركة الضباط الأحرار؟ تعاونوا معاً في هذه الرحلة التاريخية الفكرية محاور عقل المبدع د. عقيل الناصري ونتمنى أن نطلعهم على آراء حول تموز وقاسم والنظر إليهما.

---

<sup>١</sup> - نشر في جريدة البيان العراقية العدد (٢١١) في ٢٠٠٩/٤/٢٠ وأعيد نشره في الحوار المتمدن في ٢٠٠٩/٤/٢٢

في المقابل لابد لنا في البدء من التعريف المكثف لضيقتنا بالقول .. أنه قد ألف ٦ كتب و ٢ كرارس وأكثر من ٨٠ بحثاً ودراسة ومقالة وشارك في المشرات من الندوات العلمية . وعمل أستاذاً في جامعة وهران لمدة ٩ سنوات وبحث غير متفرغ في معهد الاستشراق في موسكو، وقبلها باحث في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. ومتفرغ منذ ٢٠ سنة في دراسة موضوعه الذي تخصص فيه. وهو الآن استاذ مساعد في الأكاديمية العربية للفتوحة في الدغارك، أشرف ولا يرال على عدة أطاريح ورسائل جامعية.

❖ ماهي أبرز الأحداث السياسية والاجتماعية التي سبقت ثورة ١٤/تموز؟

🕯 إن هذا السؤال يحمل في رحمه ضرورة تتبع اسسات الأراسية لثورة ١٤ تور بصورة غير مباشرة. لذا سأحاول التكثيف في الإجابة وأقول. لقد حطت حمسينيات القرن المصموم بجملة من التطورات الاجتماعية والسياسة والاقتصادية في داخل العراق والمنطقة. أثرت عجمها في عمية إنصاح الظروف الموضعية والذاتية لعملية التغير الاجتماعي واشتداد فعالية صيرورتها وقد تم رصدتها من قبل قوى اجتماعية وسياسية عديدة. نتيجة استمحالها التي انعكست إحدى جوانبها في جملة الانفضاضات الاجتماعية التي عبرت عن رفضها لتائج هذه الصيرورة . والتي يرفضها هنا قد أنضجت في الوقت نفسه بعض سمات الظروف الذاتية لقوى التعبير الاجتماعي

في الواقع هالك ثلاثة مستويات لهذه الأحداث وهي

- التغيرات الداخلية ؛
- التغيرات الإقليمية ؛
- التغيرات الدولية.

١  
في البدء لا يمكن فصل هذه الحلقات الثلاث بعضها عن البعض الآخر من حيث التأثير على الواقع العراقي.. فمن الناحية الداخلية تراكمت جملة ظواهر سواء ما يتعلق منها في اشتاق حلف بغداد وما أضاف إلى العراق من مهام ومسؤولية لا نصب في مصلحة تطوره وحياته على المستوى الدولي.. اذ أقحم في هذا الصراع بالصد من مصالحه (عراقيا وعربيا) ومركزية صراعهما مع المراكز الرأسمالية آنذاك وخاصة في علاقاته الاقتصادية غير المتكافئة معها.. وكذلك بالنسبة لمركزية الصراع حول فلسطين.. ومن أبرزها في المنطقة هو تأميم النفط في إيران في زمن حكومة مصدق.. وكذلك (لثورة المصرية) وما أعقبها من تطورات بصلد علاقاتها مع المعسكر الاشتراكي السابق وتجديد أسلحة الجيش المصري وتأميم قناة السويس وبناء السد العالي.

أما على اوضاع الداخلي فهناك بعض (المنجزات) التي فرضتها طبيعة الصراع الاجتماعي / السياسي ومنطق التطور وفعله الذي هو نتاج لآلية قوائمه وسريانه ستة سواء في المدينة أو الريف، كتطبيق قانون المناصفة للفلاحين، وزيادة حصة العراق من شركات النفط، والتوسع في عمليات بناء البنى التحتية للاقتصاد والمو النسبي للطبقة الوسطى وغيرها في الوقت نفسه تعمق الصراع الساسي مع النخبة الحاكمة وقاعدتها الاجتماعية والتي انعكست في الأخذات القمعية التي قامت بها وزارة نوري سعيد الثانية عشر وذلك القمع والعنف (المادي والمعوي) التي رافق الاحتجاجات الاجتماعية السياسية في مختلف قطاعات الإنتاج المادي في صناعة النفط والمؤسسات الصناعية وحتى في الريف في مختلف المناطق ولكن الأهم من هذه الظواهر هو استكمال مقومات النشوء لظاهرة جديدة وهي التكتل العائلي لحركة الضباط الأحرار.. التي رافقها وأكمل مهامها هو اشتاق جبهة الاتحاد الوطني النضال السياسي لثغرات والطبقات الاجتماعية المعارضة والمساندة لفعل التغيير. هذا الفعل قد جسد وجوده بقوة حتى أن الكثير من القوى الأجنبية وخاصة (السمارة البريطانية) قد تحسست وجوده وأخذت تكثف من ضغطها على النخبة الحاكمة لتتبرغ مضامينه القابلة للانفجار

♦ لماذا نشأت حركة الضباط الأحرار السرية ؟

١ عند الإجابة على هذا السؤال علينا العودة إلى فترة تاريخية ماضية من تاريخ العراق المعاصر ونكوّن الدولة العراقية ودور الضباط فيها ، وإلى ما هيأت لعمل السياسي للقوات المسلحة ونشونها وإلى نظرة الضباط إلى ذواتهم المهنية (بضربة البعد التاريخي) لدورهم ومهامهم .. حيث لموا منذ الحضارات الأولى دوراً مهماً في عقد السلطة وديمومتها ، بغض النظر عن ماهيتها وعنوان ذراعها للذي المسلح : مقاتل ، مجاهد ، محارب ، عسكري ، ضابط

وفي العصر الحديث فقد مارس ضباط المؤسسة العسكرية السياسة وتسلموا التاجب الأراسية في الدولة العراقية الجديدة .. وبعد أن توسعت المؤسسة العسكرية والأمية في أواسط الثلاثينيات ، فقد تدخلت بقوة في الحدث السياسي عبر الانقلابية العسكرية التي عجب بها سنوات ١٩٣٦ - ١٩٤١ حيث أصبحت تمارس السياسة بصورة مباشرة أو/و غير مباشرة ، وبدأت الحزبية تنمو في رحمها بصورة غير علنية ، في البدء ، إلى أن اصططعت باسلطة إبان بدء الاحتلال الثاني (١٩٤٠ - ١٩٤٧) وتقهقر المؤسسة العسكرية واتعدام الثقة بالعائلة الحاكمة بعد أعدام قادة حركة مايس .. وتسريح ما يقرب من ثلثي ضباط المؤسسة العسكرية ، ومما زاد الطين بلة هو الدخول الواسع للحرب فلسطين الأولى بقوة مدية ضعيفة جداً غير مؤثرة وينتجة سياسة مكشوفة ساءت العائلة الهاشمية في رسم أبعادها .. مما حفر الضباط على فكرة التكتل الغائي صم ظاهرة جديدة عمت بلدان الشرق الأوسط أطلق عليها أسم ( حركة الضباط لأحرار) وهي الترجمة العملية لعودة الضباط للعب ما يمكن أن نطلق عليه ( الدور التاريخي) لهم .. خاصة بعد ان ضحّموا من ذاتهم ومن تصوراتهم باعتبارهم حاملين فكرة التعبير الاجتماعي .. بغض النظر عن مدى قربهم من هذا المفهوم أو بعدهم عنه .

وفي الوقت نفسه في تلك الفترة كانت البداية الجديدة للدخول الأمريكي للمنطقة عبر الانقلابات العسكرية المتساة من قبلها والذي سبق أن طبقتة منذ نهاية القرن التاسع عشر في أمريكا اللاتينية . وهي التعامل مع الوضع من خلال الانقلاب العسكري . وقد بدأ في سوريا في نهاية الأربعينيات ومن ثم (الثورة) المصرية عام

١٩٥٢. وغيرها من المحاولات غير الناجحة في العراق وبعض البلدان الأخرى في منطقة الشرق الأوسط كإيران والباكستان ومن ثم تركيا لاحقاً. الخ.

هذا التنفي الأمريكي للفكرة الانقلاية لا يعني أن جميع هذا الحركات كانت أمريكية التخطيط. وهذا ما يتضح بقوة الموضوعية، على الأقل، بالسبب لحركة الصباط الأحرار في العراق. والتي نشأت بالضد من توجهات المراكز الرأسمالية والحكومات الخليفة لها في العراق. لذا كان الموقف الرفض للحرب الفلسطينية الأولى أحد الدوافع لأرأسية لعكره انتكث العاني لدى الصباط العراقيين. وبما عمقه هو (الموقف التابع) لحكومات تلك المرحلة المتعاقبة مع المشاريع الغربية حتى تلك التي ليس للعراق وانتمائه العربي فيها مصلحة. وقد تعمقت أكثر نتيجة الساقضات الاجتماعية والسياسية وبرزت قوى جماعية بها دور كبير في عملية الإنتاج الاجتماعي المادي وازديادة حدة الصراع في الريف ضد الهيمنة القطاعية وجملة القوانين التي تنظم الحياة فيها والتي جميعها تصب في مصلحة الشيوخ والملاك الغائبين.

وفي اعتمادي لعب العامل السياسي المتمثل في فشل النظام الانتخابي لتناول السلطة سسياً بين الطبقات الاجتماعية دوراً كبيراً في إضاج ظروف وفكرة التغيير لدى الطبقات الوسطى بمختلف فئاتها وخاصة عبر جناحها العسكري (الانلجسيا العسكرية) وهذا ما عبر عنه القائد الأراس لحركة الصباط الأحرار الريعيم الراحل عد انكريم قاسم.. عندما أشار، إلى ما معناه، إلى أننا في القوات المسلحة ما كنا لتدخل في تغيير النظام لو كان مستطاع الأحزاب الوطنية المعارضة الوصول إلى السلطة عبر الانتخابات، إذ كانت كل الحكومات تدخل فيها وتزورها بصورة فجأة.

كما إن فشل حكومات تلك المرحلة في تحقيق معيرات في بية الاقتصاد وهيكية الأماطه ورفع مستوى المعيشة عوامل متداخلة لعبت دوراً في نشوء هذه الحركة الجديدة ذات الغائية المحددة والمتمثلة في إمكانية تحقيق ما كانت تصبو إليه القوى الوطنية العراقية المعارضة من تحقيق التعبير في الأفكار والبنى، في الأنماط الاقتصادية وأولوياتها، في الحياة السياسية وديناميكيته المعيرة عن تطلعات الكم

الكثير من العاملين في حقل الإنتاج الاجتماعي بمختلف فروعها إنها عوامل مترابطة جداً اكتسبت موضوعيتها من قدرتها في التعبير عن مطالب الجماهير الفقيرة والكادحة.. مادة التاريخ الإنساني.

في الوقت نفسه وحتى نكون قريبين جداً من الموضوعية لابد من الإشارة إلى العامل الدائري لدى فئة قليلة من الضباط الطامحة للوجاهة الاجتماعية والمائل مع صراط الحركة المصرية.. وفي اعتقادي من خلال دراستي لهذه الموضوعات أد أغلب أعضاء ضباط اللجنة الوسطية في حركة الضباط الأحرار في العراق كانوا من المتأثرين بهذا العمل.. لا بل حتى لدى بعض القادة المحوريين في اللجنة العليا للحركة وقد تجلّى هذا في ترعّمهم للحركات الانقلابية ومشاركتهم الفعالة فيها، أو على الأقل في انزوائهم عن فعل التعميل صيرورة الحركة وأهدافها.

❖ ما الأهداف السياسية والاجتماعية التي جمعت هؤلاء الضباط رغم اختلافهم من أصول وقوميات وأديان ومذاهب مختلفة وأيضاً إيديولوجيا تتراوح بين الوطنية والإسلامية والقومية واليسارية ؟

🕯 قيل الإجابة على هذا السؤال.. لابد من التعمق إلى التركيبة الاجتماعية (القومية والدينية، الطبقة والإثنية) للمواقع العراقية إن تعددية هذه التكوينات وتشعباتها تؤسس المجتمع العراقي وقد تكونت في سياق البعد التاريخي الطويل سواءً لجغرافيته الطبيعية أو / و السياسية وإلى تلك القمم الشاغرة من حضارته وكياناتها. هذا التكوين وما أفرز من تعددية قد يعبر عن عنصر من عناصر القوة للمجتمع سواءً في تركيبه أو في تنوع قيمه وسلوكيات وثقافته أبعاده لكن في الوقت نفسه يمكن أن يكون عنصر تشتت واحتدام واحتقان خاصة في تلك المعطيات التي تتعارض فيها مصالح وتطلعات هذه التكوينات المتعددة

وهنا لابد من العودة إلى تاريخية تأسيس الجيش العراقي سواءً قبل تكوين الدولة العراقية أو بعد تأسيسها.. وقد تطرقت إلى ذلك بالتفصيل في كتابي {الجيش والسلطة في العراق الملكي - دفاعاً عن نور ١٤ تموز} الصادر عن



وزارة الثقافة عام ٢٠٠٥. لأقول.. نعم عندما تأسس الجيش ولور ذاته بلهنية وتطورت عقلية قاداته ظهر فيه عالمان :

- عالم الضباط ومبانيهم الاجتماعية التي تتمحور في الفئات المتوسطة (والقليل منهم) الصغيرة من الطبقة الوسطى.. والتي أخذت تمولعاه بهاية الجمهورية الأولى (١٤ تموز ١٩٥٨ - ٩ شباط ١٩٦٣) بصورة طبيعية حتى تكونت عوائل عسكرية من حيث انتهت الرئيسية للعائلة هذا النموذج قد طرأ عليه تغير جذري في الجمهورية الثانية ( شباط ١٩٦٣ - نيسان ٢٠٠٣) من حيث الأصول الطبقية لضباطه. أما ماطقهم الجعرابية فقد كانت تتركز في بغداد وشمالها وأعالى العرات. هذا المنع الاجتماعي جعلهم أقرب إلى سياسي وأحزاب الطبقة الوسطى وخاصة في توجهها الحزبي القومي مها والاسلامي.. أما من ذوي الفئات الصغيرة فقد كان ميلهم الأعم مع الأحزاب السارية والديمقراطية وتلك ذات النحى الوطني.

لكن الموقع الطبقي هذا غالبا ما يتغير مع الصعود في المراتب العليا للمؤسسة العسكرية حيث تنسج عندها مصالح طبقية جديدة تباعد بمسافة عن أصولها.

- عالم المراتب.. حيث أن أغلب متمسبيه والقاعدة الواسعة لهم هم من المطرودين (لأسباب مختلفة) طوعاً أو/و إجراً من عالم الريف وفقراء المدقعي ومن فقراء المدينة والهامشين مها. وهؤلاء أغلبهم من المناطق الحوية والعرات الأوسط. ويميل أغلبهم إلى الأفكار الرديكالية في صفتها الشيوعية.. وهذا ما وسيم العراق بغاية مطلع سبعينيات القرن المنصرم. وقد لعب متسبي المراتب دوراً مهماً في إحباط عدة محاولات انقلابية ضد نظام الراحل قاسم.. وهي سمة نادرة في عالم البلدان المتخلفة

ومن هنا لو علنا إلى السؤال لفتك أن لا عجب في تنوع هؤلاء الضباط وفي تعددية انتماءاتهم الفكرية والسياسية حيث انهم عكسوا هذا الواقع من جهة وفي كونهم قد عرروا عن مطالب اجتماعية معيراً عنها صعن هذه الخريطة السياسية من جهة أخرى. وهذا ما توضح بشكل موضوعي عند المقارنة بين مطالب

الحركة الوطنية على تعدد توجهاتها الفكرية والبرنامج التي من قبل حركة الضباط الأحرار في كل أبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية سواء الداخلية منها أو الإقليمية والموقف من التحالفات العسكرية والصراع الدولي. بمعنى آخر أن عامل التمرکز كان أقوى من عامل التشتت إبان نضال الضباط الأحرار في الموقف من النظام الملكي ومن الأهداف العامة المراد تحقيقها. لكن في الوقت نفسه أصبح هذا التباين الفكري عامل تشتت لا بل وتناقض في بعده التحري للقتل والمبوصل من بعض الأطراف بعد تأسيس الجمهورية.

• هل ساهمت جبهة الاتحاد الوطني / ١٩٥٧ في تقريب وجهات النظر عبر برنامج مشترك لإسقاط الحكم الملكي ؟ ثم انفرط عقدها بعد استلام السلطة والاستئثار بها ؟

🕯 يمكن تلمس بعض جوانب السؤال مما ذكر سابقاً. في حين أنا أعتبر أن جبهة الاتحاد الوطني مثلت بعض أوجه التضييق الذاتي لمطالبة التغيير التي قادها الحزب المسلح للطبقة الوسطى.. وقد كانت هنالك علاقات بين الطرفين وعلى مستويين :

- المستوى الأول . وهو الذي ربط الجبهة باللجنة العليا للضباط الأحرار من خلال شخصية سكرتير اللجنة (رجب عبد المجيد). رغم ما اكتنف هذه العلاقة من بعض الغموض و الادعاء وعدم قبول بعض أعضاء اللجنة العليا، على الأقل، من الاتصال بالجبهة حيث، ليس لديهم تلك التصورات الواضحة لثل هذه العلاقة.. ولذا اقتضت العلاقة هذه على العموميات ولم يساهم أي عضو من أي طرف في اجتماعات الآخر.. وكان هناك إجماع على رفض اللجنة العليا من مساهمة أي مدني في اجتماعاتهم.

- المستوى الثاني.. هو العلاقة الثنائية بين بعض الأشخاص المحوريين في اللجنة العليا للضباط الأحرار وبعض الأحزاب المتولدة في جبهة الاتحاد الوطني.. فقامم كان على علاقة بكل من الحزبين الوطني الديمقراطي

والشيوعي العراقي ، وكان رجب عبد المجيد على علاقة بالأحزاب النورية كالاستقلال وعبي الدين عبد الحميد كان مع الحزب الوطني الديمقراطي، ووصفي طاهر مع الحزب الشيوعي.. كما أن هنالك علاقة ببعض الصباط الأحرار الصغار من خارج اللجنة العليا بحزب البعث.

هذه العلاقات لم تكن بمستوى التنسيق الجمعي بين كلا الطرفين.. فقام كل من يعرض ذاته المحورية ويرسم علاقة مع الحزبين أعلاه من خلال تبنيه لمطلقات فكرهم والاسترشاد به.. في الوقت نفسه كان رجب عبد المجيد يؤكد ذاته المحورية من خلال علاقته ببعض أحزاب الجبهة أو بالأحرى ببعض شخصياتها القيادية. وبالتالي لا اعتقد أن عملاً جاداً كان قد تم بين الحزبين.. إذ أن ليس كل الأحزاب المتنوعة بالجبهة قد علمت بموعد الثورة، والحقيقة تبدو أنها كانت مرتكزة في الحزبين الشيوعي والوطني الديمقراطي.. أما بقية الأحزاب والتنظيمات المهمة والشخصيات المستقلة المتنوعة.. فإنها لم تعرف على وجه اليقين بالموعد المحدد لذا انفرد الشيوعيون بنشر توجيهاتهم العامة لما سيحدث بمشور داخلي للكوادر المتقدمة دون غيرها وحتى الضباط والمراتب المنضمة إلى الاحتاج العسكري للحزب قد تفاجأت بيوم الثورة.

ومن جهة أخرى نلاحظ أن الأهداف المعلنة لجبهة الاتحاد الوطني ذات النقاط الخمس.. لم تصل من حيث مداه وطموحها سوى للمطالبة بالتعبير في سياسة السلطة وإصلاح ما أمكن قوامها وإطلاق سراح السجناء السياسيين وإجراء انتخابات نزيهة في حين كانت اللجنة العليا للضباط الأحرار قد تبنت تغير النظام برمته وإجراء تغييرات بنوية في السلطة وقوامها وفي الأنماط الاقتصادية وأولوياتها ومضامينها وفي البنية الاجتماعية وتطلعاتها ضمن العقد الاجتماعي الأقرب إلى الواقع الموضوعي لعراق تلك المرحلة وفي الإصلاح الزراعي وواقع الملكية الإقطاعية والموقف من الطبقات الفقيرة والكادحة وفي السياسة النعوية والموقف من الأحلاف العسكرية.

كل هذه الرؤى التي تستها ومن ثم مشروعها المستقبلي قد فاقت تصورات أحزاب الجبهة عما أفقدها البوصلة العقلانية وتسببها للنزوع الاستعجالي كل من

طرفه مما أدى بها إلى السجال ومن ثم الصراع وبالتالي الاختراب غير المبرر.. الذي أوضح علم قلرة هذه الأحرار على تشخيص ماهيات المرحلة وقراء وفهم قوعد اللعبة السياسية ومن ثم ضرورة الاتفاق على القاسم المرحلي المشترك. وهو عين ما نحن فيه في الوقت الحاضر.. ولولا قوة المحتل لرأينا أن الصراع كان على أشده بين هذه القوى وعلى الأقل مع تلك التي خسرت مواقعها في السلطة.

إن فكرة الاستئثار والمنزع الاستعجالي الرامي في صيفته الفسعية (حرق المراحل)، حالة عامة في التجارب الإنسانية وفي عالم الواقع المادي كما تدلل عليه الكثير من الوقائع وهذه الحالة في حالة صراع متنافس مع صيرورة قوانين التطور وستنها والتي تعمل مفعولها بصورة موضوعية. وهذا النزوع تزداد وتأثره في المجتمعات غير المسلمورة طبقيا الضعيفة في قواها المتشعبة وبالتالي المشوشة في تحليلات الوعي الاجتماعي-الفلسفية، السياسية، الجمالية، الدينية والعنوتية. وهذا ما دلت عليه تجربة تموز العظيم.

## السؤال الخامس:

- ♦ كيف نشب الصراع وما أسبابه بين الضباط الأحرار العراقيين رفاق الأمل وما سبب الخصومة التي حصلت بين جمال عبد الناصر والزعيم عبد الكريم قاسم؟

🕯️ يشتمل سؤالك يا صديقي العاضل على شقين مختلفين من حيث الدوافع.. الأول بين قوى الثورة من العسكريين والثاني مع الرئيس ناصر. فبالنسبة للشق الأول فقد توقفت كثيراً وبصورة مسهية على تحليل هذه المسببات. في كتابي الذي سوف يصدر في دمشق هذا الشهر أو الشهر القادم على أبعد احتمال وهو بعنوان {١٤ تموز - الثورة الثرية} وهو يمثل الجزء الأول من الكتاب الثاني من ثلاثية من ماهيات سيرة عبد الكريم قاسم. وتكمن عوامل عديدة وراء الصراع الذي نشب بين رفاق الأمل.. وهو ليس وليد فعل الثورة أو/و من الذي قام

بها (أو كما يدعون سرقتها). إن تاريخية حركة الصباط الأحرار تكشف عن هذه الجوانب المتعددة والتي قسم منها متعلق بالمواقف الفلسفية والحباتية للباط الأحرار ورؤيتهم للمستقبل المنظور وماهية مومضعاته الأراسية ومفرداتها كما يكمن أحد الأسباب في الطبيعة الموضوعية للثورات التي تقودها الطبقات الوسطى وتتضارب مصالحها الآتية والمستقبلية.. كما أن النزعة القاتوية لبعض الضباط، وخاصة أولئك الذين لم يحصلوا على تلك النزعة الصماتية (الكرارمية) المتوقعة من مشاركتهم في الثورة. ثم إن السجاح السهل للثورة وعبقورية الخطة وسرعة تنميتها وترابط عناصرها الحذلي. عوامل ساهمت في دفع المعامرين إلى ركوب (الدياب) تابة ويدون مؤازرة شعبية، قدر اعتمادهم على فتات تلك المساعدة الخارجية، الإقليمية والعربية والدولية. حيث تخاضت هذه القوى الخارجية مع القوى الداحلة لحرف الثورة عن مسارها ومضمونها في البدء، وعندما لم ينجحوا قرروا ذبحها وقائدها.. كما يكمن سبب آخر، لكن ليس الأخير، في التأمر الداحلي للقوى المتضررة من الثورة أو/و من سيرتها اللاحقة. من هذه الأسباب وغيرها التي تشق، تكمن عوامل المرقة والنشنة. إن اختلاف الرؤى الفلسفية والمنطلقات الحياتية عوامل مهمة في هذا الصراع وسياقاته اللاحقة.

أما بالنسبة إلى الشق الثاني - وهذا ما أنا دارس له في الوقت الحاضر، ففي اعتقادي أن ذاتوية الرئيس ناصر لعبت دوراً كبيراً في تخريب هذه العلاقة خاصة عندما حدثت ثورة ١٤ تموز كان ناصر يتربع على قمته النيرة تلك، بعدما أقعته تجارب السياسة بالابتعاد عن الخطى والصائح الأمريكية.. وأخذت شعبيته تطفئ في الشارع السياسي وخاصة في مصر حيث أن عمق المعضلة الاقتصادية أجبرته على الخروج من مصرته إلى عروته لإيجاد سبل عمل للعمالة الفائضة والحصول على موارد إضافية للخزينة المصرية وبالتالي التخفيف من الضغط الاجتماعي الداخلي. ضمن هذه الظروف بدأ قام منطلقاً من عراقوته نحو عروته وإن لم يتخندق في الأولى بل رأى في الثانية عمقا استراتيجيا له ولثورة عموز.. ومن هذا المنطلق بدأ يساعد البلدان العربي

كالحرارة وعماد وظفار ويؤلف جيش التحرير الفلسطيني ويمد يد العون للحركة الوطنية اللبنانية في صراعها آنذاك. هذا المطلق اصطلم بقوة بنظرة ناصر الذي رأى في الوحدة العنصرية إحدى القنوات الأراسية لتزايد قوته في فوضى (العبه الأمم) الدولية. ومنمنا كبراً لحل المعصلة الاقتصادية المصرية بما سببها عليه الهالة الصعدانية (الكرازية) ليس داخل مصر فحسب بل في عالم دول عدم الانحياز وكذلك في المعسكر الاشتراكي السابق.

ومنا لا يقوتنا القول إن الظروف الموضوعية والدائية لحركة التحرر العربية آنذاك لم تكن تشجع على قيام وحدة سياسية دون إرساء المقدمات المادية لها. حيث أن العقلية السائدة كانت، ولا تزال في الكثير من الأقطار العربية، قبية المصمود ومتريفة في تعاملها مع احياة فكيف بنا القفر على ذلك الواقع وتبني الفكرة القومية وهي مرحلة تتطلب وعياً متقدماً وأسس وعلائق اقتصادية مترابطة. كما أن قاسم انطلق في موقفه هذا من كون أن هذه العملية تمس حياة الناس فلا بد من أخذ رأيهم في موضوع يهم مصالحهم وتكويناتهم ومستقبلهم. وكذلك كما قلنا أن المجتمع العراقي يكون ولا يزال من تكوينات متعددة، ترى بعضها في الوحدة الاندماجية العنصرية مساساً بذاتها القومية لذا فقد احترق قاسم هذا الشعور الذي كان قائماً في الواقع العراقي في الوقت نفسه ونفت قوى سياسية عراقية فعالة ضد توجهات ناصر السياسية وخاصة ما يتعلق بالحياة الحزبية التي معها ناصر في دولة المرحلة. وهذا يتمثل في القوى العراقية (تفصيلاً وليس تصغيراً) على مختلف منطلقاتها اسظرية.

كما يمكننا أن نضيف أثر القوى القومية في العراق وأجهزة ناصر الأمنية التي لعبت دوراً غير محمود حيث نقلت إليه تصورات غير واقعية عن اللوحة السياسية في العراق وبالعكس في قواها العنصرية وتأثيراتها على الساحة. وكان بعضها، كحزب البعث كما يقول هاني الفكيكي، تحاول عن طريق رفع شعار الوحدة القومية حسم موضوع ضآلتها العنصرية إزاء الاكثية الشعبية ذات المحى العراقي بسارية كانت أم ديمراتية أو/و من الكوينات الإثنية التي يزرخ فيها المجتمع العراقي. لذا قدم ناصر العون المادي والمعنوي الكبير لأحزاب التيار

القومي لأجل الإطاحة بقاسم وقد ندم على ذلك، لكن بعد غوات الأراء وأخيراً، وليس آخراً، كان التعادى بين المراكز الدولية، التي نصرت من ثورة تمور، وناصر قد عمل بكل ما وسعه لتعميق الخلاف بين الطامسين وحرهما عن مصاميهما التقدمية.. وهذا ما تحقق في الواقع على صعيد حركة التحرر العربية في الوقت نفسه ساهمت طليعة المعركة بين القصاصل السياسية داخل العراق في تعميق هذه الفجوة ورغم إلحاح القوى العراقية في ردم هذه الفجوات ومطالبة ناصر بالابتعاد عن شعار الوحدة الفورية.. إلا أنه رفض هذه العروض، كان منها ما اقترحه الجادرجي في نهاية عام ١٩٥٨.. وتتحمل القوى السياسية والحكومة العراقية، وخاصة عدد إدارتها للحملة الإعلامية الماهصة، دور في تصعيد هذا الخلاف وليس حله أو على الأقل التخفيف من حدته وهكذا اصطدمت واقعية ومطلقات قاسم باحلام ناصر وأنوته وبصوراته لواقع العلاقة.. وكانت النتيجة خسارة الجانبين وتضررت حركة التحرر العربية من أنوية زعامتها ولا تزال.

♦ ما هي المحاولات للعصاة لحكومة الزعيم عبد الكريم قاسم وإلى أي الأطراف الساسة والاجتماعية تنتمي؟

👉 تدلل تاريخية الانقلابية العسكرية في القرن المنصرم على أن الجمهورية الأولى قد شهدت محاولات عديدة لم تشهدها أية مرحلة في القرن المنصرم، حيث بلغ عددها في حدود ٣٩ محاولة أي بمعدل محاولة كل ٤٣ يوماً ولقد توقفت طويلاً عند تحليل هذه الظاهرة وحاولت تفكيك أبعادها في الكتاب الثالث من ماهيات سيرة عبد الكريم قاسم والذي صدر في مطلع عام ٢٠١٣ في بيروت وتوزيع دار الحصاد وكان بعنوان { عبد الكريم قاسم في يومه الأخير - الانقلاب التاسع والثلاثون } . ومن الملاحظ ما يتعلق بهذا الصدد أن نرصد ظاهرة لم تتوفر في أية مرحلة رسمية من تاريخ العراق المعاصر وتتمثل ماهية هذه الظاهرة في نشوب حالة من العداء من كل دول الجوار العراقي والتي جمعها ساهمت بلا استثناء بهذه الدرجة أو تلك في مساعدة حركات الردة أو/و في

نهضة تربة تأرم الوضع أو/و في فبركة الإعلام المصلل ومخارية النجوية العراقية  
الثرة، حوما من سريان معقول تأثيراتها على هذه الدولة، خاصة وأن هنالك  
قطاعات معتبرة من الحركات السياسية في هذه البلدان قد مست الأفكار العامة  
للثورة وبرنامجيتها المستقبلية. وهذا ما لمس في هذه الحركات حيث أضحت محور  
وما قامت به دافعا لتشديد وترشيد مصالها. هذا الزخم الكبير من الحركات  
الاضلالية تبنتها قوى وأحزاب متعددة منها:

- أغلب أحزاب التيار القومي إن لم يكن جميعها، رغم اختلافاتها  
ومصراعاتها؛

- بعض قيادات الحركة الكردية التي تحالفت مع العدو الاستراتيجي لتطلعاتها  
القومية التحررية؛

- جمهرة واسعة من قيادات الحركات الدينية، الاسلاميه على وجه  
الخصوص، حيث اتفقت هذه القيادات، بعض النظر عن مذمبيتها المختلفة،  
لكنها توحدت في عدائها لقاسم؛

- قوى نخبة الحكم من العهد الملكي وقاعدته الاجتماعية من إقطاعيين  
ومتصرين من الثورة

- شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق؛

- جميع الدول الإقليمية التابعة وتلك التي كانت ترتاب من مسيرة الثورة في  
الشرق الأوسط؛

- للمراكز الرأسمالية العالمية المتضررة كالولايات المتحدة وبريطانيا واسرائيل.

لقد لعب هذا الكم من الأحزاب والقوى السياسية دوراً تحريياً من الثورة بحكم  
مصالحه وأفكارها.. لكن في الوقت نفسه ساهمت بعض قوى اليسار  
والديمقراطية وحتى قاسم نفسه في نهضة تربة التصعيد من خلال تني سياسة  
ردود الأنعام التي لا تتناسب وذات الفعل .. كذلك من ضغط الشارع السياسي



من الأسفل وتبي أفكار ومطالب رديكالية لا تتواءم ولا تتزامن مع سنن وفانويات التطور للثورة الوطنية وطابعها الطنفي كما ان الزعيم قاسم ساهم هو الآخر في ضياع الثورة من خلال نظريته الطوباوية الثورة لعملية الصراع الاجتماعي من جهة ومن سعة الأهداف التي كان يروى لتحقيقها من جهة ثانية كذلك من جهة ثالثة فقد كان للتباين الفكري والاختلاف السياسي لطاغم الإداري المساعد.. لا يل حتى أن بعضهم كان يتأمر عليه كما اعترفوا في مذكراتهم من أمثال جاسم العزاوي ومحسن الرضوي وغيرهما. هذه الظروف جميعها ساعدت على خلق حالة من الارتباك التي مهدت إلى الانقلاب الدموي الأخير في ٨ شباط ١٩٦٣، والذي اقترنت به مقولة علي صالح السعدي (جنا بقطار امريكي).

♦ ما هو دوره في توزيع الأراضي السكنية للفقراء من صرائف الشاكرية والليزرة والتارحين من العمارة والناصرية هرباً من ظلم الإقطاع؟ ومنها قول الزعيم عبد الكريم (يجب أن يمتلك كل عراقي مسكناً يحفظه وعائلته من ليل الصيف ويرد الشتاء ويحفظ كرامتهم) وفعلاً بيت في عهد علي قصر مدنها (أربعة سنوات ونصف) مجمعات سكنية فأصبحت مدناً كمدينة الثورة (الصدر) حالياً ومدينة الشملة والحرية.

👈 لقد لعب قاسم دوراً كبيراً في عملية البناء الاقتصادي (الاجتماعي - الاقتصادي) من خلال تغير أسس البناء المادي للدولة العصرية ووضع العراق على سكة الحداثة الروحية والثقافية والدخول في العصر من خلال الانطلاق في أول مشروع نهضوي في العصر الحديث سواءً في إشباع جزء حيوي من الحاجات الأساسية للطبقات الفقيرة والكادحة أو من خلال تبني عقد اجتماعي جديد حيث ساهمت أغلب القوى الاجتماعية في عمسة البناء هذه.. وما بقاء المساكن وتوزيع الأراضي في أغلب الحواضر العراقية إلا سمة أساسية بلجمهورية الأولى. قابلها استفادة أكثر من ٣٠٠ ألف عائلة فلاحية عندما استلمت أراضي بموجب قانون الإصلاح الزراعي إن عملية الارتقاء بالإنسان مهمة ليست سهلة في ظروف البلدان المتخلفة وقد جسدت هذه العملية لفكرة العائبة الأساسية

الثورة لأن قاسم كان مسكوباً بمكره مائضة لتصورات كل حكام العراق في العصر الحديث غثلت في كونه يحقق الغاية السامية بوسائل تناسها من حيث النمو من جانب آخر أرى في قاسم وبيته الفكرية والنوعية أنه كان شغوف بالطبقات الفقيرة والكادحة. وهذا هو لم يطمعهم الأمن الكاذب والأمنية الواهمة لخلاصهم من الفقر المزمن، قدر ما حقق بهم مدياً بعض من هذه الأمانى الإنسانية.. وما الموقف من المرأة إلا جانب مضيء من سيرة حموز / قاسم والتخفيف من قانون التماوت بين الريف والمدينة كان أيضاً من سمات هذه الرحلة من خلال إرالة أو لتخفيف من حدة العواصم الطردة من الريف من جهة ومن خلال تمدن الريف من جهة ثانية.. فصلاً عن استيعاب المدينة لمؤلاء القادمين إليها وليس العكس كما رأينا في الجمهورية الثانية وخاصة في عقديها الأخيرين.

ويتجلى من جانب آخر موقف قاسم من ذاته في هذه المواضع .. حيث نرى أنه لم يكن يملك بيتاً خاصاً به بل كان مستأجراً لدار حكومية عائدة للأمراء المجردة.. وهنالك قصة معروفة تداولها الناس وقد تحققت منها بالفعل مصبرتها أن إحدى أخواته كانت وعائلتها مستأجرة بيتاً بغدادياً بسيطاً وحالتها المادية لا تساعد على شراء بيت.. لذا طلبت منه ان يعطيها داراً من الدور الحكومية.. نعم وعدّها بإعطائها .. لكن بعد أن تلغى كافة الصرائف وأجرمه الفقر المحيطة ببيعه.. واستشهد الرجل ولم تستلم أخته بيتاً بل فقدت ابناً باراً قتله الانقلابين يوم ٨ شباط وهو الضابط الطيار طارق القيسي.

هذا التناغم بين قاسم وفقراء بلدي عكسته الماهية الحقيقية لجوهر العلاقة الذي بناها قاسم حيث كان الفقراء يمثلون العصب المركزي لها المشروع.. ومن هنا بالذات كسب قاسم للمسار الحقيقي لتاريخ العراق المعاصر وأصبح معياراً للحاكم العادل الذي يقاس به مدى خلعة الحاكم للشعب ومن هـ يمكن الإجابة على سؤالك التالي :

♦ هل لا زالت تمتد بدور القادة في التاريخ من حيث الإلهام والتأثير ( الكاريزما )؟ وهل كان عبد الكريم قاسم زعيماً أم قائداً؟

🕯 نعم يدعب العادة دور مهمّ في التاريخ حيث تم دراسة هذه الظاهرة الجوهريّة { دور العرد في التاريخ } ، وليس كل قائد له دور ويمتدح لمن يشاء.. قدر كون أن هذا الدور يستنبط من قدرة العرد القائد الذي يستطيع أن يستوعب ماهية وضرورة الظروف الموضوعية لعملية التغيير وشروطها.. ما يتسع به من إمكانيات ذاتية لفهم ذلك هذا من جهة ومن جهة ثانية إن هنالك علاقة جدلية بين القائد والجمهور.. لما قيمة نابليون لولا جوده الثعاريين؟؟ وما أهمية ثورة تمور ومساراتها لولا وجود قيادة متمثلة بقاسم بحيث لم يكتف بعملية الرحف إلى بغداد دون ربطها بسلسلة من الحلقات الرئيسية والثانوية أكملت الحلقة لأراسية للاستيلاء على بغداد؟ ومن جهة ثالثة فإن القائد هو نتاج للضرورة الموضوعية وهو لا يظهر بفرمان أو أرادة ذاتوية.. بل هو يلعب عن هذه الضرورة والمدرّك لماهياتها وأهميتها.. ومن هذا نستنتج أن قاسم كان قائداً للحركة السياسية العراقية وقد مهد لتربة التغيير والأكثر من ذلك إنه قاد فعل التغيير في المجتمع.. مما مهد العراق لأن يدخل التاريخ من أوسع أبوابه.

♦ لماذا أنت متخصص بالبحث عن تفاصيل حياة الزعيم عبد الكريم قاسم من خلال تأييدك الكبار والتي يطلب عليها الجانب الايماني جداً في الوصف وهذا صحيح إلى حد بعيد ومن صفات الزعيم (الوطنية – الشعبية – الزهد ) لكن للتهج الأكاديمي يستلحي بضرورة البحث عن السليات والإخفاقات التي أدت إلى انتكاس الثورة لمجموعة من الأسباب يتحمل بعضها الزعيم شخصياً رغم المؤثرات الشخصية (الحاشية) وطبيعة العراقيين من عدم الثقة واللل وحبهم لأخذ التعبير حتى لو كانوا من الأنياء والأئمة والمصلحين والثوار والأبطال والزعماء والشواهد كثيرة خصوصاً في التاريخ الإسلامي !

سؤالك هذا فيه مباحي كثيره ومعاريات متعددة .. بعض منها قد تتلمس الإجابة عليها من خلال الإجابة أعلاه.. فإذا بدأت بالقسم الأول من السؤال فيمكنني الإجابة من أنني من خلال دراستي لتاريخ العراق المعاصر وتحليل الشخصيات القيادية لقادته سواء في أثناء العمل في وراره لعمل أو في أثناء كتابة الأطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في اقتصاديات العمل، وكذلك في أثناء عملي الأكاديمي في جامعة وهراء حيث أنيط بي، من جملة ما أسط إدارة خلفات دراسية عن الحركة العمالية وأحزابها السياسية في العراق.. ضمن هذا العمل المتواصل قررت منذ منتصف الثمانينات الوقوف وقفة جلية عند الأهمية التاريخية لثوره ١٤ تموز وكذلك عند أشخاصها المحوريين وعلى رأسهم قاسم.. قد توصلت من قراءتي ( وهي قابلة للحطأ والصواب) إلى أن ثورة ١٤ تموز هي ثورة عظيمة ووحيدة في العالم العربي في القرن العشرين حسب رصد المستشرق مكسيم رودنسون. ومن هه دخلت في أغورها وحاولت تحليلها وبعيك معاصليها التي زورت طيلة الجمهورية الثانية.. وبأشع الصور حيث أبرزت هذه القراءات اللاموضوعية شحوص وقوى لم يكن لها من دور فيها. بل والأكثر من ذلك جردو الثورة من ماهياتها الأرامية رس نتائجها وأهميتها كل هذه كانت الدافع الرئيسي لدراستي للثورة وقاسم..

من جهة ثانية لا اتفق معك من أنني لم أنتقد قاسم.. إنني ضد عبادة العرود.. إذ كان قاسم قائداً وحولته الجماهير الشعبة إلى رمز أخرجته خارج تحويم الزمان والمكان. لكن كما قلت أعلاه وقد سبق أن تناولت قاسم بالنتقد أيضاً وحصته جزءاً من المسؤولية في ضياع فعل التغيير الذي قاده وهذا ماشرت في كل كتبي وخاصة في خطة بحثي الموسوم { قراءة أولية في ماهيات سيرة عبد الكريم قاسم } المنشورة سنة ٢٠٠٣. حيث خصصت فصلاً كاملاً لهذا الموضوع

من جهة ثانية إنني متأثر بالفكرة القائلة { إن كمال الوجود.. وجود العصى ليه } ومن هذا المنطلق قرأت قاسم.. لكن الإشكالية هي أن أغلب من اتهمني بهذا الموضوع لم يقرؤوا كتبي بصورة حقيقية. لأن أغلبهم قرؤوا العناوين وبالمسنة أخبرني أحد الصحفيين في جريدة لصاح الذي كان حاضراً في محاضرة لي في

جلس المسم والنضام حول نشوء المجتمع المدني عند تأسيس الدولة، قال هذا الصحفي أنه طلب من رئيسه في العمل الذهاب إلى المحاضرة فقال له: أريد الناصري سيبدأ بقاسم مدح ولا نقد. هذه رؤية غير موضوعية ولا تعبر عن كامل حقيقتي. رغم أنني أفاعل مع شخصية قاسم.. لأنه بدون هذا التفاعل لا يمكن أن تنجز عملاً مبدعاً.

في الختام أشكركم من الأعماق وأتمنى أن تقرأ ما أنا فيه عن الظاهرة القاسمية.

## سياحة فكرية مع الباحث في القاسمية:

بمناسبة الذكرى الحادية والخمسين لثورة ١٤ تموز<sup>١</sup>

حاوره: نوري صبيح

د عقيل الناصري .. باحث معروف في الوسط السياسي العلمي من خلال دراساته المتعددة عن ثورة ١٤ تموز وشخصية الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم.. ويكاد يعثر { المؤرخ المنصف لقاسم وثورة ١٤ تموز } أجريت معه حواراً بمناسبة الذكرى { ٥١ } لثورة ١٤ / تموز / ١٩٥٨ أوضح فيه رؤيته النقدية لواقع العراق السياسي في أثناء مرحلة تموز / قاسم والتي يطلق عليها خلافاً لجمهرة واسعة من السياسيين والكتاب اسم { الثورة النيرة - الثرية ١٤ / تموز / ١٩٥٨ } ترى لماذا هي نيرة - ثرية؟ وهل تمثل حدثاً استثنائياً في تاريخ العراق المعاصر؟ وما أهمية الزعيم الراحل قاسم ودوره في عمية التغيير قاتماً، في هذه الرحلة التاريخية ونحاورة ونتمسك أرائه حول تموز وقاسم والنظر إليهما ومناقشة { أفكار } و { آراء } لزعيم الخائد وخدمته بالفقراء والكادحين التي لا زالت تشرق من جديد وهناك { حالة } مضيئة درماحول صورة و شخصية الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم .

■ لماذا يتحدث الناس صوما والفقراء خصوصاً بإيجابية عن

شخصية الزعيم الراحل عبد الكريم قاسم ؟

<sup>١</sup> - جريدة البيان العراقية العدد في ١٣ / ٧ / ٢٠٠٩ واعيد نشره في الحوار التمديد ٢٢ / تموز / ٢٠٠٩.

١٤ في البدء شكراً خريده اليه الجديدة والبيان . . على موقعه من ثورة ١٤  
 تموز وفي التبشير بأهم ثورة في القرون العشرين ليس في العراق بحسب بل عموم  
 دول المنطقة. هذا القول ربما يعتبره البعض فيه شيء من المبالغة الا لكي أرى  
 وأرغم انه قد أصاب كبد الحقيقة لما لعبته هذه الثورة من دور إيجابي في نقل  
 العراق من النظام السابق ذي النمط السابق لرأسمالية ( من الناحية الاقتصادية )  
 إلى النظام الأكثر توأمة مع الضرورة الموضوعية للتطور والدخول الحضاري  
 للعصر لعراق تلك المرحلة . وكانت إحدى جوانب هذا التحول تكمن في سني  
 الثورة لمكرة العلاقة الاجتماعية النسبية من حيث توزيع الثروة الوطنية  
 والتهوؤ بالواقع المادي للطبقات والعتات الاجتماعية وخاصة الفقيرة منها في  
 الريف و المدينة وقد غثلت هذه الأبعاد في قانون الإصلاح الزراعي الذي أعاد  
 توزيع الأراضي إلى المنتجين الععلين ، أصحابها الحقيقيين الذين تم استلاب  
 أراضيهم بطرق متعددة من أواخر القرن التاسع عشر وازدادت سرعة إيقاعه  
 بعد عام ١٩١٨ عندما قوت قوى الاحتلال الأول قانون الأرض الذي سق ان  
 طبيقته في الهند كي تؤسس لطيفة الإقطاع وملاك الأراضي بحيث غش القاعدة  
 لاجتماعية لنظام الحكم . . وهذا ما تم طيبة المرحلة الملكية هذه الصيرورة التي  
 قامت بها الثورة قد أصابت قطاعاً واسعاً من أبناء الريف. كذلك الحال عندما  
 شرعت الثورة بالاهتمام بقطاع السكي وبوزيع الأراضي على المحتاجين من أبناء  
 الطبقات الفقيرة ببدل منخفض جداً. ومن ثم الشروع بتطوير قانون العمل  
 والضمان الاجتماعي بالإضافة إلى المنحز الثقافي وتوسيع التعليم وإيصال  
 الخدمات الاجتماعية إلى كم هائل من المحرومين منها. بمعنى آخر ان الثورة  
 قدمت منجزات مادية لهذه الفئات الاجتماعية على كافة الأصعدة: الاجتماعية  
 والاقتصادية والثقافية وحتى السياسية. ولم نطعمهم الوعود المعسوة كما  
 جرب في عراق الجمهورية الثانية، وقد ترجمت إلى واقع كثيراً من آماني هذه  
 الفئات في العيش الكريم والفد المرعود هذا المنجز وما كان مؤملاً إنجاز دفعت  
 هذه الجماهير الكادحة إلى أن تناطح السماء بأيديها العارية للدفاع عن هذا  
 المكتسب وعن حلمها البومي من هجوم الحراد. وكان خير دليل لموقف هذه  
 الفئات هو خروجها تشارك القوى المختصة للسلطة التي قدمت بالقطار

الأمريكي بقتل الثورة وقائلها وقتل الحلم البومي لها.. كما خرجت بعنفوان وهي تحاول الإطاحة بسلطة الانقلاب في حركة الشهيد حسن السريع في ٣ تموز عام ١٩٦٣.

كما أن هذه الإجراءات لم تنصب هذه الفئات الفقيرة حسب.. بل الطبقة الوسطى بأغلب فئاتها حيث تفتحت أمامها فرص التطور وبنو المركز الأول في الحكم وإقرار القرار المركزي للسلطة كذلك الفتيين التجارية والصناعية من الطبقة الوسطى وما اكتسبه من إمكانية التطور والارتقاء في مجالاتها المهمة. وبمكتنا الإشارة إلى التشريع الأجمل، بالمتطور الحضاري، وهو قانون الأحوال الشخصية وإنصاف المرأة وإعادة بعض من حقوقها الإنسانية المستلبة من المجتمع الذكوري هذا القانون تم محاربته من قوى متعددة وكان الهدف الأول سلطة انقلاب شباط ١٩٦٣ لكنه من زاوية أخرى كان علامة مضيئة في النضال من أجل شمس المساواة بين الجنسين. من هذا العرض المكثف جداً يمكن الوقوف على سرعية الناس لدمهم ولثوره ١٤ تموز.. من قبل العقراء وهم مادة التاريخ الإنساني وهدفها {الأرأس} ومن الأكثرية الشعبية المستفيدة من الثورة ذاتها

• ما الأسباب التي جعلت لجيش يقوم بالثورة ضد نظام الحكم الملكي؟

👇 إن صيرورة التطور الاجتماعي لأي مجتمع تخضع حسب رأيي، إلى قوانين ومس عامة.. تفعل معمولها بغض النظر عن إرادتها، طالما الظروف الموضوعية مهيأة لإحداث التغيير المطلوب. لكن ليس بصورة ميكانيكية.. بل ضمن وعي هذه الضرورة والتفاعل الحدي من قبل الفاعلين بها. ومن هنا المطلق لم تخرج عملية التطور حسب مخطور من الصراع الاجتماعي بين الطبقات والفئات المتعددة نظراً للظروف الموضوعية والدائية التي تمر بها بلدان عالم الأطراف ومنها العراق في المرحلة الملكية. وكان من أهم الأسباب {الأساسية} لتدخل الجيش في العملية السياسية هو أن نخبة الحكم الملكي وممثلي الحكم {مؤسسة العرش والوزارة والسعارة البريطانية وقبل عام ١٩٣٢ المدبوس



السامي البريطاني { قد أغلقوا تداول السلطة سلمياً بين القوى الاجتماعية  
 المتعددة وسدوا مافذ الاشتراك في هذه العملية {الاجتماعية} أمام قوى  
 التغيير العضوية المتمثلة بالأحزاب السياسية الوطنية المعارضة في كافة حقب  
 النظام سواء في سنوات الانتداب أو/و في الثلاثينيات وصعود العسكر أو/و بعد  
 الحرب العالمية الثانية، حيث خافوا من رياح التغيير التي هت في العالم وخاصة  
 في أطرافه. ناهيك عن الخمسينيات حيث تحكموا في عملية تداول السلطة  
 بصورة محكمة حتى أنهم لم يسمحوا لأحد عشر نائب من خارج نخبة الحكم  
 الاستمرار في عملهم اليومي عام ١٩٥٤. بمعنى آخر إن تشويه العملية الانتخابية  
 ومنع الأحزاب السياسية المعارضة وخاصة الراديكالية منها من ممارسة حقها في  
 المساهمة بالسلطة دفع هذا العامل {الرأس}، بالإضافة إلى عوامل أخرى  
 بالانتلجسيا العسكرية إلى الدخول في فلك هذا الاشتراك وبالتالي تغيير ليس  
 قوام السلطة بل النظام بأكمله وطرده طبقات اجتماعية من مسرح الحياة السياسية  
 وإضعافها من التحكم الاجتماعي. هذا في رأي أهم عامل في تدخل الجيش في  
 السياسة ناهيك عن قصر البرامج الاقتصادية السياسية وقشلها وكبت الخريبات  
 حيث وصل إلى ذروته في حينه.. وهذا ما عبر عنه زعيم الثورة الراحل عبد  
 الكريم قاسم عندما أشار في خطاب له في ١٩٥٨/٨/٩ عندما قال {ولو كان  
 يعتقد أن باستطاعة الشعب أن يزيل هذا الكابوس من الظلم لما تدخلنا تدخلا  
 مسيحاً.. لكننا عرفنا أن الشعب أعزل مغلوب على أمره ولذلك ركبنا هذا  
 المركب واضطرونا إلى التدخل حتى نصور حقوق الشعب} هذا من جهة،  
 ومن جهة ثانية إن قوى التغيير في عالم الأطراف، بصورة خاصة، يمكن  
 حصرها بجهتين اثنتين، هما: قوى المجتمع المدني والجمهير الشعبية، وقوى  
 العنف المنظم {المؤسسة العسكرية}. وبطراً لعدم تمكن الأولى من إحداث  
 التغييرات المعبرة عن الضرورة الاجتماعية، فقد بات المجال مفتوحاً أمام قوى  
 العنف المنظم لإحداث هذا التغيير. وهذا ما جرى بالعراق عشية الثورة، إذ  
 كانت الأحزاب الوطنية المعارضة قد حاولت أخذ تعبيرات في توجهات نظام  
 الحكم من خلال التعبير عن المطالب الاجتماعية المراد بلوغها والمعبرة عن آمال  
 قطاعات اجتماعية واسعة. لكن نخبة الحكم كانت تواجه هذه الحالة بالزهد من

الإعمال المقترن بالقمع. في الوقت نفسه كان السعيد يرى في قوى {المعارضة} كونه لا تتعدى بضع مئات من الطلبة والمحامين وهذا أمر تستطيع الشرطة معالجته؟}. لذا فالديمقراطية النيابية لا تعمل في فراعيل في نظام اجتماعي يجد ماميتها في أثناء الممارسة. إن الواقع الاجتماعي وما يحمل في أحشائه من ضرورة التبر ويستلزم المعالجة، قد وصلته حتى قوى السفارة البريطانية في بغداد كما ذكرتها وثائقها السرية المنشورة بعد رفع السرية عنها.

وهكذا أستطيع القول إن الثورة جاءت تعبيراً عن الآراء التي تبلورت وبضجت قبل وقوعها وإن كل ما حدث كان أمراً متوقفاً وهي نتاج للأزمة البيوية الداخلية لنظام الحكم وعلاقاته وتحالفاته الإقليمية والدولية وفي ظل تشبه بالنديم بكل أبعاده الماضوية سواءً كأنماط فكرية أو قوى اجتماعية أو أساليب عمل، ومواقفه ووجوده الاجتماعي.

### ♦ ماهي انجازات ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨؟

📌 في البدء علينا تحديد مفهوم الثورة الذي هو: نقطة التحول في حياة الاجتماعية التي تدلل على الإطاحة بما عفا عليه الزمن وإقامة نظام تقديمي جديد. والثورة نتيجة ضرورية لتطور المجتمع وهي تختلف جذرياً عن الانقلاب العسكري الذي يعني التغيير الداخلي الفوقي لقمة النخبة الحاكمة وعلى الأقل في سمتين {أرأسيتين} هما:

المشاركة الشطة من قبل الجماهير الشعبية عوضاً عن سلبيتها؛

- استمرارية التغيير مقابل الحدث الوحيد.

ومن هذا المنطلق يمكن أن نحكم على أن ثورة ١٤ تموز كانت تدشيناً لثورة عظيمة في عموم المنطقة ويمكن مقاربتها {نسبياً} مع ما أحدثته ثورة ١٤ تموز الفرنسية من آثار طالت الكثير من الأنظمة والمفاهيم والعلاقات الإقليمية

والدولية. وباعتبارهما مثلثا عتلات للتعبير الاجتماعي والسير في تطور المجتمع بالتماشي مع سن التطور على كافة الأصعدة الاقتصادية و السياسية والفكرية. لقد سرعت ثورة نموز العراقية من رخم صيرورات الارتقاء وعبرت بمن من الاتجاهات الفكرية والفلسفية وفي غائية الحكم وبرنامجيته للدرجة أصبح معها الكم المختلف كبعاً جيداً، طلما - كما قال المفكر الراحل هادي العلوي - ان الثورات هي نتيجة الصراع الطبقي الاجتماعي وموتيتها لا تأتي من هوية لادتها بل من مصالحها التي تأتي الثورة للوفاء بها وهي مطالب عامة الناس لا فئة محدودة من أهل العقائد.

لا يمكننا انكشف عن مضامين الثورة الحقيقية والمنجر المادي منها إلا بمررة درجة ترابطها وتجانسها مع ضرورات العلاقات الاجتماعية والأوضاع التريجية المحسوسة التي ظهرت فيها ليس بصورة مجردة بل لا بد من الأخذ بالحسبان الضرورات الملموسة والمصادقات المفاجئة ودورها ودور القادة وممارستها وتغييرات الرمن وتأثيراته وما تحدثه العلاقات الدولية على مسار تحقيق الثورة.

لقد غاصدت الثورة، والتي هي بمثابة انقطاع تاريخي فاجم عن عوامل داخلية بحتة، مركزية الدولة والتي رنت نحو وحدة السوق الوطنية العراقية وثبتت خط الإنتاج الاجتماعي لأكثر حداثة والتأسيس المادي لمنطلقات العلمانية. كما أن الثورة بتهديمها البنى والمؤسسات الإنتاجية شبه الإقطاعية القائمة على الاقتصاد الزراعي / الحرفي و{الكبرادوري} والرعي التعطي الهامشي، فإنها عبت عملياً نحو تعددية الأنماط الاقتصادية ذات التوجه الرأسمالي الموجه وبناء القاعدة المادية لاقتصاد السوق الموحد من خلال الربط الاقتصادي بين المدين والريف و تصنيع ما أمكن لهما هذه أفضت إلى فسح المجال موضوعياً لإزالة قوى التلاحم القديم، أو على الأقل التغيير من وظائفها مما استدعى إلى الوجود الاجتماعي قوى اجتماعية جديدة وهذا ما حطقت الثورة حيث أقسحت المجال أمام فئة الصناعيين {المنتجين البرجوازيين} وهذا هو منطلق التحديث الجديد وهكذا فإن النجز للثورة قد تمثل بكونه نقلة نوعية في :

- عمق التغييرات الاقتصادية السياسية في المكونات الاجتماعية ؛

- في ماهية قيادتها والقاعدة الاجتماعية للحكم ؛
- في العلاقات الاقتصادية وأنماطها الأكثر ملاءمة لواقع تطور العراق والعصر ؛
- في عمق الآثار الاجتماعية/العكرية المتخصصة عن هذه الثورة ؛
- في طيعة المستعبدن منها طبقيا { الطبقات الفقيرة والكادحة } والمناطق الجغرافية ؛
- افتتاح أفق مهماتها التاريخية للمستقبل لتقديم ؛
- في أسلوب الثورة ومعاييرها المستندة على الكفاءة والوطنية العراقية ؛
- وفي العقد الاجتماعي بين الدولة والمكونات التعددة ضمن مفهوم الدولة التعاقدية ؛
- التعميق المادي والمعنوي لمقومات الهوية الوطنية والسوق الموحدة ؛
- التوسع الكمي والوعي لمؤسسات المجتمع المدني {السياسية والمهنية والنقابية... الخ} ؛
- اثرة لثقافية والنماء الواسع للمؤسسات التعليمية لتشمل مساحة اجتماعية وجغرافية واسعة بما أهلها أن تكون عنصراً أساسياً من عناصر التطور ؛
- هذا المنحزات هي جزء عضوي من تاريخ بخل الرمزي للعراق المعاصر والذي حققته الثورة في عمرها الزمني القصير الذي لم يتعدى ١٦٦ يوماً.

❗ لماذا لم يسطع الزعيم الأخذ بالانتخابات البرلمانية وهي كانت موجودة في العهد الملكي ؟

❗ انطلاقاً من حقيقة أن الديمقراطية شأنها شأن أي نظام آخر من أنظمة الحكم فهي، كما قلنا لا تعمل في فراغ، وهي مادة غير قابلة للتصدير والزرع

المصطع. قدر كونها نتاجاً للصراع الاجتماعي والتطور المفاهيمي لنظومة حقوق الإنسان والمجتمع وتطوراً لوعيه الاجتماعي في تجلياته الفسفية واجتماعية والحقوقية والسياسية والدينية. تجريبياً مثلث الحياة البرلمانية هذه خطوة جميلة ومهمة في الحقبة الملكية. لكن آلية التداول وسلامة التحقق القانوني فيها كانت متضادة مع الممارسة العلمية والعملية من حيث المصمون والشمول. لذا فقد أحفقت البرلمانات المروعة من قبل الدول الرأسمالية في الشرق، وهذا ما دلت عليه التجربة البرلمانية العراقية لأن الحياة البرلمانية قد صيغت أبعداً النظرية في عشرينيات القرن المصرم في لندن بمفاهيم تتطابق وما بلغت هذه الأفكار من تطور في حينها هناك في مجتمع رأسمالي متطور بكل مفاهيمه لذا تمثلت نقطة ضعف السلطة الملكية في كونها فشلت في بناء مؤسسات سياسية حقيقية قابلة للاستمرار. ومما البرلمانية إن نقلنا للمرحلة الملكية يستوجب توجيه النقد الموضوعي ذاته للجمهورية الأولى (عوز ١٩٥٨ - شباط ١٩٦٣) في تباطؤها في الإقرار بسن الدستور الدائم وإجراء انتخابات حرة في المجتمع إنني أعتقد وأزعم أن أحد أسباب هذا التباطؤ يكمن في ضرورة وجود مرحلة انتقالية كي تتمكن السلطة الجديدة وقواها الطبقية من بسط استمرار الواقع وتقنيه في شرائع دستورية تعبر عن توجهاتها الفلصية والسياسية كما تعبر عن أفق مهماتها التاريخية. وهذا ما تم عند نشوء الدولة العراقية ١٩٢١ فقد نطلب سنوات من الانتظار {مرحلة انتقال} ليشرع الدستور الأول عام ١٩٢٥. كذلك الحال بالنسبة للجمهورية الأولى فقد ارتأت القيادة السياسية المشطة بالوزراء ومجلس السيادة التأجيل بغية هدوء الأوضاع السياسية والاستقرار النسبي للعلاقات الاجتماعية الجديدة حتى تشرع في إقرار الدستور الدائم ليعبر عن ذاتها وعن أفقها الطبقي والسياسي وفلسفتها. وتشير كثير من الدلالات والوقائع المادية أنه كان هناك توجه رسمي جاد من قبل السلطة السياسية للجمهورية الأولى في الأخذ بالانتخابات السببية في عوز ١٩٦٣. إذ كان مقرراً أن تشر مسودة الدستور في ٢٤ آذار {عيد الحرية والخروج من حلف بغداد} لينم مناقشه ومن ثم إجراء انتخابات من قبل حكومة وطنية إنتلاية كان مراد

تأليفها وقد فاتح قاسم فيها كل القوى السياسية بما فيهم البعثيين، الذين رأوا في هذه الدعوة دلالة ضعف لقاسم وهذا ما أشار إليه طالب شبيب في مذكراته.

ولأجل تثبيت الدليل المعوي على نية قاسم أشير إلى ما صرح به في آخر تصريح صحفي له مع مراسل جريدة الليموند الفرنسية في ٥ شباط ١٩٦٣ حيث أشار إلى هذه التواريخ.. وهذا ما أكدته محمد حديد في صلب مذكراته من أن الهيئة المكلفة بإعداد الدستور كانت قد أكملت ثلثي عملها يوم وقوع الانقلاب الدولي في الثامن من شباط ١٩٦٣ لا بل أن أحد دوافع هذا الانقلاب يكمن في وقف هذه الصيرورة الدستورية وهذا ما تم لهم<sup>١</sup>.

❖ لماذا أجاز الزعيم بعض الأحزاب السياسية ورفض بعضها ؟

🕒 من الصعوبة بمكان أن ندخل الزعيم قاسم في كل عملية أو إجراء يتم في البلد وننسبه إليه .. إذ ليس هناك من قائد سياسي يطلع على مثل هذه الأمور الثانوية.. خاصة إذا علمنا أن قاسم في إدارته للسلطة التنفيذية .. كان يترك للمؤسسات الوزارية حرية اتخاذ القرار مسترشداً بالتوجهات العامة لفلسفة السطة والقوانين العامة.. ومن هنا نشأت وتتشأ الصعوبات المتعددة لرؤى

---

يقول عبد اللطيف السواف أن "المرحوم عبد الكريم قاسم يبدو أنه قد أحس أنه مدعو لاتخاذ ما يلزم في سنة ١٩٦٣ لإنهاء هذا الوضع أو على الأقل للتخفيف من عواقبه وآثاره المدمرة على المجتمع العراقي و اقتصادياته وقد شعر بحاجة المجتمع العراقي للعودة إلى النقص المدني الخاص بسيادة القانون والمؤسسات السلطوية وقد عبر عن شعوره بطريقة الخاصة - وقد أكد لي السيد أحمد محمد يحيى وزير الداخلية وصديق للرحوم عبد الكريم قاسم وموضح سره، إن عبد الكريم قد عبر له عن رغبته وبه في الأخذ بتغيير واسع يوم الأربعاء المصادف ١٢ رمضان أي قبل وقوع انقلاب ١٤ رمضان بيومين اثنين، كما أنه - بعد أن كلمني وكلف لجنة في وزارة الداخلية واستشار آخرين بوضع مسودة دستور للجمهورية العراقية مهم على ما سمعتت الرحوم المحامي داود السعدي وغيره - طلب مني عدم السفر في بعثة - لأنه قد يحتاجني خلال تلك الأيام التي كان همه فيها وضع قانون انتخاب النواب و وضع مبادئ الدستور ووضع السياسة التنفيذية بعد اكمال تشريع قانون شركة النفط الوطنية.." ص. ١١٢ - ١١٣، مصدر سابق

قاسم من قبل السلطة التمييزية خاصة إذا علمنا أن عصب هذا التعبير الجبري انقسم المجتمع العراقي بصورة عمودية بين مؤيد ومعارض للسلطة وهم يعتبرون القرار المركزي للدولة.. لذا تعدد التفسيرات في هذه الحوائب وازدادت الخلافات وتشتت العمليات الإدارية، طالت كل طرف يحسب طالك غمزه بغض النظر عن مناه وتوافقته وفلسفة السلطة والحق.

لم ترفض وزارة الداخلية عملياً إلا طلب الحزب الشيوعي {اتحاد الشعب}،، وهذا كان مرتبطاً كما اعتقد، بما تمحصت عنه فترة السه والنصف الأولى من عمر الثورة من التجاذب والصراع بين قاسم والحزب، وفي الوقت نفسه بين القرى والأحزاب السياسية نفسها هنا أستطيع التأكيد على ما لعبته كل الأطراف آنذاك من صراع أغله غير مبرر علمياً، وخاصة الفرقاء المحسوبين على الثورة، ومن نظرة هذه القوى وحتى قاسم نفسه إلى ذاتهم انضخمة وإلى رؤيتهم لواقع العراق ومستقبله والمستشرده بكونهم يخضعون الشعب لقد سجد قاسم مع الحزب الشيوعي علاقات وطيدة سواء من ناحية العمل والتسيق مع قيادة الحزب عند الإعداد لثورة أو/و مع الضباط التقدمين واليساريين في حركة الصايط الأحرار وبالتالي فهذه العلاقة القلقة بينهما شايها الكثير من الصعوبات بعد تموز ١٩٥٩ وموقف الحزب غير الواضح من حكم قلم واختلاف قاداته {الأرأسيين} معه.. ونظرة قاسم الذاتية ببعض قادة الحزب. سأعود إلى دراسة هذه الفكرة لاحقاً في الكتاب الذي أقوم بإعداده وهو بعنوان {قاسم وصيرورة الثورة الثرية}.

أما الحزب الإسلامي فقد رفض طلبه من قبل وزارة الداخلية لكنه استأنف القرار ورفضت محكمة التمييز قرار وزارة الداخلية وأجازت الحزب. أما قوى التيار القومي فقد رفضت هي تقديم الطلب للعمل العلني والرسمي.. لأنها كانوا مشبعة بالروح الانقلابية من جهة ومعرتهم بأنفسهم وبدورهم غير المؤثر في الواقع السياسي وهذا ما أشار إليه بعض قادتهم مثل هاني المفككي وحالد علي الصالح وطالب شبيب.

وحقيقة يمكننا أن نضيف أن قاسم كان مدركاً للحياة الحزبية وأهميتها .. لذا رمى بثقله إلى جانب الأحزاب {المعتدلة} التي ينتمي إليها روحياً كالحزب الوطني الديمقراطي لكن انقسام قادة الحزب في الموقف من قاسم وانشغالهم قد أثر على الحياة الحزبية التي سادت الشارع السياسي آنذاك، وخاصة موقف رئيسه الراحل الخادرجي من رعمامة قاسم وهذا ما سأعود إليه لاحقاً في الكتاب المزمع نشره أعلاه.

♦ هل أنت مع صدور قوانين الأحزاب السياسية، الانتخابات،  
المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق ؟

✎ الأحزاب بصورة عامة تمر عن تطلعات تكوينات اجتماعية لها مصالح مشتركة، ولذا فمن حق هذه الأحزاب أن تنظم نفسها وتدافع عن مصالح تكويناتها من خلال العمل العلني وليس السري وأن يطمح عمل هذه الأحزاب بقانون بغية تأكيد وضرورة ضبط إيقاع الحركة السياسية والحزبية، لكن بشرط أن لا تخضع هذه الأحزاب إلى مشيئة ورحمة السلطة التنفيذية أو {دكتاتورية أحزاب الاكثريّة البرلمانية} .. وان تتم هذه الرقابة وذلك العمل بشفافية بغية توطيد المؤسسات الحزبية والمهية ومنظمات المجتمع المدني باعتبارها عتلات العمل السياسي الصريح وبغية إنضاج الظروف للتداول السلمي للسلطة عبر العملية الانتخابية، لإعطاء حركة الناس دفعا وتوجيها جديدين في مهمة إشراكهم في العملية السياسية، لأجل تحقيق المافع الاجتماعية المشتركة العامة ولكل الأطراف من جهة وإيقاف أحصائي العنف المنظم في ضباط المؤسسة العسكرية} من فرض رؤيتهم السياسية وحل إشكاليات الصراع. في الوقت الذي هم مطالبون بتحقيق مهماتهم المأطة بهم والمتعلقة في الحفاظ على حدود البلد وأمنه ثم إن كل القوى السياسية سواء الموجودة بالسلطة أو غير المشتركة فيها هي مدعوة بقوة إلى بناء المؤسسات الدستورية ليس كهيكل شكلية، قدر ما أن تكون مؤسسات حيوية عضوية في النظام السياسي. كما أن الدستور النافذ يوجب تنظيم الأحزاب السياسية. لذا علينا النظر إلى هذه المسألة نظرة شمولية نستقي مادتها من ما نروم بلوغه لعراق المستقبل والابتعاد قدر الإمكان عن



المنظرات الحزبية الضيقة أو المصالح النعبة والزيائية. إن التظم العلي لهذه الأحزاب سوف يقوم في الوقت نفسه عمل هذه الأحزاب ويشفيها من أمراض العمل السري ويبعدنا عن ردود الأفعال غير المتحاسة مما يعود في النهاية إلى صالح العملية السياسية برمتها. لأخذ من تجارب الحياة الحزبية في الأنظمة المتقدمة دليلاً وليس تمثيلاً معها نظراً لاختلاف الظروف بين الاثنين. كما أن الأحزاب يجب أن تكون أحزاب عامة لديها قاعدة اجتماعية وتربط فكري ومصالحه وليس مرتبطة بهذا الشخص أو ذاك وإن تسودها الممارسة الديمقراطية والشفافية عبر مؤتمرات دورية وتكون بانفعل عملاً جماعياً تقضي فيه على دكتاتورية الرئيس أو السكرتير العام.

● هل انتهت ظاهرة الانقلابات العسكرية {بيان رقم واحد} في العراق بعد التغيير وأصبح التداول السلمي للسلطة هو الطريق الوحيد؟

👤 هذا الرأي فيه الكثير من التعاؤل ومفهم بالأمية. نحن مع تحديد مهام وواجبات كل مؤسسة في السلطة عبر الوضوح الدستوري ويجب عدم الخلط في المهام ولا يسمح بالتداخل فمن اتاحة التاريخية العامة فإن مهمة القوات المسلحة الدفاع عن الوطن بصورة أراسية وتحقيق الأمن الداخلي. لذا ليس من واجبها التدخل في الأمور السياسية خاصة غير المرتبطة بمصالح المؤسسة العسكرية نفسها من جهة، كما لا يجوز لأية قوة سياسية الاستعانة بالقوات المسلحة بفرض رؤيتها أو حلولها وتعميم سلطتها. إن هذا الفعل سينعكس على النظام السياسي ويعد الطريق نحو الاستبداد والقهر والاستلاب. عن من الممكن إيجاد توافق فكري وسياسي لتسطق من مقولة : { أن الحرب مسألة مهمة يجب أن لا تترك للضباط وحدهم. وإن اسيااسة مسألة مهمة يجب أن لا تترك للسياسيين وحدهم } فمن خلال التفاعل الجدلي بين هذه المهام علينا إيجاد المشترك والتفكير بعقبة واحدة.

لنا من الناحية الواقعية ونظراً لعدم استكمال التجربة الديمقراطية في العراق وظالماً أن سياسة وفكرة العرض بالقوة لا تزال متعشة عند الكثير من السياسيين.. لذا سيفتح هذا الموقف شهية الضباط الكبار من التدخل بدورهم وتقل الولاء لهم ثم سيدفع بالعمل السياسي إلى الوراء وتفقد هذه الأحزاب وميلشياتها ليس قوتها فحسب وربما حتى وجودها المادي والمعنوي لذا لا أعتقد بحتمية سؤالك لأن هذا أيضاً مناط بماهية العلاقة مع {المحتل} وكيف ستخرج في المستقبل المنظور.. وما هي القوى التي ستؤمن مصالحه.. فبنا رأى أن ذلك مرتبط بنظام عسكري فأزعم أنه يسير بهذا الطريق. وهنا ما دلت عليه الكثير من التجارب في لعالم الثالث إذ أن بناء المؤسسات الدستورية وتوطيد النجاح في العملية السياسية وحصر القوات المسلحة بالدولة ضمانات أساسية لمع الانقلابية العسكرية

♦ ما هي برأيكم الطريقة الساجعة لإصلاح العملية السياسية في العراق؟

👤 لتأخذ من تجارب العراق السياسية الماضية دليل عمل في مجب المراتق المؤدية إلى إعاقه تطور النظام السياسي.. فالوطن للجميع بحقوق مواطنيه الجمعية والفردية ولكل المكونات الاجتماعية ولا ننظر للموضوع من زاوية الأقلية والأكثرية.. الحق في الحياة الكريمة، بكل ما يحمل من معنى، هدف سامي أخلاقي وفي الوقت نفسه ضمانه لعدم تعجر الصراعات الاجتماعية. هذه العملية معقدة جداً وصعبة التحقيق في الظرف ايراهن طالما الغالبية تنطلق من منطلعات وولاءات ضيقه هومايه أو/و مذهبية أو/و ديبية أو/و مناطقية أو/و قبلية قائمة على رابطة الدم. وواجب علينا ضمن الصراحة والشفافية كتابة عقد اجتماعي يضمن نكل لأطراف حقوقها. بمعنى آخر علينا أن نحدد معيار الانطلاق في البدء ومن ثم التفاوض بالشامل وذلك المتفق عليه. آخذين بنظر الاعتبار حقّ الرؤية الوطنية العامة. كما من الواجب النظر للموضوع بالترابط الخدلي بين ما يؤسس له في الوقت الحاضر وتلك الأهداف المراد بلوغها

مستقبلا . ونعتمد على الحوار ثم الحوار ثم الحوار المتبادل للتوفيق بين المصالح  
المختلفة والرؤى المتباينة. في الوقت نفسه أن يكون هذا الموضوع عراقيا بحثا لا  
نتجيره بالقوى الخارجية مهما كانت . بل نعتمد على واقع صراعنا وإذا لم  
نحقق ما نريد فلنواصل النضال في المستقبل لأجل تحقيق ذلك؟

♦ ما الذي نود قوله أخيرا؟

أقول لكم أنكم تعرثون في مجرى الرقابة الصحية الحميه بما فيها من  
متاعب وإرهاق وصراع نفسي . كما أقول ان تموز انطلق من أولوية عراقية  
العراق ولم يتحندق فيه وليكن هذا شعارنا القادم. ويجب أن لا نصوب مسئلتنا  
على تموز لأن المستقبل ميسوجه مداعمه لكم . كما وجهها لنظام السابق.

## حوار عن تموز وقاسم<sup>١</sup>

مكاظم غيلان

\* هناك التباس في تسمية ثورة الرابع عشر من تموز فالبعض يسميها انقلاباً عسكرياً لطبيعة القائمين بها وأعني حركة الضباط الأحرار. فما وجهة نظركم بهذا الصدد؟

🔸 في الحقيقة إن هذا الالتباس يمكن أن نصادفه في كل ظاهرة اجتماعية عميقة طالما أن فهم الطهور والاعتراف بها، كحقائق سسية، ينطلق من مدى تقارب ماهياتها مع أبعاد مصالحنا الخاصة والعامة وتحققها، بغض النظر عن شكل تجسدها، سواء أكانت اقتصادية أم سياسية، فكرية أم اجتماعية، روحية أم مادية. ومن هذا المنطلق يرى البعض ثورة تموز من خلال النظر إلى وسيلة تحقيقها، فيرى إنها انقلاب عسكري يمتد.. متاسين أو ناسين مضامين أبعادها الاقتصادية والسياسية والفكرية التي أعقبت (هذا الانقلاب؟) وما تمحصر عنه من تعبيرات في السية الاقتصادية وأنماط الإنتاج الاجتماعي وكذلك الحراك الاجتماعي الذي حققته أغلب الطبقات والفئات وبالأخص الطبقة الوسطى، بأغلب فئاتها، وتبوتها المركز الأراس في السلطة لأول مرة في تاريخ العراق المعاصر، إذ أمسكت بزمام القرار المركزي للدولة

---

<sup>١</sup> - نشر في الصباح بتاريخ ١٤ تموز ٢٠٠٩ وأعيد نشره في ١٧ تموز ٢٠٠٩ في الحوار  
التصدي.

كما ان ناعتي التغيير الجذري (ثورة ١٤ تموز) يكونها انقلابا عسكريا، لانهم لم يفوروا في عمق الظهيرة العراقية ولا في مسبباتها الاقتصادية والسياسية. في سياق تحققها التاريخي في العصر الحديث وخاصة منذ تأسيس الدولة العراقية إذ من السهولة يمكن إصدار حكم عن ثورة تموز ولكن الأصعب هو التعمق في حراكها المعجز وبهم ماهياتها وعائيتها ومدى تتبع الماهيات الرأسية المتخصصة على أرض الواقع. وكما أشر أحد الكتاب في جريدتكم الموقرة من (ان القراءة الحقيقية ينبغي ان تعتمد على الدليل العلمي المتمثل بالوثائق والحقائق التاريخية والمنهج العلمي لا الأهواء ولا النزوات ولا الإسقاطات الايديولوجية ومن هنا تأتي قراءة ثورة الرابع عشر من تموز لتكشف عن معطيات الثورة الحقيقية المتمثلة بالمعجز والمتجسد على الأرض والشواخص التاريخية لهذه الإنجازات ليست فقط ماثله في الأدهان أو في اللاشعور الجمعي للشعب العراقي بل انها ماثلة للعيان كركائز حضارية { استندت عليها الدولة في الحقب الزمنية التالية.

يمكننا التأكيد على ان ثورة ١٤ تموز كانت حيلى بكم كبير من الصيرونات والأفكار والأهداف المصبة على تطوير الانسان كقيمة مطلقة بذاته. وهذه الحالة تتناقض مع مفهوم الانقلاب العسكري الذي هو تعبير شكلي فوقى من داخل التركيبة الطبقية الحاكمة، كما أنه غالبا ما تتسم هذه الانقلابات العسكرية بالظاهرة البونابرتية وتكون قريبها وهذا ما دلت عليه جل الانقلابات التي حدثت في عالم الأطراف ومنها منطلقت العربية

نرى هذا التغيير الذي حدث في عرق تموز هل يمكن ان يطلق عليه اسم انقلاب؟ أم انه ثورة حقيقية مثلت واحداً من أهم المفاصل التاريخية للعراق الحديث والمعاصر وهذا ما يمكن التوصل إليه عند تحليل الماهيات الاقتصادية والسياسية والفكرية التي أعفست هذه الثورة، التي أخلت بموارين القوى الدولية وهزتها في منطقة الشرق الأوسط برمتة في زمن الحرب الباردة بين العسكريين الدوليين آنذاك وخلخلت خططهم الاستراتيجية. كما قال العالم الراحل د. جواد هلي.

كما ان للثورة ( كمفهوم وظاهرة اجتماعية) معان عديدة عكس الانقلاب العسكري ذي المعنى الأحادي المركز حول التعبير اشكلي للسلطة، إذ يختلف معنى الثورة باختلاف المجال الذي تقع فيه من جهة وباختلاف الأسلوب الذي يمارس لتحقيقها من جهة أخرى. فمثلا الثورتين الصناعية والعسكرية تقعان في حقل مشترك وتتشابهان في أوجههما العامة لكن يختلف مضمون (الثورة السياسية) وأسبابها باختلاف حقل لرؤية لكل من :

- الأبعاد الفلسفية للحياة ؛

- زاوية النظر الطبقية ؛

- المنطلق في مدى مشروعيتها وشرعيتها التي تتجاوز القانون الوضعي، طالما أن حق الشعب في مقاومة الطغيان مشروع واحترام إرادته واجبة.

فلسفاً تدل الثورة بمعناها العام على كونه { نقطة التحول في الحياة الاجتماعية التي تدل على الإطاحة بما عفا عليه الزمن وإقامة نظام اجتماعي جديد بمعنى آخر إن الثورة ليست فقط عبارة عن تغير النظام السياسي (عبر الحركة الجماهيرية أو/و الانقلابية العسكرية)، بل إنها تعني تحول تاريخي تنتقل فيه السلطة من قوة اجتماعية إلى قوة جديدة أخرى، وهما مختلفتان في البرنامج والطموح وفي الرؤية المستقبلية المراد بلوغها، سواء أكانت اقتصادية أو ثقافية، سياسية أو فكرية

وفي سياق التأكيد على الاختلاف بين مفهومى الانقلاب والثورة أرغم بكل موضوعية أن ثورة ١٤ غوز ١٩٥٨. مثلت انعطافاً تاريخياً في الأمور الأراسية مقارنة بالمرحلة الملكية، وقد كانت استجابة للضرورة الموضوعية لسيطرة التطور الارتقائي وضرورة مساراته لتاريخية. نتيجة ما أحدثته من تغيرات عميقة في بنية وأوليات الأنماط الاقتصادية وتركيباتها الاجتماعية الماطرة.. حيث بدأ الاقتصاد التخلص من صفته الريفية الزراعية أو الهامشية (النفطية) ليحل محلها اقتصاد متعدد الأنماط الغلبة فيه {لمط الإنتاج الرأسمالي الموجه} وكان من عاقبة ذلك تغير في ماهية علاقات الإنتاج السائدة بحيث ترتب عليها

مرد الطبقات القديمة : الاقطاعية والارستقراطية التقليدية وثمة الكومبرادور من الموقع الرأس في السلطة السياسية والتأثير الاجتماعي.

ومن الناحية الشكلية (السطحية) فحسب يمكننا الاتفاق مع الماديين بأن ١٤ تموز هو انقلاب، لكن أن الاستيلاء على السلطة قد قامت به إحدى أجنحة الطبقة الوسطى وهي (الانتلجنسيا العسكرية).. أؤكد على أن هذه المقاربة تدكر المهج الشكلي لقراءة القوامر.. لكن المهج الجدلي يعور في عمق الظاهرة ويحلل ماهياتها ومدى التطابق بين شكل الظاهرة وماهيتها. وعمل قد حظ هذا التغيير (الثورة) بالترحاب وأبأيّد المطلق من مختلف القوى الاجتماعية المالكة لفلسفة المستقبل والحداثة. ومن هذا المنطلق المفاهيمي لتطابق مع ما أبداه الأكاديميان (الروجان أديث و أف بتزور) من أن: ١٤ تموز هو أول حدث من نوعه في تاريخ العراق الحديث الذي يمكن ان يسجل كثورة وهذا ما أكدّه الأكاديمي القدير حنا بطاطو والخير البريطاني في مجلس الأعمار كاركاككوس والمستشرق الفرنسي مكسيم رودنسون، الذي نعت ١٤ تموز بكوبها الثورة الوحيدة في العالم العربي.

ومن المعروف منهجياً أننا لا يمكن أن نكشف عن المضامين الحقيقية لثورة إلا بمعرفة درجة ترابطها وتجانسها مع ضرورات العلاقات الاجتماعية والأوضاع التاريخية المحسوسة التي ظهرت فيها، ليس بصورة مجردة بل ضمن الضرورات الملحوسة التي أفررتها طبيعة الصراع الاجتماعي لتحقيق جملة مهام وعلى العديد من الأصعدة، مثل :

- الاسان والجماعة وحقوقهما الطبيعية والمكتسبة ؛
- البناء الاقتصادي / المادي وتطويرهما ؛
- البناء الاجتماعي وتحقيق ما أمكن من المساواة النسبية وعدالة توزيع الثروة المادية ؛
- البناء السياسي المطلق من واقعية تركيبته الاجتماعية / لائنية ؛

- البناء العوفي وتطوير وتحديث مكوناتها وماهياتها وعصرنتها

هذه المهام وما يستتبع منها وينفرع عنها قد أخذ (الانقلاب) على عاتقه عملية تنفيذها في زمنية قصيرة جداً.. كلها عوامل ساهمت في نقل هذه الصيرورة إلى (ثورة) بكل معنى الكلمة.. وكانت مسألة اجتثاث ما أمكن للفقر ومقوماته وتحقيق أساسيات الحياة المادية والروحية والمساواة بين الجنسين وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والسياسي وإقامة أنظمة اجتماعية ملائمة للعصر ودرجه سواءً على صعيد العلاقات الزراعية أو/و العلاقات العائلية والموقف من المرأة أو/و الياة الدولية وحقوق العراق وحركات التحرر العربية.. كلها وغيرها تمثل أحد أبرز معالم هذه الثورة. من جهة أخرى وصلت منذ فترة طويلة أن الطبقات والعتات الاجتماعية التي تصررت من فعل الثورة أو من خلال تعمق التغيرات التي حققتها تطلق على هذا التغير الحفري اسم (انقلاب) .. في الوقت ذاته نلاحظ أن المستفيدين من هذا التغير وهم طبقات وفئات اجتماعية واسعة من حيث الكم ومن حيث الموقع في عمية الإنتاج الاجتماعي.. أطلقت على هذا التغير اسم (ثورة) لأنها رأت فيه المعبر عن أحلامها وتطلعاتها المستقبلية في الحياة الكريمة .. وهؤلاء يمثلون غاية التاريخ الانساني ومادته. وبصورة مكثمة يمكننا القول أن ثورة تمور لم تكن ظاهرة عابرة ولا انقلاباً فوقياً قدر كونها تعبيراً اجتماعياً جذرياً ترتبت عليها تغيرات بنيوية في طبيعة وماهية كل من القاعدة المادية للتطور الاجتماعي الاقتصادي والطبقات الاجتماعية ودور كل منها في قرار السلطة المركزي. وبالتالي فقد مهدت هذه الظروف وتلك التغيرات ليرتقي هذا التغير بداته ومصعوبه إلى مفهوم الثورة وابتعد عن كونه مجرد انقلاب عسكري فوقى، إذ أدى إلى

- استلام السلطة من قبل طبقة اجتماعية جديدة- الطبقة الوسطى؛

- إحداث تغيرات في المواقع الاقتصادية السياسية للطبقات والفئات الاجتماعية؛



- تدشين سياق تاريخي مختلف جذرياً عما سبقه من نواحي القضايا التي تبثها القوى المحركة؛
  - تغيير الطبيعة المادية للقاعدة الاقتصادية وأولويات أنماطها وعلانياتها وقضاياها المثناة؛
  - تحديد الأفق التاريخي لمشروع الثورة النهضوي؛
  - تدشين تعددية سياسية مع مفهوم كاريبرماتي للرئاسة.
- ♦ مقتل العائلة المالكة على أيدي البعض من الصباط سجل موازنة كبرى على الثورة، ألا تجدون أن خرقاً قد حصل لتبويبها؟

كما تعرف أيها العزيز إني عالجت هذه الاشكالية بإسهاب سبق أد نشرته في عدة مقالات ودراسات وخرج بشكله الأخير في كتابي الجديد الذي صدر قبل شهر عن دار الحصاد في دمشق بعنوان ( ١٤ تموز - الثورة الشرية - الفصل الرابع ص. ٣٦١ - ٤١٨ ) وهو الجزء الأول من الكتاب الثاني من ثلاثة (عيد الكريم قاسم - من ماهيات السيرة). وأقول نعم ويكل تأكيد فقد أمت هذه الواقعة سلاحاً يستخدم ضد الثورة وفي كثير من الأحيان بصورة لا أخلاقية ولا مبدئية وبعبارة جلداء عن الموضوعية .. إذ يتناولونها من دون التمحصر في ماهيتها وفي تفاصيل حراكها الزمني، إذ توجد وراء ذلك دوافع متباينة ذات صبغة نفعية أكثر من كونها دراسة موضوعية .. قولي هذا لا يعني التسريع لهذا الفعل عبر المبرر .. بقدر ما أنه يتوجب علينا وضعه في إطاره الزمني السيكولوجي وضمن مقومات الصراع الاجتماعي ومسيباته في المرحلة الملكية برمتها وأيضاً ضمن الإرث الثقافي/السيكولوجي للمجتمع العراقي ومنظومة قيمه المتباينة وبمعها المسافضة مع العصر والحدائق المرعوب يبلوغيهما. علماً بأن الزعيم قاسم قد أثار في خطاب له وبالنص قال، {إننا قم بثورة ولم تستهدف أشخاصاً بل كنا نريد أن نزيل نظاماً} من جهة، ومن جهة ثانية أرد الإشارة إلى حقيقة مستغاة من التاريخ العراقي ومضمونها أنه لا توجد أية رابطة مباشرة تربط العائلة الهاشمية

للملكة بالعراق قبيل تأسيس الدولة العراقية واستيراد ملك لها. إذ كانت الملكية تنفرد إلى جفود تنمي إلى تاريخ العراق أو تقليده عملها بالتدلية اللازمة أو تمنحها تلك القوة غير الملموسة . ولولا قوة الدعم من المحتل البريطاني لكان حظ الملكية في التواجد ضئيلا جدا.

من جانب ثالث يوسف العليد من الكتاب والسياسيين ثورة ١٤ تموز بالعنف والدموية ويعتبرونها بداية بروز الظاهرة السلطوية وفتح باب السلطة أمام (أخصائيي العنف المنظم الضبط) متخذين من واقعة قصر الرحاب مدخلا . لكن من خلال تحليلي للواقعة كمطلق ومن الناحية الجمعية الاجتماعية فيصعب من فلسفية هذا المنطلق وتاريخية الصراع الاجتماعي وحدوده وقواه ، الحسم في حتمية ما جرى من عنف في واقعة قصر الرحاب صبيحة يوم الثورة ، ترى

- فهل هو امتداد لما سبقه من عنف اجتماعي؟؟؟
- أم كان نتاجاً لردود الأفعال الآتية لتلك الحشود المسلوقة الإرادة والمغية عن واقعها؟؟؟
- أم هو نتاج لحظتها الزمنية المتوترة غير المحسوبة لعاطفة القوات المسلحة : المدافعة عن القصر أو المهاجمة له على وجه الخصوص؟؟؟
- أم أن هذا العنف والموقف منه هو نتاج سيولوجي لواقع العراق وخلفه وسيادة القيم القبلية والعشائرية؟؟؟
- ثم نساءل أيتنرب أن تنبع { اللاإنسانية من الأوضاع اللا إنسانية } التي كانت تعيشها الطبقات الاجتماعية المسحوقة والهامشيون وابروليئاريا الرثة ومدقعو الريف وفقراء؟؟؟

لقد دلت التجربة الانسانية أن مرحلة الانتقال إلى حكم أكثر تمثيلا للقاعدة الاجتماعية للمجتمعات ، كثورة ١٤ تموز ، لا ينفي مطلقا من المورد بمراحل يستخدم فيها القسر الاجتماعي والعنف (المادي و/أو المعنوي). لذا علنا في

البداء عندما نريد أن نحكم التمييز بين عتمين. الأول الذي ستعمله قوى اجتماعية مستغلة (بفتح الغين) لتغيير نظام العلاقات الاجتماعية في انحاء تقسيمي. وهذا سيلعب هذا العنف دور {مولدة التاريخ}.. والثاني الذي تلجأ إليه بعض المجموعات لتقفز إلى السلطة من أجل السلطة.

إن وسم ثورة ١٤ تموز بالعنف واتهامها بما يتنافى وطبيعتها وماهيتها وتحميلها وزد الآخرين هي نظرة مجتزأة، إذ هي:

- بقدر ما هي جريئة تنظر إلى نصف الكأس الفارغ فقط؛
- بالقدر ذاته تعبر عن المنهج الشكلي في رؤيته للطواهر؛
- وتفصح عن جهالة بتاريخية النظام السياسي للعراق وعدم دراية بما له عتف الدولة في تثبيت كيانها وسيطرتها وضمان تنفيذ قراراتها؛
- غير مدركة لأهمية العنف ودوره في التحولات الجذرية؛
- تناسى مهجياً عدم إمكانية النظر في التاريخ من زاوية متجردة، طال أن التاريخ هو حصيلة تدخل الذاتي بالموضوعي، المرعوب بالمفروض والخيالي بالواقعي؛
- أنها تنطلق من واقع الكون وقيمه وليس من واقع الحركة وديناميكيتها التي تستوجب التعامل والصراع وضرورتها للتطور.

نؤكد ثانية أن ما نقوله ليس تسويغاً لما حدث صبيحة يوم ١٤ تموز ولا استحياساً للعتمين أجل العنف قدر القول أنه حالة اجتماعية ملموسة ومرصودة علمياً في تاريخ الشعوب قاطبة.. لذا أرى أن سمة العنف التي نوصم الثورة بها غير موضوعية ومبالغ فيها. لقد نجم هذا التصور من خلال جملة من الميقات التي رافقت الثورة في أثناء صيرورة تحقيق ذاتها وعائيتها أرغم أن أهمها هي:

- إن العنف قد طال أقطاب الحكم الثلاثة : الملك وولي العهد ونوري السعيد ؛
- وقد عمقه القتل غير المقصود لبعض أعضاء العائلة المالكة ؛
- التثليل بجنمان عبد الإله والسعيد ؛
- صر من ملك المقتول ولا مسؤوليته عن أغلب موبقات نخبه احكم ؛
- ما لعبه الإعلام الماوي للثورة من تهويل للجوانب الا اسانية التي ارتكبت عنفوا ؛
- نسي القوى الاجتماعية المهرومة للعنف ( الثورة المضادة ) لأجل إجهاض أو/و حرقلة مسيرة الثورة ؛
- نسي العنف من قبل بعض القوى السياسية التي كانت مع الثورة في البدء وافتقدت عنها بعد فترة وعمقته بعد استلابها للسلطة بالبعوة
- حترجية في الجمهورية الثانية (شباط ١٩٦٢ - نيسان ٢٠١٣) ؛
- الصنط الاجتماعي السياسي الذي مارسته الطغانات والعشائر الاجتماعية الدنيا والذي اقترنت بعض مفاصله بالعنف المادي ؛
- التيه الذي ميز مسارات الثورة صعوداً وهبوطاً، نتيجة للصراع الاجتماعي وانقسام الطبقة الوسطى، وهو من قانونيات تطورها وتبلورها نتيجة تعدد وتصارب مصالح فئاتها ؛
- الانشقاق ومن ثم الصراع بين الصباط لأحرار وخاصة المحوريين مهم وتبيهم الانقلابية العسكرية مجنحاً ؛
- الممارسات العنيفة القاسية والخالية من المعايير الاسابية التي استخدمتها أنظمة الحكم التي اغتصبب سلطة تمور طيلة الجمهورية الثانية والتي كانت فاجعة رمضان محطتها الأولى ؛

- ما لعبته القوة الخارجية ( الإقليمية عربية وغير عربية - والدولية) من تحريض ومن ثم التبني العملي للعنف بأشكاله المتعددة بعية إسقاط الثورة ؛
- تكرار وتكاثف الحركات الانقلابية من قبل القوى المضرة؛
- كما لعبت التركيبة النفسية للمجتمع وورثه الثقافي السيسولوجي والعلاقات البطريركية ومنظومة القيم العشائرية البالية، دورها في تصعيد ذلك التصور وأن ما حدث، بلعة التحليل النفسي، هو شبه بجريرة قتل الأب الروحي للنظام
- وتأسيساً على ذلك يحق لنا التساؤل، إذا ما انطلقنا من (عنفية الثورة) هل
- نجم عنها إجماعات حضارية أمدت المجتمع برمته وخاصة طبقاته الفقيرة والكادحة؟؟؟
- وهل أن هذا العنف، المبالغ في تصويره، كان دون مسوغ مستباح؟؟؟
- ولماذا تنطلق من فكرة السكون لتقييم حراك اجتماعي جلوي كثرة نموز؟؟؟
- وهل هناك تطور وتغيير، مهما بلغت نسب جديته في أي مجتمع بدون تكاليف اجتماعية ونفسية وعنفية؟؟؟
- وهل حدث تطور حقيقي في أي مجتمع كان بدون العنف وتكاليفه؟؟؟
- وهل كان انتشار الاسلام بدون تكاليف باهظة تكبدتها الأنفس البشرية؟؟؟
- أم كان نشوء النظام الرأسمالي دون تكاليف باهظة تكبدتها الطبقة العاملة في مراكزها وشعوب عالم الأطراف في استغلالها؟؟؟

• وهل قامت الدولة العراقية المعاصرة بدور تكاليف عنفة على مداهم الزماني؟؟؟.

لنا علينا التركيز والنظر بموضوعيه في ماهية العنف الذي تم استحداثه، وهل كان نتاجاً مقصوداً أم كان عرضياً اشتق دوره من غائبة الثورة ذات الأبعاد النيلة، أو انه كان رد فعل على الطبقات المظلومة.

ومن هذا المنطلق فعند مناقشة موضوع مقتل ثلاثي الحكم وبعض الأفراد ضمن الاستقرار التاريخية بصيرورة الثورة، يطرح السؤال التالي نفسه : ترى هل كان مقتلهم عملاً وحشياً ولا انسانياً؟؟ ربما لا يكون إصدار مثل هذا الحكم ملائماً، لكن علي أن نضيف لا تسويقاً بل توضيحاً.. أن نوري السعيد وعبد الإله لم يكونا رحيمين بحياة الناس مطلقاً.. ثم إن حياة الأغلبية الساحقة من السكان، خاصة بالريف، كانت في مستويات دون الكفاف.. لذا لا ستغرب أن تتبع اللاإنسانية من الأوضاع اللاإنسانية التي كانت تعيشها هذه الجمهرة الكبيرة

أما بصدد واقعة القتل فعلياً التأكيد، رغم تعدد الرؤى لها، أن اللجنة العليا للضباط الأحرار قد ناقشت ومحت في مصير ثلاثي الحكم، وتشير أكثر الرؤى موضوعية إلى حصول اتفاق شبه موحد بين بين المحوريين من الضباط الأحرار على ضرورة التخلص من الشائبي عبد الإله - السعيد ومحاكمتها وتنفيذ الحكم بهم مباشرة، أما مصير الملك فقد تعددت الآراء فيه ..

- فمنهم من اقترح إجباره على التنازل ومن ثم تسفيره؛

- ومنهم من أراد التخلص منه فوراً كالثنائي؛

- واقترح آخرون إجبار الملك على تشكيل وزارة دستورية وإجراء انتخابات دستورية تقرر السلطة التشريعية نفي الملك وإعلان الجمهورية؛

- اما كتلة المنصورية بقيادة الزعيم الراحل، فقد أرادت احتزال الحل الأخير من خلال إعلان الجمهورية مباشرة وليس على مرحلتين كما في الاقتراح

السابق. وكان اقترح قاسم أكثرها قبولاً وماهيته تكس في احتجاز الملك ومن ثم إجباره على التنازل عن العرش وبعد استقرار الوضع يُسعر إلى الخارج رد أن قاسم، وهذا ما مير إدارته للمصراع الاجتماعي، كان يختار الوسائل النيرة لتحقيق العاية النيلة} عكس كل حكام العراق في القرن العشرين إذ أنه لم يكن من أهدافه إعدام العائلة المالكة قدر ما كان يهدف إلى تغيير النظام. وهذا ما أشر إليه ممثل الملكية في الوقت الحاضر الشريف علي بن الحسين في أحد أحاديثه بحرية المشرق البغدادية في العترة القريبة الماضية. وبما يدل على ذلك أيضاً ما صرح به أحد المهاجرين للقصر الضابط حميد السراج حيث أشار إلى علم ارتياح قادة الثورة لمقتل العائلة المالكة وأن قاسم وعارف قد رفضا استقباله بعد خروجه من المستشفى بعد إصابته بطلق باري من ضابط الحرس الملكي ثاب يوسف في أثناء عملية احتلال القصر. علماً بأن عدد القتلى في اليومين الأولين للثورة لم يتجاوز تسعة عشر شخصاً كما قل الرعيم لكني احصيت عددهم فكانوا ٢٢ شخص (٤ من العائلة المالكة فحسب مع طفل متى و٣ من العاملين في القصر). وهو رقم يكاد لا يذكر مقارنة بالثورات التاريخية والتغييرات الجذرية في العالم ودول المنطقة .. ولا بما افتقره النظام الملكي بدأ من أول عملية اغتيال سياسي دبرته السلطة الملكية إزاء وزيرها توفيق الخالدي والذي اتهم به نوري السعيد ذاته الذي كان يرى في الارهاب وسيلة للوصول إلى الهدف

أما حيثيات وقائع مقتل لعائلة المالكة، خاصة بعد اتعلاق أبواب حصول عبد الإله على المساندة من قبل القوات المناط بها حط بغداد؛ وانضمام كية الهاشمي إلى الثورة؛ ونطويق القوة المهاجمة للقصر للحيولة دون هروبه؛ وأخيراً الانضمام المعنوي لأمر الحرس الملكي للثورة، طه اليمربي.. أنذاك قرر الوصي الاستسلام إلى القوة المهاجمة التي كانت تعتقد أن هذا الاستسلام هو لعبة يحوضها الوصي لكسب الرقب .. فكان الترقب والتوجس قد حكم الوضع بين الساعة السادسة صباحاً والسابعة والنصف بين الطرفين. وبين المدافع عن القصر والمهاجم له. لقد أثرت وقائع عملية مقتل العائلة بعض الاشكاليات التي تكس في الأساس في الجواب على تساؤل كبير : من بدأ أولاً

في إطلاق النار وماذا تم ذلك؟ لقد اختلفت الروايات وتناقضت الإجابات واختلط الواقع بالافتراض والمزعم وبالمرغوب بالأمرعوب والعام بالخاص عند تحليل هذه الواقعة والإجابة على التساؤلات والاستفسارات التي تطرحها الواقعة ومجرياتها لكن يمكن جمع هذه الرؤى في روايتين أساسيتين متناقضتين في الوقت نفسه في الطرح والسبب والمضمون. لقد ناقشت هذا الموضوع في كتابي المذكور أعلاه بالتفصيل ولا حاجة للاعادة ويمكن العودة إليه. لكن وبكثافة عالية يمكن القول أن :

- الرواية الأولى المتبناة من أنصار الملكية والتي رواها ضابط استخبارات الحرس الملكي آنذاك الدكتور صالح حنضل - وفحواها أن عبد الستار الموسوي هو الذي بدأ بإطلاق النار ومن ثم فتح مصطفى عبد الله نيرانه على العائلة وتم قتلهم إثر ذلك جميعا باستثناء السيدة هيام الحبيب زوجة عبد الإله.

- الرواية الثانية - التي أعتقد وأرغم أنها الأقرب إلى الواقع ويشير مصورها إلى أن النقيب ثابت يونس ، وكان من المتحمسين للعائلة المالكة ، قد صعد إلى الطابق العلوي بغية التصدي للمهاجمين . رغم تحذير عبد الإله له وللعسكريين الذين كانوا معه ، بضرورة الاستسلام بدون قيد أو شرط ، وبدون عنف. لقد بدأ هذا الضابط خلافاً لرغبة سيده برمي القوة المهاجمة ( قبل برشاشة كان يحملها ) فأصيب النقيب مصطفى عبد الله بطلق قذري في صدره وسقط أرضاً وألهم برفقه كما نهوى النقيب حميد السراج وقد أصابته طلعة نارية في كعبه وسقط ضابط صف برتبة رئيس عرفاء قتيلاً من بين المهاجمين ، وهذا ما أثار الشكوك والمخاوف والتوجس لدى القوة المهاجمة من مسألة الاستسلام وهذا الوضع الحديدي الباجم عن هجوم ثابت يونس عليهم ، حفرهم لا شعورياً على الرد ، دفاعاً عن أنفسهم . بفتح النار بكثافة عالية على العائلة المالكة وقتلهم جميعاً وكذلك الضابط نفسه . وعليه واستناداً إلى الكثير من الدراسات والوثائق يمكن القول بموضوعة :

- أولاً : أن العمل غير المنضبط والتصرف غير المترن من قبل النقيب ثابت يونس وقبله اتعاوض غير الدقيق من قله مع القوة المهاجمة من جهة ، ومن



جهة ثانية لإدارة البيئة للمفاوضات التي قادها عبد الإله عبر ثابت يونس ومن ثم طه البامرني قد أشعلت لهيب النفوس المتوجسة التي لم تستطع السيطرة على ذاتها .

- ثانياً : وفي كل الأحوال يمكن القول بأن إطلاق النار سوء من ثابت يونس أو القوة المهاجمة كان قراراً فردياً وانفعالياً وابن ظرفه الزمئي والنمسي.. لذا لا يجوز، علمياً وأخلاقياً، نسبة إلى الثورة أو قيادتها بأي حال من الأحوال.

- ثالثاً : إن ما قيل من أن عبد السلام عارف كان وراء قتلهم عبر الإذاعة والطب من الجماهير المؤيدة للثورة (دك القصور الملكية ومهاجمتها) لا يصح لأن وصول هذه الجماهير جاء بعد انتهاء الواقعة وجمع الجثث لإرسالها إلى الطب العدلي قبيل دفنها.

- رابعاً : رمي جثة الوصي عبد الإله إلى الجماهير كان من قبل ضابط صغير من المرافقين لجثمان الملك والوصي وليس من قبل عبد الكريم قاسم كما أشر السياسي الراحل زكي خيري.

وهكذا يوضح التحليل العلمي أن تشويهات كبيرة قد ألحقت بالثورة وكان هذا المتعلق بقتل العائلة المالكة واحداً منها. وعلى الرغم من إقرارنا وفق النطق العملائي أن هذا العمل كان لا أخلاقياً.. لكن التساؤل المطروح هل كانت نية الحكم المدني وعلى رأسها الشاذلي الوصي والسعيد قد مارست الحكم وإدارة الصراع الاجتماعي بأخلاقية سياسية ؟؟؟ أما كائنا ينظران باستغفاف إلى القوى الاجتماعية الجديدة التي بدأت تظهر في المجتمع العراقي ؟؟ حتى أنهما أعلقا تبادل السلطة وتداولها سلمياً بين مختلف القوى الاجتماعية.. بل وحتى داخل نغمة الحكم.. كما أنهما ومعهما أغلبية بقية نغمة الحكم، لم يأخذوا بتطوير النظام نفسه وإعادة إنتاج مكوناته.. هذه الظروف وغيرها قد فتحت الأبواب أمام دخول الانتلجنسيا العسكرية لتغيير النظام بعد أن عجزت القوى الاجتماعية وأحزابها السياسية عن الدخول في اللعبة البرلمانية التي كان مثل الحكم ( مؤسسة العرش ورئاسة الوزارة والسفارة البريطانية) يزورها باستمرار.

أما مقتل العائلة المانكة فقد كانت نتاجاً غير مقصود بالملطق. وهذا ما دلل عليه قاسم علما سمح لتقية أعضاء العائلة المانكة من السفر إلى خارج العراق بدران أي معوقات.

❖ دعوة صدام لإعادة كتابة التاريخ استجابت لها ثمر من المأجورين الذين صمرو لتشويه صورة الزعيم الوطني الشهيد عبد الكريم قاسم. بماذا تفسرون دوافع هذه الدعوة؟

❧ يا سيدي الفاضل يدكر سؤالك هذا ، باللعبة العلفية التي أطلقها الروائي الكبير غابرييل غاركيث عندما قال قوله الشهيرة: {للأشياء حياتها الخاصة .. علينا أن نوقظ روحها} . لذا نصب ماهية سؤالك في هذا التوجه . خاصة إذا علمنا أن التاريخ هو الخميرة الوحيدة التي لا تفسدنا الخدقة المبتدلة للكتاب والسياسيين اللا موضوعيين.. إذ حالما نعي مكونات التاريخ الخاصة بـ (زعيم قاسم) فإننا ستكون وعي غير عادي عنه ، ربما بشكل أسطوري (!!!) ونخرجه خارج نخوم الزمان والمكان . إن هذه العملية الشائكة من تداخل حلقات الرمن الثلاث في عقولنا وأفعالنا ستكون متباينة بفعل اختلاف مصالحنا (الفردية أو الجمعية) ، وفي رؤانا للواقع وآفاق تطوره ومن هنا كانت محاولة النظام السابق في إلغاء ما أمكن من ( الظاهرة القاسمية) ، التي هي : ظاهرة عراقية ربطت هوية الإنسان ببيئته المتعددة الانتماءات ومحيطه الاجتماعي ذي الألوان المختلفة وإرثه الثقافي وسماته القومي، المبتقة جميعها من جغرافية العراق وحفل زمنيته الطويل.

في الوقت نفسه علمتنا الوقائع أن القادة العظام في التاريخ لا يظهرون عضواً بل طبقاً للضرورة التاريخية ذاتها عندما تنصج الظروف الموضوعية والذاتية وضمن كون موهنتهم هي ضرورة للتاريخ وكلما كانت مسجايهم الشخصية تستجيب للضرورة كان دورهم في التاريخ أكبر شأنًا وبرزًا خاصة إذا كانوا مدركين للمجرى الموضوعي للتاريخ. علماً إن قوة شخصية القائد تستبطن من قوة الحركة الاجتماعية التي يعبر عنها ويتولى تحقيقها.

عملياً وضمن هذا المتعلق يمكن أن نشير إلى الشخصيات البارزة في المجتمع العراقي على مدار الزمن الطويل منذ الحضارات الأولى مروراً بالكليات التي حلت به.. إذ يجد العراقيون القادة الذين خدموه وبذلوا ما أمكن من أجلهم.. لذا أخرجوهم من وائعتهم ليسجروا حولهم الأساطير والحكايات التي كان بعضها يدخل ضمن اللا معقول.. وهذا ما كان مع كلكامش وعشتار، بوخذ نصر وأشور بانيبال، الفيلسوف علي ابن أبي طالب والثوري أبي ذر العفاري، الوطني العراقي البار محمد جعفر أبو التمن والقائد الشيوعي فهد، وأخيراً ويس آخر مؤسس الجمهورية الخالد عبد الكريم قاسم.. إذ من المتفق عليه بين جمهرة كبيرة من الكتاب والباحثين والسياسيين أنه ليست هنالك من شخصية كبرى في تاريخ العراق المعاصر استطاعت أن تسثير خفايا الوعي والضمير الاجتماعي وتثير الاستهمامات والتقييمات المتصارعة كشخصية عبد الكريم قاسم.. حيث كتب عنها صاوتة قبل صديقه، وقد أصفى الناس، وبخاصة ققراؤهم، على سيرته أبعاداً ميثولوجية ذات هالة أسطورية لما تنطوي عليه من فكرتين أخلاقية وروحية معاً علمية وعملية. هذا الموقف الشعبي، كما أرى، قد استببط من جملة مزايا تميزت بها الجمهورية الأولى (١٤ تموز ١٩٥٨ - ٨ شباط ١٩٦٣)، أو كما سبق أن أطلقت عليها اسم {المرحلة النيرة}، ومن هذه المزايا، كون أن مرحلة قاسم / تموز قد انطلقت من فكرتين أساسيين هما.

- فكرة الوحدة الوطنية العراقية ؛
- فكرة المساواة الاجتماعية ودلائلها ؛
- وهالك فكرة ثلاثة هي تأسيسه للنظام الجمهوري.

لقد كانت هذه المعايير وما يتفرع عنهما ويستببط منهما، تمثل في الوقت نفسه، الهجس المركزي الذي حكم نشاط قاسم عند إدارته وحله للصراع الاجتماعي في مختلف حقول منطلقاته ومساراته العملية ونشاطاته السياسية. من ها فقد أحدث قاسم تاريخاً جديداً للعراق، إذا انطلقنا من أن التاريخ { هو عملية تغير الإنسان لبيأته، وإنه حيثما لا يوجد تغيير فليس ثمة تاريخ }، كما قال هيجل. إذ

هناك ثنائيل كبير، كما أرى، بين هذه المقولة الهيغلية والمذاهب الحقيقية لأعمال قاسم وما غيره من واقع العراق الاجتماعي السياسي الفكري. التي كانت نتيجة التفاعل الحذلي لعدة عناصر كما أزعهم، منها:

- عمق مضمون عملية التعبير الجذري ((١٤ محور)) ذاته؛
- مكونات ومبررات برنامج العملي والأهداف المبتغى تحقيقها؛
- طبيعة إدارته المحكم وكيفية حله للصراع الاجتماعي وثاقصاته الداخلية والخارجية؛
- موقفه كوسيط في المجال الحيوي للعلاقات المتبدلة بين الطبقات عبر المتطورة؛
- شرعيته لسياسية المنبثقة من سعة تأييد الأغلبية الشعبية واختياره الراعي والعقوي به؛
- غاية التعبير المستهدف للطبقات الفقيرة - مادة التاريخ الانساني؛
- المطلق الفكري المرتكز على قاعدة الحداثة؛
- من ممارسته الأخلاقية والمعيير الانسانية التي وسمت إدارته لسلطة

وتأسيساً على ما ذكر يمكن الحكم بالقول: إن قاسم كان من صف القادة العظم صانعي التاريخ للمدائنهم ومن الذين ثقت أعمالهم وعائبتهم مكانتهم الاجتماعية وبالفكر ذاته الذي أنارت أعمالهم ومساهمهم من تغيير في مصائر شعوبهم كذلك غيرت مثلهم في مفاهيم الحياة الاجتماعية بكل أبعادها هؤلاء القادة لا يمكن قياس عظمتهم بمقدار ما نجحوا في تحقيقه وما أحققوا فيه.. لأن الحكم على استنتاج النهائي بمنطق التطور المتصاعد دوماً دون انقطاع أو توقف، بصورة حتمية أو عقوية، هو منهج خاطئ لأد التاريخ، كما قال الشهيد المخلدور كامل شجاع، { ليس ظاهرة جمالية بل واقع تعبل ومود، لأنه لا

يقف دون التماذي على العايات المنتظرة أو الرغبات المسقطه عليه التي تخور  
انهاء القصة قبل الاوان}.

والسؤال الذي يثار هنا ذو شقين : الاول لماذا طلب صدام حسين إعادة كتابة  
التاريخ؟ وهل كان منطلقه لتبيان الحقيقة والكشف العلمي عما هو مستور منه؟  
أم كان يريد إسقاط رؤيته الذاتية على واقع العراق ليبرر لذاته وللآخرين  
اغتصابهم السلطة؟ أم هو إجبار الباحثين على الخضوع لمنطق السلطة ورؤياها؟  
أم كان يحاول قدر الإمكان (غسل العقل الجمعي) للناس بعية تهيتهم لقبول  
الخضوع المذلل للسلطة ومسايرتها في إجراءاتها المتخسة بلا نقاش؟ أم انه كان لا  
إرادياً يقارن نفسه بما قام به قاسم؟ لأن قاسم كان يقض مضاجع كل احكام  
الذين جاؤوا من بعده .. وإن العراقيين كما أشار الجاحظ، بما معناه، اعادوا  
منذ الزمن القديم على المقارنة بين الحكام والبحث عن حساتهم وسيئاتهم  
وبالتالي يكون الطعن والقدح والترجيح والتمييز بينهم وبالتالي إظهار عيوبهم  
وأخراجهم من الوعي الاجتماعي.

إنني أصيل إلى أن هذه العكرة (إعادة كتابة التاريخ) كانت لعبة لعينة لأجل بسط  
نمود وسيادة اللون الواحد والسق الواحد والفكرة الواحدة والحزب الواحد.  
وبالتالي إلغاء هذا التنوع الاجتماعي / الفكري الذي يزخر به المجتمع العراقي،  
وهو الحالة الطبيعية لكل مجتمع حي والمتطابق مع قانويات الحياة ونطورها إذ  
إن التعددية الفكرية غالباً ما تطور الرؤى المختلفة. وواقعياً لا يمكن ان تسود  
فكرة واحدة، وهذا خطأ أغلب الحكام الذين حكموا العراق، خاصة أولئك  
الذين لم ينظروا إلى العناصر الحية في المجتمع وقواه المحركة وما يحمله من قوة  
اجتماعية .. بل أرادوا إسقاط رغائبهم، والكثير منها كان كسبياً وغير  
معافى، على المجتمع يرمته والتاريخ الانساني يعطينا أمثلة كثيرة على ذلك،  
ليس بالعراق وحدهز

فنظرية قاسم كانت زراعة غنيل مثلثها مثل جديدة منها على سبيل المثال . عما  
الله عما سنف، والرحمة فوق القانون، المساواة أمام القانون، الزهد في الحكم  
وعفة البد، التشبع بروح التسامح، كره العنف، عفة اللسان، خلوص النية،

الثاني في حصة الشعب، إنصاف الضعفاء، المصلحة العامة فوق المصلحة الشخصية، النظر للعراقيين بعين متساوية، مناهضة العنصرية والطائفية والالتزام بمصالح العراق وجعلها محورياً مركزياً في العمل، عدم التخليق في عرافتنا بل الانطلاق منها نحو الأرحب.. وهو بذلك انطلق من الخاص إلى العام مما جعله أكثر حكام العراق شعبية، حسب وصف باتريك كويروون رحنا يفاطون. هذه الصفات عندما تتلور عند حاكم ما فإنها بالضرورة تقض مضجع كل لحكام الخائزين، كما كان ولا يزال ابن أبي طالب وعمر ابن عبد العزيز يلعبون ذات الدور الاخلاقي للحكم وبالتالي فأرى أن أحد أوجه دعوة (إعادة كتابة التاريخ) نص في هذا التوجه أعني غل الدماغ الجمعي ومسح ذاكرة الناس وخاصة الأجيال الحديثة. لكن أصحاب هذه الدعوة وغيرهم لم يستفيدوا من تجارب التاريخ الانساني في هذا المجال.. إنما أن تغير السلطة وتبدلت الماخات العكرية وسمح بالحرية النسبية في التعبير حتى ظهرت تلك الآراء التي حاولت أنظمة الجمهورية الثانية المتخلفة في رؤيتها، إخفاءها ولو بالقوة المادية والعنصرية.. لذا أعيد الاعتبار للراحل قاسم وطاقمه السياسي ورفاقه بصورة عفوية وجماعية.. حتى أن بعض الرماحين من الكتبة الذين ساهموا في تشويه صورة قاسم.. قد عادوا إلى (رشدكم) وأخذوا يكتبون بإنصاف أو ما يقارب ذلك عن قاسم وثورة ١٤ تموز

الاستنتاج الأراس من هذا يمكننا من التأكيد على أن الجماعات الاجتماعية / تاريخية لا تلغى بقرارات أو إسقاطات ذاتية لهذا القائد أو ذلك الكاتب. انها تكمن في اواليات سنن التطور وقوانينه.

---

١ - حدثني أحد المحاضرين في ( الندوة التي انتظمت في دار الحكمة من أن يمثل رئاسة الجمهورية آنذاك وكان بمرتبة مقدم اقترح في الندوة التي كان يلزمها الدكتور منير الشاوي، عدم التطرق إلى الجمهورية الأولى وعدم تدوينها في كتب التاريخ كي لا تذكرها الأجيال، لأنها مرحلة سوداء شعبية دعوية حمراء.)

♦ ألا تنفق ممي بضرورة إدراج ثورة نمود صحن المناهج الأكاديمية  
بنية تعريها للأجيال الحالية بعناية؟

🏠 يذكرني سؤالك هذا بفكرة سبق أن طرحها الراحل الخاند المفكر هادي العلوي عندما رصد حالة بحثة عندما قال، { إن التقييم الموضوعي لشخصيات التاريخ بما فيه المتسعة بالدين، يبدأ في تاريخنا كتزعة إنصاف} وهذا يصدق على ثورة ١٤ تموز وقاسم في الوقت الحاضر طالما لا نستطيع فصل العمل عن العاغل.. إن نزعة الإنصاف تبلورت في ذاتي منذ أكثر من ثلاثة عقود وأنا أدرس وأبحث في ثنايا الثورة وشخصها المحوريين ومنعطقاتها الجفرية وأهميتها في تاريخ العراق الحدث وغائبتها الاقتصادية والاجتماعاتاريخية. وقد وقف كثيرا في حيثيات فعل التغيير ومسبباته وماهية الظروف الاجتماعية مناسبة التي وفرت أرضية التغيير وحقوق مساواته إذ توصلت إلى قناعة مستبطة من موضوعية الرؤية إلى هذه الثورة جاءت تعبيرا عن الآراء التي تبلورت وبصحت قل وقوعها وأن كل ما حدث كأمرأ متوقعا. كما كانت الثورة شاجا عراقيا بحثا ولم تكن مذسة لأحد لا في التخطيط لها ولا في تنفيذها. رغم أن بعض القوى الخارجية، المساندة لها لعبت دورا كبيرا في إيقاف العزو الخارجي من قبل دول حلف بغداد وبعض المراكز الرأسمالية العالمية

وقبيل، الإجابة على جوهر السؤال أقول تطرح التغيرات والضرورات السياسية والضرورات الاجتماعية التي حدثت في بلدنا بعد الاحتلال الثالث (نيسان ٢٠٠٣) من الناحية المنهجية ضرورة إعادة دراسة مختلف فوصل الوقائع التاريخية المعاصرة وماهية مصاميتها الاقتصادية والفكرية السياسية، وحتى تلك التي كبحت هذه الضرورات وغيرت من توجهات التطور وبوملة اتجاهاتها العامة. بعية إعادة إنتاجها من الناحية المعرفية ومعرفة دورها الواقعي والموضوعي في تطور البلد وكذلك بلوقوف على الأبعاد المختلفة في فهم العلل والسياسات في العراق المعاصر وخاصة في المرحلة الجمهورية وهذا الكلام يشمل ليس الحد السياسي فحسب بل الشاط الانساني المتمثل في حراك اشعب العراقي عامة واتماة الأرحب ومفاصل تطوره المعبر عن شخصيته في الوقت نفسه.

لذا عليّ أن نرفع الصوت العلمي والمعرفي لأجل تدريس تاريخ العراق المعاصر بروح موضوعية وعلمية . ولوقوف طويلًا أما التعبيرات الأراسية وتحليل مكوناتها وأفاقها ومدى تأثيراتها على واقع العراق وما أحدثته من تطور فيه.. ومن هذه المتغيرات الأراسية هي ثورة ١٤ تموز.. بحيث يشمل البحث في ماهيات العراق المعاصر في كل من :

- الأنظمة السياسية التي تعاقبت على العراق والمقارنة بينها وتقسيمها إلى ثلاثة مراحل : الأولى : يتعلق بتأسيس الدولة والمرحلة الملكية برمتها ما لها وما عليها بأعبارها نقلة نوعية جرت حسب السيمولوجي القدير فالخ عبد الحبار من الامبراطورية الدينية المقدسة ( العثمانية ) إلى عالم الدولة المركزية الحديثة ومن عالم التجمعات الزراعية إلى الدولة : الثانية : ثورة ١٤ تموز (الجمهورية الأولى) وموقعها في القل الحضاري للعراق ووضعها على صكة الحدث : الثالثة : يتعلق بالجمهورية الثانية وحققها المتعددة وما حملت للعراق من عوامل إيجابيتها وسلبيتها وحروبها الداخلية والخارجية. ويختتم الموضوع بدراسة المرحلة الحالية الممتدة من سقوط النظام السابق ولعاية الحاضر مع استشفاف المستقبل المنظور

- لأنظمة الاجتماعية وروابطها ولولاءات وانتقل أنماطها وتطور كل من المدينة والريف والهجرات الواسعة الداخلية والخارجية وتغيير البنى الطبقية وغيرها من المواضيع الاجتماعية المترابطة بعضها .

النظام والتطور الاقتصادي وماهي الأنماط الاقتصادية التي سادت في المجتمع العراقي المعاصر ومن ثم تحديد الأولويات في كل مرحلة من مراحل التطور والبحث في سبل الإسراع به والتعجيل بإيقاعه.

- النظام الثقافي والصراع المكري واتجاهاته وسبل ريادة ثقافة المدن على ثقافة الريف كمدخل لعصرنة الحياة..

هذه المواضيع العامة تتطلب ما التخصص في مجالاتها المتعددة . وان الوقوف عليها بروح علمية سنخبر الكثير من ما اطلق عليه سابقاً (حقائق) أو مسلمات



وهذا يشمل ليس الأفعال فحسب بل حتى القيادات السياسية ومسؤولياتها في تطوير العراق أو تراجعه. طالما أن هنالك علاقة جدلية بين الفعل والفاعل.

من خلال هذا الطرح سنقف مع منطلق الراحل العلوي في ضرورة إنصاف تاريخ العراق الحديث وخاصة ثورة ١٤ تموز وقائدها الرأس، انها مهمة عميرة لكنها غير مستحقة. ويمكن ان تكون الدراسات الأكاديمية الخاصة وليس الحكومية معينا في هذا المجال. ومن هذا المنطلق كان، ولا يزال، من الأولى بالقوى الاجتماعية القريبة من الثورة تكوين معهد متخصص بثورة ١٤ تموز، فإذا كان الوضع السياسي العام في العراق ما بعد الاحتلال وما يتلوه من تشويشات وعاصفة طائفية لا يساعد على تدريس هذه المادة في الدراسات الجامعية نظراً لأن بعض القوى السياسية في السلطة حالياً لديها موقف من ثورة ١٤ تموز وقائدها بالتحديد. كما أن الولايات المتحدة قد ساهمت بقوة في إسقاط الثورة فهل تريد منها أن يشر ويفضح دورها في قتل حسم طبقات وفئات واسعة من المجتمع؟؟؟

لذا يتعدى عملياً إخراج اقتراحك إلى حيز التنفيذ.. لكن هذا لا يمنع من مواصلة المضال من أجل تحقيق ذلك ونحن (التموزيون على مختلف انتماءاتنا القاسية أو الرطية العراقية، اليساريون) نسعى إلى بثورة هذا التوجه. لقد كتبت في مطلع التسعينيات من القرن المنصرم أن الكتابة عن قاسم وتموز كانت في البدء ممنوعة والحديث عنهما كان مهموماً.. فسوف نوقله إن لم يوقنا ذاتهما، ليصبح الحديث عالياً ومن ثم ليكن مدوياً.. وهذا ما حققنا الصنف الأول منه حيث أخذنا نعمل وننشر الدراسات والمقالات عن الموضوع وهذا ما يستل عليه من خلال المواضيع التي تنشر في تموز أو تلك التي نتحدث عن إخراجها القسري في كل شاطئ.

أضرم صوتي إلى فكرتك الحملة ونمارس حقنا في الدفاع عن الثورة التي دفعت بنا إلى واجهة الحياة ودرعت الأمل الجميل.. لنعمل جميعاً لاسكمال هذه المهمة الأخلاقية والعملية والعلمية في الوقت ذاته.

## دردشة على شواطئ تموز مع مؤرخها<sup>(١)</sup>

سعدون خليل

تحل هذه الالبام الذكرى الحادية والخمسون لواحدة من أهم التغييرات الحضرية في تاريخ العراق المعاصر.. بما تعمل من نكهات عبقة طالت كل مساهمات المجتمع العراقي وحقوق نشاطه الاجتماعي ومكوناته المتعددة إن رصد التغييرات التي حصلت في مواقع التكوينات الاجتماعية وتراثية موقعها في صلب القرار المركزي للدولة، وتغير أولويات الأنماط الاقتصادية وخلجة ماهية العقد الاجتماعي بين الدولة وهذه التكوينات الاجتماعية وما آلت إليه يُفتح حركة التطور.. إن هي إلا سمات بارزة لعراق ما بعد ثورة تموز.. وإزاء هذا الحدث دعونا ندرش ونتحاور مع الباحث لمحتص بالثورة وشخصية الرعيم الراحل عبد الكريم قاسم مؤسس الجمهورية العراقية الدكتور عقيل الناصري والباحث مجموعة من الكتب والدراسات عن هذا الموضوع كان آخرها كتابه (١٤ تموز - الثورة لثرية) الذي صدر قبل شهر من الآن. كان لنا هذا الحوار من مناه السويدي.

---

- نشر في جريدة طريق الشعب في ١٤ / تموز / ٢٠٠٩ وهدد نشره في الحوار المتمدن تاريخ ١٨ / تموز / ٢٠٠٩

♦ دكتورنا الفاضل.. يقال بأن ثورة ١٤ تموز هي أهم حدث في تاريخ العراق للمعاصر.. في الوقت نفسه هناك من يمتلأ انتكاسة للديمقراطية الليبرالية النامية السؤال كيف تفسر لنا هذا التناقض بين القولين؟

🕯 في البدء شكراً جريلاً لطريق الشعب التي عودتنا على الاحصاء بأهم حدث جرى في عراق القرن العشرين.. وكانت دوماً من السابقين في تحليل هذا الحدث وتمكينك التجسي اللاعلمي عليه ولوعدا إلى السؤال فإن رصدكم له هو حقيقة موضوعية يمكن تبويبها في الخطابات السياسي العراقي.. وهذا نتج طبيعي في ان يختلف الناس في تفسيره فما بالك في فهم التحولات الكبرى.. وهذا يعود نظراً لاختلاف الرؤى الفلسفية والمصالح المادية والمعنوية وربما تنافسهما لقد اشتدت النزعة الأخيرة منذ ثمانينيات القرن المنصرم عندما بدأت بعض القوى التي كانت محسوبة على اليسار في تبني المنهج الشكلي ورفع ونبره التقليل من أهمية هذا الحدث إن لم يتهموه بما ليس عليه فاكفوا بدراسة الطواهر السلبية فقط، التي ترافق أية ظاهرة اجتماعية جديدة طالما أن هذه الأخيرة سيرافق صيرورة تحققها نواحي إيجابية وأخرى سلبية.. ومميز للقدرة والمعارية بينهما يستنبط من الظاهرة ذاتها وما تحدثه من آثار اجتماعية وتحقيق مصالح للأفراد والجماعات من جهة وزاوية النظر الفلسفية والفكرية للحدث ذاته من جهة ثانية.. كما أن المنهج الشكلي ليس له القدرة على إيجاد الترابطات بين شكل الظاهرة ومضمونها والعلاقة الجدلية المتبادلة بينهما.. لذا انكسارية سطوح الظاهرة بحسب دون التعمق في العواقب الإيجابية التي أحدثتها ثورة ١٤ تموز في بنية التكوين المادي والأنماط الاقتصادية للإنتاج الاجتماعي وأهمية الحراك الاجتماعي بين الطبقات الذي حدث أفضى وعمودياً

نقد تطرقت في كتابي الجديد المنوه عنه أعلاه وناقشت هذا الرأي بإسهام وخرجت باستنتاج مفاده أن ١٤ تموز قد خلقت دعماً محمراً قريباً للتيار الليبرالي وذلك عندما حطم الأسس المادية التي كانت تقف حائلاً أمام هذا التيار الحديث الشوم.. تمثلت أهمها في دفع الطبقة الوسطى (رافعة التحديث) بأغلب فتاتها

إلى تولي مراكز مهمة في سلطة الدولة وفي مرافقها العامة.. نظراً لما تتميز به من  
 مرايا الوعي النقدي وخصائص الإدراك الواقعي وصفات التصرف العقلاني  
 هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد تبنت الثورة الأفكار العلمية والمنطقية  
 لمضامين الحداثة التي غرت عراق الجمهورية الأولى وأصبحت تمثل الأساس للمادي  
 للعشاريع النهضوية للحكومات المتعاقبة.. لكننا منهجياً ننظر إلى أن التطور في  
 المبادئ والروحيات لا يسير بخط مستقيم.. فالتراجع سنة من سنن التطور..  
 مثلاً كان تشريع قانون الأحوال الشخصية، وقانون الإصلاح الرععي وقانون  
 العمل والصمان الاجتماعي ومضمين الدستور المؤقت الأول والقوانين الخاصة  
 بالتنظيم النقابي والاجتماعي والسياسة القضائية وغيرها من التشريعات التي  
 ألغت مفعول القوانين الخائرة والمنظم لعلاقات المجتمع الساكن كقانون دعاوى  
 العشائر وقانون إسقاط الحسنة وغيرها.. مثلت أساساً مادياً للتطور، رافقها  
 تغيرات في بنية نظام التعليم الذي كان ثورة يحد دنها حتى أنها تبنت فكرة  
 معادها إن رسالة التربية والتعليم ليست مقتصرة على توسيع معارف الناس بل  
 يجب أن تنصب على تحسين ظروفهم الحياتية.. وهذا ما قامت به الجمهورية  
 الأولى، التي كانت بالحقيقة جمهورية الطبقات الوسطى والثورة ثورتهم من  
 زاوية أخرى تجلّى للمضمون الاجتماعي للثورة بالأساس من خلال تغير طبيعة  
 علاقات الإنتاج في الريف أسوة بالثورات الوطنية الديمقراطية جميعها التي تعد  
 الثورة الزراعية جوهرها الرئيس. كما تجلّى هذا، الحد في كون الثورة حكمت  
 للثقات الوسطى الدنيا والفتات السنة.. رغم عدم مجر الثورة بـ يكفي لإشاع  
 طموح هذه الفئات. وهذا تابع من جملة ظروف موضوعية ليس هنا مجال بحثها.

في حين إن الطبقة الوسطى ونموها انكمي والتنوعي منذ مطلع ثلاثينيات القرن  
 التصرح لم يرافقه تفاقم دورها السياسي المظاهر بأثيراتها ودورها الاجتماعي  
 إذ كان نموها بطيئاً طيلة مرحلة الملكية وكان مرتبطاً أشد الارتباط بالدولة  
 وتطورها وتداخلها في ساحي السيج الاجتماعي. كما أن القرائن التاريخية مدلل  
 على أن النخب السياسية الملكية لم تدرك هذا الدور ولا خطورته.. وهذا تابع  
 من ماهية المسيطرين على قرار الدولة المركزي وماهية انعقدة الاجتماعية

لنظام الملكي وخلفياتهم الفكرية وروءاهم الفلسفية ومدى التعرض والتأثر بينهم وبين فئات الطبقة الوسطى حاملة أجنة الليبرالية طالما أن سلوك البشر تحكمه مبادئ مشتقة من طبيعة الأشياء.

كما أن الإطار الاجتماعي الذي كانت تعمل فيه النخبة الملكية وتبعيتها الخاصة مصالحها (بريطانيا) جعلها لا تعتمد بالأساس على إرادتها الحرة في إدارة الدولة. لذا أغلقت أبواب تداول السلطة سلمياً أمام الطبقة الوسطى من خلال التلاعب بالانتخابات وتزويرها وما تلاها من خنق الحريات العامة. وطالما أن الانتخابات كعمل يصعب في بلورة الأفكار الليبرالية وتداول السلطة فقد رُصد أنه منذ زمن الملك فيصل الأول وبالتفاق مع سلطة الانتداب والوزارة (وهم يمثلون مثل الحكم) كانوا وراء انحراف سير الدولة العراقية الحديثة عن الديمقراطية الصحيحة نتيجة تدخلهم في الانتخابات النيابية منذ قيام المجلس التأسيسي حتى آخر مجلس نيابي.. وبذلك مسحت الحياة الدستورية والنظام السياسي القائم على حرية الكلام والنشر والحياة البرلمانية لقائمة على أن تكون السيادة في الدولة لمجلس نيابي ينتخب انتخاباً مباشراً مما يكفل سيادة القانون وضمان الحريات وحقوق الإنسان. بمعنى آخر فإن جميع المجالس النيابية قد خرجت من رحم إدارات وزارة لداخلية كمنعذ واللاط والسلطة التعيينية كمخطط والسفارة البريطانية كمستشار.. مهما كانت عاقبة ذلك، بالإضافة إلى عوامل أخرى، عرقلت تطور وتبلور التيارات الليبرالية فما بالك بالديمقراطية عامة والريكيالية منها خاصة، وذلك عن طريق غلق الابواب أمام صعودها من جهة ومحاربة الأفكار الليبرالية الجذرية ومطاردة الداعين إليها من جهة ثانية.

كما أن أصحاب الرأي المتناهي بأن ثورة ١٤ تموز قد قطعت تطور الليبرالية، ينطلقون منهجياً من واقع الاحتمالية (لو) وليس من واقع الامكانية والتجربة الملموستين التي مر بهما العراق الملكي وماهية الحراك الفكري ودور الليبراليين في الحياة السياسية والفكرية وسط مجتمع مكبل بالأمية والتخلف والجهل ومحاربة الأفكار الحديثة تحت ذرائع متعددة.. بينما أرى أن ثورة تموز قد سعت إلى

التأسيس المادي للمؤسسات والتشريعات التي تساهم في تسريع وتعجيل خطى الديمقراطية الليبرالية ، وهذا ما حصل فعلا

♦ كيف ينظر الدكتور الناصري إلى فعل التنفيذ لثورة ١٤ غوز  
ولماذا انفردت كتلة للتصورية في تحقيق الثورة دون معرفة واعلام  
اللجنة العليا للضباط الأحرار؟

لقد سبق أن وقفت بصورة تفصيلية على هذه الموضوعه وحاولت تفسير هذه الحالة من خلال دراسة نشوء وتطور حركة الضباط الأحرار في بعدها التاريخي.. ويمكن التعرف على هذه الموضوعات في ثلاثيتي: عبد الكريم قسم - من ماهيات السيرة وأقول بصورة مكثفة حول ذلك أنه من خلال استقراي للمسيرورة المادية لحركة الضباط الأحرار وحراكيتها الدائمة والظروف الموضوعية والذاتية التي حددت مسارها اللاحقة ودعت بها للخروج من كونه فكرة هلامية اختمرت لدى هذا الصابط أو ذاك، إلى حالة مادية عاثية متكثرة، أنضجت ذاتها لتصبح نزعة ذات زخم تستهدف إنجاز ما خططت به.. كذلك من خلال دراستي لما انتابها من إشكاليات وتناقضات من جهة ؛ ومن سية طبيعة ظروف البلد والحراك السياسي فيه وفي دول المنطقة من جهة ثانية من كل هذه الظروف الموضوعية والذاتية، الخاصه بقاسم وكتلته واللجنة العليا للضباط الأحرار، تمكنت من الوصول، كما أعتقد، إلى جملة من العوامل دفعت بقاسم، كشخصية أراسية ومحورية في حركة الضباط الأحرار، إلى تحقيق التعبير الجذري من قبله ومناصريه، نكتهم بما يلي :

ما له علاقة بقاسم كدات قيادية محورية لها مشروعها الجمعي وطموحها

الذاتي ؛

- تعددية الزعامة اللارسمية في اللجنة العليا وكثرة الكتل في حركة الضباط

الأحرار؛

- تباينات المواقف الفكرية / الفلسفية والأبعاد التنظيمية لأعضاء اللجنة العليا

إسناده إلى الإتفاق الضمني والصريح بإسناد أي حركة من جميع الكتل  
الأخرى ؛

إن قاسم كان يعرف بصورة جيدة كل عضو في اللجنة العليا وتوجهاتهم ؛

للمنافسة الحادة بين القادة المحوريين وتزايد النشاط التقسيمي بينهم ؛

- عدم وجود ذلك القائد الثوري الحريء الذي يقودهم للنصر وإمراء بعض

أعضاء اللجنة العليا في تبني محاولات لم يحصل إجماع عليها ؛

شيوع حالة من التردد، إن لم تقل الشلل والإحباط الذي أصاب بعض

أعضاء اللجنة من الذين سحبت لهم فرص عديدة ليتولوا التنفيذ، لكنهم

لم يستغلوها ؛

- الحاجة إلى السرية والعمل المبني على التوقيت السريع ؛

- قوة الرقابة التي أخذت السلطة تعرضها على تحركات قاسم ؛

- الضغط الذي مارسه الصباط الأحرار الصغار وبالأخص من الكتلة

الوسطية المتدعة ؛

- تعدد الخطط لتنفيذ الثورة وعدم إجماع اللجنة العليا على أية خطة منها

- معرفة قاسم بصورة جيدة لكل أعضاء اللجنة العليا وقدراتهم، فانفراجه

وكتمان سر التنفيذ كانت لها مبرراتها بغية ضمان النجاح ؛

- وهناك عوامل أخرى أقل أهمية منشقة من واقع حراك الحركة وكماله

علاقة بالإشاعات والأقاويل التي تسربت (بعضها عمداً) من بعض

الصباط ضد قاسم.

هذه العوامل حولت الثقل الكبير إلى صالح تركيز المبادرة وتمركزها في يد قاسم

واقفته بقراره الذاتي، الذي كان يساوره منذ زمن بعيد، ويات من الطبيعي أن

يصطّلع بشؤون الاستعدادات العسكرية والسياسية أكثر فأكثر، وإقناع المحوريين من كتلته، بالانفراد في تحقيق فعل التغيير المرتقب ووضع عموم كل الحركة، الثرية من اللجنة العليا أو التي تدور في فلكها، أمام الأمر الواقع. وهذا ما يتناغم مع أعماق ذاته واستعدادها للتضحية وركوب المحاطر التي تنفق مع طبيعته ورسالته نفسها.

لقد سنحت فرص عديدة لعبد الكريم قسم ليتولوا قيادة وتنفيذ الثورة، ولكن سعيهم قد استطال أكثر مما ينبغي (لاستكمال الاستعدادات) وأعطى الظن، أن قاسم، بعد أن رأى كل ذلك، وركن إلى مساندة الكثيرين، بدأ يفكر بالاعتماد على قواته وأنصاره الأقربين، إلى جانب حرصه المفرط على الكتمان واستخدامه عنصر المباغتة هذه الفكرة قد تكون راسخة في ذهنه من قبل، وهي أن يأخذ على عاتقه والقوات التي كانت تحت إمرته والأنصار المقربين إليه زمام المبادرة وهذا ما تم فعلاً.

والاستنتاج المنطقي الذي يمكن الخروج به من هذا العرض المكثف هو، إن محاولة قاسم للانفراد بالسياسة لا تخرج عن السياق المألوف لدى الأعضاء المحوريين في اللجنة العليا للضباط الأحرار أواللجنة الوسيطة. وبهذه الصورة والمبررات سلك قاسم ذات الدرب النكسي الذي سار عليه قبلئذ اللاعبون الأساسيون من الضباط الأحرار مثل: عبد الوهاب الشواف ورجعت الحاج سري ورجب عبد المجيد ووصفي طاهر وغيرهم.

♦ على ذكر وصفي طاهر، نشر البعض اتهاماً لوصفي طاهر بأنه قام عند اعتقال موري السعيد بالرمي المقصود قبل وصوله إلى القصر من أجل تبيحه ليهرب، لأنه أراد أن يضع خطة رجعة لنفسه في حالة فشل الثورة؟ وذات الموضوع ينطبق على قاسم. السؤال ما موضوعية هذه الآراء وكيف تقرأها وما مصدرها؟

👤 لقد صار هذا الموضوع منار لجاجة بين القوى السياسية وكذلك بين الضباط الأحرار وكتلهم. فذهب التيار القومي، بأغلب مكوناته، إلى أن



الطلقات التي خرجت من رشاشة وصفي طاهر قل أربعئة يارد من دار نوري السعيد هي التي نبهته إلى الخطر الذي أخذ يحرق به، وأراد وصفي طاهر بتلك الطلقات أن يعتمد لها لدى نوري السعيد إذا فشلت الثورة. وذهب بعض الكُتّاب والصباط اليساريين (بعضهم شيوعيون) إلى أن اختلال موقف بهجة سعيد من الموقف وعدم ضبطه نر سرته عندما أحاطوا بالقصر، هو الذي نبّه صاحبه إلى الخطر المحقق به. إنني أعتقد أن هذه الرؤيا ونظرة العرفين غير دقيقة وخالية من المنطقية العلمية، إذ جاءت هذه الاتهامات المتبادلة في سياق الصراع السياسي الذي شهده الواقع العراقي بين الأحزاب الوطنية والقومية بعد ١٤ تموز لذا أعتقد أن الذي نبّه السعيد إلى الثورة ثلاثة احتمالات، هي حسب رجحانها:

- الأول: وهو الأكثر واقعية، أن الذي نبّه السعيد هو ذلك الإطلاق الناري الذي جرى عند السيطرة على معسكر شرطة القوة السيارة القريبة جداً من دار السعيد في كرادة مريم. خاصة وكما هو معروف أن اعرافيين عادة ما يتنعمون على سطح الدار صيفاً لذا سمع السعيد أصوات هذه الإطلاقات وأيقظته من نومه وعندما أطل من السطح على الشارع العام رأى القوة المهاجمة متجهة نحو داره، فنزل من السطح متجهاً نحو الهر من الباب الخلفي بملابس النوم (البيجامة) حاملاً مسدسه معه. أما ما روي عن أن الخبازة (عمشة) التي تأتي إلى دار السعيد فجراً قد روت له مشاهداتها لقطعاعات عسكرية قريبة ومتجهة إلى داره، فهي عامل مساعد أكد للسعيد تلك المخاوف و أيقظ الهواجس التي نبهت إياه الإطلاقات النارية وهو العارف بوجود قطعاعات عسكرية متوجهة إلى الأردن صباح ذلك اليوم.

- الثاني: وهو الأقل رجحاناً، فيركز على أن جود السرية للطريقة لدار السعيد قد بدأت بالرمي قبل دخول وصفي طاهر إليها، الذي وصف تلك الحالة بالقول: وبعد أن وصلت إلى قصر نوري السعيد كان المفروض أن تلتحق بي سرية مدرعات لحمايتنا، لأننا كنا نخشى أن تكون هناك قوة في هذا القصر. ولكن الصدف هي التي ساعدتنا، فقد كان الحرس الخاص بنوري السعيد من الشرطة قد انسحبوا إلى ثكناتهم قبل مجيئنا بربع ساعة، و بصفتي الضابط الذي

يقود هذه السرية أمّرت الرئيس الأول بهجة سعيد - وبهذه المناسبة كان أحد أعضاء المحكمة المحترمين وهو الرئيس الأول إبراهيم اللامي قد رافقني في هذه الحركة - أن يقسم سرّيته إلى ثلاثة أقسام، ينفذ فصيلان منها إلى النهر للحيلولة دون هروب نوري السعيد وفصيل آخر يلحق بي إلى داخل القصر.. فأخذت الفصيل ودخلت إلى الحديقة وكانت معي قتابل يدوية رميته في الحديقة وهنا قتل دخولي وفي أثناء دخولي بدأ الرصاص وهرباً نصرخ أنا والرئيس الأول إبراهيم اللامي (انقطعوا الرمي لأن ليست هناك مقاومة) فاستمروا بالرمي وهذا الرمي هو الذي سبب هروب نوري السعيد قبل تطويقه، ولم يتم التطويق لأن بهجة سعيد بقي متشغلاً مع جنوده.

ويؤيد وجهة النظر هذه صييح علي غالب عضو اللجنة العليا للضباط الأحرار عندما يقول: أما الموقف في قصر نوري السعيد فتوحدت سرية مشاة وعد وصول السرية لم يقم أمر السرية بتطويق القصر من جميع الجهات حسب مقتضيات القواعد العسكرية بل فتح النار على القصر قبل تطويقه مما سبب هروب نوري السعيد من الباب الخلفي... خاصة إذا علمنا أن حالة من الذهول والارتباك قد أصابت القوة المهاجمة مدة ساعة رمية من بداية وقوع الهجوم على الأقل وعلى أثر ذلك أصيب العقيد سلمان خيالة نفسه بطلق ناري من جود السرية التي كان من أمراء فصائلها.

وهذا الاحتمال بالترامن والتداخل المتفاعلين مع الأول هما الأكثر واقعية في تنبؤ السعيد ومن ثم هروبه. وما يؤكد ذلك ما أشار إليه بطاطو من أن هالك مقاومة واهة أبدتها حراس بيت نوري السعيد. لكن في الحقيقة لم تكن هناك أية مقاومة بما تحمل من مدارك عيني لأن الصدف عملت معولها، إذ كان وصول القوة المهاجمة قد تم بعد أخذ تغيير عتافم حراسة دار السعيد.

- الثالث: وهو الأضعف ومضمونه أن مكالة هاتفية تسلمها السعد من بهجة عطية مدير الأمن العام في الساعة الخامسة صباحاً، حسب مؤلف موسوعة ١٤ ثور خليل إبراهيم حسين، وقيل أيضاً أن صاحب نوري السعيد، حسب رواية جاسم المزاري في مذكراته، استفسر من والده عن حركة اللواء

العشرين وتمركزه في بعض مناطق بغداد، محذراً إياه من أن شيئاً ما غير اعتيادي يحدث في بغداد وأنه لربما كان الجيش يحاول القيام بانقلاب. وقع هذا الحديث التلفزيوني في الساعة الخامسة وال نصف من صيحة ١٤ تموز كما ذكر لي في مديرية الاستخبارات العسكرية بهجة العطية عندما استدعته المديرية للاستفسار منه عن بعض القصايا يطال هذه الرواية كثير من الشك وتعوزها الدقة والتوثيق ولم تثبتها الوقائع فمن جهة بدأت القوة المهاجمة بتطويق قصر السعيد في حدود الخامسة صباحاً، كما سيطرت قوى الثورة في الوقت ذاته على البدلات الرئيسية في بغداد وقطعت الاتصالات السلكية واللاسلكية، بدليل أن الوصي حاول الاتصال بنوري السعيد فلم يجب على الهاتف أحد. وإن هاتف رئيس أركان الجيش لا يجاب أيضاً وأن كافة هواتف وزارة الدفاع والبدالة لا تجاب. ومن جهة ثانية وحتى لو افترضنا حصول هذه للمكالمات فهي قد أكلت تلك المخاوف عند سماعه إطلاق النار في معسكر شرطة القوة السيارة. كما أن السعيد كان على علم بحركة اللواء العشرين في ذلك اليوم وكذلك بنية المسؤولين الكبار من يهيم مدير الأمن العام.

ولهذا أخفقت محاولة القاء القبض على نوري السعيد يوم ١٤ تموز، وأسس هروبه الهاجس الرأس الذي طغى على تصرفات وتمكير قادة الثورة وحكومتها وكل الضباط الأحرار، وحتى الشعب العراقي، ولم تهدأ الحالة إلا بعد إلقاء القبض عليه ومن ثم قتله (وقيل انتحاره حسب رأي أنصاره وبعض الغاضبين والمتصورين من ثورة تموز وهذا عين ما ذهب إليه الخواهرى الكبير) في منطقة الساويين من رصافة بغداد في حوالي الساعة الثانية (وقيل في الساعة الرابعة والربع) من ظهيرة يوم الثلاثاء ١٥/٧.

يحاول البعض استغلال هرب نوري السعيد لزرع وإثارة الكثير من ظلال الشكوك الاتهامية حول الزعيم قاسم بوصفي طاهر، وذلك بالتلميح أو/و التصريح بأن قاسم كان يعرف بكيفية هروب السعيد ومكان اختبائه منذ الساعة التي حل بها في بيت أخيه حامد قاسم الساعة العاشرة من ليلة ١٥/١٤ تموز، للاستراحة من عناء العمل الفيزيائي - النفسي الذي تفذه منذ ١٠ تموز

وبالأخص منذ ليلة ١٢/١٣. وهذا ما حاول إبراده عبد الجبار العسر عندما قال :  
أغلب الظن عندي أن أحمار اختفاء نوري السعيد في دار الدكتور صالح البصام  
وما يعقب ذلك من إمكانية الوصول إليه خلال وقت قصير في أي مكان يكون  
فيه في بغداد أو العراق قد وصلت إلى عبد الكريم قاسم في يوم ١٤ ثور

وأغلب الظن عندي أن عبد الكريم قاسم لم يترك مقروء في وزارة الدفاع في ذلك  
الساعات الحرجة من عمر الثورة ويذهب إلى دار أخيه في كراة مريم لمنع  
تسرب خبر مكان اختفاء نوري السعيد إلى الحكومة ربما لتلافي موقف شخصي  
حرج وأراد لب قاهر أن يتركه لقدره إن هذا الإدعاء لا يصمد أمام التحليل  
المنطقي وهو غير متماسك من الناحيتين الشكلية والمادية. فكيف بالزعيم قاسم  
يترك السعيد لقدره، وصيرورة فعل الثورة ونجاحها اللاحق يتوقف على إلقاء  
القبض عليه؟ وهو أحد أهم الثلاثة اكرار في نظام الحكم والذي سبب غيابه قد  
أجلت عدة محاولات سابقة لتحقيق فعل التغيير. وكيف يترك قاسم مصير السعيد  
لقدره؟؟ وهو الذي قاد فعل تغيير النظام برمته ولم ينصب على تغيير فوقي  
شكلي خاص بالسعيد أو بغيره من قادة النظام المنكمي؟؟ إن التعمز على فكرة  
النظر بأن قاسم، وذات الموضوع يسري على وصفي طاهر، أراد أن (يتلافى  
موقفاً شخصياً حرجاً)، لا يمكن أن تفسر عملية التغيير بمحد داته، فالذي يقوم  
بمثل ذلك، هل يضع مصير فعل التغيير بمجمله حتى (يتلافى موقفاً حرجاً) ذات  
بعد أخلاقي وهو المخطط للقضاء على النظام ورموزه ١٤.

إن هذا الردح لا يصب في معرفة الحقيقة التاريخية ولا إعادة اتاجها. كما يتامى  
(وربما يسي) مروجو هذه الفكرة.. طبيعة الحالة النفسية التي سادت مقر قيادة  
الثورة بسبب عدم إلقاء القبض على السعيد، وكيف تلكاً العديد من قادة  
الوحدات العسكرية في منع تأييدهم للثورة بسبب ذلك، وكيف أن دول حلف  
بغداد كانت متلهفة لسماع خبر نجاحه بغية إفشالها للثورة. هل إنهم حاولوا خلق  
أوهام كاذبة عن كون السعيد وغيره بقودون فعل الثورة المضادة؟؟ فهل يعقل أن  
يترك قاسم مصير ما قام به لحكم القدر؟ وفي حالة فشل هذا الفعل العائلي هل  
يعنى قاسم ركن رفاقه من المسؤولية والمصير المحثوم؟ كما أن هذا الظن يتقص

مع منظومة مكونات قاسم النفسية والاخلاقية والذي في مامياتها عمل السعيد عواقب ما وصل إليه العراق الملكي.

♦ كيف يقرأ الدكتور الناصري البيان الأول للثورة.. وماذا يتعين؟

في البدء لابد من التأكيد على أن الدلائل التاريخية المتوفرة، أن الرعيم قاسم سبق وأن تداول مع القرييين منه فكراً وصيماً، في اللجنة العليا للضباط الأحرار، منهم محيي الدين عبد الحميد، بشأن نص البيان الذي اطلع على مسودته بغير قاسم نفسه، فصححه محيي الدين بأن يعرض النص على اللجنة العليا. إلا أن عبد الكريم قاسم، كما نعتقد، فكر في أنه لو فعل ذلك فإنه سيؤدي إلى اختلاف في الرأي، مما جعله لا يستشير غير العليين، بينهم عبد السلام عارف، وقال محيي الدين في رسالة له بأنه لفت نظر عبد الكريم قاسم إلى تعبير لجمهوريه الشعبية، وهو تعبير مأخوذ من السلال الاشتراكية، وفي استعماله ما قد يشير شكوك الغرب في ما يتعمق بأهداف الثورة إلا أن عبد الكريم قاسم لم ير في استعمال هذا التعبير أي ضرر ويؤكد هذا الرأي المتواتر في الأدبيات السياسية الخاصة عن الإعداد لثورة ١٤ عوز، ليث الريدي الذي قال أن قاسم أطلع على مسودة البيان العفيد الركن محيي الدين عبد الحميد قبل الثورة بحوالي شهر، وهي لا تختلف عن البيان الأول الذي أذيع في صباح ١٤ عوز ١٩٥٨ وأن العفيد محيي اعترض على كلمة الشعبية التي وردت في البيان، إلا أن قاسم لم يأخذ بها وبقيت كما هي في البيان الذي أذيع صباح يوم الثورة

أما بصدد البيان ومضامينه ويمكننا القول بعد تحليله أنه: عكس إلى حد كبير فكرة لنظرية المسلك الطبيعي أو الدور التاريخي للضباط، التي تنطلق من أن حكم العسكر في الوقت الحاضر، في دول المنطقة على وجه الخصوص ومنها العراق، ما هو إلا استمرار تاريخي للحقب الزمنية المنصرمة، وعليه فالانقلابات والثورات العسكرية هي بمثابة ضرورة تاريخية حسب وجهة نظر دعاء هذه النظرية.. ويدللون على ذلك من خلال التحليل التاريخي لدور المؤسسة العسكرية (الحزبية) في مختلف المراحل التاريخية السابقة للعصر الحديث، وما

الانقلابات العسكرية التي بدأت منذ عشرينات القرن المنصرم في المنطقة، كإنتلاب أتاتورك في تركيا ورضا بهسوي في إيران، وفي المشرق العربي كإنتلاب بكر صليحي في العراق ١٩٣٦، وما أعقبه من إنتقلابات مكشوفة ومستترة لغاية مايس ١٩٤١، ثم الإنتقلابات الثلاث في سوريا منذ نهاية الأربعينيات وفي مصر عام ١٩٥٢، وغيرها في بلدان المنطقة.. كلها دلائل تشير إلى أهمية العسكر، والتي ازدادت مكانتهم بعد أن نظروا (الضباط) إلى ذاتهم باعتبارهم حملة مشروع نهضوي

- لهذا جسد البيان الأول لثورة ١٤ تموز هذه الحقيقة الفكرية عندما أشار بصورة مكثفة " ..

بعد الاتكال على الله وموازرة المخلصين من أبناء  
الشعب والقوات المسلحة الوطنية ألقوا على محرير  
الوطن.. إن الجيش هو منكم وبكم وقد قام بما  
تريدون وأزال الطبقة البغية.

رغم أن مياسة قسم، بعد تسميه المركز الأول في السلطة، قد ابتعدت بدرجة كبيرة عن مضمون هذه النظرية. وهذا الاستتاج مشتق من المصمون الاجتماعي / السياسي للثورة ومن الأهداف التي جمعتها ومشروعها التاريخي؛

- كما يعكس البيان ومسطقه.. طبيعة الحكم يتوجهه المنطلق من أولوية عراقية العراق، دون التحدث فيها، نحو امتداده القومي، مرعياً بذلك الماهية الحقيقية لطبيعة المكونات الإثنية والدينية والاجتماعية في المجتمع العراقي، ولهذا انطلق من الواقع الملحوس وأكد على تأليف جمهورية شعبية تتمسك بالوحدة العراقية الكاملة.

- كما جاء البيان تعبيراً عن الأفكار الشعبوية التي كانت متشرة في أوساط العيفة الوسطى وخاصة الضباط مهم وبالأخص أولئك المتأثرين بأفكار الحزب الوطني الديمقراطي وما كان ينادي بها، الحزب الشيوعي إلى حد ما آنذاك..

كمحيي الذين عبد الحميد وعبد الوهاب الشواف وماجد محمد أمين ووصفي طاهر وغيرهم؛

- لذا مثل البيان التوجهات الفكرية العامة للطبقات الوسطى من خلال تحديد الأهداف العامة لها وفي علاقتها.. وكان بمثابة الترجمة الفكرية لمطالب جهة الاتحاد الوطني، التي انطلقت في نضالها من أن الحكم يجب أن يعهد إلى حكوم تنبثق من الشعب وتعمل بوحى منه وتلتزم بالعهد والوفاق وفق مصلحة الوطن؛

- يتمثل البيان في نظرتة للسياسة الخارجية مع التوجهات الفكرية للحزب الوطني الديمقراطي على الخصوص، إذ عند مقارنة البيان بمهج الحرب الذي أقره المؤتمر ابراع عام ١٩٥٠ الذي نص على العمل من أجل "تحرير العراق من كل ما ينقص من استقلاله الكامل وعلى إقامة لعلاقات بين العراق والدول الأخرى على أساس الصداقة والمناخ المتبادل والتساوي في الحقوق والواجبات بشكل ينسجم وميثاق الأمم المتحدة"؛

- عند تحليل البيان نتوصل إلى أن ثورة ١٤ تموز أصيلة تستهدف اقلام جذور الاستعمار وتحرير الشعب ستكون بالضرورة ثورة ديمقراطية تدبى بالقومية المتحررة التي تعترف بحق القوميات الأخرى في المساواة في حدود الوطن. بمعنى أنه ذو أهداف وطنية مشتركة ويتفق في توجهه العام مع أهداف جهة الاتحاد الوطني التي هي بمثابة الكتلة التاريخية للقاعدة الاجتماعية للثورة، كما مر بنا؛

- كان البيان في حدود وحدة صياغته يمثل التشخيص المشترك لطبيعة الثورة باعتبارها ثورة تحرر وطني في "جزء من أمة مجزأة...".

- لم يتطرق البيان إلى أي شكل من أشكال الارتباط المرمع القيام به مع الدول العربية، وخاصة مع الجمهورية العربية المتحدة، بل جاءت الفكرة عامة لتربط بروابط الأخوة مع الدول العربية والإسلامية. ومعنى ذلك أنه ساوى بين البلاد

العربية والإسلامية وجعلهما في درجة واحدة، كما ساوى بين الدول العربية المتحررة وتلك غير المتحررة؛

- كُتب البيان بلغة دبلوماسية هادئة لم تستفز مصالح المراكز الرأسمالية الكبرى، ولا دول حلف بغداد، مما أحبط مشاريع تدخلها المباشر في الشأن العراقي. وقد أشار عامر عبد الله، إلى صفة انعمية هذه بالقول: "أنه خلال الاتصالات مع عبد الكريم قاسم بواسطة رشيد مطلق تم الاتفاق على ضرورة اقتصار البيان الأول على صيغ عمومية تتجنب كشف الأهداف الأساسية للثورة وذلك من أجل كسب الوقت ومثل محاولات التدخل الأجبي"؛

- كما انتابت صيغة البيان صفات الفموض والحذر في بعض فقراته، مما جعله عرضة للتفسيرات المتعددة.. كالقول وفق مصالح الوطن، أو الارتباط برباط الأخوة؛

- انعكست الكثير من مبادئ البيان في صيغة الدستور المؤقت للجمهورية الأولى الذي صدر بعد الثورة. مما يدل على وحدة المنظومة الفكرية للذي صاغه ومعبّر عن طموح وبظرة الطبقات الوسطى، وخاصة تلك المتأثرة بالحزب الوطني الديمقراطي، وقد أشار قاسم إلى هذا التأثير وإلى تلك التوجهات في خطاب عديدة له، حيث تتردد هذه الأفكار بكثرة وجللاء واضح، عكست في سيرها العام هذا التوجه.

- كما اتضح تأثير فلسفة الحزب الوطني الديمقراطي على واضع البيان خاصة في ما له علاقة باحترام الحقوق وصيانة حريات المواطنين واحترام الحقوق القومية ضمن الوحدة العراقية.

- وبست هذه التأثيرات أكثر وضوحاً عندما تعلق الأمر بالحياد الإيجابي ومؤتمر بلونغ، إذ سبق أن دعا رئيس الحزب الوطني الديمقراطي "منذ زمن طويل إلى الحياد الإيجابي وكان أول من تنى الحياد الإيجابي في البلاد العربية، والكل



يعرف الجهود التي بذلها شخصياً لإصدار بيان الحياذ عام ١٩٥١. كما أن الثورة العراقية ثبتت هذا المبدأ في بيانها الأول.

- لم يتطرق البيان الأول إلى الانسحاب من الأحلاف العسكرية (كحلف بغداد ومبدأ أيزنهاور) أو التكتلات الاقتصادية (الكتلة الإسرائيلية)، رغم أن الأول كان مطلباً جماهيرياً وقد ثبتت جبهة الاتحاد الوطني كهدف أساسي لتصلها السياسي. في حين كان الثاني مطلباً اقتصادياً تبنته الشخصيات المثقفة وخاصة ذات التوجهات الديمقراطية إن عدم الإشارة إلى هذا الموضوع كان بمثابة التماقة سياسية واعية من قائد الثورة لطبيعة المواجهة المحتملة. وسحب العذر من دول حلف بغداد لإجهاض الثورة. لذا اكتفى البيان بالصياغات العامة. كذلك تنصق هذه الحالة بالنسبة لفك الارتباط بالكتلة الإسرائيلية، التي كان من الممكن استخدامها للضغط على العراق. وهذا ما أشار إليه وزير مالية حكومة الثورة محمد حفيد في مذكراته.

وهكذا كان البيان الأول في ماهياته يتطابق ويعبر مع ضرورات مرحلة التحرر الوطني ومستلزماتها الاقتصادية والسياسية. ويعبر كذلك عن فلسفة الطبقة الوسطى في عمومياته، وقواها السياسية المتمثلة في الكتلة التاريخية والتي عبرت عنها تنظيمياً جبهة الاتحاد الوطني التي تألفت قبل الثورة مع حركة الضبط الأحرار. كما أنه يتواءم والماهية الاقتصادية وتركيبية القوى الطبقية وللدرجة التطور في القوى المنتجة التي تعكسها التعددية المتناقضة للأغماط الاقتصادية السائدة في عراق تلك المرحلة

● في صبيحة ١٤ تموز قامت حكومة الثورة بمجملته أخذات سلمت في مجامع الثورة وكبح للتدخل الخارجي. السؤال ملعية هذه العوامل؟

📌 لقد تفاعل جديلاً العامل الخارجي (الدولي والإقليمي) المؤيد للثورة، مع العوامل الداخلية، المقررة والحاسمة، التي قامت بها السلطة الجديدة، وكونت جميعها وعلى مختلف مستوياتها عوامل مسببة مشتركة أدت في نهاية المطاف إلى

استقرار الوضع وكبح جماح التدخل الخارجي. كما يمكن النظر إلى هذه العوامل من حيث أهميتها ونسبية قوتها التأثيرية والقول إنها كانت نتيجة تفاعل عوامل أساسية وأخرى رئيسة ساهمت كلتاهما، بالتكامل المحلي، بصورة حاسمة في كبح فكرة التدخل الخارجي وواد الثورة، سواء عبر الغزو الخارجي، أو من خلال الثورة المضادة في الداخل، رغم التلويح باستخدام القوة وذلك عندما طلبت بريطانيا، عبر مغيرها في بغداد، تسهيل معاداة جبردهم ودعاياهم البريطانيين لأن مثل هذه الخطوات عاليا ما تتخذ قبل الإقدام على عمل عسكري، وهذا ما فسرتة حكومة الثورة على الأقل. وهو تفسير يحمل بذرة الواجهة فيه لقد أدركت بريطانيا والولايات المتحدة عمق التبدلات المنتظرة التي تعقب توطيد نظام الحكم، مما دفعهما إلى البحث عن الامكانيات المتاحة لإسقاط الثورة بأسرع ما يمكن لكن خاب الظن نتيجة تفاعل عوامل عدة وهي حسب معيار الأهمية النسبية والقوة التأثيرية يمكن أن نعر، كما نعتقد، أسباب نجاح الثورة إلى جملة عوامل متداخلة جدليا وهي:

#### ١- العوامل الأساسية:

- عمق وسعة التأييد الشعبي الذي غطى العراق: جغرافياً واجتماعياً وقرمياً وهو ما شكل الحصن الحصين لها؛
- القضاء على أقطاب الحكم الثلاثة الكبار، الملك وولي العهد والسعيد؛
- الموقف المؤازر للإتحاد السوفيتي وبقية دول الكتلة الاشتراكية؛
- مساندة الجمهورية العربية المتحدة.

هذه العوامل الأساسية مجتمعة، أسقطت إمكانية تبرير التدخل وكبح جماح الغزو المرمع، بالتفاعل المحلي المتزامن مع واقع الحراك الدولي من جهة ومع جملة من العوامل والإجراءات الداخلية التي قامت بها حكومة الثورة والتي مثلت مجموعة العوامل الرئيسة، ومن أهمها، كما أرى من خلال الاستقراء الموضوعي لثورة ١٤ تموز والتحضيرات التي كانت تتم باحتراس بالغ، بحيث

كانت قيادة قاسم متبهة بشكل جيد إلى المخاطر المحتملة والتخوف من المواجهة الرئيسة مع القوى الغربية في مثل هذه المرحلة المبكرة..

## ٢- العوامل الرئيسية :

- النشاط السياسي الواعي والهادئ الذي عبرته البيان الأول والمقابلات مع الدبلوماسيين الأجانب وتهديدهم ؛
- إعلان حكومة الثورة عن إيمان النفط المطمئن للغرب حول استمرار تدفق إلى الأسواق العالمية ؛
- الانقسام في المواقف بين دول حلفي بغداد والأطلسي نتيجة تصارب المصالح والرؤى المستقبلية للمنطقة والعلاقات الدولية ؛
- الكفاءة والسرية في التحضير والإعداد للثورة والسرعة الحاطة في نجاحها ؛
- السيطرة المبكرة على الفرقة الثالثة واعتقال قائدها الماسط به حماية بغداد ؛
- اعتقال رئيس أركان الجيش والسيطرة على معسكر الرشيد ؛
- الإحباط والإجهاض الفوريان لحركة الثورة المضادة في معسكرات النجف والمسيب والناصرية والسيطرة على مقر الفرقة الثانية في كركوك ؛
- سرعة تجنوب كتل حركة الضباط الأحرار وسيطرتهم على وحداتهم وتأييدهم للثورة ؛
- إنعدام وجود شخصية بارزة من الحكم السابق ، تفوق حركة مضادة ؛
- عدم وجود شخصية يسارية رديكالية (شيوعية) في مجلس الوزراء ؛

- كان للتنسيبات العليا في ١٤ عوز أثرها المباشر على التطورات التي اعتمتها ؛
- تأكيد الثورة على احترام ميثاق الأمم المتحدة ومزعم باندونغ والاتفاقيات الدولية المبومة مع كافة الدول ؛
- الخطاب السياسي الهادئ للثورة والتسم بالحيفة والحذر، والخالي من العناء اللعطي للمغرب ومصالحه ؛
- عمن التأييد الشعبي الذي أحاطته شعوب البلدان العربية ودول الجوار للثورة، و تعاطف حركات التحرر والقوى التقدمية في العالم معها ؛
- دعوة قيادة الثورة لبعض شيوخ العشائر والاقطاعيين الكبار إلى انجاء إلى بغداد، بغية إغلاق منافذ تحركهم المحتمل ضد الثورة ؛
- إلقاء القبض على بعض الشخصيات المحورية السياسية الحاكمة وبعض كبار ضباط الجيش وحجز بعضهم ؛
- هبات الثورة الظرف لبروز عدم الرضا واسخط ضد النظام السابق ونخبته الساسة، مما كبح فرص المقاومة لمن يمكن أن يقاوم ؛
- تخوف الحكومات الغربية من أن يؤدي غزو العراق إلى تقوية نفوذ القوى الرديكالية وخاصة اليسارية في عموم الشرق الأوسط والعراق على الأخص ؛
- الاعترافات المبكرة والسريعة من بعض الدول بالنظام الجديد ؛
- التحذير الذي أطلقه السفيران الأمريكي والبريطاني لحكومتيهما، بضرورة القيام بإنزال كاسح وسريع وقوة متموجة كثيرا، وإلا فسيؤدي العمل

العسكري إلى حدوث خسائر كبيرة في الأرواح لرعيها الأمريكان والأوربيين.

أثّرت هذه العوامل مجتمعة، وما أفرزته ردود الفعل الدولية، المهيئة للثورة أو المعارضة المراكز الرأسمالية وبرابعتها في المنطقة، في حل واحدة من أهم المعاضل التي كانت تمثل المركز في تفكير الضباط الأحرار.. ألا وهي كبح التدخل الخارجي المحتمل وهذا ما تم.

♦ ما الذي قرأه من جديد للدكتور الناصري وعلى ماذا يعمل الآن؟

بصورة مكثفة أعمل منذ أكثر من عقدين من الزمن على ثلاثة عبد الكريم قاسم - من ماهيات السيرة. وهذه الثلاثة بدأت بطرحها في البدء على خطة العمل وكانت بعنوان قراءة أولية لسيرة عبد الكريم قاسم صدر مطلع عام ٢٠٠٣، ومن ثم وقد بدأت بإصدار الثلاثة قيل سقوط النظام السابق وكان الكتاب الثالث (عبد الكريم قاسم في يومه الأخير) قد صدر في البدء في كانون ثاني عام ٢٠٠٣، ومن ثم صدر الكتاب الأول (عبد الكريم قاسم ١٩١٤-١٩٥٨) عام ٢٠٠٦ وأخيراً صدر الجزء الأول من الكتاب الثاني (١٤ تموز- الثورة الشريفة) عام ٢٠٠٩. واعكف الآن على العمل على إصدار الجزء الثاني من الكتاب الثاني، وفي الوقت نفسه أعمل على تجميع ما قيل عن قاسم من مختلف المعوى والشخصيات.

## مع د. عقيل الناصري

### دور الإرث الفلسفي والسوسيولوجي والثقافي والبناء

#### الديمقراطي<sup>١</sup>

حاوره : يوسف محسن

الجماعات السياسية الموحدة قانونياً وسياسياً والمكونة من مواطنين متساوين، هي حجر الزاوية في بناء الدولة الحديثة، إذ قيم الديمقراطية الكبرى المؤسسة لنظام سياسي والاجتماعي (الحوار، التسامح، الاختلاف، الاعتراف المتبادل، المشاركة، الانفتاح والشفافية)

فصلاً عن ذلك يلعب الإرث السوسيولوجي والثقافي للمجتمع دوراً مهماً في توحيد هذه البناءات أو تقويضها كما تلعب المنظومات الفلسفية دوراً في هذا الجانب، إذ إن الفلسفات والأفكار الأحادية الشمولية تعقد هذا البناء، عكس للمنظومات الفلسفية الوسطية كما إن وجود التجمعات السكانية العشائرية ونشرياتها التقليدية وقيمها وأعرافها تعد كإعاً للبناء الديمقراطي، لكونها تكرر معايير تتصادم من حيث الجوهر مع الوجود الديمقراطي كمؤسسة وقيم والفكر ومعايير وبرامج مستعصية. وحول ذلك حاورنا الباحث السياسي د.عقيل الناصري ليقدم لنا رؤيته حول التحديات التي تواجه مشروع البناء الديمقراطي

---

<sup>١</sup> نشر في جريدة الصباح أبول ٢٠٠٩ وأعيد نشره في الحوار المتمدن بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٢

## في العراق والشروط الاقتصادية لإعادة ترميم الطبقات الاجتماعية حاملات مشروع التوير والديمقراطية والدولة

● ملهى المعوقات والتحديات التي تواجه مشروع البناء الديمقراطي في العراق ؟

🕯 إن إخصاع هذا البناء إلى التحليل التاريخي سيجيب عن بعض ماهيات التحدي التي تعيق تكامل هذا البناء وقبيل الدخول في ذلك لابد من التويه إلى المجتمعات الشرق أوسطية عامة والعربية على وجه الخصوص رصد فيها تاريخياً ضعف شديد للديمقراطية بحيث أرى من الصعوبة بمكان أن يشي صرح ديمقراطي رغم التطور البطيء لمساحة الحقل الديمقراطي الجاري في الساحة العراقية. وإن التني للتحول الديمقراطي يمر بمخاضات عسيرة.

توضح تاريخية النظام السياسي العراقي ان المجتمع العراقي لم يعرف هذا النظام السياسي إلا منذ تكوين الدولة العراقية في مطلع عشرينيات القرن المنصرم. وقد كان هذا البناء متصدعاً إذ ولد وهو كسيع ومصاب بالأمراض السياسية المزمنة التي رافقته طيلة القرن المنصرم .. بل الأكى من ذلك انه تم تشويهه إن لم نقل قتل روحه سواء في الحكومات الملكية أم الجمهورية على السواء .. والاشياء الوحيد، كما أرعم، قد تمثلت في ذلك المشروع المحطط له في الجمهورية الأولى (تموز ١٩٥٨ - شباط ١٩٦٣) حيث أجهضته القوى الدولية والإقليمية وتلك الداخلية المنغدة لتلك الرغائب الخارجية، ما قطع حالة احتمالية كان يمكن لها ان تتطور. هذا الاستنتاج مستخلص من ماهيات المبادئ التي سطرتها قوى التوير في ١٤ تموز ١٩٥٨ ومن عقل الطبقة الوسطى التي أدارت السلطة والصراع الاجتماعي في تلك المرحلة.

تقوم الفكرة الأساسية للديمقراطية على {حكم الشعب} وجوهرها يمثل في توفير الوسيلة لإدارة المجتمع السياسي بغية تطور حياة الأفراد من خلال وجود الدولة في سياق تطورها السياسي من هذا المنطلق أرى ان من أهم الأسباب الكامنة في عدم استكمال هذا البناء في لعراق المعاصر يعود الى :

- أن عملية البناء الديمقراطي لم تبتق من خلال الصراع الاجتماعي السياسي للمجتمع العراقي ولا من خلال الصيرورات الاجتماعية للقوى الحية على الأقل.. قدر ما كانت قد صيغت أبعاد النظرية ومفاهيمها الفلسفية في لندن بمفاهيم تطابق وما ينفه هذا البناء من تطور في حينها هناك.. وبالتالي صحيح انتشرت المفاهيم الخاصة بالبناء الديمقراطي (من قبيل الاحزاب، الانتخابات، الدستور، حرية الاعتقاد... إلخ) بين فئة المثقفين فحسب، وكانت بصيغ مجردة خالية من مصاميتها ودلالاتها الاجتماعية، حتى أمست هذه المفاهيم شكلية تزين النظام السياسي، بما أفقدها المصداقية والموضوعية، برغم أن مثلي الناس ونخبها المثقفة على الخصوص، يتوقعون أن يتطور النظام، لكن ممارسة النخبة الحاكمة حيث الآمال المرتجيات.

إن البناء الديمقراطي يراد له ممارسات عضوية من قبل القوى الاجتماعية الحية التي تأخذ على عاتقها تصعيد النضال المطلي للقوى الاجتماعية، كي ترسي في كل جوة شئاً من هذا البناء. إلا أن عمليات القمع السياسي المقترن بالعنف المتصاعد من قبل النخب الحاكمة، قد عطل هذا النضال الاجتماعي السياسي مما شوه مقومات النظام الديمقراطي، خاصة عندما تست الدولة المستبدة فكرة الحزب الواحد والرأي الواحد والقائد الواحد كمرحلة تحول لدولة العشيرة.

- يلعب الإرث السيسولوجي / الثقافي للمجتمع دوراً مهماً في توطيد هذا البناء أو تقويضه. كما تلعب الماهيات الفلسفية دوراً في هذا الجانب، حيث أن الفلسفات والأفكار الحديثة غالباً ما تعقد هذا البناء، إن لم تدمره عكس الفلسفات الوسطية التي تعترف بالرأي الآخر.. طالما أن أحد الجوانب المضيئة في البناء الديمقراطي يعطي الحق للفرد في التعبير عن رأيه ويحترم ممارسته الفكرية والاجتماعية والسياسية. وما أن الديمقراطية لا تعمل في فراغ، إذ أنها تعمل وفق النظام الاجتماعي السائد.. خاصة إذا انطلقنا من أن النظام السياسي يشكل غطاء مستمراً من العلاقات الشرية، وهو في الوقت نفسه يشمل الرقابة والسلطة (القوة) والتأثير عليها من خلال النشاط الواعي للأفراد. كما أن وجود التجمعات السكانية للقبائل والعشائر وبراعتها التقليدية وانتشار قبها



وأعرافها، تعتبر كإنجاز كبيراً للبناء الديمقراطي لما تخلقه هذه التجمعات من مساهمات تصادم من حيث الجوهر مع الوجود الديمقراطي كمؤسسات وقيم وأفكار وسلوكية حياتية وبرامجية مستقبلية.

- أعتقد بوجود معادلة بين عمق البناء والتجربة الديمقراطية ودرجة التحضر الاجتماعي. لأن كل بناء له أسس مادية يعتمد عليها في ديمومة تطوره وحرارة الداخلي، كما له أيضاً جواب معنوية تغذي هذا الموقف. وكلما ولح المجتمع دروب التحضر كلما تعمقت لأبعاد الديمقراطية واحترام الممارسة والابتعاد عن العنف كوسيلة لحل الاشكالية الاجتماعية. وبالعكس كلما تعمق التخلل، بجوانبه المتعددة، وازداد الاستلاب والاغتراب كلما ابتعد المجتمع بمساحات زمنية عن البناء الديمقراطي.

- ومن العوامل المؤثرة على البناء الديمقراطي، كما أرى من الناحية العنصرية، هو التباين في فهم حقل ماهيات هذا البناء ومكوناته وأجزائه وملهي المجتمعات التي يزدهر فيها.. وهل ان هذا البناء هو غاية أم وسيلة أم كلتاها وما حدود هذه المفاهيم؟ طالما ان الديمقراطية عبرت وتعبير عن مفهوم تاريخي اتخذ صوراً متعددة وتطبيقات متباينة في مختلف البلدان.

- حداثة المجتمع المدني في العراق المعاصر، وما يتطلبه بناءه الفكري ومقوماته المادية والمعنوية، وتقف على رأسها فكرة العلاقات السلمية التقليدية والسرقة الموحدة وكذلك التعددية، المبنية من ذات تعدد الطبقات الاجتماعية والإثنية والدينية، والقول بالاختلاف والتنوع وبال حقوق الجمعية والفردية الطبيعية والمكتسبة. علماً أن هناك حالة تكاملية وتفاعلاً جديلاً بين هذا المجتمع والبناء الديمقراطي

- وأخيراً أعتقد ان البناء الديمقراطي يراد له ديمقراطيون حقيقيون من حيث الشكل والمضمون.. يؤمنون بالبناء الديمقراطي ويعبرون عن رسالته الاجتماعية ويعلمه التسامح ويعكسون مفاهيمه في حراكها التطوري.. ويتفاعلون مع الواقع المادي من أجل تغييره بالوسائل السلمية عبر الأولويات التي ترسمها للممارسة الديمقراطية ذاتها والسلوك المعياري لأصحابها.

♦ كيف يتم بناء دولة ديمقراطية ومجتمع ديمقراطي في العراق ؟

🏠 في البدء لابد من التأكيد على ان عملية البناء الديمقراطي ، بقدر كونها عملية اجتماعية معقدة وطويلة فإنها بالقدر ذاته تستلزم إزالة المعوقات التي تمنع التحقيق المادي لصيرورات الدولة الديمقراطية. هذه العملية المركبة والمعقدة تستوجب إحداث تغيرات عميقة في الوعي الاجتماعي وتجلياته الفلسفية والسياسية والحقوقية والحمالية وعلى وجه الخصوص الدينية منها. كما انها تتطلب إحداث تغيرات بيئية في الواقع المادي للمجتمع وفي أنماطه الاقتصادية والتقرب قل كل شيء من روح العصر وفلسفته ومن الانسان المعصري وطموحاته.

وعند النظر إلى هذه الصيرورات المادية والمعنوية نستشف منها أن هذه العملية هي صيرورات متعددة وشائكة ومتداخلة بين حلقات الزمن الثلاث في الحقل ولفعل الانساني، ومتضاربة نتيجة لتباين القوى في مصالحها ورؤاها لما هو موجود ومرغوب. كما أن عملية بناء الدولة الديمقراطية مرتبطة بدرجة كبيرة بعملية تغيير الانسان إلى بيئته المادية والروحية ضمن مشروع رباعي الأبعاد كما أرى :

وضمي - حقلاني - علمي - علماتي

ضمن تفاعل الأهداف التنويرية المطلقة من .

الفرد - العلم - الحقل - الطبيعة

ضمن هذه الرؤية النظرية يمكننا بناء الدولة الديمقراطية.. ولو أردنا تجسيد هذه الرؤية مادياً، فإن ذلك يتطلب إحداث تغييرات عميقة تشمل : الانسان كذات مستهدفة، المجتمع كحراك مستمر، البناء المادي للمواقع كعامل أساس في هيكلية الدولة، المجتمع المدني كمؤسسات ركزية في البناء الديمقراطي. بمعنى آخر ان التغيرات يجب ان تظال الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والفكرية للانسان العراقي وبيئته، اي. ضمن تحديد لأفق التاريخي للمشروع للتغنى. في

الوقت نفسه ان تحقيق هذه المهام، في الوقت الحاضر، يتطلب وجود قوى اجتماعية معينة وقد سبق أن أطلقت عليها اسم {الكتلة التاريخية} ، تأخذ على عاتقها قيادة هذا التغيير وتحقيق الحلم اليومي للمرد العراقي بدولة القانون. ومن المقومات الأساسية إحداث تغييرات في بنوية القوانين وعلى رأسها القانون الاساسي (الدستور) المعبر عن الأفق الترخي لهذا التحول الديمقراطي. ومن الناحية العملية فإن هذه الصيرورة تعبر عن برنامجية طويلة المدى وتستلزم قوى اجتماعية متعددة تساهم جميعها في بلورتها. إذ ليس بإمكان أية طقة لوفقة، في الظروف الانتقالية الحالية، ان تستكمل هذه الصيرورة وحدها، وهذا ما دلت عليه التجارب التاريخية في عالم الاطراف.

♦ الازمة العراقية هل هي أزمة بناء مجتمع أم أزمة بناء دولة ؟ ماهي القوى الأساسية التي باستطاعتها بناء دولة ديمقراطية ؟

🕯 يلاحظ المتبع لتاريخية النظام العراقي المعاصر واخديث، ان المجتمع العراقي، حانه كحال كل الأنظمة الاجتماعية، قد مر ولا يزال بأزمات، ليس بالضرورة سيئة، على مدى تاريخه الحديث ومنذ تأسيس الدولة العراقية، على وجه الخصوص، والبدء في ملعة القرى السكانية المستوطنة بالعراق، من قبائل وعشائر وسكان المدن، ضمن هوية اجتماعية محددة تتخذ من الوطن ملاذاً جامعاً لها عوضاً عن الانتماءات الصغيرة. لقد كان تأسيس الدولة العراقية دلالة مهمة في تأرخة هذا الجانب، إذ أدت إلى التحول من الهويات السياسية المشطية (العشائر) إلى الهويات السياسية الكلفة كالامة أو الشعب أو الطبقة. هذه العملية لم تحقق ذاتها، وإن لم تبلور، بصورة بسيطة وسهلة، بل العكس رافق ذلك صراع اجتماعي كبير ولا يزال، لظروف خاصة، أدى في النتيجة إلى اتهم مؤسسة العشيرة أمام الدولة. وفهمي للسؤال أعلاه يكمن في ان الازمة تستف نفوذها على المجتمع وعمى بناء الدولة على السواء.

إن مرحلة التحول في كلا البناءين (العشيرة والدولة) لا تزال قائمة وسبقى لفترة طويلة نظراً للتنازع المصلحي بين عناصرهما. فبالنسبة للمجتمع العراقي المتميز

بالتعددية الدينية والمذهبية والإثنية واللغوية والطبقية، ويقدر ما هو عامل إيجابي لكنه في الوقت نفسه عامل سلبي نظراً لتصادم مصالح ومواقف هذه المكونات وهذا ما مبرر الواقع العراقي المعاصر رغم وجود جرائر رسمية خفي فيها هذا الصراع وبالتالي يراود للمجتمع عقد اجتماعي جديد يضمن الحقوق والمصالح الأساسية لهذه المكونات ويؤمن تصورهما وما الصراع الناشب في المجتمع العراقي الحالي، في بعض جوانبه، إلا انعكاس لكل هذا. إذ يريد كل عصر اجتماعي ضمان الحدود الدنيا، على الأقل، لمصالحه هذه الضرورية الاجتماعية قد حلت في الكثير من المجتمعات من خلال التوافق الاجتماعي والاعتراف بالآخر ومصالحه وحقوقه، وبعيداً عن الإكراه والإجبار المادي أو المعنوي. كما إن التعبيرات في بنية المجتمع العراقي وعلاقتها بنواين التطور، تُنظر إليها بصورة ميكانيكية وأحادية الجانب.. لذا كان المجتمع العراقي ولا يزال يعيش أزمة تكونه وهو في مرحلة انتقالية، لا يستطيع تحديد حدود مداهما للمستقبلي لأن القضية العراقية أصبحت عرضة للتدخلات الخارجية، لا بل يمكننا القول إن تأثيرات العوامل الخارجية أقوى بكثير من العوامل الداخلية، مما يعرض الواقع العراقي ربما لتعبيرات غير محسوبة في الوقت الذي كل المؤشرات الاجتماعية تدل على عمق الازمة الداخلية للمجتمع.. وما الصراع الناشب بعد التبرير عام ٢٠٠٣ سوى انعكاس لهذا الواقع وهو نتاج ما أفرزته مرحلة بداية القرن المنصرم والتي كانت بحق من أكثر المراحل عمقا في تعبيرات المجتمع ضمن عملية التخرج التاريخي. وكان من نتائجها تشكل الدولة العراقية التي نكمن أزمتها في كمية نشوئها والقوى التي سيطرت على السلطة وأجهزتها ومضامين الأنماط الاقتصادية وماهية العقد الاجتماعي الذي سعت الدولة على إقراره. كما لعبت قوى الاحتلال الأول، الدور الأبرز في تشويه وتعميق أزمة الدولة ذاتها ناهيك عن ماهية التأسيس وتاريخية الدولة في المنطقة.

كان من نتائج ذلك عدم اهتمام السلطات الحاكمة وقاعدتها الاجتماعية في تمضيد الهوية الوطنية (الوليدة) من خلال تجميع القوى المتشظية وإيجاد العاسم المشتركينها والقائمة على أساس الإرادة الحرة في العيش المشترك ضمن الوطن

كحاصن مادي لهذه القوى، كما أن هذه السلطات أبطأت في توحيد السوق الوطنية وتنسي العلاقات السلعية النقلية وخاصة بالرفف ضمن العلاقات الرأسمالية الموجهة. كما أن قوى الاحتلال لأول قد أسست الدولة واستوردت ملكاً لها وسلعت زمام أمورها الأراسية إلى ضباط المؤسسة العسكرية المتعاونين معها في ما يسمى ( بالثورة العربية ) وهؤلاء الضباط، عند إدارتهم لسلطة والصراع الاجتماعي، قد هربوا إلى الأمام إزاء المشاكل الاجتماعية وتكوين الأنماط الاقتصادية وتشكيل الهوية الوطنية من خلال القفز على الواقع العشائري إلى نسي الفكرة (القومية) ووضعها لئس بالتداخل الحلي مع الهوية الوطنية بل بالتضاد معها. ومن المعلوم أن نشوء الدولة يمثل الأداة التاريخية لخلق ثقافة وطنية شاملة تسرج فيها هذه العناصر المتشظية غير المتجانسة بنية توحيدها. وهذا لم يحدث في العراق طيلة المرحلة السابقة، باستثناء الجمهورية الأولى، طمناً أن الثقافة هي في بعض جوانبها تمثل لمستودع الطبيعي للشرعية السياسية حسب تعبير د. فالح عبد الجبار.

من هذا العرض المكثف يمكنني القول ان هناك علاقة جدلية بين الأرمين (أزمة بناء المجتمع و أزمة بناء الدولة) ولا يمكن حلها إلا من خلال إلغاء الظروف التي ساعدت على خلق هذه الأرمين في الكيدين وليس حل هذه الإشكاليات بقرار سياسي أو إداري فوقي. وخير من يقوم بذلك هو الدولة ذاتها باعتبارها العلة الأراسية لذلك).

أما بصدد الجزء الثاني من السؤال.. فكما قلت أرى أن هذه العملية الانتقالية بكل ما تحمل من أبعاد اقتصادية اجتماعية سياسية، لا يمكن ان تناط بطبقة أو فئة اجتماعية وحده أو حزباً سياسياً واحداً. بل وانطلاقاً من الظروف الموضوعية التي يمر فيها العراق، عليها البحث عما أطلقت عليه اسم { الكتلة التاريخية } وهي قوى وشرائح اجتماعية متعددة لها دور عضوي فاعل في تحقيق المهام الوطنية وفي إعماده إنتاج ذاتها الاجتماعية ومن صماتها تطابق مصالحها ورؤاها مع عملية التغيير الاجتماعي المرغوب فيها وعلى أغلب الأصعدة. وتعتبر هذه الكتلة شكلاً من أشكال التحالف السياسي الانتقالي لتلك القوى

السياسية الحقة والعضوية المطلقة سياسياً واجتماعياً من جوهر ماهية مهام المرحلة الانتقالية الحالية، التي تتفق منطلقاتها الفلسفية وسياساتها العملية مع هذه الماهيات لقد أوضحت تاريخية السلطة السياسية لعراق القرن العشرين، شتاً أم آيس، اتفقاً أم لم يتفق، ضرورة ولادة تاريخية جديدة للعراق ككيان اجتماعي/ سياسي مركب ومعقد يستند الحكم فيه على قاعدة اجتماعية تمثل الطبقة الوسطى، بأغلب مفاصلها المركز القيادي في سلطة هذا الكيان. وغتل فيه التكوينات الإثنية والدينية وغيرها.

● من مهام الدولة الحديثة تفكيك الولاءات الطائفية والقومية والإثنية وإن تكون الدولة محوراً أساسياً، هل حدث هذا التحول في العراق منذ العام ٢٠٠٣.

✎ من خلال تحليل الماهيات السياسية والاجتماعية الجارية منذ تكوين الدولة العراقية المعاصرة، نجد أن موضوع تفكيك الولاءات الديا قد مر بمراحل عديدة غير منتظمة صعوداً وهبوطاً كانت عشرينيات القرن المنصرم بداية هذا الصراع الكبير المتمثل بمعاداة الدولة - العشيرة وقد حاولت نعمة الحكم الملكي تحديث هذا الصراع لصالح الدولة من خلال عتفها وقدرتها المادية فابتعدت العشيرة عن التأثير في القرار المركزي وأصبح شيوخها يمثلون القاعدة الاجتماعية الأكثر حظوة في السلطة من خلال تأمين مصالح هؤلاء الشيوخ. دون المساس بالولاءات والقيم العشائرية كما بقيت الولاءات الطائفية والإثنية محافظة على ذاتها في المدينة مع ضمور نسبي لها كما توسعت طبيعة علاقات السوق السلعية الغذائية، وكذلك توسعت قاعدة الثقافة العامة مع نمو الطبقات الحديثة لكن الضربة القاصمة (النسبية) لتفكك هذه الولاءات جاءت بعد ثورة ١٤ تموز، وخاصة ما يتعلق بالريف تحديداً من خلال قانون الإصلاح الزراعي والقضاء قانون دعاوى العشائر وبالتالي تعمق نمو لعلاقة انتقدية والتبادل السلعي أما الولاءات الطائفية فقد اضمحلت نسبياً نظراً للتغيرات في ماهية العقد الاجتماعي الذي مارسته السلطة السياسية آنذاك، والتوزيع العادل نسبياً للثروة

المادية للدولة وما قامت به من تحديث للأمن الاقتصادي وربط معاصر المجتمع وما قامت به السلطة من إعادة بناء الثقافة بصورة عامة لتواءم مع متطلبات العصر الحديث وتجديد النزعة العقلية التطورية من خلال الاهتمام والاسترشاد بأولوية عراقية العراق. وهذا يعكس نطلعات الكم الكثير من مكونات المجتمع العراقي الإثنية والطبقة والدسة.

هذا التوجه للحصر الاجتماعي في العراق قطعت صيرورته الحكومات القومانية التي جاءت إلى السلطة وهي محمولة بالفطر الاجنبي في شباط عام ١٩٦٢. وقد أخذت الولاءات الدنيا خاصة بعد عام ١٩٨٠، بعداً خطيراً عندما شجعت هذه الحكومات ونبتتها في صيغة (دولة المثيرة) وما رافقها من تعميق تعريف الحضارة المدنية بما يتنافى ومنطق الأشياء والمكونات الاجتماعية.

وفي الاحتلال الثالث للأسف الشديد ظهرت نتائج وعاقبة الولاءات الدنيا ودولة العشرة عند عقد التحالفات وتوزيع المهام السياسية بين الأطراف الاجتماعية، فكانت أحد أسباب إعادة إنتاج هذه الولاءات بقوة كبيرة حتى طغت على المنطق السليم، خاصة عند غياب الدولة واضمحلال السلطة فكانت العامل الموضوعي لبروز الكثير من هذه الولاءات التي لا تعكس الهوية الوطنية العراقية إذ لم تكن تظمسها. لقد برهنت الحياة السياسية في العراق الحالي خطل هذه الولاءات وتأثيراتها على المشروعين الوطني والقومي.. إن عملية تفكيك مثل هذه الولاءات يتطلب إلغاء أسسها المادي واجتثاث الظروف التي ساعدت على إنتاجها وإعادة إنتاجها.. وبالأساس ليس من قبل الدولة فحسب بل من خلال تطوير الأسس المادية للوعي الاجتماعي الفردي والجمعي. وفي اعتقادي أن الدولة لم تنجز هذه العملية الاجتماعية المعقدة، نظراً للتداخل الطرقي للمصالح بين الشركاء الاجتماعيين الذين يقودون مفاصل السلطة التنفيذية والتشريعية ذوي الرعة الطائفية. رغم تدل الخطاب السياسي للكثير من القوى ذات الأفق الضيق دينياً كن أم عشائرياً، مذهبياً أم إثنياً.

إن التطور المتوازن والمقترون بالعدالة الاجتماعية ومركزه السلطة وتركيزها على عوامل معجلة في تفكيك هذه الولاءات خاصة في ظل الظروف العالمي والتطور

التكنولوجي وبالأخص في حفل الاتصالات، سيساهم في تمكيدك الولاءات  
الدنيا بل وحتى تفكيك التضاد الخارجي ليعحول الأمر إلى انقسامات اجتماعية  
تتأبى ونهيو لنشوء أشكال جديدة من السلواء الاجتماعى وأنماط جديدة من  
الوعى وفي حراكه سريعة الإيقاع هذا العمل يجد داته سيفوي العصر التقليدية  
على التمسك بهذه الولاءات ومحاربة انتطاعات الجديدة من خلال إعادة إنتاج  
الرموز القديمة لتصبح فعلاً معاشاً.

♦ الطبقة الاجتماعية الوسطى الشرط الاجتماعى لقيام وبناء دولة  
ماهى الشروط الاقتصادية لإعادة ترميم الطبقة الوسطى؟.

📌 في البدء إن هذا الاقرار المبدئي بدور الطبقة الوسطى هو شيء مهم جداً في  
مهم العمليات الاجتماعية العامة، وتكمن الأهمية الأساسية للدور التاريخي  
للطبقة الوسطى انطلاقاً من كونها طبقة انتعالية تتمثل فيها مصالح طيفه متباينة  
وفي العراق كما في عالم الأطراف السامى تكسب هذه الطبقة أهمية استثنائية  
بسبب غياب الدور الفعال للطبقتين الرجوازية الوطنية والطبقة العاملة وعليا  
التعامل معها ليس من منظور مثالي صيق نظراً لما تتمتع به بمختلف فئاتها بمزايا  
الوعى النقدي والإدراك الواقعي، طالما انهم يصنعون النظريات المعرفية العامة.  
وهكذا تلعب الطبقة الوسطى دوراً مركزياً بل وحتى ثورياً في تحقيق صيرورات  
أي مشروع عمري باعتبارهم العلة المركزية لمثل هذه المشاريع.

ومن المفارقات المثيرة في التكوين الاجتماعى العراقى المعاصر إن نشوء ومر ثم  
نمو هذه الطبقة عند تأسيس الدولة ونموها الكمي والتوعى في مطلع الخمسينيات  
لم يرافقه تعاظم في دورها السياسى المماظر لتأثيرها ردورها لاجتماعيين.  
وكذلك علينا إدراك أن هذه الطبقة ارتبط بشوؤها اشد ارتباطاً بالدولة العراقية  
كخاصة لمصالحها علماً ان هذه الطبقة اكتسبت عند النشوء ذات السمات  
المشوهة التي رافقت الدولة العراقية بما أعاق ولا يزال رؤيتها الوطنية وإدراك  
أهميتها الساتية في المجتمع وكانت الجمهورية الأولى قد شهدت أكبر توسع كمي  
لها، والأهم أن هذه الطبقة، أو بالأحرى إحدى فئاتها، قد قادت التعبير  
الجزري في ١٤ ثور ١٩٥٨ ومارست السلطة وعرب عن ماهياتها التي ترجمتها



السمات العامة لمرحلة الجمهورية الأولى في الوقت الذي يمكن اعتبار أسوأ مرحلة عاشتها هذه الطبقة تمثلت في المعاناة التي بدأت منذ استحواذ رئيس النظم السابق على السلطة.. حيث بدأت تفقد مكوناتها وسماتها وأصحابها الدور المادي والمعنوي.

تعرض الضرورة الموضوعية في الوقت الحاضر أن نعمل مجدداً على إعادة إنتاج هذه الطبقة بمختلف فئاتها ومحتها المكانة المناسبة التي توازي دورها في الإنتاج الاجتماعي وفي رسم القرارات المركزية وإقرارها. إن التوسع في رفع مستوياتها المادية والمعنوية هي الأخرى ضرورة موضوعية لأجل التعجيل في النشاطات الاجتماعية / الاقتصادية / السياسية للمجتمع برمتها. ويتطلب هذا الدور التوسع الكمي والسوعي لهذه الطبقة من خلال الانفتاح على المنجز العلمي ومتابعة التطورات فيه وما علينا إلا الاسترشاد بالبرنامجية والمنهج العام الذي طبقته الجمهورية الأولى حتى وسمت بكونها كانت ثورتهم - ثورة الطبقة الوسطى

## حوار مع الباحث الأكاديمي

### عقيل الناصري

#### في رحاب التغيير الجذري وافقه المستقبلي<sup>١</sup>

أجراه سعدون هليل

نخل عينا الذكرى الشية والخمسون للتغيير الجذري في (١٤ ثور ١٩٥٨) الذي شغل كل مساحات الحقل الاجتماعي والاقتصادي، السياسية والفكرية التي أعقبت هذا المنعطف التاريخي الكبير.. مما نقله من فعل عسكري إلى صيرورة تعبيرية بلغت مفهوم الثورة بكل موضوعية.. حتى انه أمسى أكبر معلم من معالم تاريخ العراق المعاصر.. كما تفرض هذه المناسبة نفسها على الفكر العراقي وقواه السياسية والعضوية منها خاصة، الإمعان في أهميتها ومعانيها، فبعد أفجرتة وما لم تنجره، في نجاحاتها وإخفاقاتها، في قواها الاجتماعية التي استلقت إليها وتلك التي طردتها من مسرح الحياة، في ماهية قياداتها وصراعاتهم السياسي في قمة السلطة والشارع السياسي، في الإشكاليات التي واجهتها.. بقية أسباط الدروس منها كي نلج الألفية الثالثة بكل ثقة وبحقق ما لم يتحقق من أسس البناء الاجتماعي المادي ونرسم ملامح الديمقراطية الاجتماعية بكل أبعادها، كي يعيش الفرد العراقي في وضعه الإنساني باعتباره غاية الوجود.

---

<sup>١</sup> - نشر في طريق الشعب في تموز ٢٠١٠ وأعيد نشره في الحوار المتعدد بتاريخ ٢٠١٠/٧/١٢

إن فهم الظواهر التاريخية، كما عبر عنها شهيد الثقافة العراقية الراحل، كامل شياح لا يفصل عن الإقامة في التاريخ وصنعه، الذي هو في نفس الوقت صيغ الإنسان لنفسه، بحارة أخرى، إن صعوبة الفهم تبدأ من لا إمكانية النظر في التاريخ من زاوية متجردة كما هو الحال مع الطبيعة مثلاً، وبما أن التاريخ هو حصيلة التداخل الذاتي بالموضوعي؛ المرغوب بالمفروض؛ والخيالي بالواقعي.. فقد تعددت روايا مقارنته إنه كلية تبحث عن كليتها فالتاريخ محمول دائماً على صيغ الجمع، إنه تواريخ أو روايات تنتج من داخل السياق المؤرخين عن الموضوعية والحقيقة

دعونا من هذا المنطق نعاود قراءه تاريخنا من خلال فلسفة التاريخ وأن نحاور د عقيل الناصري، باعتباره واحداً من أهم من كتبوا عن هذا التعبير (الثورة)، لنحاوره ونتراسق وإياه بجملة من الاستفهامات والوقائع التي تتعلق بهذه الثورة العظيمة.

♦ د. عقيل الناصري في البند نرحب بكم في جريدة "طريق الشعب" وتنمي لكم طيب الإقامة بين الأصدقاء والرفاق ونود أن يبدأ حوارنا بالسؤال التالي: كيف نقرأ المشهد السياسي الذي تشكل بعد الثورة بين القوى المتضررة داخلياً والمراكز الرأسمالية العالمية؟

🕒 كما هو معلوم، لقد أحدث التعبير الجذري في ١٤ تموز ١٩٥٨، والذي يمكن أن نطلق عليه، من منطلق الموضوعية العلمية والضرورة التاريخية، مفهوم الثورة، تغيرات أساسية في مجمل العلاقات السياسية والاجتماعية لبس في رحم المجتمع العراقي حسب، بل في عموم دول المنطقة وكذلك في مجمل العلاقات الدولية. نظراً لما يتمتع به العراق من مكانة جيو سياسية ولما قلعه جغرافية مكانه من أهمية في مجال الموارد الطبيعية (والنفط من أهمها) من جهة، ولما يلعبه موقعه الاستراتيجي باعتباره في قلب العالم من جهة ثانية، ولما له من بعد تاريخي مؤثر على دول منطقة الشرق الأوسط عامة والشرق العربي خاصة

من جهة ثالثة. وهنا يمكن أن نقارن هذه الثورة وتأثيراتها السلبية بما أحدثته الثورة العرسية من تأثير على أوروبا وعلى مجمل نهيار النظام الإقطاعي فيها

وانطلاقاً من هذه الحقائق فإن المراكز الرأسمالية العالمية وتلك المتضررة من ماهية الثورة ومصامير برمجيتها حاولت، بصورة مستمرة، الحذف من هذا التأثير وإعادة الحصان الخامخ إلى الخطيرة حسب تعبير مجلة الأكوومست البريطانية من هنا نشأت علاقة زبائنية شعبة بين أغلب قوى الداخل المتضررة؛ وتلك التي في المنطقة و بالأخص دول حلف بغداد؛ والمراكز الرأسمالية العالمية وقاعدتها في المنطقة (إسرائيل) هذا التحالف الثلاثي الأبعاد يبرره الحصار الذي مني بها من جراء ثورة ١٤ تموز ومن مسيرتها التوقعية. وأخذت قاعدة هذا الحلف اللاأخلاقي تتسع لتضم دولاً كانت أقرب إلى الثورة، ومضمونها، لكن الأسباب الذاتية قادتها والظرة القصيرة التي تعاملوا بها مع الثورة دعوتهم إلى الانضمام إلى هذا الحلف بصورة مبشرة علموا بذلك أم لم يعلموا، يوعي أو بلا وعي. ومن هنا رصدنا من خلال البحث يرور ظاهرة لأول مرة في تاريخ العراق المعاصر، لم تتكرر نمش في كون كل دول الحوار الإقليمي (بلا استثناء) ند عادت الثورة بهذه السرجة أو تلك، وحاولت جميعها التأثير على مسيرتها كل منها حسب قدرتها ومدى تضرر مصالحها وما مسموح به ضمن علائق الحرب الباردة. وهذا التأثير تراوح بين الضغط والتأمر، بين تشويه الحقائق المادية والاساءة المعوية اللاأخلاقية، بين تسفيه منهجيتها والنشكيل بقيادتها

♦ يقال أن ثورة ١٤ تموز هي أبرز حدث في تاريخ العراق المعاصر، علماً إن هناك من يرى فيها انتكاسة للديمقراطية الليبرالية؟ ما رأيك في ذلك؟

👉 قبل الإجابة علينا ان نقسم السؤال إلى شقين فالإجابة عن الشق الأول تتعلق بماهية المعايير المستخدمة لقياس تلك الأهمية، فهل نتطلق من صيرورة تغير انتظام السياسي؟ أم من إعادة إنتاج أولويات الأنماط الاقتصادية؟ أم

تنتقل في فهم هذه الصيرورة الحضرية من عقايلها الثقافية والروحية وتلك الأبعاد الفكرية المستحدثة؛ أم تنظر لفعل التغيير هذا من ماهية الطبقة الاجتماعية (الطبقة الوسطى) التي قادت فعل التغيير ووسمته بمحاصنها؛ أو من برناميجتها وسياستها الاقتصادية وأفق مستقبلها؛ أم تنظر لهذا الفعل من خلال المنحصر المادي والمعنوي الذي شمل حقولاً معرفية واقتصادية وسياسية أو النظر إليها من خلال الفئات والطبقات الاجتماعية المستهدفة من قبل الثورة، الذين يمثلون مادة التاريخ الانساني (الطبقات الكادحة والفقيرة والمتوسطة)؛ أم يُنظر للثورة من مذهب العمدة الاجتماعي ومصاعبه والذي أعيد إنتاجه، ومن المشاركة العادلة نسبياً في الحكم لأغلب المكونات الاجتماعية والإثنية والقضاء على احتكار السلطة السياسية؟ أم تنظر لهذا الفعل من خلال (الثورة) الثقافية التي تحققت، على الأقل من خلال منجزها الكمي؟ ربما يمكن النظر للثورة من خلال بلهية التقديمية للتنظيم الأسري وحقوق المرأة؟؟ وغير ذلك من المتطلبات ذات الطابع التعبيري في صيرورته التقديمية. ولو أخضع هذا التعبير لكل ما ذكر أعلاه، وغيره، والعواقب الاقتصادية والسياسية والعكرية التي تمخضت عنها، لتوقفنا عند حالة لا يمكن أن تعمّر إلا بكونها ثورة اجتماعية ونقله نوعية لولوج عالم الحضارة وكما حددتها سابقاً فإني اعتبرها أول مشروع حضائري حدي في العراق المعاصر، وبالتالي اكتسبت مشروعيتها من ماهياتها وبما أحدثته من تعبيرات ومن شملتهم نتائج هذه التعبيرات المادية. عبر عنها قيام السلطة الجديدة بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الموعودة والمتوقعة ذات الاتجاهات المتعددة ومنها كان التغييرات في العلاقات الاقتصادية والحقوقية داخل الريف والتعليم بكل مستوياته وسياسة الإسكان والعلاقات الاقتصادية الدولية، وكذلك العلاقة مع شركات النفط (المعيار لوطني لأية حكومة) معنى آخر هي نقلة نوعية في ماهيات السلطة وواجباتها وفي نظرتها إلى الأفراد باعتبارهم مواطنين لا رعايا وفي عمق التعبير الذي أصاب مؤسساتها والتنظيمات الاجتماعية المدنية وتوسيع العلاقات السلعية - النقدية للاقتصاد الوطني. لكل ذلك برزت باعتبارها أبرز حدث في تاريخ العراق الحديث. أم بصدد الشق الثاني من السؤال والمتمحور حول حالة البرلمان البرلمانية العراقية

الرحلة الملكية، فإن هذه الحالة تتصف بالاحتمالية. وأستطيع القول بصورة مكثفة أن الحالة السرائلية وتلك البرلمانية وحتى المضمون الديمقراطي للنظام برصته نظام حكم للشعب ولدت وهي مشوهة ومصابة بالكساح الرمن. وهذا ليس اتهاماً عاطفياً للتجربة، قدر كونه متاحاً للولادة القسرية للدولة العراقية من جهة، ولكون الذين أسسوا لها وللقاعدة الاجتماعية للحكم لم يكرتوا ديمقراطيين حقيقيين ولا تمتنع فلسفتهم بصلة بالديمقراطية الليبرالية من جهة ثانية. إذ أن النظام الليبرالي ومضمونه الديمقراطي، وخاصة ذا الصيغة الاجتماعية منه، لم يشأ في العراق من خلال عملية الصراع الاجتماعي للمواقع العراقية ومكوناته.. قدر كونه فرص من أعلى وفق متطلبات دول الاحتلال الأول (بريطانيا) وكان استجابة لمستلزمات فعل الانتداب في عشرينيات القرن العشرين، هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن القاعدة الاجتماعية لنظام الحكم الملكي لم تستطع استيعاب مصامير التجربة البرلمانية إلا بقدر ما نجح ديمومتها في السلطة والحفاظ على مصالحها.. لذا لم يتم تداول السلطة فعلياً بين الطبقات الاجتماعية المتعددة وممثليها، بل كانت محصورة بين نخبة الحكم وقاعدته الاجتماعية الصيفة جداً. كما أن الليبرالية كانت تنقص مع سير الرمن.. حيث اتعدمت الحياة الحزبية الحقيقية وكثرت الأحزاب السرية، وأجهض الكثير من محاولات تأسيس منظمات المجتمع المدني وتقلصت المساحة الفكرية للطبقات الجديدة التي أخذت تتسع بضطراد (وخاصة الطبقتين الوسطى والعاملة). وتم محاربة القوى الديمقراطية وحتى تلك القلة منهم ضمن نخبة الحكم

ومن الناحية لنظرية توجد ثلاث وسائل نجعل من النظام الديمقراطي لبنة أساسية نحو الحرية والمجتمع الحر وهي:

- 1- ما تتطلبه العملية البرلمانية من حقوق سياسية كحرية التعبير والتنظيم والمعارضة؛
- 2- أن النظام الديمقراطي يرتقي بالذات الفردية والجمعية ضمن قوانين اختيارها؛

- ان الديمقراطية تسمى قابلية المواطن على صنع الاختيارات الواقعية. كما أن مفهوم الليبرالية يؤكد على حق الشعب في تقرير نمط حكوماته. ومن خلال الترابط الجدلي بين الحرية والديمقراطية وواقع التجربة الملكية نتوصل إلى أن هذه العلاقة متعددة ولا تعطينا الحق في أن نسميها كتجربة ليبرالية ديمقراطية. وبما يعنى هذا الامتناع أن الأداء السياسي للسلطة هو مؤشر مهم لمهيتها من حيث تحقيق السلم الاجتماعي والمساواة والعدالة السية وشمولية الدستور باعتبارها عتلات للأداء الديمقراطي السليم ، وهذا يتناقض مع طبيعة السلطة الملكية ذات النهج التسلطي من جهة وكون النظام شبه الاقطاعي لا يستطيع بناء تجربة ديمقراطية ليبرالية سليمة ، إلا من حيث الشكل لا المضمون، وهذا ما كان بالفعل.

أما إذا أخذنا مفهوم العطب الذي قامت به الثورة لمثل هذه الديمقراطية فهذا صحيح ، لأن هذه الأخيرة خلت من مضمونها الحقيقي من جهة ، ومن جهة ثانية لأن قوى الثورة أخذت ترسم لذاتها والواقع الجديد ملامح فلسفة جديدة للنظام الديمقراطي الذي لم يحقق ذاته الحقيقية بسبب الصراع السياسي بين القوى والأحزاب السياسية بعد الثورة من جهة وعمق التدخل الخارجي لتعير الحكم من جهة ثانية لقد كان من المؤمل ان تصدر مسودة الدستور الدائم يوم ٢٤ آذار ١٩٦٣ ، وهو يوم الحرية (الانسحاب من حلف بغداد) لمناقشته ، وتجري الانتخابات في عموز من العام ذاته ليقر الدستور من قبل البرلمان الجديد في ١٤ عموز وأعتقد جارما أن هذا الموضوع كان يمثل أحد أهم العوامل الخفية لانتقال شياض انشؤوم حيث استهدف قطع مثل هذه الصيرورة الدستورية كي لا تكون نموذجاً يحتذى به من جهة ، ولمعرفتهم أنهم لا يستطيعون الوصول إلى السلطة إلا من خلال الانعلايين العسكرية من جهة ثانية.

• تشير الوثائق التاريخية إلى أن جبهة الاتحاد الوطني، وبشكل خاص الحزب الشيوعي العراقي، كانت تتربص بالفرص الوشيكة للثورة وأحسر الحزب تعميقاً داخلياً في ١٢ تموز ١٩٥٨ حول الأمر، كيف تفسرون ذلك؟

🕯 نأخذ من الإلزامية الشيوعية لنظام الحكم الملكي منذ منتصف الخمسينيات، حالة من استكمال ونضج للظروف الذاتية لقوى الثورة تمثلت، حسب رأيي القابل للخطأ والصواب، على مستويين هما

الأول . تمثل في تكوين جبهة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٧ والتي صممت الأحزاب الرأسية في ذلك الوقت وهي الحزب الوطني الديمقراطي والاستقلال والبعث العربي والحزب الشيوعي العراقي وبعض الشخصيات الوطنية والديمقراطية المستقلة، واستبعدت أحزاب القوميين الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي ارتبط بالجبهة من خلال العلاقة الثنائية بالحزب الشيوعي؛ الثاني : استكملت حركة الضباط الأحرار ذاتها من خلال توحيد أكثر الكتل فعالية في اللجنة العليا للضباط الأحرار، حيث تمركزت قيادة الحركة باللجنة ونسقت عملها باتفاق (جتلمار) مع تلك الكتل التي لم تنضم إلى اللجنة العليا.

وأثناء الإعداد لتغيير النظام الملكي انتشرت بين الأشخاص المحوريين لحركة الضباط الأحرار حالة من تشتت القيادة واختلال وحدة العمل المركزي.. وهذا ما عكسته مظاهرات المحاولات الانقلابية لتغيير الحكم التي سبقت قيام الثورة. وفي الوقت نفسه فقد تم تنسيق العمل بين قيادة اللجنة العليا وجبهة الاتحاد الوطني.. لكن هذا التنسيق لم يكن جمعياً ولا مركزياً، فالشخصيات المحورية ذات التوجه القومي في اللجنة العليا نسقت عملها مع الأحزاب القومية في جبهة الاتحاد الوطني. في حين نسقت الكتلة ذات المطلق العراقي وخاصة كتلة المصورية (كتلة قاسم) عملها ليس مع أحزاب الجبهة ككل، بل اقتصر التنسيق تحديداً



على كل من الحزبين الوطني الديمقراطي والشيوعي العراقي. إذ كلف قاسم الحزب الشيوعي في عام ١٩٥٧ بحمل رسالته إلى قادة كل من الاتحاد السوفيتي والصين الشعبية، وقام بهذا العمل في البدء كن من عامر عبد الله وجمال الحيدري، ومن ثم سلام عادل وعامر عبد الله وفي الوقت نفسه كلف قاسم قادة الحزب الوطني الديمقراطي بحمل رسالته الاستفسارية إلى رئيس الجمهورية العربية المتحدة ناصر، عندما كان في أوج قمعه النيرة. وقد حمل الرسالة في المرة الأولى حسين جميل وفي الثاني محمد حديد. والأكثر من ذلك فقد أرسل عبد الكريم قاسم رسوله (الراحل رشيد مطلق) إلى كلا الحزبين في يوم ١٠ تموز ١٩٥٨ تحديداً يخبرهما بموعد الثورة القادمة، ويطلبهما بتحشيد القوى الشعبية المساندة لها.

وتأسيساً على ذلك فقد أصدر الحزب الشيوعي تعليمه اشارة إليه في ١٢ تموز للكوادر الحزبي المدني وأبدر حتى بعض منطعماته العسكرية بصورة محدودة بسبب اعتقال مسؤول التنظيم الشهيد فاضل البياتي يوم ١٢ تموز. وقد صمد في التعذيب لعلمه بما سوف يحدث، في حين اكتفت قيادة الوطني الديمقراطي بإختيار بعض من قادته (الكوادر القيادية) بصوره مبهمه علماً أن قاسم كانت له علاقة ببعض الصباط الشيوعيين منذ أواسط الأربعينات. أتصور انها علاقة مهنية وليست حزبية ومنهم سليم الفحري وغضبان السعد وغيرهم ممن كان ضمن تنظيمات داود الصائغ. كما نسج قاسم علاقة، أكثر بصجاً وغائبه، بالحزب الشيوعي في مطلع الخمسينات من خلال كل من كمال عمر نظمي وعامر عبد الله واستمرت هذه العلاقة ذات المعدل السياسي منذ ذلك الوقت

أما بالنسبة للحزب الوطني الديمقراطي فقد كان قاسم يُعتبر أحد اعضاءه غير المسجلين، حيث كان يتبرع للحزب وقيل كان يدفع اشتراكاً شهرياً. كما مسح قاسم مع مجموعة من الشخصيات اليسارية والتقدمية من أمثال مصطفى علي، وناظم الرهاوي، وجواد علي وحسين جميل وعبد الصاح ابراهيم وغيرهم من ذلك الرهط المعرفي التقدمي في الساحة السياسية والفكرية العراقية. كما يجب ان نذكر أن قاسم قد سبق أن فاتح كامل الخادرجي، عندما كان في السجن، حول

مشاركته والحرب الوطني الديمقراطي في السلطة القادمة وتولي منصب هام فيها من هنا يمكننا القول عن مدى المشاركة الفعالة لهذين حربيين في ثورة ١٤٠٠، ثوراً دون غيرهما، حتى أن أغلب أعضاء اللجنة العليا للضباط الأحرار لم تكن تعرف بموعد الثورة بالضبط.

• عشية إعداد الثورة كان نفوذ الحزب في المؤسسة العسكرية قد بلغ أعلى مستوى له، وكانت قيادة الحزب على علم بجميع المحاولات التي سبقت الثورة وأهمها محاولة ١١ مارس بزعامة العقيد عبد الوهاب الشوافع، ما رأيك بذلك؟؟

📌 في البدء علينا تصحيح اسؤال. لم يكن نفوذ الحزب قد بلغ ذروته آنذاك.. هذه السروة قد تم بثؤها عام ١٩٥٩ وليس قبل ذلك، ومن ثم فقدت هذه السروة منزلتها الكميه بعد ذلك لأسباب عديدة، لا مجال لذكرها هنا. وعليه لم يكن نفوذ الحزب كما ذكرتم في صلب السؤال. نعم لقد كان للحزب حضور واعتداد تاريخي يعود لعام ١٩٣٥. كما كان له مستويين من تنظيم منذ توسع نشاطه في المؤسسة العسكرية: الأول للضباط، والثاني للمراتب (ضباط الصف والجنود). هذان المستويان فرضتهما الطبيعة الخاصة للعلاقة داخل المؤسسة العسكرية وفي العهد الملكي كانت قوة الحزب تحتل المركز الثالث كما اعتقد، إذ كان التوجه الاسلامي ومن ثم القومي لهما الصدارة العديدة في المؤسسة العسكرية وتحديداً ضمن الضباط لقد كان للضباط التقدميين والديمقراطيين كم صيف نسبياً وهذا له دلالة منذ تأسيس الجيش العراقي، حيث أن أغلب الضباط ينتمون طبقياً إلى اعوائل المتوسطة وما فوق المتوسطة وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية وهؤلاء بطبيعتهم الطبقية لا ينتمون للأحزاب الراديكالية، خاصة بعد ترقيقهم في سلم المؤسسة، ما بالك بالسرية وتلك المخطورة التي تصل عقوبات المتمين إليها حد الإعدام حسب قانون العقوبات العسكري لكن هذا لم يمنع من أن تشكل المنظمات الديمقراطية ذات النزوع القلبي، وهي من

أوائل كتل الضباط الأحرار، حيث تأسست في ذات العام الذي أسس فيه قاسم كتلته الخاصة (كتلة المنصورية) عام ١٩٥١. كما أن الحرب الشيوعي قد بلور كتلته الخاصة عام ١٩٥٤ وأسس (اللجنة الوطنية لاتحاد الجنود وضباط الصف والضباط)، وأصدر عديدين من جريدة الوطن وكانت هذه اللجنة في بعض العرق قد اتحدت، أو بالأحرى، قد نسقت العمل مع كتلة المنصورية، كما حدث ذلك في اللواء التاسع عشر حسب ما جاء في كتاب (الأخوة الاعلاء) للضابط حامد مصطفى مقصود، وكما جاء في مذكرات القائد الشيوعي حسين سلطان عن العمل المشترك في الفرقة الأولى قبل الثورة

إن محاولة ١١ مايس ١٩٥٨ التي قادها الثلاثي عبد الوهاب الشواف، رفعت الحاج سري ووصفي طاهر قد مثلت مدى تبلور فكرة التغيير التي يقومها التنظيم الديمقراطي في حركة الضباط الأحرار.

لقد توقفت كثيرا على هذه الحالة في كتابي من ماميات سيرة عبد الكريم قاسم / الكتاب الأول وخصصت دراسة موسعة عن التوجهات الديمقراطية في حركة الضباط الأحرار وتوقف ملياً عند حركة ١١ مايس حيث شارك أكثر من ٩٠ ضابطاً تقديماً في هذه المحاولة التي أفشلها عبد الغني الراوي، كما أعتقد، بعد أن رأى بحسه الطبقي ماهية توجهات هؤلاء الضباط المشاركين في المحاولة. وتدلل الوقائع والمصادر التاريخية، على تدرتها، من أن مسؤولية تنظيم الضباط الشيوعيين وعلاقتهم باللجنة العليا كانت مرتبطة بكل من سلام عادل وعامر عبد الله آنذاك.. وكانا ينسقان العمل مع قاسم من خلال الوسيطيين رشيد مطلق أو العيادي الشيوعي كمال عمر نظمي.. ويعرفان بأغلب المحاولات الانقلابية، خاصة بعدما وحد الحرب ذاته وأسس قيادته المركزية الموحدة عام ١٩٥٥.

• د عميل الناصري بصفتكم مؤرخاً لثورة ١٤ تموز، هل من الممكن ان نحدثاً عن ملهية العلاقة بين الحزب الشيوعي العراقي والثورة وقبدة قاسم.. ولماذا كانت هذه العلاقة متبلبة؟ وهل حاول الشيوعيون لعلا قنب نظام حكم قاسم؟ وهل حقاً أن الشهيد الأرفاتي وضع خطة للإطاحة بحكم قاسم؟ وأن الشهيد عطشان الأيرجلاوي وعيره من مسؤولي الخط العسكري شاركه الرأي؟ وهل أن شعار (إشراك الحزب الشيوعي بالحكم) كان هوباً؟ وأن السوليت لمصالح صبة طالبوا برفعه؟

📌 في البدء أيها لريق، قلت لك أكثر من مرة أنني لست مؤرخاً للثورة قدر كوني باحثاً اكدماً فيها.. وهالك اختلاف كبير جداً بين مهمات الباحث والمؤرخ. نعم هذه العلاقة بين قاسم والحزب أقسمها من حيث المبدأ إلى مرحلتين:

الأولى: هي العلاقة المستقرة وهي تلك التي بُنيت على الرؤية المشتركة للحدث المستقبلي المتمثل بالتحقيق المدي لفعل التغيير الحدي وحمل هذه العلاقة رمزياً يمتد منذ أن بدأ قاسم بالتحول من عسكري (أحصائي بالعنف) إلى سياسي بلباس عسكري.. وتحديداً منذ حركة مابس التحررية ١٩٤١ ومساهمة الجادة ليها وما بعدهم لعاية ١٤ تموز.. حيث سح علائق مهبة وفكرية واصحة البعد والمقصد مع القوى الوطنية التقدمية التي انطلقت في رؤاها من أولوية عراقية العراق وكانت متمثلة بالحريين الديمقراطي والشيوعي.. وتعمقت هذه العلاقة بعد أن قرر قاسم الانفراد بالتحرك العملي لتعميد الثورة والاطلاق في تغيير اشان العراقي من تلك الرقيا الوطنية التي لم يتخندق فيها في علاقته مع العالم العربي.

للمرحلة الثانية.. العلاقة انقلقة.. وتمتد هذه العلاقة من بدايات ١٩٥٩ ولحين الإبعاد القسري الخارجي للثورة في شاط ١٩٦٣. هذه العلاقة تراوحت بين صعود وهبوط وكانت متعرجة وخاضعة ليس للأفعال قدر خصوصها لردود الافعال ولماهية الصراع الاجتماعي الذي غطى كل أبعاد المجتمع العراقي، كل من موقع مسؤوليته: قاسم قائدا للسلطة، والحرب باعتباره أحد أهم قادة

الشارع السياسي، وبصورة مكثفة وخير من يترجم هذه العلاقة هو الشعاران اللذان سبق للحرب أن رفعهما في أوقات مختلفة ضمن زمنية العلاقة وهما: تضامن - كفاح - تضامن؛ و كفاح - تضامن - كفاح. وفي الوقت نفسه عكس هذان الشعاران تكتيك الحزب آنذاك من جهة، والموقف داخل قيادة الحزب من قاسم من جهة ثانية.. حيث تبورت، حسب قناعاتي المحتملة للخطا والصواب، اتجاهات متعددة داخل قيادة الحزب بصدد الموقف من قاسم ومدى التعاون معه. فهناك الخط المتياسر الذي كان يرمي إلى الاستيلاء على السلطة بعض النظر عن مدى تطابق وتوافق ذلك مع الظروف الموضوعية والذاتية، الداخلية والخارجية (الإقليمية والدولية) للبلد والصراع الاجتماعي بين المكونات. كما كان هناك خط عملائي فيه الكثير من الموضوعية حيث رفض فكرة الوثوب على السلطة انطلاقاً من رؤيته لفلسفة الثورة وماعية الواقع المادي ومن حساسية الوضع الداخلي وعدم استكمال الشروط الموضوعية لقانونيات ومس الثورة الوطنية الديمقراطية في أفقها الاشتراكي بمعنى آخر انطلق هذا الانجاء من تحليل لماعية الثورة وقراها الطبقية الفائزة والمرحلة والمهام الملقاة على عاتقها.. لذا رفض هذا الانجاء هذه العملية وركز على تطوير مسارات الثورة لتحقيق أبعادها الوطنية.. لأنها ثورة الطبقة الوسطى كما كان يراها.. وهي فعلاً لم تكن غير ذلك.

أما بصدد محاولات الحرب في الاستيلاء على سلطة قاسم فقد أوضحت ذلك بحلاء في كتابي عبد الكريم قاسم في يومه الأخير - الانقلاب التاسع والثلاثون، الكتاب الثالث. أقول لقد أوضحت وأحصيت أن ٩٥٪ من المحاولات الانقلابية التي شهدتها الجمهورية الأولى (تمور ١٩٥٨ - شط ١٩٦٣) قادها التياران القومي والاسلامي بالتحالف وبالمساندة مع قوى الداخل المتضررة من الثورة ورؤيتها والقوى الخارجية إقليمية كانت أم دولية وأن ٥٪ هي محاولات قادها اليسار آنذاك ليس للانقلاب على الحكم بل ركوبها عملية الضغط عليه، كما أرى، خاصة بعد عمليات قمع اليسار العراقي منذ تمور ١٩٥٩.. وكانت، كما أرعم، محاولة من بعض العسكريين والبيض

اليساريين من القيادة المدية لمصعظ على قاسم لتصحيح المسار أكثر من كونها محاولات لإسقاطه. أما ما قبل ونقل من كلام عن هذا القائد العسكري أو ذاك فقد بقى في حدود التحليل النظري المجرد والتفسير المستقبلي ولم يقرن بالعمل العملي الحاد، لأن أغلب قيادة الحزب لم تكن مع هذا التوجه (المغامر) وغير المستند للموضوعية والتاريخية، وهو الموقف الصائب حسب قناعتي العلمية.. سواء أقال ذلك الشهيد الاوقاتى أم الشهيد الايريرجاوي أم بعض أعضاء التنظيم العسكري الذين هم من الشباب المتحمسين. علماً بأن تنظيم المراتب للحزب الشيوعي آنذاك قد رفض رفضاً قاطعاً عملية تغيير قاسم. كما ذهب إليها القيادي الشيوعي الراحل ثابت حبيب العاني، وهو على حق، لكن علينا التأكيد أن الحزب الشيوعي العراقي هو الحزب الواحد الذي بقى يدافع عن نظام الجمهورية الأولى، بالرغم مما حدث من تصادم بين قاسم، حيث رمى بكل ثقله وراء قاسم والثورة وما سمعه من نقد لقاسم من بعض الشيوعيين إن هو إلا الشعور النبيل بفقدان الثورة وعدم تحقيق ذاتها وبرامجها التي نصب في صالح القوى الاجتماعية التي يثلها الحزب الشيوعي واليسار بصورة عامة

أما بصدد شعار المشاركة بحكم.. وهل كان عقوباً؟ فأنا لا أأمل لكونه كان عقوباً، إذ سبق أن طرح آنذاك حزمة الحرب المركزية (اتحاد الشعب) ثلاثة مقالات كتبها عامر عبد الله حول هذا الموضوع في مطلع عام ١٩٥٩. كما سبق لقيادة الحزب في ايلول ١٩٥٨ أن طالت قاسم بضرورة تعديل بنية السلطة وذلك بمشاركة الحرب فيها. بمعنى إن رؤية أغلب قيادة الحرب آنذاك كانت إلى جانب هذا الموضوع البالغ الحساسية ليس للموضع الداخلي فحسب بل الإقليمي والدولي، حيث تعرضت قيادة الحزب لمصعظين، الأول كان من القاعدة والشارع السياسي لتسريع فعل الثورة (رعوي) وليس بالتأغم مع الضرورة الموضوعية وظروفها وقوانين الارتقاء وسنها. والثاني كان هذا الشعار يتناغم مع توجهات جزء من القيادة العليا المتعلمة داخل الحرب آنذاك، والتي، أعتقد، أنها لم تكن مدركة لسن تطور الثورة وقوانينها والمواقف الراجعة عن ذلك وهي حانة معظم قيادات الأحزاب السياسية في العالم الثالث.

لو أحفنا الظروف آنذاك وحلنا فكرة استيلاء حزب شيوعي على أخطر بقعة في العالم، كما وصفتها الدوائر الامبريالية آنذاك، لأدركنا عمق هذه المهمة ومصاعبها اللاحقة إذ كان من السهل الاستيلاء على السلطة لكن الصعوبة تكمن في الحفاظ عليها. وإذا كانت المراكز الرأسمالية الدولية قد رفضت حكم قاسم الوطني، حكم الطبقة الوسطى ذات الترجه الوطني والرأسمالية الموجه، فهل كانت ستقبل بحكم حزب شيوعي ذي نظرة راديكالية ينطلق في رؤيته من الاشتراكية العلمية كمنهج للحكم، وفي زمن الحرب الباردة آنذاك؟ نعم لقد حلل السوفيت هذه الموضوعة الخطرة، لس من موقف نقعي قلر ماهر يعبر عن مسؤولية الحفاظ على السلم العالمي، وتداعيات ذلك على كافة العلاقات الدولية في العالم عامة والمنطقة بصورة خاصة، وقد أدركوا عمق تأثيراتها السلبية على مسيرة ١٤ تموز في العراق، خاصة إذا تذكرنا أن المعسكر الاشتراكي (السابق) كان محور نضاله الدولي ودوره الرئيسي يحصر في تجنب الاصطدام اتوري والحفاظ على السلم العالمي بعد بدء ظهور فكرة ضرورة الانتقال من الصراع إلى فكرة التعايش على المستوى الدولي.

كما رصدت من خلال تبني الحدث التعبير بعد ثورة ١٤ تموز أن سفارات المراكز الرأسمالية العربية (وخاصة البريطانية) كانت تتساءل باستمرار في اليومين الأولين للثورة عن وجود شخصية شيوعية في الحكم الجديد... ليأخذوا منها دريعة للتدخل المباشر، فما بالك بوجود حزب شيوعي على رأس السلطة؟ وفي الوقت نفسه سبق للقوى الداخلية أن رفضت قاسم وتوجهاته الديمقراطية العامة وبذلت ما بوسعها لإسقاطه... فما بالك بوجود حزب شيوعي على رأس السلطة أو ضمها لو حدث أن تربع الحزب الشيوعي على السلطة لكانت بشت حرب أهلية أكثر قساوة من أفغانستان التي كباحت أميل إلى هذه الرؤيا، كان الأخرى يا كتقلميين ان تطور المؤسسات الدستورية ونعمق الديمقراطية الاجتماعية ودعم مساهمة كل القوى الاجتماعية العضوية في السلطة لتحقيق مصامين الثورة الوطنية الديمقراطية، لا الاشتراك بالسلطة أو الاستيلاء عليها ونحن نملك قوة تأثيرية كبيرة في الساحة السياسية الداخلية.

● بمسألة مرور أكثر من نصف قرن على الثورة، ما هي رؤيتكم لها  
في الوقت الحاضر؟ وماذا يبقى من القاسمية وهل يصح أن تكون  
دليلاً تضامياً للتغيير وملهماً في بناء مجتمع جديد؟

📌 الرؤية الموضوعية تتطلب منا أن لا يركن هذا الحدث في رحاب النسيان  
ومتحف التاريخ... نظراً لماهياته المعنوية من جهة: وإلقاء أغلب غاياته  
الاقتصادية والسياسية والفكرية في مركزية الوعي الاجتماعي وتجيئته الفلسفية  
والجمالية والطبقية من جهة ثانية؛ كما أن هذه العائيات لا تزال غير مجزأة في  
أغلب مفاصلها سواء استكمال السيادة والتحرر أو في المنهج الاقتصادي  
وضرورة إطلاقه في رحاب التنمية العامة أو في السياسة الاجتماعية وعدالة  
التوزيع بين الطبقات للثروة الوطنية وكذلك وهذا الأهم في تحرر  
الإنسان من وهم المطلق والأسطورة واعتباره غاية رئيسية لكل السياسات من  
جهة ثالثة، ثم تعميق الديمقراطية لاجتماعية ومكوناتها الطبقية والديمقراطية  
السياسية البرلمانية والتداول السلمي للسلطة بين المكونات الاجتماعية وكذلك  
تحقيق حقولها المعرفية وحرية الرأي والتنظيم من جهة رابعة.

ومن جهة خامسة أرى أن الماهية الطبقية وضرورة تشكيل الكتلة التاريخية في هذا  
الظرف الانتقالي لتأخذ على عاتقها تحقيق المهام الأساسية ذاتها التي تصلحت لها  
قوة ١٤ كي يتسنى لها الانتقال بالمجتمع العراقي نحو التحرر والانطلاق في  
رحاب الحداثة والحضارة في هذا المنطف التاريخي وهذه الكتلة تتضمن القوى  
السياسية والاجتماعية التي تتزامن وتتواءم نظرتها الفلسفية مع مهام مرحلة  
التحرر الوطني والمنطلعة نحو المستقبل ومن واقع عراقية العراق الديمقراطي  
الفيدرالي في علاقته مع الأرحب العربي.

كل هذه المكونات والصيرورات تتطلب ما التمعن في هذا التعبير من كل جوانبه  
وهي تمثل الماهية الأساسية في ما تبقى من القاسمية، كظاهرة، التي هي كما  
اعتقد تمثل ظاهرة عراقية تربط هوية الإنسان ببيئته ومحيطه الاجتماعي والثقافي  
وإثرائه القومي، متضمنة أبعاده التحررية متخفة من الديمقراطية الاجتماعية



مضمونا أساسياً تعكسه سمات الهوية الوطنية العراقية و العدالة الاجتماعية والمساواة السيه. ومن متطلق التعبير في بعض مفاصل الظاهرة العراقية لا يرى من ضرورة لإعادة إنتاج القاسمية بكل أبعادها القيادية والسياسية، إنه الاغتراب الرماني. طالما بقيت القاسمية كمهج لمجتمع انتقالي ضمن ظروفه الزمكانية المحددة. بمعنى انها تملك محدوديتها العكسية والمكانية. نكتا نستطيع الاسترشاد بما كانت تنوي تحقيقه؛ ومن ماهية قيادتها الانتقالية (الطبقة الوسطى)؛ ومن مضامين ما رسمته لعراق المستقبل. هذه السمات الثلاث هي ما نحتاج إليه في العراق الراهن وإنهاء الاحتلال وتحقيق ما أمكن من الاستقلال الاقتصادي وتحقيق الديمقراطية الاجتماعية والسياسية هذه اموصوعات تمثل العاسم المشترك لكل عناصر الكتلة التاريخية التي نطمح كنفوات طبقية، فردية وجمعية، منحررة إلى السعي لترجمتها على الواقع العراقي ذي الصيغة الانتقالية. وهذا ما يؤكد عليه التيار الديمقراطي الاجتماعي وهي مثل في الوقت نفسه شيئاً من القاسمية السياسية. وعليه فإن هذه الحقائق، في سبيلها، تفرص علينا الرؤية لموضوعية لأهم حدث في تاريخ العراق المعاصر بما يحمل في طياته من أساسيات مهام المرحلة الانتقالية. طالما أن الحقائق التي نسكت عنها تعدو سامة وخاصة في هذه المرحلة التاريخية الحساسة

الدكتور عقيل الناصري من السويد  
في حوار خاص لـ (البيئة الجديدة)

- ٢٠ -

الانتخابات البرلمانية كوسيلة لتداول  
السلطة سلمياً بين الطبقات الاجتماعية  
هي البديل الأكثر تطابقاً مع روح العصر

حوار - نوري صبيح

تفرض الحياة السياسية في العراق الحالية الكثير من الإشكاليات الفكرية والسياسية العملية. كما أنها تثير الكثير من الاستهجمات النظرية منها أو التاريخية. نظراً لحدثة التجربة الديمقراطية في العراق المعاصر. حيث ظهرت ومورست في المرحلة الملكية بصورة أقل ما يقال عنها أنها كانت مشوهة وكسيحة. ولم يسعف الوقت الجمهورية الأولى لبلورة تجربة انتخابية على مستوى السلطة التشريعية لعوامل عديدة. كما أن الجمهورية الثانية (شياط ١٩٦٢ - نيسان ٢٠٠٣) هي الأخرى مارست تجربة (بعثية) ذو خاصية بعيدة عن مفهوم الديمقراطية. والآن في العراق المعاصر تتم تجربة جديدة بكل ما فيها

---

- جريدة البيئة الجديدة العدد (١٠٠٧) في ٢٤/٢/٢٠١٠

من إيجابيات وسلبيات تتعلم معطياتها وفق منهج التجربة والخطأ المكلف، فهل هذا قدرنا؟ دعونا نتراشق بالأفكار مع الباحث في القاسمية وثورة ١٤ تموز. عقيل الناصري من مهجرة السويد في حوار تناول فيه بعضاً من معطيات هذه التجربة.

♦ أما كان من المفروض أن يكون هناك دستور انتقالي لمدة أربع سنوات؟

👈 في الواقع الملموس ونتيجة لتطور الاجتماعي.. تختلف المجتمعات في ماهيات البنى العرقية، وخاصة في الظروف الانتقالية وفي الحراك السياسي - الاجتماعي، وخاصة في البعد الراديكالي، وهذا يعتمد بدوره على جملة من العوامل يقف اليها الاقتصاد والتطور الحضاري العام ولإرث السيمولوجي/ الثقافي في مقدمة هذه العوامل الأساسية التي يمكن أن تنفرج كل واحدة منها إلى جملة من العوامل الرئيسة والثانوية. في الوقت نفسه يقف الواقع المادي ونجسيدات العامة في أولويات التسيير لهذا النموذج من غيره من الدساتير و ماهيات وتركيبات النظام الدستوري.. وحسب معرفتي العامة المتراصة، فإن الدستور الانتقالي لا يمكن تحليده بمدة زمنية معينة.. قدر كونه يعتمد بالأساس على مدى استقرار النظام السياسي الذي يتولى السلطة، بعد محاضات التعبير واستقرار العلاقات الاجتماعية بعد عاصفة التغيير التي تطول كل مناحي الواقع الاجتماعي. وأعتقد زاعماً أن المهم ليس في كون هنالك ضرورة لدستور انتقالي (موقت) من عدمه، وإنما المهم.. من يكتب الدستور ويعكس مصالح من من القوى الاجتماعية هذه المهمة الأرسية يجب علينا الإحاطة بها، لأن كل قوة اجتماعية ترعب في طرح فلسفتها ورؤيتها للقادم الآتي من خلال الدستور وغاياته ومهية مواده وكيفية إعادة تأسيس المجتمع وهذا ما رأيناه في البدء عند انشاق الجمهورية الأولى (تموز ١٩٥٨ - شباط ١٩٦٣) التي كانت فلسفتها، المعبرة عن أفكار بعض أجيال الطبقة الوسطى، قد انعكست في الدستور المؤقت وما أن بدأت العلاقات الاجتماعية تجمع نحو الاستقرار حتى شرعت في

الإعداد الحضوري للدستور الدائم والذي كان من المفروض شوه في آذار من عام ١٩٦٣ ليقر في تموز من العام ذاته.

كذلك الحال بالسنة للجمهورية الثانية (شباط ١٩٦٣ - نيسان ٢٠٠٣) حيث شرعت في البدء في عام ١٩٦٣، بإصدار الدستور المؤقت (الثاني من حيث التسلسل التاريخي) ليعكس رؤية فلسفة الحكم ويحدد توجهاته العامة ومبادئه الفكرية واطبقية.

لكن إن كان السؤال يراد به بلوغ فكرة تلاقي الصراع القائم حول الدستور الحالي ويجب المجتمع عدم لاستقرار الدستوري، طالما أن الذين أعدوا الدستور الحالي يمثلون توجهات فكرية متعددة حتى أن بعضها متناقضة. وهذا ما يلزم عند التحليل البيوي لمواد الدستور فيمكننا القول أن ذلك كان ممكناً أن يقوم من خلال مواد دستورية عامة، تصمّم النقاط الأساسية والرئيسية للنظم الديمقراطية المراد بلوغها ولتي تأخذ الواقع المادي لمجتمع العراقي وتركيبه المتعددة الأطياف بنظر الاعتبار وتوفق فيما بين المصالح المتناقضة للقوى الاجتماعية المتعددة. ومن ثم يبدأ بعد استقرار الوضع العام وتكوين مؤسسات الدولة ورسوخها، بالشروع في كتابة الدستور الدائم (الذي هو بمثابة القانون الأساسي أو كما يقال أبو القوانين) بعية تقليل ما أمكن من الاضطراب الدستوري. حال من غير المحيد إعادة النظر بالدستور بين فترة وأخرى، لما لذلك من تأثير سلبي على مجمل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والبنى والهاكل الارتكازية للدولة ومؤسساتها.

♦ لماذا لم نشرح الأطر القانونية؟ من قوانين الأحزاب والانتخاب  
والهيئة الانتخابية الشعبية بالاستفتاء العام الشعبي؟

👉 دعنا ننظر إلى هذا السؤال من مطلّقين.. الأول يتمحور حول لماذا لم تشرع  
قوانين الأحزاب.. أما الثاني فيصعب على فكرة الاستفتاء الشعبي.

بالنسبة إلى الأول.. يمكنني أن انطلق في الإجابة من مرصية علمية ، أرفع أنها صحيحة. مستبعدة من البعد التاريخي لتأسيس الدولة العراقية المعاصرة. ماهيتها أن المؤسسات الدستورية وما يشتق منها لم تكن نتاجاً للصراع الاجتماعي للقوى الطبقية عند بداية التأسيس وإنما زرعت من فوق.. عكس ما جرى في البلدان المتقدمة، حيث أن الدستور والبرلمانية و الأحزاب والسوق الاقتصادي المنظم ومؤسساته ومؤسسات المجتمع المدني والقبائل العمالية و المهنية وغيرها، ظهرت للوجود بحكم الصراع الطبقي والمطالبية المستمرة من طبقات مختلفة لانتزاع حقها في التنظيم والتعبير ورسم الرؤية المستقبلية لما تريد بلوغه. بالتزامن مع النهضة الفكرية وأدكارها الفلسفية وتطور القوى المنتجة. وهذه الصيرورة تطلت مئات السنين من التفاعل والصراع الاجتماعي، منذ بدايات تشكل النمط الرأسمالي، في رحم الاقطاعية. ومن ثم نظامه، حتى بلغت ما هي عليه في الوقت الحاضر.

في حين إن هذه المؤسسات والأفكار الدستورية في العالم الثالث ( أو عالم الأطراف إن شئت تسميتها) ظهر أغلبها نتيجة غرسها من فوق، عندما شرع أغلب الدول الاستعمارية في القرون السابقة في بناء هذه الدول وتحديد طبيعتها السياسية وحدودها الجغرافية وفق مصالحها الإستراتيجية وتطلعاتها الاستعمارية، والعراق منها لأننا لم نعرف حقيقة مثل هذه الأمور الفكرية والدستورية قبل تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١. وحتى التجربة السياسية لمرحلة ما بعد لانقلاب العثماني عام ١٩٠٨، فقد كانت عقيدة وولدت كسيحة ومصابة بأمراض مزمنة ولم تكتسب الرضا العام ولم تلتف نحوا القوى الاجتماعية الداخلية العراقية وخاصة الحية منها، باعتبارها الوسيلة الشرعية للتغيير. يعود ذلك إلى أن الماهية الاجتماعية للقوى الطبقية ودرجة تطور الوعي الاجتماعي لم تكن بمستوى {وعي الذات} الفلسفية المعرفية كما لم تكن تجلياتها الجمالية والسياسية والقانونية والثقافية بذلك المستوى الذي يسمح بشني هذه الأطر الفكرية التي بدأت بغزو الواقع العراقي مع قرى الاحتلال الأول. لذا كانت هذه المؤسسات عرضة للخرق والتشويه والانتهاك

نستمر من قبل النخبة السياسية الحاكمة آنذاك، نعاصدهم سلطة الانتداب البريطاني. وهذا ما يمكن لمه ماديا من خلال عرقلة التداول السلمي للسلطة بين مختلف القوى الاجتماعية وخاصة المبعدة قسراً من الحياة السياسية. لذا كان التمييز والتلاعب بالأصوات ومع المرشحين من المساهمة في الانتخابات سمة هذه المرحلة

والشيء ذاته بالنسبة للأحزاب السياسية حيث مورس المبع والاصطهاد والتعصبات ضدها.. مما دفع بالكثير منها وبخاصة الأحزاب الديمقراطية والراييكالية إلى العمل السري، الذي هو إجهاد لفكرة وماهية ودور الأحزاب ذاتها (باعتبارها الممثل لمصالح الطبقات والشرائح الاجتماعية)، مما أصابها خلل بنيوي في وظيفتها السياسية. وينطبق هذا على أغلب المؤسسات الدستورية (وخاصة اللا رسمية منها) والسياسية الحديثة.

أما في الوقت الحاضر فإن الأمراض السابقة نطل برأسها في العجلة السريعة بكل أبعاضها.. ومنها الأحزاب وأولوية تنظيم عملها، لأن العديد من القوى السياسية المحتكرة للسلطة تحاول قدر الإمكان، الاحتفاظ بموقعها من خلال عدم خضوعها للتنظيم الاجتماعي الدستوري. لأن قانون الأحزاب (المفترض تشريعه وإقراره) يُخضعها للمساءلة والفحص عن مصادرها المالية والدعم (المادي والمعنوي) وماهية طبيعتها الاجتماعية وغير ذلك من آلية التنظيم. ومن جهة ثانية أرى أن أغلب القوى السياسية لا تؤمن بالعمل الديمقراطي الآخر، نظراً لقلة تجربتها وانعدام السلوك الديمقراطي لديها ضمن أولوية العمل التنظيمي وصراعاته الداخلية، فما بالك بالاعتراف بالآخر. لأن هذا الأخير من نسق السلوك ذو بعد حضاري يتطلب معومات نفسية وسياسية وفكرية غير متوفرة لدى أغلب القيادات الحزبية الحالية وبخاصة الدينية منها التي لا تؤمن بالممارسة الديمقراطية إلا باعتبارها وسيلة للوثوب على السلطة، ناهيك عن تواجد شخصيات أصلاً لا تؤمن بالديمقراطية الحقيقية والسبب يكمن في أساسها الفلسفي المنطلق من فكرة {الحق الإلهي}. هذه السمة وما يعقبها من ممارسات، مرصودة في الحياة السياسية العامة وبخاصة الحزبية منها. كما أؤكد ثانية أن أغلب

هذه الأحزاب تعتمد لديها الآلية الديمقراطية لتداول الإدارة والتنظيم الحزبي داخلياً وهذا ما نراه في هجئة بعض الشخصيات فيها على القرار المركزي للحزب لفترة طويلة، بحيث يحتل الحزب ويرباجه وقاعدته الاجتماعية في شخصية السكرتير/ الأمير لعم/ الرئيس فهل يمكن أن يؤمن حزب بالديمقراطية كوسيلة وهدف والحزبية ألحقة كأداة تنظيم وهو يمارس داخل حزبه الفعل المبني للديمقراطية حيث تعتمد الانتخابات التي تفرز الكوادر والقيادات الحزبية؟؟؟

أما بصدد الاستفتاء السعبي ( المطلق الثاني للسؤال). فإني أقول هذه الفكرة (كوسيلة) هي الأخرى تعتمد في حياتنا السياسية والعملية الحزبية والعامة. رغم أنني لا أميل إلى الاستفتاء إلا في حالات الضرورة. إذ يجب أن تخضع هذه الأرواية (الميكازم) إلى الجانب الدستوري ويتم تنظيمها ومناقشتها داخل قبة البرلمان أكثر من كونها استفتاء بنعم أو لا وتجربتنا العراقية في هذا المجال مرة ومثله لا تساعد على تبني مثل هذه الوسيلة. والعراقيون يتذكرون الاستفتاءات السابقة التي كانت بالمطلق مع التصور الحكومي وعرفنا استفتاءات ال ٩٩.٩٩٩. كما أن الاستفتاء يتطلب وعياً حضارياً عالياً وحياة ديمقراطية حقيقية وتركيباً ثقافياً يتماشى وهذه الوسيلة

♦ هل أنت مع الكوتا {الخصبة النسائية} في الانتخابات؟

الإجابة على هذا السؤال تتطلب عدم الاكتفاء بالمجرد ولقول بالنهي والإيجاب إن الظروف الاقتصادية/ السياسية هي التي تلعب الدور الحاسم في عملية التقرير بهذه الكوتا من عدمه. فمن الناحية النظرية المجردة يجب علينا أن نرقص هذه الكوتا إذا كانت الحياة السياسية العامة والدستورية تؤمن المساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات وتكفل دستورياً وعملياً هذا المبدأ بكل أبعاد تحققة أما في مجتمع ذكوري يكن ما فيه من قيم، أقل ما يقال عنها أنها غير سليمة وغير فويمة. حيث تساهم القصور والأفكار والرؤى المقدسة والقديمة، في تحديد مصائر البشر الآتية، والإرث السيسولوجي الذي ينظر إلى المرأة باحتقار

ودونية.. والمتحلف في نظرتة ليس إلى المرأة حسب، بل إلى الحياة وإيماعاتها الحضارية. في مثل هذا المجتمع ومن منطلق فكرة تحقيق مبدأ المساواة، لابد من كوننا نحمي نصف المجتمع من الاضطهاد (الاجتماعي) الممارس ضده، ليس من الأشخاص فحسب بل حتى من القيم والمعايير الاجتماعية العامة والنظرات المتخلعة. وأتعجب لماذا ينظرون برية إلى مثل هذه الكوتا؟ عليا تذكيرهم بفكرة مستمدة مقوماتها من التطور الحضري مضمونها العام: إذا كان الماضي للمساواة فالحاضر له. وإذا كان الحاضر للمساواة شيء ما فالمستقبل للمساواة التامة بين الجنسين، وهذه سمة العصر الحديث، وآتياء سيكون المجتمع بلا حاجة لمثل هذه الكوتا. تؤمن الطبيعة والكون والعقل بهذه المساواة. في حين أصحاب العقول الذكورية يحاولون إرجاع المجتمع والطبيعة إلى جانب أحادي وهذا بالمحصلة سيهزمهم ( كفكر وممارسة) ويطردهم من مجال التأثير قل الآخرين.

التصورات المشتركة عن الماضي وعن الذكورية والقيم البالية وتلك التصورات (القلمية) والآراء المطلقة لم يحكمها تطلعات لا الحاضر المتغير ولا ذلك المنحى المستقبلي الضامن للمساواة والمجتمع بالحرية والاندماج التكاملي بس الطبيعة وتطورها. لهذا اتسمت الأفكار الماصوية بالتقوقع حول الماضي وقبوره والانكفاء نحو التراث، خاصة بجانبه السكوني ذي السمات السلبية، في العيش مع أوهام العرة والمجد والنصر القابع في ذاكرة انتقائية لا تدرك تحديات العصر وأزماته ومشاكله التي تتزايد ولا بد أن يكون هالك وعي بها لكي يتم تفاديها.

لقد كاسحت البشرية وماتزال في سبيل تحرير المرأة وإعطائها حقوقها السياسية ورفع مطلية { لا تميز لا في اللون ولا في الجنس لا في الدين ولا في الإثنية}. هذه المطلية كانت وما تزال تمنع بحجوتها وصرورتها في الوقت نفسه. وما (الكوتا) إلا إحدى الوسائل ( التكتيكية) لأجل تحقيق هذه العاتية الرشيدة في الوقت الحاضر على أمل تحقيق المساواة بين البشر وتحرر العقل والروح والواقع من التصورات ابالية من مخيمات المجتمع الذكوري



👉 تخضع المجتمعات البشرية في تطورها إلى جملة من القوانين والسنن الموضوعية. وهذا التطور ينعكس على كل أبعاد المجتمع من حيث تراكيبه الطبقية ونظمه السياسية ومضامينها الاقتصادية. ويكمن المحرك لهذا التطور في عملية التضاد والساقض في المصالح بين الأفراد والجماعة أو بين الجماعة والدولة أو بين مؤسسات الدولة المختلفة في الظرف الزمكاني المحدد والرمكانية هنا عنصر بيوي في أصل إنتاج الصراع الطبقي. وعلى ضوء ذلك تطورت هذه المؤسسات وتلك الأفكار بشكل حلزوني مضطرب منها كان النظم السياسية التي تنصب على تحديد العلاقات الاجتماعية بين المكونات المختلفة والسلطة السياسية التي مرت بأشكال متعددة من حيث درجة الشمول والاستعداد والظناني ومن حيث التمثيل الاجتماعي والتداول السلمي للسلطة التي تنظمها جملة القوانين الدستورية الوضعية التي هي الأخرى لم يكن استقرارها أمراً سهلاً، ولم تكن مضامينها ثابتة بل متغيرة على الدوام بين مالكي زمام السلطة والشعب حيث تدور حول صلاحية كل طرف وحقوقه وواجباته ودرجة المسؤولية. وكما قلت كان الصراع الطبقي والثورات الاجتماعية والنضحيات الكبيرة التي قدامها الإنسانية الوسيلة الأساسية لتحقيق هذه القوانين وإغناء مضامينها الفلسفية والسياسية والحقوقية وهذا ما وصلت إليها الآن بعض المجتمعات البشرية.

كانت الانتخابات البرمائية كوسيلة لتداول السلطة سلمياً بين الطبقات الاجتماعية وهي البديل الأكثر تطابقاً مع روح العصر. وقد مرت بمراحل من حيث التطور والشمول وما يزال مضمونها في تغير دائم. وكانت بمثابة الرد على السلطة المطلقة حيث كان السيد / الخليفة / الأمير / الحاكم / المستبد / الطاغية، هو المشرع وهو حر في أن يصدر أو لا يصدر ما يشاء من قرارات مستنداً لحقه المستمد من التفويض الإلهي مثلاً. دعونا نتأمل في قول الخليفة العباسي المنصور: {أيها الناس .. إنما أنا سلعان الله في أرضه} ورددتها بأنفسهم ذات ملوك أوروبا عندما قال جيمس الأول ملك إنكلترا: {إننا نحن الملوك نجلس على عرش الله على الأرض}.

هذه النظرة اللا تاريخية تسلب من الناس حريتهم في الاختيار وتضعهم في حالة من العبودية المطلقة، وإذا كانت هذه النظرة تتلاءم مع العزيم الماضية. بأنها لم تستطع الصمود أمام تطور الإنسان وأدواته الإنتاجية وثورته التكنولوجية وأمام العقل الحر الذي ينظر إلى الحياة من خلال ثلاثة. الطبيعة- العمل - الإنسان.

وتأسيساً على ذلك أرى أن الاسحابات البرلمانية، بصورة عامة، هي حالة تطورية للرد على أفكار العصور المطلقة، تلك الحقبة الزمنية حيث كانت تهدر الإنسان، باعتباره قيمة مطلقة، وحقه في الاختيار وممارسة هذا الحق في تنظيم شؤونه. لقد جاهدت البشرية طويلاً في سبيل الوصول إلى هذه الغاية وتحقيق هذا المبدأ الإنساني الديمقراطي في الوقت نفسه، بغية تداول السلطة سلمياً بين الفرقاء الاجتماعيين.

إن تجربة العراق فقيرة جداً في هذا المجال منذ دحولها في حياتنا السياسية. وعدم استقرارها في وعينا السياسي بتلك الدرجة من لثول، بحيث تأتي عملية التروير والخذاع والانتهاك لهذه الصيرورة السياسية.. لكن هذا لا يمنع من اعتقادي في كونها ستكون أحد عاثات الصراع الاجتماعي للمرحلة المقبلة وليس في جانبها السياسي فحسب، بل حتى في مضاميتها الاجتماعية. وسنقى القوى الحية تناضل من أجل تقويمها كبديل عن التفسيرات الطارئة والاستثنائية مثل بلاء الانقلابية العسكرية، حتى نستطيع بناء المجتمع العراقي المرفه والوطن الحر من كل قيد، خاصة إذا نظرنا إلى أن السلطة السياسية تقوم على أساس التماقد الاجتماعي والتراضي بين طرفي العقد (السلطة والشعب) إذ يجب أن لا يسمح لأحد، بفض النظر عن المبررات التي تساق سواء أكانت دينية أو ديمورية، في أن يترع السلطة ليحكم رغماً عن أرادة المحكومين، ولا أصح مفتصباً. والاختصاب ما هو إلا الاستيلاء على ما هو من حق آخر.. ألم يقال { كلنا نظراء في الخلق }.

في البدء لابد من التأكيد أن ماهية السؤال تتمحور في الامتناع من فكرة المحاصصة. وهذا يمثل أحد قمم الجمال السياسي الرافض لمثل هذا التوزيع الذي أقل ما يقال عنه أنه لا يمت إلى روح العصر ومتطلبات التطور الاجتماعي. كما أنه في الوقت نفسه يمثل الحانة الاستثنائية، بل والبادرة (إن شئت ذلك) لظاهرة التدول السلمي للسلطة، وهذه لظاهرة في العملية السياسية مرتبطة بدرجة أساسية بمدى تطور بنية البناء الفوقي للمجتمع المستند كما قلت سابقاً، إلى تطور القوى المنتجة والقاعدة المادية لها. لا تستخدم أعلى دون العالم المتطور هذه الحالة والعكس صحيح في المجتمعات {المتخلفة} وغير المتطورة طقياً وحضرياً. حيث فيها سلطة الدولة لم تعد قائمة {لذاتها} قدر كونها قائمة {بذاتها} والفرق كبير بين المفهومين. من حيث الوعي والعضوي، ومن حيث جذرية مؤسساتها والأنساق الإدارية لماهيتها التنظيمية بمعنى آخر إنها ضمن نطاق صيرورة التكوين غير متبلورة.

إن ظروف إعادة إنتاج لدولة العرفية الحالية، وتعددية تكويناتها الاجتماعية وتضارب مصالحها، إن لم نقل تناقضها، واختلاف أنماطها الاقتصادية، والأهم تدخل العامل الخارجي في إعادة الإنتاج هذه كلها عوامل أساسية فرضت هذا النوع من اقتسام السلطة بين الفرقاء غير الناصحين سياسياً (أغلبهم على الأقل). كما أن ظروف نشأة الدولة العراقية وتطورها، وبصورة خاصة في الجمهورية الثانية، هو الآخر رسم أو بالأحرى مهد الظروف الملانم لعودة هذه التكوينات الاجتماعية إلى الأشكال البدائية لهويتها من قبل {لطائفة، القبلة، الإثنية، الدين، الجهورية... الخ}. وتأسيساً على ذلك فليس بالصعوبة إعادة إنتاج هذه المحاصصة، التي أصبحت مقبنة، لدى الفرقاء السياسيين، وعلى الأقل من الناحية الرسمية والإعلامية، إذ بدأ الوعي الاجتماعي بالتغير البطيء بالنسبة لهذه الناحية. والوضع السياسي القادم ومؤسساته سوف لا تدحر هذا الشكل من التقاسم للسلطة، بشكل حاسم، لأن هذا الأمر يتطلب تغييراً جذرياً في البنية المادية والاجتماعية والنفسية للمجتمع وهذا بدوره

يتطلب نغلة حصاره كبيرة ورمناً طويلاً، لكن نأمل ان تخف هذه الظاهرة  
ونبحث عن قاسم مشترك أوسع وأرحب من النظرات الضيقة للدات الجمعية،  
من قبية أو مذهبية أو مناطقية واستبدالها بهوية واسعة كأن تكون الوطنية  
العراقية الجامعة لكل هذه التكوينات.

لقد أرسى الجمهورية الأولى الأسس المادية لمثل هذه الهوية وعملت في عمرها  
القصير على بلورة هذه الهوية في مختلف أبعاد الحياة فكان المنجر الاقتصادي  
والاجتماعي والسياسي والثقافي يصب في هذا الترجه دي المعد الأساسي في  
معناه، والذي لم ينقطع عن جذره القومي لكن العنصوين وذري الولايات  
الدنيا والطائفيين قوضوا الأساس المادي لأسس هذه الهوية وهذا ماتم في  
الجمهورية الثانية خاصة في حقتها الأخيرة ( منذ تموز ١٩٧٩ - نيسان ٢٠٠٢ ).  
ونحن الآن، في الجمهورية الثالثة ( نيسان - ٢٠٠٣ ) نعاني من النظرة الضيقة  
ذاتها التي سادت في الجمهورية الثانية، رغم الاختلاف في التوجه ولداً علينا ان  
نرسم غاية المستقبل القادم للعراق وذلك من خلال تنني فكرة (الهوية الوطنية  
العراقية) كتنقيض نافي للمحاصصة الطائفية ولكل أمراضها وما يناط بها. ضمن  
ظروف التعددية والفيدرالية .

وترتياً على ذلك، علينا إلغاء الأسس المادية لسو هذه الصواهر السلية  
والدحض الفكري لمثل هذه النظرات الضيقة التي مهما تكن فإنها لا تعكس كل  
ماهية الهوية العراقية ولا تستطيع التعبير عنها. لأنها صيقة في التمثيل والتعبير  
وخائبة في الوجود المستقبلي.



قيل ان هذا القبر يعود للمراحل عند الكريم قاسم

## حوار حول العلمانية في العراق المعاصر<sup>١</sup>

حوار أجراه يوسف محسن

● سؤال : هل هناك تاريخ للحركات العلمانية سواء أكان في الحقل الثقافي أو الحقل الفكري أو الحقل السياسي؟

✍ قبل الخوض في الإجابة على هذه السؤال لابد من التنويه إلى ضرورة دراسة هذه الإشكالية ووضعها في الإطار الصحيح - ويبدو أن هذه المساهمات هي جزء من هذا المسعى - كما أن هذه الضرورة تسبب من مدى حاجتنا إلى الفكر التنويري بعية شئ طريق الارتقاء الاجتماعي لولوج المستقبل القائم على الركيزة العلمية بدرجة أرسية والسيطرة أكثر فأكثر على الطبيعة وتوجيهها إلى خدمة الإنسان كغاية مثلى. وإذا كانت حركة التنوير في الفترات الماضية قد اتكأت على المعادلة الثلاثية الأبعاد والمتمثلة في: المرء - العقل - الطبيعة، فإن الحاضر والمستقبل ينطلق من الأبعاد ذاتها بعد إضافة العامل الرأس والممثل في العلم، ومنجزه اللا محدود. كما أن الضرورة تقتضي منا إرساء هذا المفهوم العلمي {العلمانية} والتعرف على مصاميه التي أخزلت للدرجة قتلت

---

<sup>١</sup> - نشر في مجلة مدارك العدد الحادي عشر ٢٠١٠ وأعيد نشره في ثلاثة حلقات في الحوار  
للمنشد في يومي ٢٠١٠ / ٩ / ٨

ماهياته الأساسية دون أن تمحى قوة التفاعل العضوي لصيرورة الاربع، الاجتماعي وذلك عندما احتزته بمعادلة بسيطة: { فصل الدين عن الدولة } والتي لا تمثل سوى جانب واحد من مصموم المفهوم، الذي يطلق من كونه، بالمفهوم العام، ينظم العلاقة بين أفراد المجتمع على أساس المواطنة والعقد الاجتماعي. وبالتالي سيشتق من هذا المضمون تديد الفهم الخاطئ المتمحور في كون العلمانية تنكر لما يبعه الدين من دور اجتماعي، خاصة في مثل ظروف بلادنا على الأقل.

وعليه أرى ضرورة أن ننظر إلى العلمانية في إطارها الفلسفي، ومن ثم من خلال تاريخية صراعها مع تقضه ألا وهو الفهم السيئي، كحامل فكري لشرح الضواهر الطبيعية والاجتماعية، بصورة أساسية، إذ ظهر مفهوم العلمانية مع بدء نشاط الحركات المعكبة ذات الطابع التنويري في أوروبا القروسطية (عهد التنوير) وتطور في أثناء الصراع مع الكنيسة والمكر اللاهوتي. وقد أخذ هذا المفهوم يتطور بصورة تجريدية وفق ماهية الصراع الفكري بين طرفيه المتناقضين تاحرياً، خاصة عندما اصطنع النظام الشمولي الكنسي، وما حمل من تعان على مستوى المجتمع، بالواقع الموضوعي لهذه المجتمعات لصاعدة، حيث المطالبة بحرية الإنسان واعتباره ذات قائمة بمحد داتها آنذاك من جهة، والتطور في المفاهيم الخاصة بالمجتمع وحدود حرية الأفراد بينهم (كذات فردية أو/وجمعية) وعلاقتهم بكل من: الفرد والجماعة؛ وعلاقه الجماعة بالدولة؛ وعلاقه الدولة بالدولة ومؤسساتها وحدود سلطاتها من جهة ثانية. وقد ساهم تطور العلوم عامة والتطبيقية بخاصة في تأجيج هذا الصراع متخذاً من منظومة المفاهيم الاجتماعية والفكرية والسياسية حقلأ له من جهة ثالثة. وأخيراً وليس آخراً، إن فكرة العدالة الاجتماعية والصراع بين الخير والشر وتصاعد وتأثره، نتيجة تعقد وتشابك العلاقات الاجتماعية، ليتضمن فكرة المواطنة والعقد الاجتماعي ابلتان مثلنا أحد جواب تطور مفهوم العلمانية.

كان العالم البريطاني (جورج هولي أوك (George Holy oake) أول من بدأ بطرح هذا المفهوم في كتابه /مبادئ العدمانية/ الصادر عام ١٨٧٠. وكما يبدو إن مضمون هذا المفهوم، قبل تبلوره في العصر الحديث، وجد صدهاء أيضاً منذ أمدٍ مسحيق.. إذ يعود تاريخه، كما أرى، إلى بدايات المجتمعات البشرية بعدما عرف الإنسان ذاته، وظهور المشكية الخاصة وما أعقبها من ظهور التماوت لقطبي ومحاولات الجنس البشري آنذاك فك ألعاز وطلاسم الظواهر الطبيعية وفهم كنه ماهيتها، ومن ثم الاستمرار في عبادتها والتبرك بها والخضوع لها أو ركنها. وفي الأحقاب اللاحقة لتطور المجمع الإنساني تكوّن المؤسسة الدينية التي أخذت مكانتها المتميزة في التركيبة الاجتماعية وفي تنظيمها العلاقات الاجتماعية وتقنيتها حسب تصوراتها اللاهوتية، كما قامت بدور المؤول والمفسر لهذه الظواهر الطبيعية. ومن ثم اتسعت مسؤوليتها إلى شرح وتفسير حتى الظواهر الاجتماعية التي كان يبرزها واقع الصراع الاجتماعي والمكري في بداياته الأولى.

وفي الوقت ذاته كان نشوء النظرة العقلانية هو المنطلق لبروز الإلحاد كبديل للحرايات والأساطير الميتافيزيقية وعليه تكوّنت مؤسسة الإلحاد وبشأت تصوراتها للمواقع والعلاقات الاجتماعية وتنوعت مسمتها وتفسيراتها إذ أخذ الإلحاد بالتطور الأول منذ فجر الحضارات الأولى، وكان يتمركز في البدء في رفضه للطرح الميتافيزيقي الذي تعبر عنه المؤسسة الدينية، من خلال تبنيه لفكرة أن {الطبيعة تُدرك بما هي عليه بناءً على العلم الإنساني لها ولا داع لإسقاط التصورات من حارج الطبيعة أو من ورائها} ثم اتسع المفهوم لتقد التصورات الدينية للوجود الاجتماعي، وكان توماس هوبز أول من وجه نار النقد والتشكيك في مصداقية هذه التصورات منذ منتصف القرن السابع عشر في حين بدأت الكتابات النقدية للتصورات والمحرمات الدينية في البلاد العربية والإسلامية منذ أن أخذت مؤسسة الدولة الإسلامية بالتطور بعد ظهور الدولة الأموية واشتداد الصراع بين مختلف القوى الاجتماعية المطالبة بفصل السلطة الدينية عن السلطة السياسية فإن بعض معارضي الدولة الأموية، مثلاً، عندما



بايموا معاوية خاطوه بالقول. { نحن للأمة في أمور دينها وأنت للأمة في أمور دنياها }. واستمرت مثل هذه الحالات طيلة الفترة اللاحقة حتى أخذت شكلاً آخر في الدولة العباسية وعلى الأذق مد خلافة المأمون عندما شجع بهرة، عملية الترجمات الفلسفة والعلمية الإغريقية. إذ بدأت تظهر القراءات المغايرة لسطرة الدينية وقد كانت بصورة غير مباشرة وغير حدية إن لم تكن بشكل مهادن. ثم انتعشت هذه التوجهات في الأندلس حيث ظهرت تصورات فكرية من خدج الموروث الثقافي والسياسي الديني، وما قول المصلح محمد عبده { لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين } ، إلا تعبيراً عن مثل هذه التصورات ، حتى تأثرت بها الكثير من الدساتير في الدول الإسلامية عندما تبنت فكرة المواطنة هي الأساس في الدولة الحديثة.

وهكذا يحدث التاريخ الشري بأن الصراع بين السلطين الدينية والمدنية (بعض النظر عن شكلها ومهيتها) ، عَمَّ مختلف حُلول المعرفة والإنتاج الاجتماعي وحدود الخيار فيهما. وأخذ هذا الصراع يتطور في مساراته من حيث الشكل والمضمون ويأخذ أبعاداً تنافسية مع تطور المجتمعات البشرية ورقبها الحضاري. وكانت الفلسفة الحقل الأوسع والأوضح لهذا الصراع وخاصة التجريدي منه لذا تطورت هذه المفاهيم وملك الإشكاليات وكان منها موضوع العثمانية أو اللا دينة وعلى الأخص منذ أقول النظام الإقطاعي في أوروبا ونمو التشكيلة الرأسمالية في رحمها. حيث تم نقد ودحض الخرافات الميتافيزيقية وتفضيل ما هو عقلاني من تفسيرات للواقع الاجتماعي والطبيعي

وكما قلت مر مصموم هذا المصطلح { العلمانية } المشتق من كلمة (Secularism) الإنكليزية ، والتي تعني حرفياً (الدنيوية) أو بالأحرى قل أنها { تعني الارتباط بالعالم الحقيقي الذي نختبره بحواس وما تشق منه قدراتنا على التفسير } ، أما تعريف هولبي أوك فهو : { شكل من الرأي يربط نفسه بالأمثلة والقضايا التي يمكن اختبارها من خلال تجربة هذه الحياة } . لكن هذا المصموم قد اكتسب في الآونة الأخيرة ، في عالمنا العربي ، بصورة خاصة ، شكلاً مفتعلاً

للدولة حُصر في ما معناه: { فصل الدين عن الدولة وعدم تدخل الدين في إدارة الشؤون العامة } هذا الفهم، كما قلنا، مختزل ومجحف لمفهوم العلمانية ويمكن أن يطبق عليه مفهوم العلمنة (Secularisation) وليس العلمانية المطلقة، بالأساس، من حيث المعدين الاجتماعي والسياسي، من فكرة عدم تصنيف الناس حسب معتقداتهم الشخصية أو /و أصولهم العرقية أو /و الدينية والمذهبية وغيرها من الاختلافات بين بني البشر.

وتأسيساً على ذلك أصبحت العلمانية، شتاً أم ألباً، الرعة الفكرية التي استخدمت في الصراع مع واقع العلاقة بين مؤسسة الدولة وسلطة الكنيسة عندما (تمشت الظلمة بحلول العصور الوسطى وتشدها الديني الرهيب)، حسب تعبير الباحث جدد رشيد الخيون، إذ كان الصراع محتدماً بينهما طالما لكل منهما حقله الخاص المعرفي والوظيفي والاجتماعي، مما يتناسب ومدى المهم للثابت والمتحول في الموقف الفلسفي من الوجود الاجتماعي، التي هي (الحياة المادية للمجتمع والعلاقات المادية التي تتشكل بين الناس خلال ممارساتهم العملية المحسوسة للإنتاج الاجتماعي).

وبما أن الإنسان هو في حالة تغير ارتقائي مستمر في وعيه الاجتماعي ونجلياته، الفلسفية والمعرفية والحمالية والحقوقية بل وحتى الدينية منها وطالما أن وجوده الاجتماعي، هو الآخر في حالة تطور وبغير مستمرين، بصورة عامة، وهذا ما تدلل عليه تاريخية الإنسان منذ أن وعى ذاته لفردية والجمعية وإلى رقتا الحاضر، هذا من جانب، ومن جانب آخر يتحكم الثابت في حقل الدين في حين أن الذي يحكم بالدولة (ومقرمها الرأس الشر) هو المتغير الدائم الحركة والموقف على طبيعة المواقف الأساسية الحامية لمصالح المجتمع والطبقات وفق المنظور المحسوس وليس العيني. وهذا ما تعبر عنه مصامين القنوى والتضخيرات الدينية بحد ذاتها (ما عدى الثوابت كالواجبات والنص القرآني) عن هذه الماهية، حيث أنهما يتغيران بتغير المكان والزمان وابتكرت لهما مقولة (للضرورة أحكامها) التي تعني في بعض مصامينها الاعتراف بالتغير. وارتباطاً بذلك يمكن التأمل بقول المفكر الكبير علي ابن أبي طالب عندما قال: { إن معروف زماننا

هذا مكر زمان مصى، ومكر زماننا معروف زمان لم يأت { إذ تعبر هذه العبارة عن جدلية التعبير المادي في القيم والمعايير والتحول الذي يصيها. هذه النظرة الجسدية لواقع الصراع للمفاهيمي تعكس ماهية الحالة بين الثابت والمتحول، و الموقف من المتغيرات التي تطرأ على الوجود الاجتماعي، وهذا يعني في الوقت نفسه، على مستوى السياسي أن العلمانية تضمن، ضمن ما تضمن، حرية الاعتقاد لكل فرد، بمعنى أنها لا تعني، كما بصورها ماهضوها، بأنها الكفر والإلحاد. بمعنى آخر ينظر المثديون عامة والسلفيون على وجه الخصوص، إلى العلمانية (بوجه واحد ومقاييسها مخلوذة وديت طبعه إقصائية، مما دامت تطمح إلى فصل الدين عن أمور تسيير الدولة وشؤونها تبقى تحمل فكراً خطيراً ومسعراً لكل النظريات الإسلامية (الدينية) في الحكم وتحتّم المواجهة والصدام) (ضياء الخالدي، الصباح في ٢٠٠٩/٩/٩) وإذا عدنا إلى صلب السؤال لقلنا أن للعلمانية كحركة ومفهوم، بالضرورة، تاريخاً في كل حقول المستويات السياسية والمكرية والثقافية وأرمتها. ولا تزال تنتج مفاهيمها العصرية أو/و، عادة إنتاج هذه المفاهيم بما يتلاءم مع التعبير في الوجود الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، لقد فرض واقع الصراع، إن لم نقل التناقض، الفكري بين الدينيين واللا دينيين في العالم العربي على استباط مفاهيم جديدة، أو قل إن شئت، وسطية (وربما توفيقية) استنزمتها الظروف الملحوسة، كالقول بالعلمانية المؤممة، التي تطالب بفصل الدين عن الدولة مع حفاظ المؤسسة الدينية والأفراد على ممارسة أنشطتهم الروحية ضمن الالتزام بحقوق الأفراد والجماعات المحتلّة لحقوقها الطبيعية والمكتسبة. ومن هنا المفاهيم الجديدة أيضاً. العلمانية الجريئة والعلمانية الشاملة، ومنهم من حاول الابتعاد عن مضمونها الفلسفي وإحلال بديل عنها في عالمتنا العربي واعتبار الديمقراطية الضامنة والحاضنة لحقوق الأفراد وجماعات على مختلف تنوعها، هي بمثابة المضمون العملي للعلمانية.

جميع هذه المحاولات والإجتهادات في العالمين العربي والإسلامي هي نتيجة للصراع الفكري المتبلور حول ماهيات أو/و سعة مديات المؤسسات الاجتماعية

والسياسية الحديثة وفي درجة تفاعلها مع تعبير الواقع وتنظيم علاقته، طالما أن مؤسسات المجتمع المدني تركز على معايير : التسامح : السوع : الإرادة الحرة : التطوعة : والإدارة السلمية ، ومساحة فعاليتها وحقوق ممارستها التي تقرضها طبيعة درجة التطور في الوجود الاجتماعي وحده تناقصات علاقته الداخلية كان الاحتكاك بالعالم الغربي هو القصة الأكثر بروزاً في هذا الصراع. لكن هذا لا يعني أن العالم العربي / الإسلامي لم يشهد مثل تلك الصراعات بين المدارس الفلسفية الإسلامية كـخوان الصفا والمعتزلة وغيرها من المدارس الفلسفية التي يتحدث عنها التراث العربي الإسلامي ، والتي تشترك عاليتها في الخط العام التي تحكمها رؤية أحادية الجانب وخاصة في العصر الوسط للعالم العربي / الإسلامي ، عندما نظرت جميعها إلى ذاتها النبوية كما لو أنها مستقلة بصورة مطلقة عن تاريخيتها ، أي ظلت قاصرة عن كشف العلاقات الواقعية الموضوعية ، غير المباشرة ، بين لقوانين الداخلية لعملية الإنجاز الفكري وبين القوانين العامة لحركة الواقع الاجتماعي ، أي تقطع صلة بمجدها لاجتماعية. من زاوية ثابتة يمكن القول أن ماهيات بعض الحركات الاجتماعية في تاريخنا العربي / الإسلامي ، كانت ماهيتها المعرفية والفلسفية أقرب إلى المهتم بمعايير العلمانية ، كحركة القرامطة التي اعتبرها بعض الباحثين الحادين أول جمهورية عربية في العصر الوسيط. إن لم نقل في التاريخ العربي برمته. فكانت دولة من طراز جديد من حيث : فواها الاجتماعية : ومصامير برامجها الاقتصادية : وآفاقها المستقبلية : ومطلقاتها الفكرية ، خاصة عندما انطلقت من { تأليه العقل } وأن الله هو { العقل الأعلى } هذه انطلاقات تركت أثر لدى جمهرة من العلماء والمفكرين الإسلاميين. لكنها لم تتصور بما فيه الكفاية لعوامل موضوعية وذاتية تصب بعض ماهياتها في السؤال المتمركز حول استهامة لماذا لم تتطور العلاقات السلعية النقدية في العصر العربي الوسيط ، وعدم قدرة هذه العلاقات على التطور لبلوغ النظام الرأسمالي عبر تطوير بنائه التحتي ليفرر لنا بناءً فوقياً يتلاءم وإياها. وهذا حديثاً ليس مجالاً التوسع فيه هنا. وربما تكمن الإجابة المكثفة جداً ، في قوة البناء الفرقي السلمي الذي ساد ويسود العالم العربي ونظيره إلى هذه التفاصيل التي تحس الأبعاد المادية ومن ثم الفلسفية والفكرية.

لقد أحدث مصطلح العلمانية وأثار جدلاً واسعاً في العراق، كما في بقية البلدان العربية، وكانت نخوم القرن العشرين (الفترة التكوينية أو الجنينية) للبرور العملي لهذا المفهوم في المجتمع العراقي، إذ كانت هذه الفترة بمثابة المرحلة الجديدة للعراق المعاصر لتسرب المصاهيم العلمية التي تدلل على الاستدلال بهذا المفهوم أو قرية منه كمنظومة حدائوية وهادفاً مستقبلياً، ترجمت ذاتها عبر أنشطة فكرية وحركات ذات نظرة تعميرية اجتماعية وأحزاب ومؤسسات سياسية. لقد كانت الحرب العالمية الأولى، وما أعقبها من تغيرات في بنية الدولة وقوامها وقاعدتها الاجتماعية، واحدة من أهم المؤثرات في هذا التعبير الذي شهد المجتمع العراقي وفي هذا السياق وضمن هذه التناقضات لا بد من الإشارة إلى ملاحظة هامة لها علاقة بموضوعنا استقيمتها من واقع الأنساق المتعددة للفكر العراقي وتطوره وهي أن العاملين في الحركات الاجتماعية والسياسية العامة ذات البعد التنويري خاصة العراقية قد برزت وبرزت بصورة كبيرة في الجانب التنظيمي لهذه الحركات أكثر مما هو عليه في الجانب التطويري التجريدي لها، لكنهم لم يستطيعوا تكوين:

- ساء نظري لماهية الدولة العراقية وآفاقها المستقبلية، والمفروض أن تكون مرتكزة على الهوية الوطنية (الجرهر الرأس للعلمانية) والخيار المشترك والعقد الاجتماعي؛

- ولا لبية المجتمع عامة والبلدني، خاصة ومكوناته ومعايره باعتباره الوسيط بين الدولة والمواطن، وهو كما قيل مولد المجتمع السياسي الديناميكي، إذ لم نقل الدولة ذاتها.

ومن جانب آخر أرى أن شيوع وتسرب الأفكار المساواتية (ببعضها الديني واللابني) وتلك ذات المسحة (الاشتراكية) والبرالية الحديثة التي شغلها المجتمع العراقي منذ مطلع القرن العشرين وازدادت حدتها بعد نشوء الدولة العراقية المعاصرة. جاءت ليس من خلال الصراع الاجتماعي الداخلي للمجتمع العراقي، بل كانت ذات طبيعة فوقية استلزمته الظروف المادية لتأسيس الدولة العراقية ذاتها؛ وتدخل العامل الخارجي في تكيف الواقع

العراقي وفق مصالحه الاستراتيجية من جهة ؛ ومتطلبات الوجود الاجتماعي ذات من جهة ثانية وأزعم أن أحد أسباب هذه الظاهرة يكمن في عمق التحلف الاقتصادي/ الاجتماعي ، وكان ضعف القوى المنتجة دلالة الرأس في المجتمع العراقي.. منذ سقوط بغداد على يد هولاكو في شباط ١٢٥٨ ، ومن ثم تعدد الاحتلال الأجنبية وآخرها كان العثماني الذي دام أكثر من خمسة قرون. وما التطور الذي حدث في هذا المجال العكري ، في منتصف العشرينات سوى تعبير عن الاستقلالية النسبية للبناء العقوي عن البناء التحتي وكان في رحم هذه الظروف صيرورة تتشكل بترجمات كمية بصورة بطيئة، تحولت لاحقاً إلى كيمياء سياسية وفكرية ونظرية، مثل بعضها فواصل مهمة في تاريخ العراق المعاصر، كالتعبير الجفري في ١٤ تموز.

نفسر هذه الصيرورات (مع مجموعة عوامل أخرى) إلى حد كبير سبب عدم الاستقرار العام في العراق باعتبار أنه يعيش في مرحلة انتقالية أما طرق انسياب هذه الأفكار المعرفية الجديدة للعقول ، وخاصة الشابة المتعلمة والثقافة ، فكان بصورة سرية في البدء وطرق مختلفة منها من خلال :

- الكتب والمجلات والصحف العربية والأجنبية التي بدأت تتوافد منذ مطلع القرن العشرين ؛

- الصلات المباشرة التي أقامها بعض المثقفين العراقيين مع قوى تقدمية في الخارج ؛

- الالتقاء ببعض مؤيدي الاشتراكية والراдикаلية خاصة ، في أثناء الحرب العالمية الأولى ؛

- ما كان ينقله ويشر به بعض رواد العتبات المقدسة والصالحين والسياح الأجانب ؛

- الصلات المنظمة التي أقامها رواد الفكر التقدمي (الاشتراكي) مع الأهمية الشيوعية ؛

- الجنود والغنيم الهنود وبعض البريطانيين العاملين ضمن جيش الاحتلال لأول

- الطلبة العراقيون العائدون من الخارج والمتأثرين بالفكر العلمي والبرالي.

بدأت هذه الأفكار تتسلل بهلوه وسرية إلى عقول المثقفين البيرة كوسيلة ومنهج للخروج بإجابات مد تطرحه الحياة من إشكاليات وتساؤلات من منظور علمي جديد يخالف ما هو متداول من أفكار غيبية وتفسيرات لاهوتية والتي كانت تعبر عما تطرحه المؤسسة الدينية والتقليدية، بحيث لم نعد مقنعه لسجيل المتعلم. لقد أثارت هذه الظروف مكانس ابعث ليس عن الاستقلال السياسي فحسب، بل اكسبت قبل ذلك يسوات لدى جل الشاب مشاعر الشك والاستفهام حول التوجه السياسي وتركيبية السلطة وماهية قعدهتها الاجتماعية والمحيط الاجتماعي وما يتنابه من قيم وأفكار، عادات وتقاليد من قدسية النصوص وتبجيل القديم بكليته، حتى ظهرت مشاعر التمرد بينهم.

كما تعمق الانزعاج الفكري الذي عبر أول ما عبر عن نفسه، في سوات مطلع القرن الماضي والذي كانب جذوره تمتد إلى استفاد الإسلام، وأصبح ميل الشاب التعلم وإلى الشك بالأمور التي يراها كار السن مثالية أو يعتبرونها مسلمات والحسر احترام هؤلاء الشاب للتقاليد كما بدأ الناس يسمعون في هذا الوقت، كما رصد ذلك الباحث الأكاديمي دعامر حسن فياض، صيحات تطالب بالنظام الجمهوري وتحرير المرأة ومساواتها بالحقوق (الطبيعية والمكسبة) والمطالبة بالحرية الفكرية والاهتمام بالمشاكل الاجتماعية. كان التحسن بواقعها في الحياة السياسية والاجتماعية قد بدأ بصورة جلية مد بداية العقد الثاني، وتلورت بصورة ممتحة إلى حذرم في العقد الثالث من القرن المصرم، وما إشراك العمال والأخذ والطلبه والقوى المهية والمتعلمين ( وهم يمثلون نواة الطبقة الوسطى) منذ نهاية العشرينات في الساحة السياسية والحراك الاجتماعي إلا دليل على ذلك.

وتأسيساً على ذلك يمكننا أن نؤرخ للمعكر المسترشد بمفهوم العلمانية في العراق، كمحصلة جماعية، من أنه كان مع بدايات النشاط العلني للرواد الأرائل للمعكر المساواتي (الاشتركي) لتقدمي والذي عبر عن آرائهم حسين الرحال ومجموعته، الذين مثلوا النواة الباصجة لفئة المثقفين (الانتلجنسيا) العضوين الذين قرروا إصدار مجلة ناطقة باسمهم وتعبر عن توجهاتهم ونظرتهم للحياة وفق منظور

علمي.. وهكذا أصدروا مجلة (الصحيفة). لكن في الوقت نفسه علينا أن لا نحسن دور رواد الفكر اللبرالي الذين بدأوا منذ مطلع القرن العشرين بالفضال بالكلمة ونشر الرأي الجريء وخاصة بعد حركة المشروطة في إيران (١٩٠٦) والانتقال الدستوري العثماني (١٩٠٨)، وكان الشاعر جميل صليفي الرعاوي من أبرز هؤلاء الراد اللبراليين، خاصة إذا علمنا أن الظروف الداخلية والخارجية وما تمحص عنها في تلك السنوات وما تلتها.. قد رسمت بصفة التطرف السياسي حتى أصبح الاعتدال بعضاً نتيجة للتعملم والحراك للمحرومين والعقراء في المدن خاصة والفلاحين المطرودين من الأرض وفق تغير واقع ملكيتها لصالح الشيوخ والملأ العائيون. لذا قلم الحرب السري العراقي، كما يرصد ذلك الأكاديمي حنا بطاطو، بتهديد طبقة التجار، ففي تموز عام ١٩٢٤ قم بعض من أعضاء احزاب السجين باقتحام مكاتب بعض كبار الأثرياء وهددوهم بالموت إذا لم يدفعوا آلاف الريات.

في مثل هذه الظروف ومن خلال هذا الانفراج الفكري وتلك المؤشرات التأسيسية الفكرية التي نشأت ثم تطورت وريداً رويماً، بدأ الصراع الحقيقي على عدة مستويات:

- الدولة ومؤسساتها والمكونات الاجتماعية؛
- الهوية الوطنية وصراعها مع الولاءات الدنيا؛
- الصراع من أجل تغيير الكثير من عناصر العمد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع؛
- السون الموحدة والأنماط الاقتصادية وتلازمها مع أحداثه والعصرنة؛
- بين المؤسسات السياسية والمجتمع المدني وبين الضرورة المادية لتأسيسها؛
- الصراع بين القمم والموروث الاجتماعي (دو الطابع انديسي) ومتطلبات التطور؛
- الطبقة الوسطى ودورها في عملية التغيير الاجتماعي والافق التاريخي لمشروعها.



● تعني الحركات العلمانية أزمة مستتعة منذ سبعيات القرن الماضي حيث ضالّة شعبيتها وتشرفها واختلاط القيم والمفاهيم (الحرية وحرية المعتقد الديني، المساواة، التسامح، المواطنة) تؤثر على شعبيتها وأنها غير محفوفة في البنى الفكرية للجماعات العلمانية أو الحركات أو التجمعات. أين تكمن الأزمة هل هي سياسية ظرفية أم أزمة تأسيسية (أزمة للدولة والمجتمع والثقافة)

✎ في البدء علينا الإقرار بصواب تشخيصكم للأزمة وأنها أصبحت ظاهرة ليس في الحقل الفكري حسب، بل شملت البنى الثقافية والسياسية والتنظيمية وانعكست في الإبداع العام وغياب روح الحداثة في النص وماهيته وفي العائلة الاجتماعية له هذا من جهة، ومن جهة ثانية علينا قبل الإجابة التوجه إلى أن من أهم العوامل التي أثرت في مجمل القضايا الفكرية تلك التي تكمن فيما أرى، في تعددية البنى الفوقية للمجتمع العراقي نتيجة لتعددية الأنماط الاقتصادية، إذ يوصف الاقتصاد العراقي بتمايش أكثر من نمط اقتصادي في آن واحد. وطالما أن الوعي الاجتماعي للناس هو نتاج لوجودهم الاجتماعي، أي إن إنتاج الأفكار والتماثلات والوعي ترتبط قبل كل شيء وبصورة صحيحة بنشاط البشر المادي وتعاملهم المادي، إنه لغة الحياة الواقعية. لذلك يجب أن نبحث عن تفسير لجميع أنواع التماثلات النظرية وأشكال الوعي من دين وفلسفة وأخلاق في المجتمع، أي أن نفسر الفكر من زاوية الممارسة المادية لا العكس ولذا فالوعي الاجتماعي وتجلياته كان في مجتمع العبيد رعباً ذات طيبة مشلوجية، في حين كان في مجتمع الإقطاع في علاقته بالعالم رعباً دينياً، أما في المجتمعات الرأسمالية فكان ذا طيبة صناعية. وعليه ففي هذه التشكيلات الاجتماعية التي تؤكد العام أكثر من الخاص، يُصنع وعياً وهمياً زائفاً لا يختلف في بنية إلا بالمصهر الخارجي. ونستنتج بأن هذا الوعي سيكون أكثر تشوهاً في عالم الأطراف المتعددة الأنماط الاقتصادية حيث يقترن الميثولوجي بالديني وكلاهما بالصنمي مما يكبح من فعالية الوعي كقوة دافعة، ويزداد التشابك من مفردات هذا الوعي ومفاهيمه.

وعند العودة إلى السؤال ذاته نرى صحة تحقيقه للأزمة وربطها بمد مسعيات  
القرن العشرين. لكنني أعتقد أن هذا التشخيص قد طال ليس كل الحواسب المتعلقة  
بالحركات العلمانية، ربما أصاب السؤال في واحد أو أكثر، وعلى الأخص أزمة  
التنظيم للحركات العلمانية أو حتى ذات اللبنة العلمانية التي كانت خائفتها  
مع نشاطها ومن ثم الإبعاد القسري لأغلب هذه التنظيمات من الساحة  
العراقية، جغرافياً وتأثيرياً، وبالأخص قواها الراديكالية. والشيوعية بوجه  
الخصوص. ومن خلال قراءتي لواقع النظام السياسي للعراق المعاصر. أثار  
انتباهي عمق الملاحقة الفكرية والاضطهاد الجسدي العيراثي والروحي،  
والتشريعية والتفتيت الذي انصب على هذه الحركات ومبادئها العضوية  
ومؤيديها منذ الاحتلال الأول (١٩١٧-١٩٣٢) عندما أسس ما أطلق عليه عام  
١٩١٧، (التحقيقات الخائنة) وقد ألصقت بهذه الحركات وقواها شتى العتات  
اللاأخلاقية بعية خلق رأي عام، لدى أكبر كمية ممكنة من الناس، ضد هذه  
الحركات التي رغم كل ذلك، لعبت دوراً تنويرياً مؤثراً، شاقوا أم أبوا، اتفقا  
معها أم لم يتفقا، ووسمت الثقافة العراقية عموماً بترعة تحريرية ذات منهج  
تاريخي مقرون بمطلق علمي وذر أفق مستقبلي بدأ ينحسر، ولم يقضى عليه،  
منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين نتيجة للقهر والملاحقة. ومما عمق هذا  
الانحسار هو أن الحكومات التي استولت على السلطة بالعبوة الأجنبية في  
الجمهورية الثانية (١٩٦٣-٢٠٠٣)، رأت بمحسها السياسي وحسها الطبقي أن  
بقاءها بالسلطة مرهون بالتبني الشكلي (المظهري) لأفكار الحركات العلمانية،  
أو إن شئت قل على وجه الدقة، ذات لبنة علمانية فحسب. لذا تبنت عملياً  
هذه الأفكار والمفاهيم المشغلة بالعلمانية لكنها أفرغتها من مبادئها الاقتصادية  
(الاجتماعية / الاقتصادية)، وتم لب ذلك وسحبت عملياً الساط من أرضية  
هذه الحركات العنصرية المؤثرة فكرياً وشعبياً وخاصة لدى شباب ومتعلمي  
ومثقفين المدن. وبعد أن أمنت تلك السلطات القمعية بقاءها في السلطة ارتدت  
عن هذه المفاهيم وبدأت بتزييف المجتمع المدني وتبني ريماً ما أطلق عليه -  
(الحملة الايمانية) بعية قتل روح المعاصرة والحداثة كما أخذت تسلمهم الماضي  
بشموليه بشكل تبريري لا موضوعي، أي أنها حاولت تكرره بصورة مشوهة

بعيداً عن تاريخيته، وتؤكد على الجوانب الذاتية لهذا التاريخ وسجله طابعه وطبقته وزمنه وعزل عن علاقته بالواقع الاجتماعي (الاجتماعي/ التاريخي) المادي، وبالقوة البشرية المنتجة ودورها في خلق هذا التراث بعد ثانية ونظر لموضوع السؤال بأكليته.. فإذ أعتقد أن أزمة الحركات العلمانية تكمن في مجموعة من العوامل: الموضوعية (تعددية البنى العلوية على رأسها) والذاتية (مكونات القوى السياسية وبيئتها) لكل من: البلد؛ الحركات العلمانية؛ القوة التغيرية الاجتماعية التي تتضمنها هذه المفاهيم وماهياتها العلمية وكيفية رؤيت الخاصة لها وممارستها ومفعول تأثيرها في صيرورة التغير الاجتماعي وما تؤثر في مصالح الطبقات والفئات الاجتماعية المتباينة لذا لا يمكن حصر السببية في عامل واحد بأي شكل كان، إذ علينا أن نحلل بنية النظام الاقتصادي/السياسي والبحث عن صلة هذه المفاهيم بتاريخها الحقيقي والموضوعي وماهية يمتها أي بمعنى آخر أن نحدد تاريخيتها.

من جانب آخر أرى أن العوامل المؤثرة يمكن تصنيفها، من حيث الأهمية، إلى: عوامل أساسية وأخرى رئيسية وثالثة ثانوية بنية الكشف عن قيم هذه المفاهيم النسبية. طالما أنها لا تقوم وتمارس في فراغ، بل في ظل نظام سياسي ذي بعد تاريخي. عليه، إن العودة إلى تاريخية الحركات العلمانية والمكرية (ربما) سيوضح بعضاً من إشكالياتها الحالية إذ إن الفكر الحدائوي، أو إن شئت حركة النهضة، تمت وتوسعت في العراق منذ بداية تاريخ العراق الحديث، والذي أعتقد أن بدايته كانت مع النمو الجيني للسوق العراقية الموحدة - المعيار الأساسي - التي ابتدأت بالتشكل منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر وتسارعت خطاها، على وجه التحديد، بعد إصلاحات والي بغداد (العراق) مدحت باشا في الفترة (١٨٦٩ - ١٨٧٢). لكن العترة الأكثر خطورة وأهمية بالنسبة لبداية تطور العراق، وخاصة الفكرية، كانت مطلع القرن العشرين وخاصة منذ الحرب العالمية الأولى وبالأخص بعد تأسيس الدولة العراقية ( وهو بمثابة بداية تاريخ العراق المعاصر)، بعد الاحتكاك المباشر بالغرب الأوروبي والبريطاني على وجه الخصوص لقد بدأت الأفكار الحديثة تغزو عقول المثقفين والمتعلمين، وبرزت

ظواهر جديدة في المجتمع العراقي ، لم تستطع الثقافة التقليدية مجاراتها من جهة ؛ ولم تكن تفسيراتها لهذه الظواهر مفتحة لدى قطاعات واسعة من الفئات الاجتماعية الجديدة ، التي أحدثت تنمو في رحم حاضيتها الجديدة (الدولة العراقية) وإلى حد ما (قوى الاحتلال الأول - بريطانيا). في هذه الظروف احتدم الصراع بدرحة كبيرة بين الثقافتين التقليدية والحديثة وقد ترجمتها كثير من ممارسات الحياتية سواء في: العقل والأنماط الفكرية أو/و في طرار الحياة والسوكة الاجتماعية. أو/و في العيش واللباس ، وفي استخدامها للمسجر العلمي الذي يستصحبته قوى المحتل الأجنبي ، من خطوط التلغراف ووسائل النقل الحديثة (سيارات سكك حديد ، طيران وسفن بخارية) التي هيأت بدورها لنشوء أشكال جديدة من إنتاج الثقافة وبرود معاهيم جديدة لم تكن مألوقة في المجتمع العراقي ، حتى جعلت الفرد يتمرد وتتصارع مع نفسه ومع محيطه وبيته وموروثه السيسولوجي/ الثقافي ، فكانت علامة بريرة في التراكم الكمي وبالتالي في تحولها إلى صيرورات اجتماعية نوعية. هذ التحول اقترن بظهور ظاهرتين جديدتين هما:

- الأولى: تكون الطبقة الوسطى (امثات الينية) وخاصة الطلة وضياع المؤسسة العسكرية والموظفين العموميين والمعلمين والمحامين وكذلك فئة التجار والعمال المأجورين الذين مثلوا احوالة الجسيية للطبقة العاملة بعد عدة عقود لاحقة. حيث شاركت هذه الفئات ، بهذه الدرجة أو تلك ، في عملية الغير الاجتماعي وما زاد هذه الوصعية حراكاً هو برور فئة (البرولتاريا الرثة- الهامشيين) في المدن الكبيرة بعد انتزاع (أغبييتهم) عوة من الريف وطردهم منها ، (ضمن سيروة تشريعية استمرت من عام ١٩١٨ لاية ١٩٣٨) وكان من عاقبتها الاستحواذ على الأرض بموجب قوانين التسوية وتغيير الملكية الحقوقية لأراضي العشيرة ومحوها بصورة ملكية خاصة بشيخ العشيرة (الإقطاعي) ، بدلاً من الاستئلال المشترك للعشيرة وخاصة في المناطق الرسوبية (الوسطى والجنوبية).

لقد لعبت الفئة لهامشية دوراً كبيراً في الحركات الاجتماعية واسياسية سواء بالريف أو بالمدينة ومثلوا ضغطاً كبيراً على مؤسسات الدولة والحركات

الاجتماعية والأحزاب السياسية ذاتها. إذ كان لها كأغلبية الفئات الاجتماعية، فهمها وتفسيراتها الخاصة لجعل المفاهيم الحديثة التي غرت الواقع الاجتماعي الراكذ مثل: (الحرية الشخصية، حرية المعتقد الديني، المساواة، التسامح، المواطنة، الديمقراطية، البرلمانية.. الخ). هذا الفهم لا يتفصل عن رغبتها في التخلص من العاقة والحرمان والإفقار (النسبي والمطلق). لذا كانت مشاعر المتتمين إليها، تتعاطف مع القوى الطبقية الحديدة التي كانت تروع فيهم الأمل في الخلاص من واقع الاستلاب والاعترا ب. لذا توزعت مشاريعهم في الانتماء الحزبي على عدة حركات سياسية وركزت بصورة خاصة في القوى السياسية صاحبة المشروع الديمقراطي العام والرا ديكالي بصورة أخص التي كانت تعبر عن مطامعها ومصالحها ومن هذه الفئة (الهامشية)، بالأساس، تكون تيار حمي من تيارات الرأي العام كان ولا يزال يتحلل فئات المحرومين خارج إطار سياسة القوة، وكان من السهولة يمكن تعبته لأبسط الدرائع وأعتقد زاعماً أن هذه الفئة وممارساتها قد تفسر أحد أسباب التملل والاضطراب الاجتماعيين وصراع المصالح الضيقة التي تسود المرحلة الانتقالية الحالية للعراق. وللأسف لم تسلط الأصواء العلمية على هذه الفئة ودراسة حجمها ومناشئها الاجتماعية والمناطقية وماهية مكوناتها المكربة ودورها في تهميش وتهميم بعض أبعاد المشروع النهضوي التنويري الذي قاده الطقة الوسطى وبخاصة في الجمهورية الأولى (نور ١٩٥٨ - شباط ١٩٦٣) وما بعدها. وكذلك دورها الحالي في الجمهورية الثالثة (نيسان - ٢٠٠٢) ومساهماتها في الصراع القائم ذي الطبع العنفي والذي تمثله عدة حركات سياسية أغلبها ذات طابع ديني أو طائفي أو من ذوي الولاءات الدنيا (علاقات رابطة الدم) والمطقة والمذهب والإثنية.

- **الثانية:** بعد هزيمة (ثورة) العشرين ونتيجة لها بشكل رأس، تم تأسيس الدولة العراقية وأمسى صراعها مستمر من أجل تأمين مسارات قراراتها المركزية، حيث دخلت منذ البدء في صراع كبير مع القبائل المتشظية (وخاصة الكبيرة منها) بغية إخضاعها لقراراتها ومن ثم الاعتماد عليها كأحد عناصر قاعدة الحكم. ولقد تمحض عن هذه الصيرورة السياسية/ الاجتماعية وغيرها عدة أوضاع فكرية/ اجتماعية/ سياسية/ اقتصادية.. تمثلت في: بني المحط شبه

الإقطاعي في الريف ؛ وهن وضعف دور المؤسسة الدينية لدى الأجيال الشابة ،  
بنوه حاضنة مادية للطبقة الوسطى متمثلة بالدولة المركزية ؛ انتشار وتبني  
المفاهيم الجديدة من قبيل (الدستور، البرلمانية ، الديمقراطية، الأحزاب، المجتمع  
للدني، العائلات، الحرية، الحقوق المدنية، المواطنة، التكافل الاجتماعي،  
لمساراة، العلاقات السلعية - النقدية.. الخ).

إن هذه التطورات التي حدثت بالعراق منذ مطلع القرن العشرين ، وبخاصة بعد  
الحرب العالمية الأولى وما تخلف عنها من هزات عميقة، كانت من السرعة  
بمكان مقارنة بمثيلاتها من لدول العربية كمصر وسوريا. وكانت استجابات  
الكونات الاجتماعية العراقية لهذه التطورات متباينة في التأثير والتأثر بما أحدث  
تخلخلًا وتعلملاً في داخل النية الاجتماعية وبالتالي خلق حالات من الصراع  
الذي وصل حد التناقض وبعضها كان تناحرًا اصطليغ بالعنف المادي  
ولوعدنا إلى السؤال ذاته في حدوده الابسيمولوجية (المعرفية) فإن الأزمة التي  
يعيشها الفكر العلماني بكل توجهاته الليبرالية أو/و الراديكالية مرتبط بذلك  
البعد التاريخي لشوء المجتمع العراقي المعاصر، وكما سبق أن قلت بعوامل  
عديدة بعضها ذو طابع طرفي (سياسي / اجتماعي / ثقافي)، وابعص الآخر  
أزمة لازمة منذ تأسيس الدولة ودحولها العصر الحديث، باعتبارها كانت  
الادوة لماهية الحكم العثماني ومؤسساته الفكرية والتنظيمية التقليدية.

♦ نتيجة لغياب التأسيسات النقدية والفكرية للحركات العلمانية  
العراقية، أصبحت هذه السحب ذات نزعات غيبوية معلقة والمقابل  
ظهور غيب شعبية رثة وبدائية منذ ستينيات القرن الماضي وهيبتها  
على الشهد السياسي. كيف تؤسس الحركات العلمانية ذاتها  
ووجودها لموضوعي في تاريخ العراق الحديث، هل هذا ممكن عبر  
تفكيك الدولة الرعية العراقية؟ أم تنمية وترميم الطبقات  
الاجتماعية الوسطى أم الاندماج بالحدادة؟ وهل أن المجتمع العراقي  
الراهن يحمل في داخله بذور جماعات علمانية؟

👉 في البدء علينا تفكيك السؤال من ناحيتين الأولى: مكونات السؤال المتعدد الجوانب؛ والثانية من فرضيات السؤال التي ربما لا يتفق معها جمهور من مؤيدي الحركات العلمانية. فمثلا ما الدليل على انفلاق التخب العدمية؟ وهل هي عاثبة أم مفيدة؟ وقيل ذلك هل تبلورت هذه الحركات وكونت نخبها؟ أليست هذه الفرضية محدودة إذ تناقضها السحبة العلمانية العضوية والنظرية في فعل التعبير الاجتماعي، بعض النظر عن حجمها؟ أما من الناحية المهجية في السؤال فيجب إبعاد التاريخي لهذه الظاهرة ومحددها بالاستينيات من جهة ومن ثم علم تحليل دقيق للمفاهيم من جهة ثانية، ثم الفصل بين مسيات التأسيس للحركات العلمانية.

وبعد العودة للسؤال من حيث الرؤية النظرية.. فأرى بما ذكر أعلاه أن بدايه هذه الحركات في شكلها الجيني، كما أشربا، قد بدأ بالظهور والتشكل منذ عشرينيات القرن المنصرم.. وكان متأثرا بقوة الظروف الموضوعية للبلد وللباتية نشوء وتطور المجتمع المعاصر بكل طبقاته وفئاته.. هذا بصورة عامة.. لكن موضوعة بهذا القدر من التشعب والتعقد والتداخل بين الأبعاد المادية واللامادية للمجتمع؛ ويتداخل حلقات الزمن الثلاث؛ وارتباط العوامل الداخلية بالخارجية للبلد ونفوق هذه الأخيرة من حيث التأثير؛ ولذات مكونات الموضوعة، فليس بالإمكان تحليلها ونسبها، ومن ثم تفكيكها وشرحها، بعامل واحد أو عوامل بسيطة إذ يمكننا الاسترشاد بذلك الإرث التاريخي لنشوء هذه الحركات التي لأجل نجاحها يتطلب: مستوى عال من الوعي الاجتماعي وتجلياتها بحيث يعكس ماهية سمة العصر من جانب، ومن جانب آخر ماهية درجة التطور الاقتصادي. وبالتالي يلعب هذا الطرف الموضوعي دورا مهما في تبني ومن ثم ترسيخ هذه المفاهيم في الوعي الاجتماعي.. ففي مجتمع تسوده الأساطير والرؤى العيبية والمفاهيم اللا علمية ويتمسك بالقيم القلبية إن لم يكن بالية، بحيث يفرض عليها فكرة القداسة والأزلية والمطلق متناسيا ظرفها التاريخي.. مجتمع كهذا لا يتقبل بسهولة مفاهيم العلمانية والتحرر والانفتاح على العالم وعلى ذاته في الوقت نفسه. لذا فالمنطوق في تحقيق هذه الصيرورة

الاجتماعاتاريخية تبدئ من اتركيز على تغيير ماهية لوجود الاجتماعي في الله التاريخي والتغيير في ماهية الأنماط الاقتصادية المادية، من خلال العمل العنصري لتوفير ظروف الإنتاج الاجتماعي المتطور وإفساح المجال للطبقات الجديدة وبالأخص، في ظرفنا الراهن، للطبقة الوسطى

نعم إن برنامجية التحديث لا تتعلق في الحاضرة المادية للدولة المركزية فحسب، بل بعوامل أخرى ستكون مفتوحة للاجتهادات العديدة والرؤيا المختلفة. وبما يكون تمكينك الدولة الربعية غير المستندة على الإنتاج الاجتماعي المادي، من المهام الأساسية في الطرف الحالي لكن هذا التمكين يتطلب قوى اجتماعية جديدة لها برنامجية ورؤيا واضحة الحدود وأفق مستقبلي حضاري والصعوبات التي تمرقل تحقيق هذا الهدف عديدة ومتباينة من حيث التأثير والديمومة. تكمن حسب اعتقادي في: التحلق الاقتصادي العام؛ التبعية الاقتصادية للمراكز الرأسمالية؛ المركزية المفرطة للدولة، (د أن الدولة العراقية ولحد الآن تعتبر أكبر منتج ومستهلك في آن واحد ومن هنا يمكن أن نستبط جملة من المعوقات لطبيعة الدولة من جهة، ومن جهة أخرى للطبقات الاجتماعية الجديدة التي تحقق المجتمع الحر القائم على الإرادة والخيار المشتركين لكل التكرسات الاجتماعية وتحقيق الرؤية الموضوعية لواقع علاقة الوجود الاجتماعي وعلاقة المجتمع بالطبيعة والقضاء على الاستلاب والاغتراب للإنسان.

بمى آخر أن نرتبط بالعالم الحقيقي ونختبره بمواسنا وما تشق منه قدرتنا على التفسير ومن ثم التغيير من خلال أدوات البحث العلمي المصطردة التطور. هذا المنظور سيحطم الرؤية المقدسة للظواهر (نقيصة البحث العلمي والموضوعي) وسيكون في حالة تغيير مستمر طالما أن القيم والمعايير هي متغيرة دوماً. ألم يقل علي بن أبي طالب {لا تفسروا آباءكم على أخلاقكم.. فهم علوفين لزمان غير زمانكم}.

يبين تاريخ العراق، البعيد والقريب، وجود هامات حضارية فيها سمات إبداعية متميزة وهذا ما وسم هذا التاريخ، حتى انعكس في الدات العراقية كما أن التاريخ يدل على وجود فلسفات تشكيكية سواء في العهود الغابرة أو



الوسيط أو الحديثة، وأخرى عقلية وثالثة بعلية.. الخ بمعنى أن التعددية الفكرية بمختلف أشكالها، ضمن طرقها التاريخية، قد تواجدت في العراق منذ القدم، مما يجيز لنا الاستنتاج بتوافرها في العراق المعاصر متمثلة بالعديد من الحركات العلمانية تلك ذات الرؤية اللا دينية من جانب. ومن جانب آخر لو استطعنا تحليل البنية الفكرية السائدة في عراق اليوم فاني أرى وجود تنوع كبير فيها، متباينة في التوجه ومختلف في المضمون الفلسفي واطبقي. وهذا أمر موضوعي. خاصة نحن قد عرفنا إن الحركات الاجتماعية سياسية ذات الأفكار التنويرية، قد بدأت، كما اشرنا سابقاً، بالظهور في العراق المعاصر منذ تأسيس الدولة الحديثة حتى أن الحزب اللاديني كان من أوائل الأحزاب التي تأسست في العراق المعاصر. إن فوضى الصراع الفكري المحتدم في العراق الحالي، والمتخذ أشكالاً متعددة، قد يخلط صورة تواجد الحركات العلمانية، خاصة إذا علما أن من المهام الأساسية للنظام السابق، كانت متمحورة في الفصاء على الفكر العلمي والحركات العلمانية. وهذا له جذور في فكر ميشيل عفلق، وذلك عندما أشار في أربعينيات القرن المنصرم إلى أن أهم دافع لنشوء حزب البعث كان يتمثل في التصدي للفكر الاشتراكي العلمي وهذا ما أشار إليه عضو القيادتين القومية والقطرية (السورية) الدكتور محمد الزعبي في أطروحة الدكتوراه عن تأثير الفكر الاشتراكي على أحزاب البرجوازية الصغيرة في المشرق العربي. ولقد حاول النظام السابق إجتثاث هذا الفكر وكل الحركات التنويرية مما مهد بقوة لمرور الأفكار السلمية وانتعاش المؤسسات التقليدية. كما يمكن أن نضيف عامل آخر متمثل في تخطيط النشئ التحتية و الانتاجية والقاعدة المادية للتطور من قبل دولة الاحتلال الثالث.

وانطلاق من ذلك يمكننا القول إن السرية العراقية غنية بما تتضمنه من بطلعات تصب في توجيهها العام في تأييد الحركات العلمانية، وخاصة عند انتعاش الظروف السياسي والأمني. إن مجرد توفير جزء بسيط من الظروف، سرف يعاد تكون هذه الحركات بقوة كبيرة، وعلى رأس ذلك توفير مستلزمات نهوض الطبقة الوسطى بكل فئاتها باستثناء الطفيلية منها، إذ إن التوسع في ربع

مستوياتها المادية و المعنوية ومنحها الفرص الكافية يُعد، حسب رأي، ضرورة مرصوبه لأجل التعجيل في النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية، وهذا الدور المهم يتطلب في الوقت نفسه التوسع الكمي والوعي لهذه الطبقة بفتاتها المتعددة لما لها من دور في عملية الإنتاج الاجتماعي المادي، وكذلك من خلال الانفتاح على النجز العممي حتى نستطيع التولوج في دروب المستقبل لذا فإن عملية إعادة إنتاج الحركات العلمانية وإعادة دورها المعكري والفلسفي، بالرغم من تعقده وتشابكه، يعتبر مهمة ملحة، ولا يمكن تحييدها بهذا العمل أو ذلك.. بل بمجملته متكاملة من الإجراءات تشمل -

- تطوير الوجود الاجتماعي ومهياته والعنلات الخاصة لموه بما يخص الإنسان؛
- تعبير أولويات الأنماط الاقتصادية وتنشيط تلك المنسجمة مع فكرنا المتطور؛
- العمل على تعبير الظروف المادية لترسيخ الطبقات الحديدة حاملة مشروع التغيير والتطوير وبالأخص، في الظرف الراهن، الطبقة الوسطى؛
- توسيع ووحيد السوق الوطنية وشر العلاقات السلعية النمدية؛
- الانفتاح الحقيقي على مختلف الآراء والأفكار والفلسفات وتوجهات الحداثة؛
- تحديث التراث الفلسفي/السبسيولوجي/ الثقافي لما له من دور في البناء الديمقراطي؛
- تحديد أفق تاريخي لمستقبل العراق يصمن التعامل الحلي لمكونات الاجتماعية برمتها؛

إن التنوع والتعدد في الرؤى الفكرية سمة أساسية لكل المجتمعات الإنسانية، وبرر هذه بحدة في ظروف التعبير الثوري (ذات الطابع الانتفالي) لبة المجتمع احامل بالمجتمع الجديد.. كما أن اختلاف الرأي هو الآخر من سمة المجتمعات البشرية، ومنه يشتق الانشقاق، إن جاز التعبير ويظهر الجديد وهذا هو جزء أساسي من أرالية (ميكانيزم) الحياة الاجتماعية وتطورها، إذ تتضح من التاريخ الإنساني أنه عند تأسيس كل مؤسسة، فكرية أم اجتماعية، كان لمة تيار رافض

لهذه العملية أو لمصاميتها، ومع كل حركة فكرية أو دينية أو فلسفية ينشأ  
النقيض المعارض لها وهذه إحدى سنن المجتمعات البشرية، ومن الواجب  
الأخذ به والتعايش والتأقلم معه. وما الصرع القائم في الوقت الحاضر المنعصر  
للعلمانية ما هو إلا شيء طبيعي من قبل القوى الرافضة لها، كما أرى. لكن  
على هذه القوى جميعها أن تتحاور وتتساجل فيما بينها ولا تجتث بعضها  
البعض الآخر. طالما غاية المعرفة تستوعب الكل: الصالح والطالح

ومن هذه الرؤية يمكن أن تنشط النظرة النقدية لكل الظواهر الاجتماعية  
وتختصها بالنقد الموضوعي وتبين درجة تطابق واختلاف ماهياتها مع الواقع  
الموضوعي، الذي عليه أن تنطلق منه بغية تفويم آرائنا لتحويل إلى طاقة عضوية  
في عملية البناء والتغيير. كما أن ظهور نجم شعبية ورثة، فهو الآخر نتاج  
طبيعي لماهيات الوجود الاجتماعي ودرجة التبلور الطبقي، إن تعددية الأغاط  
الاقتصادية والنشايك المعقد بينها وما تفرزه من بناء فرقي يمثل جوهر الإشكالية  
كما كانت هنالك عوامل، أغلبها سياسي كما أعتمد، ساعدت على انتشار مثل  
هذه الأفكار، وذلك عندما استلهم قهر الدولة الاقتصادي وغير الاقتصادي  
ضد الحركات التنويرية والعلمانية.

## حوار هادي

حاوره : ستار جبار

رئيس تحرير البيئة الجديدة

أذكور عقل الناصري محل صيغا عزيزا على جريدة البيئة الجديدة قادما من مكان إقامته في السويد بلد الجليد والبرد الشديد إلى أرض الوطن الحر الكبير والقيص الشديد في هذا الحوار الساخن حول العملية السياسية في العراق وآفاقها المستقبلية.

د عقل الناصري باحث معروف في الوسط العلمي من خلال دراساته للتحفة عن ثورة ١٤ تموز وشخصية الرعم الراحل عبد الكريم قاسم.. {المؤرخ المتصف لقاسم وثورة ١٤ تموز} كما اطلق عليه من قبل الناقد الراحل محمد مبارك أجرت معه جريدة البيئة الجديدة حوار متعدد المناحي أوضح فيه رؤيته التقليدية لواقع العراق السياسي في أثناء مرحلة تموز / قاسم وهل مثل حدثا استثنائيا في تاريخ العراق المعاصر ؟ وما أهمية الراحل شهيد قاسم ودوره في عملية التغيير ذاتها ودوره ، تعالوا معنا في هذه الرحلة التاريخية الفكرية ومحاوّر عقل بلبدع د عقل الناصري ونلمس آرائه حول تموز وقاسم والنظر إليهما والعمية السياسية بعد التغيير في ٢٠٠٣/٤/٩.

---

١٠ نشر في عدة حلقات في جريدة البيئة الجديدة في تموز ٢٠١٠ وأعيد نشره في الحوار المتعدد في يومي ٨ و ١٠ تموز ٢٠١٠

● ما هي المحاولات المصادة لحكومة الزعيم عبد الكريم قاسم وإلى أي الأطراف السياسية والاجتماعية تنتمي؟ هل هي قومية قماشية؟

🕌 في البدء لابد من الإشارة إلى أن هناك مرحلتين من تاريخ العراق المعاصر كثرت فيها الانقلابية العسكرية بدرجة كبيرة وملعت للنظر هما: مرحلة ١٩٣٦-١٩٤١، حيث جرت ٧ محاولات انقلابية عسكرية مكشوفة ومستترة؛ ومرحلة الجمهورية الأولى (تموز ١٩٥٨ - شباط ١٩٦٣) حيث جرت ٣٩ محاولة انقلابية هذ من جهة، ومن جهة ثانية أن اغلب هذه المحاولات قد تنافها التيار القومي وكانت هنالك محاولة واحدة حاول السار الضغط بها على حكومة قاسم. كما أن القوى المدحرة بفضل ثورة ١٤ تمور من نبل الإقطاع والسخية السياسية الملكية والارستقراطية القديمة قد ساهموا في مثل هذه المحاولات واستندوا إلى المؤسسات العسكرية والدينية وتلك القوى التقليدية في تبني محاولاتهم والتشهير بها في الوقت نفسه ساهمت كل دول الجوار بدون استثناء، بهذه الدرجة أو تلك، في تهينة الثروة الملائمة للضرف الانقلابي وذلك من خلال الدعم المادي والمعوي للمعوى الانقلابية بصورة مباشرة أو غير مباشرة وهذا ما دلت عليه الوثائق الرسمية لحكومات الجمهورية الثانية (١٩٦٣ - ٢٠٠٣).

لقد ساهم حزب البعث العراقي بالتعاون مع وكالة المخابرات الأمريكية، بقسط كبير في العديد من المحاولات الانقلابية بغية سلب السلطة و اجهاض ماعيات التعبير التي سلكته الثورة على مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والعكرية. والقضاء على الأفكار التحررية والتقدمية التي اجتاحت المشرق العربي بعد الحرب العالمية الثانية وبهذا الصدد أطلقت على وثيقة تعود لعام ١٩٤٧ وهي عبارة عن رسالة داخلية بور فيها ميشيل عفلق وشرح دوافع تأسيس حزب البعث وكان هدفه الأساسي الوقوف بوجه الفكر اليساري

التعلمي في المنطقة العربية ومحاربة الفكر الماركسي<sup>١</sup> وقد ترجم واقعا على الصعيد العملي في عراق الجمهورية الأولى، كما ان اغلب قيادات حزب البعث قبل ١٩٥٨، شيعة وانتشاره كان بذلك الزخم في محافظات كربلاء، الحلة، البصرة وبعداد ولم يتحرك نحو المنطقة العربية ولا إلى شمال بغداد إلا بعد ثورة ١٤ تموز والسبب في اعتقادي لأن الزعيم عبد الكريم قاسم أراد أن يغير من معادلة العقد الاجتماعي بين الدولة وبين المكونات الاجتماعية وهذا ما أشار إليه بعض قادة البعث آنذاك في مذكراتهم ومنهم هاني النعكيكي وطالب شبيب وعلي صالح السعدي وغيرهم.

فالرجل قاسم لم يكن له تمير طائفي، بقدر ما ان هذا الوضع قد حفزه على تسي فعل التغيير الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية ونهيات الظروف المادية لثبيت الهوية الوطنية العراقية لذا حاول بكل طاقته الحد من علواء الطائفة السيامية والتميز الإثني بين المكونات الاجتماعية، التي كانت متسعة من قبل الدولة العراقية منذ تأسيسها على وجه التحديد. هذه قراءتي للحالة السيسولوجية للمرحلة وهذا ما أثرته بالتفاصيل في كتابي الأخير الذي نشرته جريدتك الموقرة في العترة الأخيرة. وقراءتي هذه قابلة للخطأ والصواب والتعديل، لأن الاتجاه العراقي كان كبيرا جدا في الأوساط الاجتماعية المختلفة، بالحركة (ثورة لعشرين) التي أسست للدولة العراقية، انطلقت من محافظات العرات الأوسط، ساندتها قوى مدينية (بعداد وغيرها) وبعض المناطق

---

<sup>١</sup> - نشرت هذه الوثيقة الحزبية في المطروحة الدكتوراه التي تقدم بها عصي الفياض القطرية والقومية لحزب البعث الدكتور محمد الروعي. كما ذكر ذلك صراحة في كتاب نضال البعث، ج ١، ص ٦٣ / القطر السوري حيث يقول: "فجب ان يتحدوا ضد هذا الخطر قبل فوات الأوان وقبل أن يسمم الحزب الشيوعي الفكر العربي ويهدم الكيان العربي". ومن هذا القليل تصرّح ميشيل عفلق إلى جريدة (لوموند) الفرنسية الذي نشر في جريده الاخبار العراقية بتاريخ ٢٤/١١/١٩٦٣، اب بعد الانقلاب بشهر ونصف، وقد جاء فيه (إن الأحزاب الشيوعية ستسمع وتسمع بأقصى ما يكون من الشدة في كل بلد يصل فيه حزب البعث إلى الحكم). مثل من كتاب هيئة ناجي يوسف وبراء خالد، سلام عادل، سيرة متاضل، ج ٢، ط ١، ص ٣٥٨، دار المدى دمشق ٢٠٠١.

الريضة والحضيرة الأخرى أما الأكراد فقد كان لديهم مشروعهم القومي وهذا من حقهم الذي هُزم بفعل القوى الخارجية الكبرى آنذاك وتحديداً بريطانيا وفرنسا وخاصة في معاهدة سيفير.

لكن القاعدة الاجتماعية للحكم كانت طيبة رهن الحكومات العمومية (ملكية كانت أم جمهورية) في الأغلب ذات لون واحد ومنطق واحد فقد انجذبت إلى الفكر القومي لتغيير المعادلة الاجتماعية من الناحية الكمية، لأنه إذا دخلوا في وحدة مع أقطار المشرق العربي فسوف تغير الكفة الطائفية من ناحية الكم على الأقل. لهذا رفعوا شعار الوحدة العربية، أنت كيف تدعوا إلى وحدة عربية ؟ في حين أن المجتمع عارو في الولاءات الدنيا والآفاق الضيقة والتلاحم بين قوى المجتمع تكاد لأن تكون معدومة، وهناك انتماءات قوية للعشائرية ؟ كان المقروض تطوير هذه الانتماءات لتمر بتعزيز الهوية الوطنية ومن ثم إلى تبني الانتماء القومي بعد نهيات السبل المادي الرأسية لقراراتها، وهذا ما دلت عليه تجارب الدول المتقدمة بمعنى آخر عليت أول الأمر التخلص من الولاءات الدنيا والارتقاء بها وفق سنن التطور نحو الهوية الوطيدة المشتركة ومن ثم الانتماء إلى محيطك العربي. فكيف تذهب إلى مرحلة جداً عالية من الانتماء والهوية وهي مرحلة الانتماء القومي ونحن لا نزال في وحل الانتماءات السابقة للدولة العصرية وخلق المجتمع من الطبقات الاجتماعية ذات المصلحة الحقيقية في الانتماء القومي.

و ندلل تاريخية الانقلابة العسكرية في القرن المنصرم على أن الجمهورية الأولى قد شهدت عسى محاولات عديدة لم تشهدها أية مرحلة في القرن المنصرم، حيث بلغ عددها في حدود ٣٩ محاولة أي بمعدل محاولة كل ٤٣ يوماً ولقد توقفت طويلاً عند تحليل هذه الظاهرة و وحاولت تفكيك أبعادها في الكتاب الثالث من ماهيات سيرة عبد الكريم قاسم والذي صدر في مطبع عام ٢٠١٣ في بيروت وتوزيع دار الحصاد وكان بعنوان { عبد الكريم قاسم في يومه الأخير - الانقلاب التاسع والثلاثون } . ومن الملاحظ ما يتعلق بهذا الصدد أن نرصد ظاهرة لم تتوفر في أية مرحلة زمنية من تاريخ العراق المعاصر وتشمل ماهية هذه

«ظاهرة في نشوب حالة من العداء من كل دول الجوار العراقي والتي جميعها ساهمت بلا استثناء بهذه الدرجة أو تلك في مساعدة حركات الردة أو/و في نهبات تربة تأزم الوضع أو/و في مبركة الإعلام المصلل وعجارية التجربة العراقية الثرية، خوفاً من سريان مفعول تأثيراتها على هذه الدولة، خاصة وأن هالك قطاعات معتبرة من الحركات السياسية في هذه البلدان قد تبنت الأفكار العامة للثورة وبرنامجيتها المستقلة وهذا ما لمس في هذه الحركات حيث أضحت ثمرور وما قامت به دافعا لتشديد وثرشيد نصالها.

هذا الزخم الكبير من الحركات الانقلاية تبنتها قوى وأحزاب متعددة منها.

- أغلب أحزاب التيار القومي أو لم يكن جميعها، رغم اختلافاتها وصراعاتها؛
- بعض قيادات الحركة الكردية التي تحالفت مع العدو الاستراتيجي لتطلعاتها القومية التحررية؛
- جمهرة واسعة من قيادات الملاسة السنية، الإسلامية على وجه الخصوص، حيث اتفقت هذه القيادات، بغض النظر عن مذهبها المختلفة، لكنها توحدت في عداها لقاسم؛
- قوى نخبة الحكم من العهد الملكي وقاعدته الاجتماعية من إقطاعيين ومتضررين من الثورة؛
- شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق؛
- جميع الدول الإقليمية التابعة وتلك التي كانت ترتاب من مسيرة الثورة في الشرق الأوسط؛

---

١ - "كتب صحيفة باري جور الفرنسية تقول : إن مشاري وزارة الخارجية لا يسون أبداً أن قاسم كان العقبة الرئيسية في طريق تحقيق المشروع الأمريكي الكبير في الشرق العربي... هذا المشروع الذي يستهدف توحيد كل مصادر النفط العربي في الشرق الأدنى" مثل من لجنة ناجي يوسف، ص. ٣٤٩، مصدر سابق.



- المراكز الرأسمالية العالمية المتضررة كالولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل. لقد لعب هذا الكم من الأحزاب والقوى السياسية دوراً تخريبياً من الثورة بحكم مصالحهم وأفكارهم وقرائهم الخاطئة لمسيرة الثورة .. لكن في الوقت نفسه ساهمت بعض قوى اليسار والديمقراطية وحتى قاسم نفسه في نهائيات تربة التصعيد من خلال تبني سياسة ردود الأفعال التي لا تتناسب وذات الفعل.. كذلك من ضغط الشارع السياسي من الأسفل وتبني أفكار ومطالب راديكالية لا تتواءم ولا تتزامن مع سنن وقانونيات التطور للثورة الوطنية الديمقراطية وطابعها الطبقي وهنا لا بد من التأكيد على أن الزعيم قاسم ساهم هو الآخر في ضياع الثورة من خلال نظريته الطوباوية الثورية لعملية الصراع الاجتماعي من جهة، ومن سعة الأهداف التي كان يرنو لتحقيقها في الزمن القصير من جهة ثانية، كذلك من جهة ثالثة قد كان للتباين المعكروني وللاختلاف السياسي لطاغمه الإداري المساعد... لا بل حتى أن بعضهم كان يتأمر عليه كما هم اعترفوا في مذكراتهم من أمثال جسم العراوي ومحس الرفيعي وغيرهما وتفتح شهية الصباط المغامر للوثوب على السلطة. كما لا بد من الإشارة إلى أن القاعدة الاجتماعية لحكم الزعيم قاسم والقوى السياسية المائدة له كانت مصالحها ورواها هي الأخرى مختلفة بل ومتضاربة من حيث درجة الراديكالية واماهاة والشمولية الطققة وها تجبونا الضرورة الموضوعية على الإشارة إلى أن الصراع الاجتماعي الذي غطى المرحلة قد تمحور في كل من : اليم الاجتماعي ومنابعها ؛ المصالح المادية والمعنوية ودرجة شمولها الطبقي ؛ التنظيم الاجتماعي للمجتمع وأشكال تنه وتحققه ؛ لإنتاج الاجتماعي المادي ودرجة حداته ؛ الخصال النفسية والأخلاقية سواء بين المدينة ولريف أو ضمن التكوين الاجتماعي. هذه الشمولية للصراع ناهيك عن التدخلات السافرة من قبل المراكز الرأسمالية الدولية والحوار الإقليمي كلها ساهمت في تهية الطرف الانقلابي. هذه الظروف جميعها ساعدت على خلق حالة من الارتباك التي مهدت إلى الانقلاب الدموي الأخير في ٨ شاط ١٩٦٣ ، والذي افترت به مقولة عبي صالح السعدي { جتتا بقطار أمريكي }.

## ♦ ما رايك بسياسة حرق المراحل التاريخية؟

✎ علمتا الحياة أنها في سياق تطورها لا تخضع لرعايتنا واراؤنا، قدر خصوصيتها لسنن التطور وقوانينه الموضوعية، وهذا ما دلت عليه التجربة التاريخية. إن سياسة حرق المراحل تعبر عن إدراك غير ناضج لمفهوم أوعية التطور وصوراته الارتقائية. وربما تحقق هذه السياسة بعض النجاح المؤقت لكنها تفشل في خاتمة المطاف. وبالتالي علينا ادراك المهيات والمهام لكل مرحلة من المراحل ونصع البرامج العملية بالتطبيق وتلك قانونيات وسنن المرحلة لقد ابتلى الشعب العراقي مثل هذه السياسات من قبل النخب الحاكمة مما ساعد على تعميق التخلف وانعدام التراكم للخبرة والتجربة كنا نطمح إلى بناء عالم متطور بقوى إنتاج متقدمة جداً، فكيف يمكن ذلك؟! لا بد للتدكير من ضرورة توافر مقدمات لكل مرحلة تتولد في رحم التشكيلة أو المرحلة السابقة وتنمو في ظل قانون الصراع الاجتماعي ومع توفر القوى الطبقية الملائمة بل والمدرسة. وهذا ما كشفت عنه التجربة السوفيتية حيث شب صراع كبير بين قوى الثورة بعد نجاحها، في مدى تطابق الظروف الموضوعية والذاتية مع مفهوم الثورة الاشتراكية.. لذا قاد بليخانوف فكرة أن هذه الثورة هي ثورة الرجوارية الوطنية وليس الثورة الاشتراكية وهو بالصد من موقف ليس. لكن يبدو في نهاية المطاف والتجربة أن رأي بليخانوف كان أقرب إلى الواقع واخليفة التاريخية وهذا رأي جديد ومعنى من قبل بعض المفكرين الاشتراكيين. إذ أن الاشتراكية تتحقق، كحركة نظرية، عندما تكون ظروف الصراع الطبقي في الرأسمالية في أعلى درجات نضجها وفي حركة معضلة، وهي تنتقل من الرأسمالية إلى الاشتراكية ضمن ظروفها الزمكاني وتوازن القوى.

## ♦ يعني نحن كنا مخلوعين؟

✎ يوم أمس كنت أتحدث بهذا الموضوع مع بعض القادة السياسيين حول ذلك وكيف كنا نرفع شعارات وأهداف بعيدة عن إمكانية التحقيق! إذ أن

بعضها كان موغلا في المستقبل البعيد وبالتالي كانت هذه الأهداف تعبر عن  
الأمية ولم تكن مستنبطة من الواقع الاجتماعي وصراعه وزمانيته. نحن لم يكن  
مخدوعين، بقدر عدم فهمنا لقوانين التطور وسنن الارتقاء الاجتماعي، وإن  
الشعارات المطروحة ما كنت تعبر عن الحاجة الموضوعية، مما أدى في المدى  
البعيد إلى أن الطبقات الاجتماعية المعنية بهذه الشعارات بدأت بالتخلي عن  
الفهم الطبقي لمصالحها نتيجة أسباب عديدة كان أحدها هو الخداع بها  
الشعارات وتلك البرامج. نتكلم عن البرامجة الطبيعية ونحن ليس لدينا فهم  
واضح عن التركيبة الطبقية للمجتمع ولا نعرف ماهية الأنماط الاقتصادية إلا  
بشكل عمومي. أو نندي بالوحدة العربية الشاملة والفورية ونحن عارقون في  
الإقليمية ونبتنا عملياً الحضانات الاجتماعية السابقة للدولة. نحن نتكلم عن  
الطاقة الوسطى والمجتمع متريف برمته حيث يلعب الهامشيون دورهم لأمر في  
الوقت الحاضر، لماذا كانت المدينة في السابق تستوعب المتريف وتجبره على  
التطلع بطابعها المدنية، في حين إن الحراك الاجتماعي يدل على أن أبناء المدن  
تطبيع بطائع الريف أو تقترب منها على الأقل ؟ وهذا يتطلب دراسة  
ومعالجته. لم يكن محسوس هذه الاشكالية الاجتماعية في زمن الجمهورية الأولى  
وكنا نعتبر هؤلاء المهمشون والبروليتارية الرثة هم المثلون الطبقيون لقوى  
التغيير المراد بلووعه.. هذه الرؤية تعبر في بعض جوانبها عن فكرة سياسة حرق  
المراحل من الناحية الفكرية.

♦ ألا يوجد عامل محدد يحدد من هذه الظاهرة؟

🕯 شخصياً من حيث المنهج العلمي لا أقر بأي ظاهرة تتحدد بعامل واحد بل  
بمنظومة عوامل، عوامل أراسية، ورثية وثانوية. فبالنسبة لهذه الظاهرة فإن  
لها اعتداد تاريخي يمتد من ١٩٢٥ إلى ١٩٣٨ عندما قامت النخبة الحاكمة آنذاك  
بسن قوانين التسوية وطردها الفلاحين من الريف ونقلوا ملكية الأرض من  
ملكية للعشيرة إلى ملكية الفرد الذي هو شيخ العشيرة، وبهذا العمل فقد طردوا  
قوة العمل الشابة من الأرض وجردوهم من استغلال وسيلة الإنتاج هذه. فكان

لابد من الهجرة نحو المدينة؟ وتبدل من مهنتها وتوزع بالعمل على مؤسسات العنف المادي بين جندي، شرطي، منظم السؤل التالي يطرح نفسه من ولماذا تم طرد قوة العمل الكبيرة بالآلاف المؤلفة؟ في تلك المرحلة الترحيبية عندما بدأت العلاقات الإقطاعية، وبالتالي جاء هذا الترفيف الكبير وبدأت الهجرة تزداد بفعل العوامل الطارئة من الريف وتلك العوامل الحاذية في المدينة لتحرط في العمل الصناعي الذي بدأت ملامح تكوينه بالظهور وبدأت المدن تكبر وتحتاج إلى قوة عمل جديدة.. وهذا ستة من سنن التطور للإنتاج المادي. فقد كان دخل الفلاح السنوي لا يتجاوز العشرين دينار في أحسن الأحوال في المرحلة المكية، في حين يحصل على أضعاف هذا المبلغ من عمل لا يتطلب المهارة ولا ذلك الجهد! والمدينة أداة جاذبة، توجد فيها مجموعة من العوامل، كالمتوصف، الطبيب، المدرسة، السينما، الترفيه الاجتماعي، الأمان النسبي بمعنى آخر إن الفلاح القادم من الريف يشعر بأسانيته وأدميته مقدرة بما كان عليه. هل تستطيع إرجاعه للريف؟ بالطبع لا.. مستحيل والطامة الكبرى هو النظام السابق عندما بدأ يعرض قيم الريف على المدينة، إذا قدم شيخ أكبر منك، لا يسمح لك بالكلام إلا أن يأذن ويسمح هو لك! وهكذا جاء قانون العقوبات البغدادية الذي يحكم القاتل بجرمة (غسل العار) يحكم بـ {٦} سنة أشهر! لماذا؟ وماذا يعني هذا الحكم ليس تعذيب قيم الريف على قيم المدينة.. وجاءت ثقافة المداحين والوفرة لفظية التي لم يحس صرفها فعوصا عن إعادة عمية البناء وتطوير القوى المنتجة؟؟ ثم صرفها على المؤسسة العسكرية والأمنية وعلى الحروب الداخلية والخارجية العشي.

♦ لماذا بقي الرحيم خالدا في عقول الجماهير؟

🕋 العامل الأهم، هذه الجماهير رأت في الزعيم وحكمه وفي برنامجته ومستقبلها هو حلمها المنشود والمتمحور حول الخلاص من الفقر والاملاق، وعندما قتلوا الرحيم وغيبوا رؤيته لواقع العراق وفقراءه انتقل هذا الموضوع إلى حلم فضالي - حلم الخلاص وانتظار المنقذ وأصبح ناسم قوة مثل، وتحول من جانب تحقيق المصلحة - الحلم إلى مسألة عاطفية وفكرية. ورغم القمع المادي

والمعنوي لكل ما يمت بالجمهورية الأولى فشلت كل الحكومات التي جاءت بعد  
الرعيم ، في بلورة برنامجية تصب في اسعاد هذه الطبقات والفئات الاجتماعية  
وهذا ينطبق حتى على حكومات الجمهورية الثالثة (٢٠٣- ) ، حيث أن  
القوى الاجتماعية المؤثرة والفاعلة التي تدير السلطة حالياً هي غير مؤهلة وهي  
بالضد من مشروع قاسم .. أصلاً ماذا عملت لهؤلاء مادة التاريخ الانساني؟  
لذلك بقي قاسم في عقول الناس وضمائر العقراء باعتباره حلماً منشوداً أو كما  
اسمية {المنفذ} فهو حلم المسحوقين الذين لا يستطيعون التعبير.

♦ ما سب أن اغلب قلة الرعيم من أبناء جلفته من البعثيين - الشيعة تاريخياً لماذا لم تركز  
عليها في كتبك؟ ساهموا بقتل طموح الفقراء هل هي ازدواجية؟

🕯 أنا لا أركز على الجانب الطائفي في مؤلفاتي وإنما اتفق معك بالازدواجية  
الاجتماعية للشخص العراقي وبين عملية قتل الحلم. فعلاً قتل ، هو لم يأتي  
باعتبار الذين قتلوه من يمثلون الفئات الاجتماعية التي كان يدافع عنها وإنما  
فئات أخرى قاعدتها الاجتماعية هم الهامشيون والمتريفون. هذا الجانب  
الاجتماعي هو العامل المؤثر وأنا لا أميز بين الناس حسب الانتماء الطائفي وقد  
لاحظت نقطة مهمة وأثرتها بصورة غير مباشرة في كتابي عبد الكريم قاسم في  
يومه الأخير وهي ان المكتب العسكري حزب البعث، جميعهم بدون استثناء،  
من المنطقة الغربية وشمال بغداد وتحديدًا من تكريت. وهم الذين حكموا فعلياً.  
أما اندي يقول لك أن القيادة القطرية هي التي حكمت فلا تصدقه. لأنه عملياً  
وواقعياً كان المسيطر على الحراك الاجتماعي وعلى القرار السياسي للدولة هي  
المؤسسة العسكرية وبالتحديد بيد المكتب العسكري وقادته المحوريون، ولا أي  
أحد منهم يمت للجنوب بصلة وكذلك الحال بالنسبة لقيادتهم القطرية. اعتد  
كان الطابع الطائفي الدافع حيث حاولوا إعادة إنتاج العقد الاجتماعي الذي  
أسسته السلطة البريطانية إبان الاحتلال الأول زائد الملك المستورد، هؤلاء هم  
الذين كتبوا العقد الاجتماعي آنذاك، لأن من مصلحة بريطانيا آنذاك عملية  
اعطاء السلطة والقوة لفئة صغيرة اقل عدداً ليس فقط في العراق بل في

مريلا نك، الهند وفي كل مكان استعمره البريطانيون، يعطون مصادر القوة يد الأقلية! لأن هذه الأقلية تعرف نفسها أنها لا تستطيع الحكم بصورة ديمقراطية ولكن يبقى السؤال هل أن هذا الحل يستطيع أن ينقذنا من الدراما التي نعيش فيها؟ الجواب لا.. إن الاعتماد على ترسيخ الهوية الوطنية وإقرار التداول السلمي للسلطة وتقوية النزعات الموحدة على أساس المواطنة وبناء القاعدة المادية للاقتصاد وأن تكون غائيتنا من ذلك هو الإنسان بحد ذاته وغيرها عوامل الفرعية والمشتقة هي إحدى طرائق الخروج من معانيه.

♦ لماذا هذا التحالف الذي سرق العراقيين في انقلابي ٦٣ و ٦٨؟

🔥 لنرجع لسنة ٦٣ لأنها أكثر وضوحاً، أنها ١٧ دبابه و ٢٠ - ٢٥ ضابط فاضل غير لامع أو/ و متقاعد من المؤسسة العسكرية قادوا انقلاب عسكري ضد الزعيم عبد الكريم قاسم، ومهم احمد حسن البكر، ذياب العلكاوي، عدنان خير الله طلماح، أنور عبد القادر الحديشي، خالد مكي الهاشمي، صالح مهدي عمّاش طاهر يحيى، حردان التكريتي عبد الكريم نصرت، منذر ابونداوي، رشيد مصلح وغيرهم من الرهط الفاضل ومن المجموعة القومية صبحي عبد الحميد، عبد الكريم فرحان، محمد مجيد، عرفان عبد العادر، هادي خمّاس، جاسم العراوي. كيف يسقطون حكومة لديها قاعدة اجتماعية جداً عريضة؟، أنا إميل لعامل أكبر في هذه العملية وأنا ضد فكرة المؤامرة ولكن لعب العامل الدولي دوراً كبيراً جداً في هذا الأمر. ولعبت المؤسسة الدينية دوراً في تهيئة التربة للانقلاب العسكري. وحدثت في محاصرة لي في اتحاد الأدباء والكتاب في العراق ١٧ عاملاً من العوامل التي يتضح من خلالها أثر العامل الدولي في انقلاب ٨/ شباط / ٦٣، وأعني هنا تحديداً أن خطة الانقلاب أعدها ضباط الاستخبارات المركزية الأمريكية والمحتصين بالعام الثالث، من هذه العوامل أن صالح مهدي عمّاش هو خط الوصل بين المخابرات الأمريكية وحزب البعث، وهنا ما أشارت إليه مذكرات الكثير من قادة البعث آنذاك. والعام الماضي سألي مقدم برامج في قناة العراقية من قتل عبد

الكريم قاسم ؟ العشي ، أجت لا ! العشين متفذين والذي قتل عبد الكريم قاسم السفارة الأمريكية و CIA برئاسة وليم بيكلاند وبث هذا الحديث في الساعة التاسعة مساءً وهذا الكلام لمدة { ١٥ } دقيقة تم التثويش على الصوت بالكامل لأنني أعطيتهم التفاصيل حول علاقة صالح مهدي عمّاش بوليم ليكلاند وهذا الكلام قال به بعض العثيون القياديون من أمثال طالب شيب ، هاني المكيكي ، خالد علي الصلح وحازم جواد . قالوا أن صالح مهدي عمّاش عميل أمريكي .

♦ لماذا تكرر الانقلاب في ٦٨ في العراق ؟

🕌 انقلاب ٦٨ جاء أيضاً ضمن عملية اللعبة الدولية لأن انقلاب ٦٣ كان له ثلاثة أهداف في اعتقادي .

أولاً : إزالة أي حكم وطني كحكم الزعيم عبد الكريم قاسم .  
ثانياً : إزالة نفوذ احزاب الشيوعي العراقي باعتبارها كان أكبر حزب بالمنطقة آنذاك  
ثالثاً : وهذا جداً مهم ، تدمير السلاح السوفيتي بالطائرات السوفيتية المبحقصة في يوم الثامن من شباط بقيادة مندر الو بداوي وفهد السعدون ، ناجي واثق . وتحقق هذا العمل بالكامل في حرب ٢٠٠٣ .

وكان الزعيم قاسم قد حارب الشركات النفطية الأجنبية وفي يوم ٨ / شباط / ٦٣ وقع قانون تأسيس شركة النفط الوطنية العراقية عندما كان الزعيم يتواجد في مقر وزارة الدفاع . قبل وفاته بأقل من أربع وعشرين ساعة ظهراً وكان من المفروض أن يصدر القانون في يوم الأربعاء ولكن لوجود أخطاء لغوية نحتاج لتصحيح أجل على أن يصدر يوم السبت . كان قاسم وسياسة النفطية حجر عثره أمام هذه الشركات النفطية . والانقلاب ثبت أقدام الأمريكان في المنطقة على حساب حلفائهم البريطانيين .

♦ هل تحمل الحرب الشيوعي العراقي مسؤولية عدم تسلّم السلطة بعد ١٩٥٩

🔸 حول مسؤولية الشيوعيين، أن قلتها في كل كبي، كل القوى السياسية وبيس الشيوعيين فقط بما فيها عبد الكريم قاسم معه يتحملون المسؤولية في ضياع ثورة ١٤ / تموز ولكن الاختلاف في النسبة، إذ ليس من المعقول أن ساوي بين من يريد الإطاحة بالسلطة كالقوى المتصصرة وبين من يحاول التلويح بالقوة لإصلاح المسار للنظام كما قدم بذلك الحزب الشيوعي وأنا اتفق معك بأن الشيوعيين لعبوا دوراً مهماً في توطيد الجمهورية ونظامها السياسي، وفي الوقت نفسه قد أخطأوا في سياستهم وفي نظرتهم إلى البرنامجية المستقبلية للعراق.. وأنهم يعترفون ذلك بشكل جيد، للأسف الشديد. في حين أن عدم تسليمهم السلطة "نذاك، وحسب رأي، كان موقفاً صائباً في ملء العبدانطلاقاً من تشابه الأوضاع الداخلية والدولية والتأثير المتبادل بينهما القوى الامبريالية لم تستطع قبول وهضم حكم الزعيم قاسم. فكيف يرضي حكم حزب شيوعي في اخطر بقعة بالعالم. علماً بأن المعسكر الاشتراكي السابق قد انطلق في رفضه آنذاك، لفكرة الاشتراك بالحكم من واقع عملية الصراع الدولي بين المعسكرين، كما كان يحاول قدر الإمكان أبعاد الخطر عن حدوده الجنوبية، وما يجازر التي حدثت في اندونيسيا الستينيات وفي افغانستان السبعينات ولا تزال خير دليل يساق في هذا المجال. كان الأولي بالحرب الشيوعي أن يركز على الأبعاد السياسية وتركيبة المطالبة البرلمانية ونعمين الأبعاد الاجماعية للسلطة.

كذلك بأن بعض قوى الحركة الكردية كانت متواطئة مع الانقلابيين ومؤاد عارف في مذكراته يعترف، وكذلك المرحوم صالح اليوسفي، جلال الطالباني، مسعود البرزاني، وقيادة الأكراد كانوا يرمعون شعار التعاون مع الشيطان لأجل تحقيق حقهم المشروع كانوا مصابين بالتمزق الاستعجالي وحرق المراحل للوصول إلى الهدف بأي وسيلة كانت. وهذه الفكرة، لا تصب في مصلحة الأكراد ولا حركة التحرر الوطني الكردية ولملت النات القومية في كيان قومي موحد، هذا ما ثبتته التجربة.



♦ هل كان الزعيم في خلاف شديد مع الحركة الكردية؟

👈 لا إطلاقاً بدليل أن المادة الثالثة من الدستور المؤقت تنص على أن الأكراد شركاء في هذا الوطن، وعندما بدأت الحركة الكردية برفع السلاح، لم تبدأ كحركة تحررية بل قام بها الإقطاعيون والاغوات وهذا معروف للجميع كعباس لولان ومجموعته والبشيري. كانت حركة إقطاعية نواصت عملياتها وسقت مع إيران أمذاك لأجل تصعيد التآزم بالوضع السياسي في داخل البلد كان قاسم مؤمناً بحق الأكراد في بيل حقوقهم القومية وتحقيق الحكم الذاتي لهم. وهذا الايمان منطلق، كما ألقى، من تأثره بأفكار الحركة الوطنية العراقية وخاصة الديمقراطية المتزع والتي منذ الثلاثينيات كانت تطال بحق الأكراد في حكم ذاتهم وتقرير مصيرهم.

في الوقت نفسه اندلعت الحركة ومفاوضات النفط مع الشركات قائمة، وكانوا يخافون من سريان الاتفاقيات الجديدة مع العراق على بقية الدول المجاورة، ومنها تطبيق القانون رقم ١٨٠ ولهذا قررت شركات النفط بيع الثورة وفائلها وهذا التهديد وصل لقاسم من أكثر من مصدر داخلي وخارجي، تحلوه من عواقب عدم اتفائه مع شركات النفط الأجنبية ومن الجدير بالذكر أن قاسم عندما أراد من وزراءه التوقيع على قانون رقم ٨٠، قال بالحرف الواحد تعالوا لنوقع على قانون أعدامنا لأنه يدري وهم يعرفون بأن هذا خط أحمر بالسبة لشركات النفط. وهذا ما دللت عليه الوثائق الأخيرة التي ترجمها د. مؤيد الوبدائي ونشرت في العدد الأخير من ملحق المدى حيث كانت السفارة البريطانية تتصل ببعض المتأمرين ومنهم قواد فرق أنداك.

♦ بعد وفاة عبد الكريم قاسم الناس بقت متعلقة به ونزعم هو موجود بالقمر بماذا يختلف عن الأنبياء؟

👈 أنا أؤمن ككاتب مادي الرعة، أقول: بأن للفرد دور في التاريخ لأننا لا نستطيع أن نتكلم عن الثورة الإسلامية الأولى بدون النبي محمد(ص)، ولا

على الثورة الصينية بدون ماو تسي تونغ، ولا على ثورة أكتوبر بدون لينين ونفس الشيء ينطبق على عبد الكريم قاسم فلا يمكن الكلام عن ثوره ١٤ تموز بدون قيادة قاسم لها وللجنة العليا لضباط الأحرار طالما أن الشخصيات الفذة لا تظهر في أي مجتمع كان بصورة اعتباطية، بل بحكم الضرورة التاريخية، إذ أينما ومنى ما تظهر إليها حاجة المجتمع والتاريخ - عندما تظهر الحاجة إلى مثل هذا الشخص، يتم العثور عليه. هذا من جانب، ومن جانب آخر كان هذا الرجل ترجمة أمينة لمفهوم هيغل عندما رأى أن: التاريخ هو عملية تغيير الإنسان لبيئته وأنه حيثما لا يوجد تغيير فيس ثمة تاريخ وتأسب على هذا القول أعتقد أن عبد الكريم قاسم ميزته أنه هيا توبة التعبير الاقتصادي السياسي بل والاكتر من ذلك قاد صيروره التغيير نفسها، بمعنى آخر أوجد قاسم تاريخ للعراق المعاصر يتميز بمكوناته الخاصة. ولو طرحنا جانباً الرؤية العاطفية، كقاسمي الهوى أقول: العراق، ونتيجة لفعل التغيير في ١٤ تموز، قد غيّر من توجهه الاقتصادي بصورة عامة، كما غيّر من بنية الأنماط الاقتصادية وأولوياتها، وألغى طبقات اجتماعية وطرحها من مسرح الحياة لأنها لا تتواءم مع العصر، وليس كرهاً بها! كقطعة الإقطاعيين والكمبرادور، وإن لم تكن لها لا تستطيع أن تقوم بعملية إعادة بناء الاقتصاد العراقي وتحقق الانتقال الواعي به نحو الأفضل لأنها تعتمد على وسائل إنتاج قديمة، علاقات إنتاج بالية، يرفضها منطق التطور. كما غيرت الثورة من بنية العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع من خلال تبني عملية المساواتية الاجتماعية بين كل المكونات الإثنية والمذهبية والدينية وعمل فعل التغيير على أشياء كبيرة في صالح أن يضع العراق على سكة الحديثة. وعله فكانت الخطوة الثانية الأكثر أهمية في تاريخ العراق السياسي المعاصر ونقله حضارية أولى تحسب لقاسم بغض النظر عن أخطائه التي رافقت عمله.. ومن يعمل خطأ، حتى أنه وضعت في مصاف القادة الكبار - بما أسس لتاريخ العراق المعاصر وهذه حقيقة دعنا نعترف بهذا الشيء.

• كم عدد الشهداء من أعضاء الحزب الشيوعي وأنصاره و من عموم الشعب في انقلاب ٨ / شباط خلال ٤٨ ساعة ؟ وهل صحيح أنه قُتل ب ٢٠٠٠٠ عشرون ألف ؟

🕯 في البدء دعنا نؤشر إلى أن ضحايا الانقلاب كان من الكبير بما لا يقاس آنذاك مقارنة بعدد ضحايا الانتفاضات الشعبية هذا من جهة ، ومن جهة ثانية أنا لا أميل لهذه الأرقام المبالغ فيها رغم عمليات القتل العشوائي التي تمت ، ومن خلال قراءتي للحركات الانعلاوية التي قادها التيار انقوماتي المناهض تقاسم كانت تعد قائمة بأسماء الذين يجب اجثائهم وهذا منذ عام ١٩٥٨ حيث جرت أربع محاولات انقلابية اثنان منها قادها عبد السلام عارف ، وواحدة أحمد حسن البكر ، والرابعة مؤامرة رشيد عالي الكيلاني. حيث بينت اعترافات المتهمين هذه الحقيقة . كان عدد القتلى طيلة حكم البعث ولغاية ١٨ تشرين يتجاوز وفقا لبعض الدراسات رقم عشرين ألف قتيل ومفقود ضمن عمليات التصفية الجسدية. ومحاول البعض تقليل هذا الرقم لكن الأهم ان هذه الابداء كانت علامة سوداء في تاريخ الحكم وهذا ما أشار إليه بعض أعضاء حزب البعث نفسه ، وكانت إحدى أسباب الانشقاقات التي عصفت به منذ عام ١٩٦٤ وما بعده . ويمكن التوقف بحدية على ذلك في التجربة المرة لميف الرزاز. الذي اغتاله النظام نفسه.

وللعلم فإن إداعة الانقلابين قد أعلنت في خبر لها ، في الساعة الثالثة والنصف بعد ظهر ٨ شباط ، موجه إلى قائد شرطة النجدة المقدم فاضل السامرائي إلى الالتحاق بمنصبه ، على ان يقوم بإلقاء القبض على الاشخاص المشتبه فيهم والمزود بقائمتهم . ويمكن العودة إلى كتابي { عبد الكريم قاسم في يومه الأخير } حيث أجيبت بالتفصيل عن ذلك.

- الجانب الثاني كانت إداعة في الكويت تبث من هناك على موجة خاصة قوائم بأسماء وأماكن إختباء القيادة العليا التابعة للحزب الشيوعي العراقي والقوى القاسمية وانتقمية وفي الساعة التاسعة وعشرون دقيقة أديع بيان ، أنا أسميته بيان الإبداء ، بيان رقم { ١٣ } الذي كبه طالب شبيب وذيل بتوقيع رشيد مصلح التكريني - الحاكم العسكري ، الذي خول القطاعات العسكرية

والشرطة والحرس القومي بإبادة (كما جاء في نص البيان) قتل الشيوعيين أينما كانوا من هنا بدأت مآكنة الموت تطحن وتفعل مفعولها . علماً أن ساعة الصفر للانقلاب تمثلت بإغتيال الشهيد جلال الاعواني قائد القوة الجوية آنذاك ، وعليه فإن عدد القتلى والاعدامات للحية في مرحلة البحث الأولى قد تجاوزت هذا الرقم المذكور في السؤال ! خاصة إذا أخذنا بنظر الاعتبار عمليات الإبادة الجماعية التي تمت في كردستان وعمليات القتل التي كانت تتم في داخل السجون و المعتقلات الرهيبة ( كقصر النهاية السيء الصيت ) وشيعة القتال الذي كان يدور في الشوارع أيام ٨ - ٩ / شاط سواء في الكاظمية وشارع الكفاح ومنطقة الشاكرية ومناطق أخرى متعددة من العراق برمه

♦ من كان صاحب فكرة خدعة رفع صور الزعيم قاسم من الانقلابين في عملية النهاب والهجوم على وزارة الدفاع ؟

🕯 رأي الشخصي . إن هذه الفكرة كانت بوحى من قبل المخابرات الأمريكية CIA ، وصاحب هذه الخدعة المجموعة التي كان يترأسها ولیم ليكلاند مسؤول محطة العراق آنذاك ، وهو الذي درس كقائد وكمنظومة {مخابرات أمريكية} ، سلوكية عبد الكريم قاسم في شهر رمضان وفي أيام الجمع {العطلة الرسمية للبوله} حيث كان الزعيم قاسم يعمل على إبحار المعاملات التي لديه ومن ثم يخرج ليلاً أو عند تباشير الصباح ، حيث يتمتد ويزور بعض المناطق والأحياء في بغداد و يعود إلى البيت وينام من الساعة السادسة صباحاً وحتى الساعة الثانية عشر ظهراً وبعد الظهر يدرس أعماله الاعتيادية. هذا العمل يُدرس دراسة كاملة، لهذا السبب لم تجر لعملية الانقلابية في الليل كما اجرب اغلب المحاولات الانقلابية السابقة كنتيجة لهذا الرأي

البعثيون يقولون نحن راقبنا ورصدنا تحركات قاسم ، ولكني أعتقد أنهم ليس لديهم هذه القدرة ؟ الأمريكان درسوا هذه الحانة وغيرها من المهنات التي سهلت عملية الإطاحة بقاسم. كما درس الأمريكان عملية الانقلاب بالنوافذ مع رمضان لأن الحركة لم تكن مقررة أن تتم في رمضان، إذ كانت هناك

حركتين، تتم في يوم واحد، وبالتحديد في عيد العطر عند ذهاب عبد الكريم قاسم إلى نادي الصباط للمحاربين القدماء وكانت ذات انتمائين مختلفين، الاتجاه القومي الذي يتزعمه صبحي عبد الحميد ومسؤوله الحزبي آنذاك نايف حواتمة صاحب مقولة ( بيان رقم { ١٣ } ثورة أهم من ثورة ١٤ / رمضان ) بناها على نصريته وليس اجتهاد مدني، إذ سبق وان نشر ذلك في مقالة له في بغداد في شهر شباط من عام ١٩٦٣.

ولذا كان الاستعجال بالمعامرة الذي لعبها حزب البعث العراقي، خاصة بعد إلقاء لقبض على بعض زعاماتهم يوم ٥ شباط، لذا قسموا تاريخ الانقلاب رغم ما فيه من عدم احتساب لفرص النجاح.. وحتى في هذه لحالة لعب الأمريكان، كما أعتقد، دوراً في إقناع الانقلابيين من خلال صالح مهدي عماش من تنفيذ الانقلاب في أقرب تاريخ ممكن من خلال دراسة الحالة السيكولوجية لعبد الكريم قاسم، إذ اوصوا إلى الانقلابيين بأن قسم سيعفون عنهم عند الفشل.. إذا نجحنا بهذا خير على خير، وإذا لم نجح ؟ فبعد فترة سيعفي قاسم عنكم انطلاقاً من مبدأ { عفا الله عما سلف } وفعلنا بجحوا وفق هذه الأطروحات في إقناع الآخرين.

♦ من قام بالتخطيط لعملية اغتيال أو ضرب عبد الكريم في شارع الرشيد عام ٢٥٩

التخطيط كان من قبل فؤاد الركابي ومن خلفه قيادة حزب البعث ومواقفة القيادة القومية رغم نقيها إلى الأمر بعد فشل المحاولة. حسب قول فؤاد الركابي في كتابه (الحل الأرحم) وخالد علي الصالح في (الوايا الطيبة) وأباد سعيد ثابت في (عندما يواحه انثاثر مصيره).. حيث انهم قد ذكروا أنهم خططوا لهذه المعركة منذ شباط ١٩٥٩ وأرادوا في اسده إلقاء حزمة من المتفجرات على سارت الرعيب في أثناء مروره في شارع الرشيد.. لكنهم عدلوا عن هذه الفكرة واستعاضوا عنها بمحركة تبتداً بقتل قاسم ومن ثم الاستيلاء على السلطة بالتعاون مع بعض اقيادات العسكرية في درارة الدفاع ومساندة محمد نجيب الربيعي رئيس مجلس السيادة وغيره من الضباط من التيار القومي. وقيل حتى أن

أحمد صالح العدي / الحاكم العسكري العام، كان يعرف بالمحاولة لذا أجلوها بعد استشارة القيادة القومية التي كانت تواجهه في بيروت آنذاك. بعدها سقوا العمل بنهم وبين بعض القوى المناهضة لقاسم وهبطوا الأجواء المسمومة للقيام بالعمل.

وقيل كان من ضمن المتفدين بعض الأفراد سيء السمعة والأخلاق، إن المعنى بذلك صدام حسين نظر لمساهمته في اغتيال الكادر الشيوعي سعدون التكريتي، وقبل أخيراً، مساهمته في اغتيال المدرس التميمي ممدوح لالوسي. أما الباقين فكانوا من العاملين في الحقل الحزبي. لذا أنا لا أميل إلى هذه الرؤية اللا أخلاقية والخالية من الموضوعية إن هذا العمل كان من ضمن عملية الردع السياسي والصراع للأخلاقي، لأن وحدة من سميزات الصراع السياسي والحزبي على وجه الخصوص في مرحلة عبد الكريم قاسم، أنه كان مراعاة لأخلاقيا في بعض جوانبه.. حتى تم إشراك الشفاعة واللطافة في صراع الشارع السياسي.

وبعد فشل المحاولة وتغير سياسة قاسم من التحالفات الداخلية خرج القوميون يهتفون..، تشفياً عند خروجه من المستشفى {أخته الكسرة أيدته وأخته محتمل أبعيدته} هذا التشفي يعبر عن اللا أخلاقيات الصراع وتدني الوعي الجمالي والسياسي.. تصور أن بعض القوى المناهضة لقاسم اشركت حتى تلك الفئات من قاع المجتمع لتساهم في توتير الأجواء.. فقد حرصوا العاهرات لتخرج بمظاهرات ضد عبد الكريم قاسم، لأنه أراد أن يوهب الحياة الكريمة لمن يريد انتشالهم وينقذهم من برائس هذا المحيط الاجتماعي المرري، وأن يعيش بكرامة إنسانية في مدينة الرشاد.. التي حولها البعثيون لاحقاً إلى مسلخ بشري تابع إلى الأمن العامة تعلم فيه أبسط الحقوق المدنية والأخلاقية.

♦ ما هو دور رجال الدين في إسقاط حكم الرعيم ؟

🕯 يتجرد علينا في البدء الإقرار بأن المؤسسة الدينية، والمؤسسات السياسية والاجتماعية والحزبية أغلبها، وربما جميعها بدون استثناء، لعبت دوراً سلبياً

رغم وجود بعض الأسماء وشخصيات في هذه المؤسسات ، رفضت السير بهذا التوجه المناهض لقاسم و لبرنامجيته وللتوجهات اليسارية التي سادت في عراق تلك المرحلة . لكن على العموم كانت المؤسسة الدينية عامة والشيعية خاصة قد سارت في هذا التوجه معطلة ذلك بكون قاسم قد أصدر عدة قوانين مخالفة لمشريعة الاسلام منها قانون الأحوال الشخصية في تمور / ٥٩ . لذا أصدرنا فتاوى منها تحريم الصلاة على أرض الإصلاح الزراعي ، باعتبارها أرض مختصة ومن ثم فتوى تحريم الشيوعية كرد فعل لقانون الأحوال الشخصية وأنا أقول هذا غير صحيح إذ أن الفتوى صدرت في آذار ١٩٦٠ ، والقانون صدر في تمور ١٩٥٩<sup>١</sup> . والأمر الآخر أن قانون العقوبات البغدادي الذي س في العهد الملكي هل كان مطابقا للشريعة الإسلامية؟ وهل كان حكم انزابة والراني فيه مطابقا للشريعة التي تنص على رجمهما؟ ومسألة الإرث في الأرض الزراعية الذي ساوى بين الرجل والمرأة في القانون المدني هل هو متطابق مع الشريعة؟ فلماذا سكنت المؤسسة الدينية ولم تعلن رفضها إلا في الجمهورية الأولى إذا لم يكن الدافع إلى ذلك سوى دوافع تناهض برنامجية قاسم التي أحد بتطبيقها وكذلك أفقها المستغلي وقاعدته الاجتماعية وهذا غير مبرر علميا ولا موضوعيا . العامل المهم والأكثر أهمية أن هناك فئة اجتماعية ضمن المؤسسة الدينية من الدين يعتاشون على مدحيل تأنيهم من رؤساء العشائر والإقطاعيين وقد حرموا منها بعد تطبيق قانون الإصلاح الزراعي .

---

<sup>١</sup> - يقول عبد اللطيف الشواف حول هذا القانون : " جلب المرحوم عبد الكريم القانون المدني وأطلع على القسم الخاص بانتقال حقوق التصرف في الأراضي الأميرية المفوضة بالطبوع ، وبما تنطوي عليه من المنطقية وسهولة الفهم ، واقترح وطلب إضافة المواد ، كما وضعها السهروري في القانون المدني إلى قانون الأحوال الشخصية لتطبق على الميراث كلها ، وبذلك نكون قد اكتملنا نقص عدم وجود قسم للميراث في المشروع ، علاوة على توحيد أحكام المذهب السني والجعفري " ص ٨٤ مصدر سابق والسؤال الذي يطرح هنا ماذا التزمت المؤسسة الدينية الصمت على هذه النصوص في العهد الملكي ١٩٦٢؟

واتذكر جيدا أن مجموعة من علماء الشيعة ذهبت إلى قاسم ، تشتكي هذه المسألة أن هذه العوائل جردت من مواردهم الاقتصادية فانتعت ، إلى رئيس الادعاء العام ومستشاره القانوني وقال الزعيم له : ابحثوا عن منفذ لهذه الفتن الاجتماعية على أن تبقى لها مداخل وكان واحد من الأخذات التي قام بها قاسم قد عين ما لا يقل ٥٠٠٠ خمسة آلاف معمم من خريجي اخورة وكلية الفقه ليدرسوا اللغة العربية والدين في فري الجنوب عوضا عن الأموال التي تأت من الصدقات والزكوات وغيرها. في الوقت نفسه كانت هناك اتهامات لبعض قيادات المرجعية بأن لها صلات مع شاه إيران ونظامه السابق! وهذا ليس ، أنه كباحث قاسمي أقول في ذلك فحسب ، فإن هناك الكثير من رجال الدين {الشيعة} البارزين الذين عملوا في العمل الشيعي السياسي ، نعم توجد تأثيرات إيرانية وأخرى تأتي من الخارج لعبت دورا في الضغط على المؤسسة الدينية وبالتالي ساهمت في وأد ثورة ١٤/تموز وهي إحدى النقاط التي أثبتت ضد قاسم باعتباره أراد أن ينصف هذه الطائفة من خلال توحيد الاوقاف بغية إيجاد مداخل لهمؤلاء العاطلين عن العمل . كما أنه في سياسته أراد الحد من علواء الطائفة السياسية التي وصفت العراق المعاصر.

♦ ما هو رأيك بوقوف المملكة الأردنية وللدقومي مثلا بنظام جمال عبد الناصر إضافة لشاه إيران ضد قاسم العراق؟

✎ أن من النقاط المهمة لتاريخ الجمهورية الأولى {جمهورية قاسم} ، أن كل دول الحوار دون استثناء عادت نظام عبد الكريم قاسم بهذه السرجة أو تلك وساهمت جميعها في نهضة الاوضاع الشاذة لقلب نظام الحكم! لأنه خرج عن السرب المفرد ضمن اجتاح الغربي في الصراع العالمي والحرب الباردة آنذاك. في الوقت نفسه لم يزن قاسم في حوض الحياح الشرقي وإنما أراد أن يشق لذاته طريقا خاصا ينطلق من مصحة العراق ولأجل العراق وبالتالي فهو لم ينقطع كل صلاته بالغرب بل حافظ على تلك العلاقات بما ينفع العراق وفي الوقت نفسه مد علاقاته إلى الدول الاشتراكية السابقة .



كانت جمهورية قاسم قد اختطت لذاتها جملة من الصيرورات التاريخية باعتبارها دشت سياقا تاريخيا يختلف جذريا عما سبقه من : نواحي القصايا التي تنتها؛ القوى المحركة لها؛ الأفق التاريخي لمشروعها التحرري. هذه الصيرورات تعارض بل تتناقض تناحرًا مع الصيرورات المتقاربة مع دول الجوار. كما أن الجمهورية الأولى بدأت تعيد إنتاج الطاهرة العراقية ضمن اطر مشروع ثلاثي الأبعاد: وصفي - عملي - علماني، ضمن تفاعل الأهداف التوجيهية المنطلقة من ثلاثية : الفرد - العقل - الطبيعة. هذه المكونات للمشروع القاسمي تحفز كل شعوب المنطقة بما يثير سخط حكامها على قاسم وتجبرته كما لا ننسى البعد الذاتي لزعماء هذه الدول الذين رأوا في كارمية قاسم تهديدا لهم. فتحالفوا حتى مع أعدائهم لقتل قاسم.

وفي إحدى محاضراتي في الاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق قى عام ٢٠٠٨ قام أحد الضباط برتبة لواء في الجيش السابق بمداخلة معي قال: أريد أعطبك معلومة، بأن الطائرة الأولى التي قصفت مقر عبد الكريم قاسم جاءت من الأردن ! لكنني لا أستطيع أن أؤكد لها أو أنفيها، ولكن كمحترف ضابط برتبة لواء في النظام السابق يتكلم بهذه القوة بمعنى قد يمتلك شيء من الصدقية

♦ لماذا رفض الرعيم قاسم يوم ٨ شباط العرض السوفيتي بالإتزال الجوي وإنقاذ ثورة ١٤/تموز؟

🕯 هذه واحدة من مكونات الطوباوية الثورية . إذ نظر قاسم إلى الصراع الدولي آنذاك وعنده هاجس كبير جدا، الخوف من أن ينعت بأن نظامه نظام شيوعيا.. وإلا لو جاءت قوات حلف وارشو إلى العراق لكان المعرضون والغرماء هل صدقتم بأن هذا النظام نظام شيوعي! في حين هو يعرف جيدا ! و هم يقولون ذلك سواء دخل السوفيت أم لم يدخلوا ! من زوية ثانية لم يدرك قاسم حجم التآمر عليه ولم يعرف سعة الانقلاب داخليا واقليميا ودوليا.. وكان يعتقد أن قاعدته الاجتماعية من فقراء بلدي ستحميه. لقد كان يعرف

ليعد الانقلاب لكنه لم يعرف ان ضباطه (القاسميون بعضهم) كان يتعامل مع تعاملًا وظيفيًا وليس تعاملًا سياسيًا / فكريًا. لد طلب من بعضهم تركه في اليوم الأخير من حياته ولم يمكث معه سوى محبيه الذين ابعدهم عن دائرة القرار ومراكز المسؤولية. هذه من اخطاء قاسم الكبيرة.

♦ لماذا سكّث الشعب عن جريمة قتل زعيمه بهذه الطريقة البشعة؟

🔸 ينبغي علينا تغيير السؤال، الشعب لم يسكت، بدليل ان ذلك النهوض الجماهيري الذي عم العرق بأكمله حتى داخل القوات المسلحة .. الحركات الانتفاضية الأولى التي جرت يوم ٨ - ٩ شباط داخل كتية الدبابات في أبي غريب حير وسيلة لدحض ذلك .. والتي قادها قاعدة المؤسسة العسكرية (الحدود والراتب) وشم هذا الامتداد الذي توجه ولأول مرة بتاريخ المؤسسة العسكرية ليس في العراق فقط ولكن بكل أنحاء العالم إذ انتفضت هذه القواعد للمؤسسة العسكرية أو بعض أجنحتها، وهي في أحد درافعها كانت تطالب بالنار لقاسم وثورة ١٤ / تموز، كانت حركة حسن سريع ياسيدي الفاضل لم تات بها أي حركة في الانقلابات العسكرية في العالم الثالث. والانقلابات العسكرية يقوم بها الضباط ولا توجد محاولة انقلابية قام بها العرفاء إلا حسن سريع . وقبيل حسن سريع وهذه لا أحد يذكرها يوم ٩ / شباط قبل أعدام الرعيم قاسم تحركت نفس كتية الدبابات في أبي غريب الثالثة والرابعة لغرض إجهاض الانقلاب وتم أعدامهم وتصعبتهم في نفس المكان جميعا ! ولم يدبخوا هنا الخبر. كان الشعب مغلوب على أمره. واعني بالشعب هنا تلك الكتلة الجماهيرية التي مثلت قاعدة الحكم والتي كان حجمها بدرجة من السعة المدينة، ومن جانب آخر لمكانتهم في عملية الإنتاج الاجتماعي انهم الكتلة التي عتتهم ثورة ١٤ تموز. والدليل انهم لا يزالون ممجدون قاسم وثورته ويباهضون الانقلاب ليس عاطفيا بل كونه اعطافا سلبية في تاريخ الحضارة العراقية المعاصرة.

• أنت كتلميذ هل تعتقد أن الهوية العراقية انتهت من ٦٣ لحد الآن؟

✎ من النقاط المهمة التي لم نستطع كل حكومات القرن العشرين القومية، ملكة كانت أم جمهورية، هي استكمال بناء الأسس المادية للهوية الوطنية. سواء في منظومة التوحيد الاقتصادي لمناطقه الجغرافية أو ضمن توحيد القوى الاجتماعية المختلفة في إطار الهوية الموحدة. ربما كانت تعددية التكوين أحد نقاط الضعف، لكن كان المعروض على الحكومات أن يجد الطريق للتوحيد من خلال إلغاء مفعولية قانون التطور المتفاوت للمناطق الجغرافية. وإبرام عقد اجتماعي مساواتي بين المكونات الاجتماعية للمجتمع العراقي. لم يستطع النظام الملكي بناء مثل هذا التكوين المادي، فكان من سماته الاضطهاد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمكونات الاجتماعية والطبقية وسادة الطائفية السياسية والتميزات الطائفية الحادة.

في حين حاول قاسم ردم الكثير من هذه الهوية الاقتصادية / السياسية من خلال تبني عقد اجتماعي أقرب إلى الواقع العراقي، وتوحيد الربط بين المدينة والريف وبناء الأساس المادي للهوية الوطنية العراقية من خلال الاعتراف الدستوري بحق الشعب الكردي في إدارة ذاته. وكذلك الحال بالنسبة للمكونات الاجتماعية الأخرى جاء الانقلاب الدموي في شباط ١٩٦٣ كرد على هذه السياسة المتميزة.. فبدأت التناقضات والصراعات بين المكونات والسلطة وانتقلوا باحكام من حكم السلطة المدنية إلى حكومة المدينة الصغيرة وبالتالي العشيرة ومن ثم العائلة فكان البلاء للهوية الوطنية. نعم هذه المرحلة للجمهورية الثانية كانت قفزة إلى المجهول بالنسبة للهوية الوطنية.. فبدلاً من الهوية القومية المعلنة رسمياً على الأقل أصبحنا حييسي القرية.. فضاع الوطني والقومي.. هذا الموقف هو العودة القهقري إلى المؤسسات السابقة على الدولة

ما بعد عام ٢٠٠٣، ما صراع اجتماعي نحن بصدد، حول الهوية العراقية بين القوى السياسية واحد منهما هو ماهية العقد الاجتماعي بين الدولة لعراقية الحالية و بين المكونات الاجتماعية ؟ كل مكون من هذه المكونات الاجتماعية

بعض النظر عن دينها أو مذهبها أو قوميتها يحاول أن يثبت دستوريا حصته من كعكة العراق هذه المسألة مقبولة ، ولكن غير المقبول عندما يبتدئ أن يستحوذ على أكثر من حصته وبالتالي مهم من سيرفع السلاح لأجل الحصول على أكبر كمية. ومنهم من يرفع السلاح من أجل إيقاف المتداول ومنهم من أجل تثبيت ما لديه سواء ما جاءت بالتعبير عن طبيعة مكونه أم لا ؟ هذه هي الحالة الواقعية ولكن هل تستقر الهوية العراقية كما نحن نريدها ؟ نعم ، نعم ضعيفة جداً ، لأن هناك فئة من السياسيين ليس من مصلحتها تثبيت الهوية الوطنية العراقية لأنهم يفقدون حاضنة مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولكني كمتشائل ! أقول : الهوية العراقية لها جذر اجتماعي ولها مكون في الثقافة العراقية ولها جذور تمتد إلى سيكولوجية الفرد العراقي من هذه الروايات المتعددة نستطيع القول بالمحصنة النهائية نعم ستبرز الهوية العراقية ربما نقطة الضعف فيها هي المسألة الكردية. أن شحصيا كقاسمي الهوى إميل إلى عمية إعطاء حقوق الشعب لكردي لأن أنا اسمي إلى العراق لكن عدي جذور عربية ، من حقي أن أطالب بالوحدة العربية ، إذا لماذا لا اسمح للكردي في أن يكون وحدته القومية ، وهو شعب مهم بين أربع دول ربما الطرف الدولي أو الإقليمي بل حتى الوضع الداخلي ، لا يسمح لهم الآن. أولا ينبغي أن نؤمن بهذا المبدأ.

♦ هل الوقت الآن أفضل للأكراد بالانفصال عن العراق ؟

👈 متى ؟ الآن ، أم مستقبلا ، أذا تقصد الآن ، أنت تعرف وأنا اعرف وهم يعرفون جيدا ، أن الطرف الدولي ليس في صالحهم ، لأنه ليس لديهم مقومات الاستقلال ، مواطنين من كل الجهات التي تعادي طموحهم القومي ، ويمكن أن تجمع هذه التجربة لهذا السبب أن عملية تعميق انتماءهم للعراق وتعميق الفعل الديمقراطي شتا أم آينا سيلفي بظلاله على مثقفهم ومتعلمهم في دول الجوار لأجل المطالبة بإقرار حقوقهم القومية. وبدأت هذه العملية في تركيا عندما كانوا يرفضون إعطاءهم حقهم بالتكلم بلعنهم الكردية ويمسكون وسائل الإعلام للتحدث عن القومية الكردية ، وكانوا يرفضون إطلاق عليهم صفة لأكراد ،

ويطلبون عليهم أترك الجمل! ولكن الآن بدء العدد التارل التدرجي، وهم بحاجة إلى مقومات مادية واقتصادية ونعية .

♦ ما هي معلوماتك عن الاتفاقية العراقية - الكويتية في ظل حكم الرعيم حول الاتحاد الفيدرالي بينهما ؟

🕌 الاتفاقية نعم موجودة ، ونشرها الكاتب حسن العلوي في كتابه { أسوار الطين } واحبرني بها المرحوم عبد الغني الخليلي عن لسان رئيس الوفد العراقي للمفاوض بأنه يوم ٥/ شباط كانت لديه علاقة قوية جداً بممثل العراق بهذه المفاوضات وهو السفير العراقي في براغ {قاسم حسن} العضو السابق في قيادة الحزب الوطني الديمقراطي منذ الاربعينيات ، وهو الذي قاد المفاوضات العراقية الكويتية والتي كانت تجري اغليها في سويسرا بصورة سرية ، لقد عاد السفير إلى بغداد في شباط ١٩٦٣ ومعه بالاحرف الاولى الاتفاقية التي كان مزعم التوقيع على مبادئها بالاحرف الاولى وسميت إلى الرعيم قاسم.. وفيها الكثير من مبادئ الكونفدرالية وحددت المسؤولية بين الطرفين. وهذا ما أشار إليه خليل ابراهيم حسين في موسوعة ١٤ تموز وكذلك ابراهيم علاوي في كتابه المقايضة ، برلين - بغداد ، وموضوع الاتفاقية كما ورد في كتاب أسوار الطين صفحة ٨٨ كما يلي :

{ وأول من أفصح عنها هو الوسيط الناجر موسى علاوي الذي سافر إلى بغداد واتصل بصديق يعمل ضابطاً في الجيش العراقي وهو مقرب من أحد وزراء عبد الكريم قاسم المقدم صبري عزيز الذي كان يشغل منصب أمر موقع اخبابة واجتمع مع وزير الأشغال والإسكان وقام موسى علاوي بطرح رغبة أمير الكويت عبد الله السالم في تسوية الخلاف بين العراق والكويت سلمياً والاتفاق على حل يرضي الطرفين وسأل علاوي إمكانية موافقة الزعيم عبد الكريم قاسم في مفاوضات سرية للتوصل إلى الحل السلمي وكلف بهذه المهمة السيد احمد العمر وكيين وزارة المالية الكويتية ومن المقربين لشيخ الكويت فافر علاوي إلى بيروت واتصل بالسيد احمد العمر في الكويت ورجاه أن يقدم إلى

بيروت فوصلها في أواخر نيسان ١٩٦٢ وقام علاوي بإبلاغه بطلب عبد الكريم قاسم فعاد العمر إلى الكويت واستطلع رأي شيع الكويت وعاد مزودا بالأسس العامة التي يتصورها وكانت تتضمن أن يعلن اتحاد فيدرالي بين البلدين ويحفظ العراق والكويت باستقلالهما الذاتي ضمن لاتحاد وكان أهم طلب ركز عليه الكويتيون هو احترام العراق لاتفاقيات النفط المبرمة بين الكويت وشركات النفط وعدم التدخل في شؤون التجارة الخارجية واقترحوا توحيد التعليم والجيش والتعميل الخارجي على أن تبقى ميزانيات البلدين وشؤونهما المالية مستقلتين ومن صلاحيات الحكومات المحلية للدولتين وقدم الكويت عرضا بأن يساهم بمبلغ خمسين مليون دينار يدفعها للميزانية السنوية العراقية ومائة وخمسين مليون دينار للحطة الاقتصادية الخمسية ويسمح للكويتيين بمزاولة أعمال التجارة والاستثمار في العراق وتملك العقارات والأراضي الزراعية في محافظات البصرة والعمارة والناصرية وكانت المفاوضات تجري بدون علم وزير الخارجية هاشم جواد بناء على رغبة أمير الكويت { شخص واحد يقاوض } غير أن عبد الكريم قاسم اطلع هاشم جواد على الأمر بعد ورود مقترحات الكويتيين . وقد اختير السيد قاسم حسن السفير العراقي في جييكوسلفاكيا آنذاك إذ أن منصبه لا يثير الشكوك والتساؤلات باعتباره سفيراً في بلد اشتراكي ومفاوض الكويت برئاسة أحمد العمر وعقدت جولة أولى من المفاوضات وعاد قاسم حسن إلى بغداد وقدم تقريراً مفصلاً عما توصل إليه الطرفان في زيورخ إلى الزعيم عبد الكريم قاسم وكان الاجتماع الثاني في مدينة أثينا / اليونان والتي من خلال هذا الاجتماع هاجم الرعيم قاسم دولة الكويت بمناسبة عيد الجيش العراقي عما حدا بالحكومة الكويتية بإيقاف المفاوضات والعودة للكويت وبعد أسبوع من هذا الحادث أعيد الاتصال بالكويتيين وابلعوا باعتذار عبد الكريم قاسم ورعيته بتجاوز ما حدث وانجاز الاتفاق فوافق شيع الكويت على عودة المباحثات على أن يوقع لاتفاق بسرعة ويسون تأخير وتقرر تأليف وفد على مستوى عال من العراقيين برئاسة وزير وقيل أن يتحب مكان الاجتماع الذي تقرر أن يكون في الأسبوع الأول من شهر شباط / ١٩٦٣ ولكن انقلاب

٨/ شباط/ ١٩٦٣ ضد حكومة الثورة وقتل الزعيم عبد الكريم قاسم وابنته معه مشروع الاتحاد بين العراق والكويت الذي كان وشيك التحقيق

لا حكومة البعثيين الأولى أو الثانية أماطت اللثام عن هذا الموضوع، وواحد من الكتاب الذين كتبوا عن هذا الموضوع إبراهيم علاوي في كتابه الرائع المقايضة برلين - بغداد أشار هو الآخر إلى مضمون هذه الاتفاقيه ولكن الرجل كان يحس بتمميم هذه الاتفاقية على مدارات متعددة منها الصراع الدولي والحرب الباردة والسوفيت كانوا يعرفون بهذه الاتفاقية ولهذا رفضوا الاعتراف بالكويت ليس ارضاءا لعبد الكريم قاسم ولكن ضمن عملية الصراع الدولي الدائر ومن مصلحة الاتحاد السوفيتي السابق ومنطوقته الاشتراكية وحركة التحرر الوطني إصعاف القوى الامبريالية في المنطقة بما فيها الصراع العربي - الإسرائيلي بحمل القضية كان هالك تدخل داخلي كرיתי - عراقي، إقليمي وأيضاً في نفس الوقت دولي من هذه الزاوية يمكن تفسير موقف جمال عبد الناصر والاتفاق الصعني بينه وبين الولايات المتحدة الأمريكية على عملية إسقاط نظام عبد الكريم قاسم ولقد مد ناصر المساعدات المادية والمعوية للمناهضين لحكم عبد الكريم قاسم وقد اعترفوا كلهم بدأ من مواد التركابي وانتهاء بقيادات بعثة سابقة كان لها دور كبير من جملتهم طالب شيب، هاني الفكيكي، محسن الشيخ راضي.

ثالثاً:

## السيرة الذاتية للدكتور عقيل الناصرى بقلمه

ولدت في مدينة ( الناصرية ١٩٤٤ ) الجبوية والقرية من الأهوار  
والصحراء، من الحضرة والجفاف وكانت تحمل المتناقضات وتولد في أحضان  
التطلع نحو الشمس.. كنت عاصمة أولى الحضارات الانسانية .. رغم أن ذات  
المدينة لا يتجاوز عمرها مائة وخمسون عاماً إنها المدينة التي سمع على نهر  
لكنها تشرب ماءه من نهر آخر.. هذه المدينة كتب عنها الباحث الأكاديمي حنا  
بطاطو في دراسته الرائعة [ الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية ] إنها " بلدة  
مشهورة بروح الحرية التي لا تقهر". أنها المدينة التي أثرت بالوعي الجمالي  
العراقي من خلال التمرد الاجتماعي الذي انعكس في شيوع الأغنية وفي كون  
الكثير من مؤسسي الحركات السياسية .. قد ولدوا فيها .. إنها مدينة الناصرية

ولدتُ وكانت الحرب العالمية الثانية تعلم جراحات ذاتها لتخرج من مسرح  
الحياة رغم تكديس مخلفاتها التي جثت على روح لانسون وفي رحم أمنا  
الطبيعة، في عامها الأخير، كان ذلك عام ١٩٤٤ لا أعرف على وجه التحديد  
في أي يوم منه . لكن أرخت والدتي مولدي بالقول: أني ولدت في يوم ليلة



القدر الكبرى. وهو ٢٣ رمضان. ولا اعرف بالتحديد أي يوم سوى أن السلطة العراقية سجلتني رغم أرادتي في سجلاتها الرسمية أن مولدي كان في ١ تموز ١٩٤٤. وغم اختيار اسم لي ليس لي دخل في انتقاه. فهل يحق لي تغييره؟

تنتمي عائلتي من الناحية الاجتماعية إلى الفئة فوق المتوسطة من حيث الدخل، إمتهم الوالد العمل التجاري (براز - بائع اقمشة)، في أثناء ولادتي وجوي في خطوات الحياة الأولى. ولكن عندما بنأت أنردد على المدرسة، انحدر وضعها الاقتصادي، بحكم الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العراق في أواسط الأربعينيات، إلى مستويات ما تحت المتوسط. رسكنت الحاجة ثانيا حياتي، مما اضطرنا إلى التكيف مع أبعادها بعناد كبير وإصرار على تجاوز النعن دون الوقوع في براثن الإثم الاجتماعي، ثورات الغضب النفسية انعكست على ذاتنا وكان لها مواقع مختلفة في تفسيرها وكفّة حنّها وفي عمق تأثيراتها. وضحي الكار من الأخوة والأخوات بمستقبلهم وحاجاتهم ومتطلبات شبابهم، لأجل أن يكمل الآخرون مشوار منابعتهم العلمية وليخرجوا من الجامعات. تتكون العائلة من ٤ أخوات وخمس أخوة. كان ترتبي الخامس بينهم وتأسياً على ذلك يمكن اعتبار الوسط العائلي، كعامل مؤثر، من الناحية الثقافية. هي بيئة متعممة ومن الانتلجسيا. إذ حصل بعضها على شهادات جامعية عليا (دكتوراه) والبعض الآخر من متجني الثقافة وإن لم يحصل على مثل هذه الشهادة.

كانت القراءة والجدل هي العنصر المشترك بيننا وكان المشجع الأكبر هو الوالد الذي يمكن اعتباره من المثقفين الكلاسيكيين. وكان يجيد النحو العربي حتى أفضل من الكثير من الختصين بالعربية ذاتها. كان جدلياً في طرحه، ميثايقياً في تصوراتّه، يتطلع إلى المحسوس بلعه الواقع وتطوره المستقبلي، مؤمناً في حدود الواجب الاجتماعي، لم يتعصب للاتسمات والولاءات الدنيا. لذا اتسم إلى الجماعات الوطنية (العراقية) النزعة باعتبارها أداة مساندة للمهية الوطنية اللطيف المتعدد وأصبح عضواً متقدماً في الحزب الوطني العراقي في الناصرية في ثلاثينيات القرن المنصرم. وساهم في حركة سوق الشيوخ عام ١٩٣٥، وحكم

عليه بالسجن لمدة ١٥ عاماً. وتم العفو عنه وعن المشاركين في الانضاضة بعد تشكيل حكومة الانقلاب الأول. من هنا سكنت السياسة هذه العائلة ورأت مستغراً لها لدى الأبناء وإن كانت بسبب متaine، كما سكته في أغلب العوائل العراقية وخاصة المتعلمة والمتقنة منها.

كانت لديها في الدار مكتبة عامرة جداً في علوم التاريخ والفقه واللغة. وفيها عيون الأدب العربي، سعتها أغرت المكتبة العامة في لمبته على الإستعارة منها في الثلاثينات والأربعينيات. وقد صاغت في خصم متطلبات سد الحاجات الضرورية والانتقال إلى مدينة السلام بغداد، حيث نزعرت في أرقنها الشعبية التي ارضعني جملة قيمها الاجتماعية بعدها الانساني، من تعاون وتسامح، من محبة وصدق، من التمعن في الجمال من خلال قرزه عن القبح وكان ذلك في بداية عام ١٩٥١ في محلة يطلق عليها صابغ الآل. التي سبق وأن سكته شخصيات لعبت دوراً ريادياً في تاريخ العراق المعاصر على رأسهم الوطني التريه محمد جعفر أبر التمن، الذي أمسى مثالا يقتدى به، وغيره من الشخصيات العلمية والثقافية والعسكرية.

كانت المحلة الشعبية في منتصف القرن المنصرم تصم العوائل الفقيرة والكادحة ومن ذوي الدخل المحدود مع قلة من الموظفين ذوي الدرجات المتوسطة في اجهزة الاداري. في الوقت نفسه كانت تحتوي على كل مركبات المجتمع العراقي وأطيافه الإثنية والاجتماعية والدينية من مسلمين ومسيحيين، من يهود ومندائين، يزبديين وشك، سنة وشيعة، من عرب وأكراد، تركمان وسريان، كلدانيين وآشوريين. ورغم هذه التركيبة الجميلة، فإن المحلة البمدادية وتوزيعها في عموم المدينة كان يخضع للتراتبية الاجتماعية ومتأثراً بالاصول الدينية والمذهبية أو/والعشائرية أو/والإثنية العرقية

لقد تأثرت في طفولتي بما كان سائداً في هذه المحيطات الاجتماعية البمدادية من تكافل وتضامن اجتماعيين وهو مستبط من ظروف عديبة، أهمها: طبيعة العلاقات الاجتماعية الأبوية (ابطرباركية) وقيمها؛ ومن الاحساس المشترك بالظروب التي يعيشونها. ولكن يلزم الاستدراك من أن رؤيتي هذه لا تغل

العودة إلى الحنين للطفولة. بقدر ما هي وصفاً لواقع الحال كما كان، من جهة ومن جهة أخرى تتطلب الموضوعية أن تشير أيضاً إلى نقيض هذه الحالة. إذ أن التكافل الاجتماعي لا يلغي الصراع والتناقض بين القاطنين، ومن وجود العصبوية المتشددة سواء أكانت ديبية أو قومية أو طائفية، في المحلة الواحدة أو بين المحلات المتجاورة وبصورة عامة لعبت ظاهرتان اجتماعيتان محليتان دورهما في نشر خطوط التأثير الاجتماعي/ السياسي وحتى الثقافي من وهما: حمية العائلة العراقية الكبيرة من جانب، والمودة بين أهل المحلة الواحدة من جانب آخر وهذا العامل الأخير يبرز بدور كبير وظهر إلى سطح الوجود بعد ثورة ١٤ تموز بصورة خاصة، عندما اشتد الصراع غير المرر موضوعياً بين الأحزاب السياسية

كان يتتاب هذه الوحدات الاجتماعية حالات الصراع/ التكافل، وتأسست ضمن جدلية هذا التفاعل، مع مكوناتها ومحيطها، أخلاقية متميزة للحي.. أخذت تصطدم مع التطور المدني الذي بدأ يتسرب بصورة شبه علنية.. فشا التصادم بين الجديد والقديم كما حدث بين الآباء والبنون، بين القيم التقليدية وتلك الحضرية، بين الإرسنقراطية القديمة والفتات الاجتماعية الحديثة في الولاء، والتعصب، في الهوية الصبغة وتلك الشاملة، في طبيعة الحراك الاجتماعي وسرعة يقاعه، في رؤية المستقبل وتوجهه الخ.

وهكذا شب جيلنا ونحن في دوامة هذا الصراع الاجتماعي/ السياسي.. الذي كنا نصادفه في معترك الحياة بين قيم المدرسة وما تذره من تطلعات مستحيلة وتفسيرات علمية للطواهر، وبين تلك المشددة إلى الماضي السحيق والقيم الساكنة ليثة بعيدة عن الحضر.. كانت المدرسة، دون أن نشعر، تلقينا مسامير الافراق والتمرد عن جفاف صحراء المعرفة، وتزودنا برؤية اخضرار شجرة الحياة وتفتحها.. وكان هناك بعض المربين الذين سعوا بكل جد إلى الانطلاق بنا مع قاطرة الزمن.. منطلقين من العراق وهويته ومن الضيق إلى الأرحب ومن الولاءات الدنيا إلى الولاء الوطني وبعضهم القومي.. كان منهم، في مدرسة الاستقامة الابتدائية للبين الواقعة في رصافة بغداد، معلم الجغرافية

للرحوم عبد الله الراوي. وذلك الربيع الجليل سامي (لا أذكر اسم أبيه) الذي غرس في حب القراءة وكان يشرح المفردات الصعبة ويفكك طلاسم المعرفة التي تصعب على صبي في مقتل العمر هضمها وتلك اللصقات الصاحبة من المعلم عبد الرزاق السامرائي وصونه الهادر في أرجاء المدرسة. ومديرنا الوديع ثابت ممدان الذي لا يتوانى في معاقبة ولده أمتنا. وذلك المعلم المدائني القادم من الناصرية ويحطو بتأني كأنه يحاول تجنب أديم الأرض.

هكذا عشت وتريت في الحملة البغدادية وأستلهمت أحرارها وشجوبها، أفراحها ومسراتها، تقاليدنا وعاداتها، أحلامها وأساطيرها.. وأثرت في سلوكي الاجتماعي اللاحق ووسمت بعض من ملامح نفسي وبركيتها.. بل حتى نمت لدي إلى حلو ما نزع (الشطارة) والفهلوة. وخاصة عند المواقف الصعبة. وقد هدبتنا الحياة السياسية وقبلها المدرسة الدينية، ثم بالأساس وعي الذات نحو الكمال. هكذا بذرت العائلة والمحلة ورفقة الصبا والمراهقة في نفسي قيعها الجمالية (الايجابية والسلبية).. وكونت منظومة أفكار ومطلقاتي الحياتية بما فيها من نقاط ضعف وقوة. غابت ولا أزال من بعضها.

كانت الأحداث السياسية التي عاشها العراق خاصة ودول المنطقة عامة، منذ خمسينيات القرن المنصرم، عوامل مهمة شحذت الذهن بحجة من الاستهجمات وتلك التساؤلات المستتطة من هذا الطرف.. وكانت تطلب مني بالحاح الحلول المقنعة.. عجز الفكر التقليدي والديني، عن الإجابة عنها فلا بد من مخرج لإشباع هذه الرغبة، التي كانت تصطبغ بطبيعة الصراع ودرجة القمع الاجتماعي والسياسي في الحياة العامة من قبل قوى التسلط، أيا كان نوعها.. اضطررتنا نحن لجيل الفتى نحو تلمس الطرق السرية التي كانت تثيرها فيما تلك الأسطورة التي تدق باب مسامعنا عن الحركات السرية وما تثيره من هالة الإحساس المترك بالقريرة المقموعة، وما تطرحه من مفاهيم جديدة تتناغم وطموح الشباب من قبيل: المساواة، العدل، الحرية، العمل من أجل الجميع.. وما كان شيرنا هو شهية معرفة الطقوس الخاصة لأساليب العمل وأليات التعاقد والقفعة في الدروب والمتعة الخاصة بممارسة المتنوع. وهكذا نجبت هذا

الجيل نحو الحركات السرية الدينية منها أو العلمانية . سيكولوجية البطل -  
للمناضل أو المجاهد، ليست دوراً كبيراً في جذبنا للحياة - بما فيها من الدراسة  
وتكثيف القراءة والمطالعة والمناقشة لأجل المناقشة والضيق في إظهار المعارف  
وليس في فهم الظواهر أياً كانت- وهذا ما كان يتماشى مع سن المراهقة  
وبعدها وصراعاتها النفسية.

وجاءت ثورة ١٤ تموز بمشروعها الثقافي والاجتماعي وبعض السياسي بفتحها  
الباب الواسعة نحو حداثة والتجديد وتمزيق شرنقة السكونية الشرقية في إيقاع  
خطى الحياة، فأحدث (الطفرة الكبرى) في واقع العراقي ومستقبله وفي الوعي  
الاجتماعي الجمعي والفردى الذي أخرجنا من سباتنا الذي لم نعشه بعمقته  
ودعوتته، بخلته وسروره، بنجاحاته وكيواته، بصراعاته النفسية والعائلية  
ونفجر الصراع بكل مكوناته، فكان كشفاً لذلك المستتر الذي عشاء في المحنة  
العنصرية وقيمها في عاداتها وانتماءاتها، الذي اتخذ أشكالاً جديدة في مظهرها لا  
يعكس مضمونها ولا ماهياتها. ومارس الفقراء حقهم الطبيعي عند نزولهم إلى  
شوارع الحياة، في الدفاع عن ذاتهم ومصالحهم وحقهم بالعيش للأمن في البلد  
الأمين. مارسوا السباسة من وقع حوافر الصراع والاحتكاك، بالتناغم مع  
الخطاب القاسمي البر المدافع عن هذا الحق والمخلف وبياء من حيث شكل  
الممارسة له، لأن قاسم حكم لهم ولم يحكم بهم. فكان الصدام وكانت  
الانتكاسات لهذا المشروع الحصارى الأول في العراق الحديث.

في الوقت نفسه اتسعت المعارف وتطورت الرؤى وتعمق الوعي الاجتماعي  
وتجلياته الفلسفية والجمالية والحقوقية والسياسية والدينية.. فأكبر الصمت  
وتشقت الأرض الاجتماعية عن عطاء كبير على كل المستويات. وأندحرت  
طبقات اجتماعية وطردت من مسرح الحياة وظهرت أخرى أكثر انسجاماً  
وتناسقاً مع فكرة التطور التي ظهر استخدامها بقوة، حتى في بعض الأحياء  
مبالغ فيها، ونمت حقوق للفرد والجماعة. وأعيدت بعض من المكانة للعطاء  
الثري وحوهر فلسفة الوجود الانساني (الرأة) وحقها في الحياة المشتركة القائم  
على الحب والاختيار، على المساواة والتكافل.. فكان القانون الأول للحياة

الاجتماعية العراقية بعد تموز، (قنون الأحوال المدنية) الذي أرمع العقول المتنية إلى الزمن العابر وإلى الفكر المسكون بذكورته وذلك العقل السلمي الذي تتحكم فيه اللحد أكثر من نبض الحياة في حراكها الزمكاني (الزماني - المكاني) وكانت المعارك السياسية، الموضوعية واللاموضوعية، أو بالأحرى (الحزبية الصيفة) التي لم تستطع أن ترى الهدف الأبعد لواقع البلد ومكوناته وجغرافيته، حتى أنهم غلبوا الجزئي على الكلبي، الأنبي على المستقبلي، التكتيكي على السوقي (الاستراتيجي)، فكانت خسارتهم وخسارة التجربة التموزية/ القاسمية الثيرة ويقدّر ما كان لهذا الصراع السامي من تأثير سلبي على واقع التطور، فإنه كشف عن الأسس الخاوية والفقر المعرفي لأغلب النخب السياسية ومنطلقاتها الفكرية ونظراتها الحزبية لذاتها وللوهبة الوطنية.. لأنها برمتها لم تدرك واقع حراكها وأليات عملها وشكلية شعاراتها.

عدما أجبرت الدراسة الابتدائية عام ١٩٥٨، درست في متوسطة الكرخ، وصادف حينها تبدلات متغيرة في المناهج وتبدل مستمر في الاساتذة وعلم استقرار سياسي.. ألحّ مما أثر في مستويانا الدراسية، كان بعضنا وأنا منهم، نتحايل على هذا الظرف من خلال تعمق الإهتمام بالقراءات الأدبية والاجتماعية والتاريخية والسياسية، خارج الإطار المقررة مدرسي، لفهم أو بالأحرى محاولة فهم، طبيعة الصراع الاجتماعي ضمن صيرورة ظهور ونظوره.. وبالتحديد الشخصية العراقية وواقع إنتمائها والهوية الاجتماعية لنا وانتماءتها.. فكان أول كتاب جاد قد قرأته.. هو للعالم العذ علي الوردي.. وعاظ السلاطين.. ومن ثم بالتابع جميع كتبه ودراساته من قيل الأحلام بين العلم والعقيدة.. شخصية الفرد العراقي، وعاظ السلاطين، خوارق اللا شعور، أسطورة الأدب الرفيع، الذي لم استطع أن استوعب ماهياته وهدفه.. الخ فكان الفهم غير المدرك لذات المضامين ولذات المراقبة بفناها وعميقها.. في عداياتها وآلامها.. كما في قفرتها على اندفاع الاحساس بضرورة الحرية.

وتنقلت بين هذه المواضيع بدون منهجية لقراءة المتقلة بين مواضيع مختلفة تقرأ ما يشر فينا من تساؤلات حياتية، وما يطرحه التطاحن الحربي آنذاك، وأدبيات

الحركات السياسية التي كنا نناصرها في رؤيتها لواقع البلد وسبل تطوره اللاحق وكان للتاريخ العربي والاسلامي حضوره في قراءتي لفهم طبيعة الصراع الذي نشب في أثناء الدعوة الاسلامية ببعده الاجتماعي وليس الديني أو المذهبي.. ومن ثم تحيري المنطلق من واقع حياتي.. نحو الجماعات التي كانت تناصر الفقراء والحيثيات وتدافع عن حقوقهم.

في هذه المرحلة تركنا لهُو الصبا.. أم اللهو تركنا؟؟ لا أدري.. ووضعنا جانباً مجلة سمير المصرية والمعامرات التي كانت تحاكي عقولنا المرححة رغم بؤس الواقع.. وودعنا الأزقة و(الدشداشة) والعفوية واللعب البريء على قلته وتغيرت نبرات أصواتنا وشعرنا بدخولنا مرحلة جديدة وسيطر على اهتمامنا موضوعات جديدة تلبي متطلبات التغيرات الفسيولوجية والنفسية المرافقة لعمرنا. كبرنا قبل الألوان وقبل إتمام سفرة الصبا والمراهقة. آنذاك احكمت الحياة، بالضرورة، من طوقها علينا، ونماشينا معها مرغمين، وأجبرتنا على خوض معاركها المادية والمعنوية، التي لا نفقه، حقيقة مداها ومرراتها، دوافعها وأغراضها، عللها ومعلولاتها، ورغم أن تكويني النفسي متأثر آنذاك بالبعد الديني غير المتزمت، ونزعتي نحو التسامح والجنوح إلى السلم ولا عصبية الانتعاء.. كلها منعني من المشاركة في الصراع المادي، مكتئباً بالانتعاء السياسي إلى خط الفقراء والكادحين (ماده التاريخ الاساسي) عامة والمنطلق من عراقيته في أفقها العربي. وكان الصراع الفكري مادة محفز لأجل الاستراحة من القراءات المتنوعة، في البدء ليس لذاتها قدر مساعدتي في الجدل (الطفولي) الذي كان ينشب بيننا. وكذلك من أحساسنا أننا أصحاب رسالة لابد من شرحها وتبيان وجهة نظرنا في الحياة وما يدور فيها.

هكذا كانت حياتنا في الفترة القاسمية النيرة.. حركة دائمة.. تحفز.. قراءات.. صراع.. ممارسة سياسية سطحية التفاعل، فقيرة روحياً. تدفعنا نحو المزيد من التوغل في ذاتنا لمعرفة من خلال التاريخ والتاريخ العراقي بمجد ذاته. كانت الثورة بمجد ذاتها موضوعة مشيرة للمجدد.. وكان مسارها يصطدم بالعقبات والموانع من القوى المتضررة، منها أو من مسيرتها اللاحقة، ومن تلك التي تريد

التجدير لها قبل آوانها. عرفنا لأول مرة المظاهرات الضخمة والاحتفالات الواسعة والاحتلاط الاجتماعي والاهاريج المعبرة وانتشر الشعر الشعبي والابونية والدرامي (والربل وحمد) في خارج حاصته الجغرافية. وظهرت أسماء جديدة ومعدرات لعوية لم تكن مألوفة في المجتمع وغير متداولة بذلك السعة بعضها مفاهيم والآخري مسميات.. كما أنحصر الحجاب الشكلي والضموي، بمسافة اجتماعية واسعة. وظهرت التنظيمات السياسية إلى السطح. كما مزقت الثورة شرققة الإستكانة وإزدادت المطامح. وتوسعت الاماني وتممقت الأحلام وكبر فيها الانتماء للوطن.. للحب وللرقصة الحمراء، لسفونية الوجود الجديد ولزنايق الأمل القادم.

لكن... وفي غفنة من التاريخ.. هجم الحراد علينا، كوجود مادي وفكري وكينية في طور التلور وزعامة عراقية الانتماء، عفيفة القلب والصفاء، من كل حذب وصوب على طلع النخيل وأغنية الأمل وأغتيالوا الفكرة والوطن.. وأبادوا المعكرين والفئات الوسطى واللائلجنسيا، واتخذوا من شريعة الغاب شريعة للدولة.. وكان القتل العشوائي المثني من الفكر المثرف والحزوية الوكرية والعقول المتحجرة.. وعرضوا الفكرة الواحدة عوضاً عن تعددها الطيعي.. واللون الواحد بديلاً لأطيافه.. والوتر الأحادي عوضاً عن تعددية أوتارهِ. وجاء الدم يسيل لأحل الذهب الأسود والعيون الزرق.. ونشوا لماضي لبناء صرحهم الوهمي على الرمال المتحركة.. فكان ما كان من خراب ودمار، طال أغلب الأطياف الاجتماعية وعاد الزمن متقهقراً يحرق أدياله إلى الوراء وبدأت الدولة تعود إلى الزمن المتقهقر حتى أمست ضيقة في وظائفها كأنها لعصابة آلت على نفسها قتل كل تطلعاتنا الذاتية والجمعية.

وترسخت في ذاكرتي عند قدوم هذا القطع، منذ ذلك التاريخ صورة لا تمحي لحد هذه الساعة تؤرقني بمضاعتها ودلالاتها ومثلت البداية لما اقتفروه في هجومهم الثاني على السلطة. هذه المساء عرضها الانقلابيون في مساء التاسع من شباط ١٩٦٣ بين قلبي كارتون أمريكيين.. حيث ظهرت عسى شاشة التلفزيون صورة الشهيد عبد الكريم قاسم وبقية رفاقه في صالة بلعرف



الموسيقي.. كان الحشمان موضوع في كرسي بالامتوديو وجندي يتمشى ويمسك بأعضاء الحقة. كاتب كاميرة التصوير تتقل إلى مآظر التدمير الشامل لمقر الرعيم قاسم في وزارة الدفاع وتعود ثانية إلى حيث الحشث المنكل بها، ثم تعود الكاميرة إلى لقطات قريبة لمداخل ومخارج كل طلفة من طلفات الرصاص في جثمان قاسم. وأنتهى العلم نهايته المأساوية بمنظر سوف يظل للأبد منقوشاً في ذاكرة كل من رآه.. اخندي يمسك برأس قاسم المتمايل، من الشعر ويفترق ويفترق ثم يصبق على الوجه كله.. أنها رسالة الخراب المعنوي الذي يبتها الانقلابيون للمواطن في فلولهم، حش بدأت بناييع الحياة باحتفاف لحقة طويلة جداً، لم يعتقد جيلاً أنها سسهم الحرث والنسل ويضع الوطن في أسواق المزاد الدولي.

في ظل هذه الظروف وذلك القمع المستشري، أنشئت إلى جامعة بغداد/ كلية الاقتصاد والعلوم انسياسية وكان في العام الدراسي ٦٣/٦٤.. وبدأت أغوي في دراستي منهجاً آخر أكثر اقتراب من الحياة ومبياً على أسس مدية جدلية البدء لفهم الظواهر، أيا كان نوعها، وأخذت أحبو في هذا المنهج العلمي وقد استعصت علي في البدء مقرلاته ومفاهيمه، قوانينه وأسس ومنطومة أوالياته وصيروراتها.. لما تحنويه من جدية وصرامة في التعبير من جهة ومن تفاعل جذلي بين أطرافه يبعديها التاريخي والمطقي من جهة ثانية.

في الجامعة تعرفت على جملة من الزملاء في الدراسة والفكر والطموح وكان الجلو الاجتماعي أكثر انفتاحاً مقاربة، بعد النسب الثاني لاصلاي شباط، درسنا من خيرة الأساتذة والمربين ومنهم من يرتقي إلى مستوى العلماء. كان الاقتصادي الحليل الراحل د. فوزي القيسي والعلامة الراحل محمد سمان حسن، الذي إعتائه السلطة المترفة، والدكتور الفاضل خزعل اليرماني والديمقراطي صادق مهدي السعيد وحبر الدين حبيب ومحمد علي الجاسم وحسن زلزلة ومحمود المشهداني وعبد الحسين وداي العطية وغيرهم من جل الأساتذة الذين أثاروا الطريق لنا في خصم الصراع الحاد الذي نشب في رحم المجتمع العراقي. كانوا يثيرون فينا التساؤلات.. يحركون العقل والجذل بنية الإستسباط والإستقراء.. بذروا فينا البذرة الطية التي أثمرت عند العليد ما في

مجالاتها المعرفية وعند البعض الآخر الوظيفية. كانوا يزرعون الخيل فينا ذو  
بعد المستقبلي.

كانت تلك اسنوں رغم قهرها المادي ، مليئة بالغنى المعرفي والروحي ، بالصراع  
الواعي والانتماء الفكري.. بالكفاح للذات الجمعية والفردية بعودة الوعي  
للفقود لخط نور . لثورته الثقافية ولقواء الاجتماعية كان الصراع بين الطلبة في  
تلك المرحلة اقل عباءة كما كان بعد انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ المشؤوم وجرت  
انتخابات الطلبة وساهمت فيها قسراً الامكان بالتحشيد والعمل وفر اتحاد الطلبة  
العام بنسب كبيرة تجاوزت الـ ٧٠٪ . كما حدثت اعتصامات طلابية في عموم  
الجامعة من أجل انهاء حكم التمرد العسكري ذو الأبعاد الطائفية. كانت سنوات  
الأمل المعقود والخيبة الصائفة . والترقب لقدام . والانتكاسات العرية والممت  
اليسار لنفسه قطرباً وعربياً بغية التأثير على المسار اللاحق ثم جاء فيضان الجراد  
ثانية ، بعد نكسة حزيران في اتقاء اقل ما يقال عنه مشوه ، بحلة جديدة واعادت  
حليمة لعادتها القديمة.. حيث الدم والعنف واجتثاث الآخر.. لكن بطريقة  
جديدة سرية الطابع قمعية الهدف شرسة الممارسة مقترنة بدوغماً اعلامية ذات  
منطق تبريري. " بهذا يصل إلى القانون الذي يحكم سلطة الطاعة : قانون التمتع  
بممارسة السلطة لا مجال للأحكام الأخلاقية عندما تُدرس السلطة وفقاً لهذا  
القانون. هي لذة تشبه العمل الجنسي. إصدار حكم أخلاقي على لذة العمل  
الجنسي عمل باطل ، لأنها قيمة بذاتها " . كما يرصدنا الصديق الدكتور رياض  
رمري. وهكذا ما كن العراق يعانيه طيلة الجمهورية الثانية (شباط ١٩٦٣ -  
نيسان ٢٠٠٣).

في هذه لفترة الجامعة.. أخذت الحياة العاطفية مداها أيضاً في الافتتاح على  
الحياة ونواميسها الطبيعية وليس لفتعلة من الرؤوس المتعلة.. حيث تشذبت  
الأبعاد الجمالية وارؤى الروحية والتخاؤل الموضوعي.. كذلك اشارة  
السياسية الواعية.. والمناقشات العلمية والفكرية بين الاتجاهات المختلفة ونمت ،  
إلى حليمة ، المعركة التساعبية بين الميسينين بالعكس من تزمت الترفين ذوي  
الولاءات الدنيا ورابطة الدم.

تخرجت من الجامعة والأمل التواؤلي لا يزال قرينا بي.. عشت قراءة العام  
بضك لعدم التمكن من إيجاد عمل لي في الدوائر الرسمية ومما عمق حزني  
وقام رؤيتي التطبيقية أن الذين كانوا أقل شأنا من الناحية العلمية والدراسية،  
بيوزا وظائف مرموقة بعد تخرجهم حالا، لا لشيء سوى لأنهم من أبناء النخبة  
الحاكمة ونحن أبناء (الخايات) كنا نصارع الحياة من أجل النعمة الشريفة من  
خلال العمل المنتج، صمن منطق الحق والعدالة والمساواة في الواجبات  
والحقوق. حاولت العمل في شتى المجالات ولم أفلح إلا أن جاءت الفرصة  
بالدخول في امتحان الوظيفة الذي أجرته آنذاك، مديرية الخدمة العامة، ونلت  
المركز الثاني وتم تعييني في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بوظيفة مفتش  
عمل.

بدأت حياة تأخذ مساراً جديداً من ناحيتين: الأولى الاحتكاك العملي في الحياة  
والتضارب بين القيم النظرية ذات البعد المثالي.. وواقع الحياة وصراعاتها  
وتجديباتها؛ والثانية الدخول إلى مسارات وظيفية تتطلب مهارة نظرية استوجبت  
مني التحقق في القراءة والدراسة وكانت الخطوة الأولى لي في مجال البحث  
العلمي في حقل الأجور والحركة النعابية للطبقة العاملة في العراق. وتحدد المسار  
اللاحق لدراساتي التي كان تغريبي في البحث وكشف المستور عنها وهذا  
تاعم وانتسابي الروحي والنظري لهذه الفئة الاجتماعية الخالقة للقيم المادية

استمر العمل في هذا المجال فترة خمسة سنوات، عملت تطبيقياً وشرحت عدة  
دراسات اقتصادية تطبيقية عن الأجور في الواقع العراقي، نشر بعضها من خلال  
المؤسسة الثقافية العمالية ومجلة ورادة العمل والشؤون الاجتماعية ومجلة جمعية  
الاقتصاديين العراقيين والصحافة العراقية. وشاركت في عدة دورات في هذه  
المواضيع أو قريب منها في داخل العراق وخارجه.. حيث انتظمت في واحدة  
منها ودامت ١٤ اسبوعاً بإشراف خبراء الأمم المتحدة في موضوع التنظيم  
والاساليب. وفي الخارج كانت الدراسة النظرية في منظمة العمل الدولية لمدة ٦  
أشهر في جيف ووارشو وبراع وبودابست.. وكانت المحطة الأولى في السفر  
خارج الوطن. وكانت المحفز الأرس لأجل العوده ثانية لإكمال الدراسات

العليا وتحديداً في الخارج. وكان هذا ما اصبو إليه فكانت السفرة الثانية إلى الاتحاد السوفيتي لدراسة موضوعة العوامل الاقتصادية الاجتماعية المحددة للأجور في الصناعة العراقية.

انتظمت في الدراسات العليا، في البدء في جامعة موسكو - الكلية التحضيرية، لتعلم اللغة الروسية، للعام الدراسي ١٩٧٣ الذي لم تكمل عام اللغة حتى تم إختصاره إلى ٢ اشهر ومن ثم الانتقال إلى معهد موسكو للاقتصاد الوطني - بليخانوف لإستكمال دراسة اللغة والمواضيع الأخرى في الفلسفة والاقتصاد العام واقتصاد العمل. وفي الختام مناقشة الأطروحة التي نالت الموافقة الجماعية للجنة العلمية وذلك في ٢٥ كانون أول ١٩٧٨ ومن ثم الحصول على الشهادة بعد الموافقة عليها للجنة العليا للشهادات في الاتحاد السوفيتي. يوم ٢١ آذار ١٩٧٩. وفي هذا الشهر بالسات رزقت بطعتي الحملة نادية

كانت موسكو الحلقة المركزية الثانية في حياتي بكل أبعادها الثقافية والاجتماعية والسياسية حيث عرفت شيء من ماهية المرأة والإنسان والعلاقة اللا ندمية بكل شعائيتها وبصيغتها الحضارية، وكذلك شاهدت البوة السحبقة بين معرفتنا للحياة والأبعاد النظرية للثقيف السياسي، وذلك الدور الشاسع بينهم. فكان التصادم وكانت الفرقة لبعض والتعصن في الذات المعرفة لبعض الآخر.. واتحاد الموقف الرمادي من الحياة.. وكنت حائراً في فهم هذه الطواهر الجديدة. والتصادم الآخر كان مع النمط القديم من الثقيف الحزبي الذي لم يرى الحياة على طبيعتها. وأخذ التبرير مجراه لس لحالة طارئة قدر السير في تحديد العلاقة بين الطرة الضيقة والحياة الرحة وخاصة ما يتعلق بالواقع السوفيتي وبالمنطلقات الحربية وأولية عملها بكل جوانبها الإيجابية والسلبية، بالظواهر العامة وتلك الاستثنائية، بمنظومة المفاهيم الفلسفية وتلك المطبعة في الواقع.. بين حرية الحركة ليس للمكان فحسب بل التجوال بين منافع العكس والفلسفات المختلفة من جهة وبين العمود والصبة والتراوح في المكان الواحد وبالتالي سبق الحياة وسرعة إيقاعها مقارنة بالتبريرية والدراتمية السياسية. كانت الحياة السوفيتية بكل أبعادها، تثير الفضول فينا القادرون من العالم

الثالث (المنحرف)، مما تحمل من تأميمات وصناعات اقتصادية والحدود شبه النيا من الكميات رتفتح أرهراها وفلفتها لقرية من الواقع الشرقي، كلها مزايا فقدتها الإنسان الروسي في الوقت الحاضر وانتعشت علاقات الاستغلال بابشع ما كانت عليه أوروبا في أثناء التراكم السائلي لرأس المال في القرن التاسع عشر

في عاصمة الثلوج كوست أسرتي الصغيرة من رقيقة الدرب والدراسة. وتعمقت رؤي للمجتمع الروسي عندما توغلت فيه من خلال علاقة المصاهرة والعيش المشترك في إحدى الحواضر القرية من موسكو. وكذلك من خلال الاحتكاك بالبيروقراطية الإدارية في شتى مجالات الحياة التي لم تكن يعرفها عندما كنا ندرس. وكانت الحياة تصرخ وتئن من واقع تطورها البطيء جدا. ومن تخلف الواقع لمادي مقارنة بالمدن الكبيرة.

في الوقت ذاته كانت هذه المرحلة من حباتي. على المستوى العلمي والدراسي، نقطة تحول مهمة. قرأت فيها الكم الوفير من المصادر بالحرية والروسية وفي شتى المعارف الاجتماعية. وعرفت عن قرب عن جملة فنون رائعة الأبعاد كان منها الناليه. الذي شاهدته لأول مرة. وكان سمع السمفونيات العالمية في الحواضر الروسية، بعدها السوفيتي، كذلك الوصول إلى عتبة البحث الأكاديمي. الذي لا دلت أسير فيه بشكل شبه متواصل.

بعد بداية النكسة السياسية لعراق السبعينيات.. وانفراط التحالفات السياسية والانفراد بالسلطة من قبل لحرب الواحد والشروع في فرض الفلسفة الواحدة والنغم الواحد، وإجثاث الآخرين بمختلف الذرائع. وسيادة الطغيان والإستبداد من جديد، ضمن مخطط فني لتجزئة المجتمع وتغييره إبتدعه ونفذه عمال مهرون ضمن كورس إشادي جماعي.. لا يعي المآل التي ستترتب على نتالجه.. سوى تمجيد الفرد البطل وروسعه بالخوارق.. التي لا يمتلك منها سوى مهنة القتل وإفناء المخائف له.

آنذاك حذرني الأهل من العودة إلا محمودة، للوطن غير الأمين وسافرت إلى عالم العربة. وبدأ الدم الغجري بفرض حضوره وأخذت خيمتي ومتاعي من

الكتب وبدأت بالترحال الأبدى من بلد لآخر ومن عاصمة لثانية بعد المرور في  
معاير مختلفة.. ولم أكن أعلم أن يتحول المقى الإختياري إلى مهجر دائم..  
وخيمة الروح تنهراً في المنخفضات المتباينة ومن اللغات المختلفة ومن السماوات  
للتعددية. ويبدو أنني لا أريد أن أتلاعب بزوايا لنظر الواقعية من حيث تسلسلها..  
بل أن التجربة هي التي مرصت ذاتها على هذا البديل.

هنا لا أعيد تأريخ طفولتي وشبابي المصرم.. قدر إعادة الرؤيا لها مجدداً.. إذ  
أن المولوج في الحركة والخوض في بحر الحياة يجعلك من تيار التقاطعات باهيك  
عن السبلات وتلك الإخفاقات.. خاصة وأن هناك دافع خفي يحرك المعامل  
للاسراع إن أمكن في العودة إلى موطن سيد الشجر وسحر الفرائس وحليب  
الطفولة المرتضع.

كانت الجزائر المحطة الأولى.. وكانت وهران الرائعة.. هي السماء التي كنت أنظر  
إليها ومن خلالها لنأتي لمعرفة والاجتماعية، الحمالية والفلسفية للصراع  
والتكيف مع الواقع الحزين اندمجت سريعاً في هذا المجتمع وقد حققت الكثير  
من طموحاتي وشعرت لأول مرة بالاستقلال الاقتصادي وتحررت من الكثير  
من التبعات المولمة وتلك المتخلفة.. وكان الإنسان المادة والمعار الذي تعامل فيه  
ومعه. دخلت إلى هذا العالم الجديد بقوة.. دعتني حتى القرار بالبناء الدائم  
فيه.. لكن حالت السلطات الأمنية دون تحقيق ذلك.. لأن هذه الفئة في كل  
الأنظمة.. هي أدوات قمع وبراءة سلوكنا الاجتماعي يفسر بطريقتهم  
الخاصة. أنهم دود الأرض في عبور الحقيقة. إنهم جبهة إيقاع الحياة وسحقية  
التقارب والاندماج كانت من القوة حتى رفقة العمر الروسية القومية.. فظلت  
الجزائر على سواها من البلدان. نظراً للاستقرار الروحي والمادي والعسي..  
ولتلك الطبيعة الخلابة وذلك الشعب الكريم.. حتى في عضوانه.. بالكلمة  
الطيبة يعقد استمرارية عقوبته وعيشه

كانت النتاج العلمي قد إنصب على عمية التدريس من جهة والبدء في عملية  
البحث المستقل.. فأنجزت عدة دراسات عن الأجور نظرياً وفي الاقتصاد  
العراقي، وعن التقدير الكمي للطبقة العاملة العراقية.. كذلك إلقاء عدة

محاضرات على طلة الماجستير والإشراف على عدة دراسات عليا في الدكتوراه،  
حلقة ثالث، وفي مناقشة بعضها.. والمساهمة في عدة لقاءات ومؤتمرات دولية،  
بعضها نظمها الجامعة وبعض الآخر منظمة العمل العربية وممارسة التدريس  
للعنوم الاقتصادية في عدة معاهد.

رجعت النهرى إلى عاصمة الثلوج.. بحثاً عن وطن وموطئ قدم.. بالقرب من  
أهل الروجة وأصطلعت بتلك القوايين التي لا تسمح لي بالعيش في المكان  
الذي أرغب فيه.. مسموح فقط رسعياً في المدينة التي فيها مسجلة روجتك؟؟  
وما العمل في قرية كبيرة؟؟ لا منافذ فيها سوى الزراعة ومعمل نسيج قديم ويد  
عاملة فائصة؟؟ هذه الظروف جعلتني أتغرب للمرة الأخرى في البلد الأمي..  
وعاشرت الأبعاد الجمالية بما كانت الحياة توفرها.. العودة للدراسة ثانية.. لكن  
دون إلزام معين.. فكانت ستان لم أجز فيها عملاً علمياً يعتد فيه.. فكنيت  
أبحث عن ملاد للروح المعترة والحياة العجربة من خلال نوافه الحياة وصعائر  
البلذات فكان الهروب إلى الداخل ثانية إلى النفس لمحاسبتها وصيغ إيقاعها..  
مرة بوعى وثابة بالغيرة.. وثالثة بالهروب مع بيت الراح.. وراح من الزمن ما  
راح فجاءت فرصتي الثالثة في المهاجر وكانت السويد هي المحطة المرمع اللقاء  
فيها، ويسو هكذا بدون تخطيط استقرت حيث اللا مستقر.. وما باليد من  
حيلة.. لكن بقت العين ترنوا نحو بغداد والقلب يحقق فيها.. ويشدان المستحيل  
والموانع كثر.

ها بدأت بالعودة إلى الدات العلمية وغيرت من الاحتصاص وبدأت بالبحث  
ليس في الظواهر الاقتصادية بل رجعت إلى المَعْلَمُ الأراس في عراق القرن  
العشرين في دراسة ١٤ تموز وفائدها قاسم خاصة بعد الإرتداد المزيف للكثير  
من أنصارها ونكراتهم لدورها وماهيتها، وما الصقوه فيها من اتهم عما لا  
يصدقه العقل ولا المنطق.. فأخذت هذا الموضوع على محمل الجد وشرعت في  
القراءات المكثفة لهذا الحدث ضمن سياق التاريخ المعاصر للعراق ودرست  
الشيء لكثير منه من مختلف الرؤى والزوايا، من مباحث متعددة ومن مدروس  
فلسفية متبينة.. فكان حصيلة ذلك جملة من الدراسات والمعاللات والكم الوفير

من المحاضرات في مختلف بقاع التواجد العراقي.. وفي سياق هذه الحركة المعرفية كانت حصيتها مجموعة من الكتب والكراريس، بعضها طبع مرتين والنقص الأخرى نُشر حتى دون أخذ رأي بالموضوع. راجع هذه المواضع في نهاية هذه السيرة العلمية.

الآن وما سيتبقى بيُّ اعمر سأواصل الكتابة عن ذات الموضوع.. لأنه يستحق كل هذا الاهتمام. وأهميته بالنسبة لي. لا تنطلق من موقف نفعي، ولا من محصلة صلة قريبي، قدر كونه نتاج طبيعي لدراساتي الموضوعية للحالة العراقية.. والتوصل إلى أن الزعيم عبد الكريم قاسم.. قد هيا للعراق ثروة التطور.. لا بل ساهم في بناء هذا الصرح.. وبالتالي فهو الذي خط للعراق تاريخاً جديداً لأنه إذا كان هناك تغيير اجتماعي فالمحصلة الفلسفية له وجود تاريخ جديد. ترى إلا يستحق مثل هذه الشخصية أن يضعها في مكانتها التاريخية؟؟ إسوة بقية زعماء العراق الأراشيون الذين ساهموا في بناء الوطن والانسان في مختلف العصور؟! لقد اعترف الوعي الاجتماعي الجمعي بجملة من هؤلاء القادة لذا أخرجهم من تخوم الزمان والمكان.. ليكونوا قوة مثل في تاريخيتهم. كان قاسم أحد هؤلاء.

### الشهادات العلمية:

- بكالوريوس في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد/كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، فرع الاقتصاد ١٩٦٣- ١٩٦٧
- دكتوراه (Ph.D.) في الاقتصاد، فرع اقتصاد العمل، معهد بليخانوف للاقتصاد الوطني / موسكو ١٩٧٤- ١٩٧٩

### الخبرة العلمية والعملية:

- ١- معاون مدير قسم التفتيش / وزارة العمل والشؤون الاجتماعية للمدة ١٩٦٨- ١٩٧٠.
- ٢- مدير قسم الاجور / وزارة العمل ١٩٧٠- ١٩٧٢
- ٣- باحث عملي في حقل التنظيم الإداري / وزارة العمل ١٩٧٢- ١٩٧٣.



- ٤- محاضر في المؤسسة الثقافية العراقية / وزارة العمل ١٩٧٠ - ١٩٧٤
- ٥- مدرس ثم أستاذ مساعد docent في جامعة وهران / معهد العلوم الاقتصادية في الجزائر للأعوام الدراسية ١٩٧٩ / ١٩٨٧
- ٦- باحث علمي غير متفرغ في معهد الاستشراق، موسكو ١٩٨٨ - ١٩٨٩
- ٧- بحث علمي في الشأن العراقي ومختص بثورة ١٤ تموز والزعيم عبد الكريم قاسم.
- ٨- مشارك في عدة مؤتمرات، عراقية، عربية وعالمية.
- ٩- مشارك في دورة علمية في حقل الأجور في الاقتصاديات المحسطة نظمها منظمة العمل الدولية ILO في جنيف، وارش، براغ، وبودابست. ديسمبر ٦٩ لغاية أيار ٩٧٠
- ١٠- مشارك في دورة التنظيم العلمي للعمل الإداري نظمها الأمم المتحدة ومركز التطوير الإداري في العراق. أمدتها ١٦ أسبوعاً عام ١٩٧٢ في بغداد.
- ١١- مشارك في عدة دورات في السويد في مجالات مختلفة .
- ١٢- مشرف ومحاضر في الجامعة العربية المفتوحة في الدنمارك منذ ٢٠٠٣ ولا يزال.

#### ١- الكتب:

- ١- الجيش والسلطة في العراق الملكي ١٩٢٠ - ١٩٥٨، دار الحصاد دمشق ٢٠١٠، نفذت أعيد طبعه من قبل دائرة الشؤون الثقافية ، بغداد ٢٠١٥. الطبعة الثانية منقحة ومزيلة.
- ٢- عبد الكريم قاسم في يومه الأخير، الانقلاب التاسع والثلاثون، الكتاب الثالث، بيروت ٢٠٠٣ توزيع دار الحصاد، دمشق، نفذ.
- ٣- مؤسسات القمع المادي في عراق المعث. دراسة قدمت لمنظمات حقوق الإنسان العراقية والدولية.

٤- : قراءة أولية في سيرة عبد الكريم قاسم دار الحصاد، دمشق ٢٠٠٣،  
نظمت، أعيد طبعه بحلة جديدة في بغداد ٢٠٠٤، نفذت.

٥- من ماهيات السيرة عبد الكريم قاسم، ١٩١٤ - ١٩٥٨، الكتاب  
الأول، دار الحصاد دمشق ٢٠٠٦، نفذت.

٦- عبد الكريم قاسم - من ماهيات السيرة: ١٤ تموز - الثورة الثرية.  
الكتاب الثاني الجزء الأول، دار الحصاد دمشق ٢٠٠٩

## ٢- الكراريس

٧- حول الأجور، كراس، إصدار المؤسسة الثقافية العمالية، بغداد ١٩٧٠.

٨- لية الصعود إلى سماء الخلود، كراس، ملحق جريدة المجرشة، العدد  
شباط ١٩٩٧، وأعيد نشره في مجلة المرسوم العدد ٣٢ في ١٩٩٧،  
أمستردام، هولندا.

٩- ١٤ تموز جندلية الفهم والموضوعية، كراس ملحق جريدة المجرشة لعدد  
تموز ١٩٩٨

## ٣- الدراسات والمقالات:

نشر العشرات من الدراسات والمقالات والترجم في العديد من اللواضيع  
وبالأخص ما له علاقة بالشأن العراقي وتاريخية نظامه السياسي وبمكر العودة  
إلى بعضها المنشورة في الموقع الشخصي لكاتب ضمن موقع الحوار المتعدد

[www. Ahewar.org](http://www.Ahewar.org)

## معد الكتاب

---

الاسم: نوري صبيح

التولد: ١٩٥٦

المهنة: صحفي

**النشاطات:** له مقالات منشورة تخص التجارب البرلمانية العالمية والعربية والعراقية والامستور العراقي وحولات مع مؤرخي التاريخ السياسي الحديث بعد تشكيل الدولة العراقية الحديثة، ومذكرات السياسيين العراقيين بعد عام ١٩٦٨ منشورة في الصحف العراقية جريدة الصباح العراقية وجريدة البينة الجديدة وجريدة البيان العراقية ومجلة شعوب للثقافة الديمقراطية، وتناشط في منظمات المجتمع المدني غير الحكومية و، وقام أيضاً بإعداد ونشر المذكرات السياسية التي كتبها للتمتع للأحزاب السياسية على مختلف توجهاتها الأيديولوجية والفكرية التي كتبها بعد الانقطاع عن العمل السياسي أو التقدم في العمر والمرضى والحقبة السياسية وتم نشرها في الصحف المحلية. سيصدر له أول كتاب بعنوان الديمقراطية النيابية قريباً إن شاء الله

## - القهر -

الموضوع
أولاً: موضوعات عن قاسم وتموز
١ - عقيل الناصري، الزعيم قاسم والجواهريون لقائهما الأول
٢ - عقيل الناصري، محطات أساسية من حياة قاسم
٣ - عقيل الناصري، القاعدة الاجتماعية لثورة ١٤ تموز
٤ - عقيل الناصري، الانتفاضات الشعبية .. إرهابات مهدت لثورة الثرية
٥ - نوري صبيح، الحكومات التي شكلها الزعيم قاسم
ثانياً: المقابلات والحوارات
٦ - مازن لطيف، عبد الكريم قاسم - رؤية ما بعد الثامنة والاربعين
٧ - علاء مهدي، درشة ساخنة مع د. عقيل الناصري
٨ - سعدون هليل، القيادة السياسية لثورة تموز أخطأت في فهم آلية الصراع وابعاده
٩ - كاظم غيلان، شخصية عبد الكريم قاسم تمثل شموخ الثقافة الشعبية
١٠ - مازن لطيف، ثورة ١٤ تموز نقلة نوعية وأول مشروع حضاري
١١ - نوري صبيح، من تاريخية مناهضة الاحتلال العسكرية - حلف بغداد في ذكرى انهياره
١٢ - مازن لطيف، الثورة الثرية وذكراها، اجابات مكثفة لتساؤلات واسعة
١٣ - نوري صبيح، حقائق وأسرار الصراع السياسي في حقبة الخمسينيات
١٤ - حسين رشيد، ما يزال العراق يدفع ثمن اغتيال ثورة ١٤ تموز
١٥ - نوري صبيح، سياحة فكرية مع الباحث في القاسمية، بمناسبة الذكرى الواحدة والخمسين لثورة تموز

١٦ -	كاظم غيلان ، حوار عن نموذ وقاسم
١٧ -	سعدون هليل ، دردشة على شاطئ نموذ مع مؤرخها
١٨ -	يوسف محسن ، مع د. عقيل الناصري ودور الإرث الفلسفي والسياسيولوجي والثقافي والبناء الديمقراطي
١٩ -	سعدون هليل ، في رحاب التفسير الجذري وأفق المستقبل
٢٠ -	نوري صبيح ، الانتخابات البرلمانية وسيلة لتداول السلطة سلمياً
٢١ -	يوسف محسن ، حوار حول العلمانية في العراق المعاصر
٢٢ -	طارق الأعسم ، حوار مع جريدة حزب الأمة العراقية
٢٣ -	منار جبار ، حوار هادئ مع رئيس تحرير البينة الجديدة
	<b>ثالثاً: السيرة الذاتية للدكتور عقيل الناصري بقلمه</b>



# استعاذة الزعيم

حوارات وآراء عراقية

من الزعيم عبد الكريم قاسم

ونورة ١٤ تموز



دار الكتب  
الجمهورية العراقية  
بغداد - العراق

تلفون: ٥٥٥٥٥٥٥٥  
٥٥٥٥٥٥٥٥ - ٥٥٥٥٥٥٥٥

البريد الإلكتروني: info@daralkitab.com

البريد الإلكتروني: info@daralkitab.com

البريد الإلكتروني: info@daralkitab.com

www.daralkitab.com

